علم دلالة الأنموذج

الفئات والمعنى المعجمي

علم دلالة الأنموذج

الفئات والمعنى المعجمي

لجنة اللسانيات والمعاجم:

بسّام بركة (منسّقاً)
حسن حمزة
سعد مصلوح
الطيّب البكّوش
علي أزرياح
سامي عطرجي

المنظمة العربية للترجمة

جورج كليبر

علم دلالة الأنموذج

الفئات والمعنى المعجمي

ترجمة

ريتا خاطر

مراجعة

صالح الماجري

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
كليبر، جورج
علم دلالة الأنموذج: الفئات والمعنى المعجمي/ جورج كليبر؛ ترجمة ريتا خاطر؛ مراجعة صالح الماجري.
336 ص. - (لسانيات ومعاجم)
ببليوغرافيا: ص 317 - 327.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-614-434-005-9
1. اللغة، علم. 2. اللغات - تصنيف. أ. العنوان. ب. خاطر، ريتا (مترجم). ج. الماجري، صالح (مراجع). د. السلسلة.
401.43

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات تتبناها المنظمة العربية للترجمة»

Kleiber, Georges
La sémantique du prototype: Catégories et sens lexical

المنظمة العربية للترجمة
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 5996 - 113
الحمراء - بيروت 2090 1103 - لبنان
هاتف: 753031 - 753024 (9611) / فاكس: 753032 (9611)
e-mail: info@aot.org.lb - http://www.aot.org.lb

توزيع: **مركز دراسات الوحدة العربية**
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 6001 - 113
الحمراء - بيروت 2407 2034 - لبنان
تلفون: 750084 - 750085 - 750086 (9611)
برقياً: «مرعربي» - بيروت / فاكس: 750088 (9611)
e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، آذار (مارس) 2013

المحتويات

مقدِّمة المترجمة

تكمن أهميّة هذا المؤلَّف في أنَّه يُعالِج موضوعاً نعيشه على الصعيد اليوميّ، فيشعر القارئ أنَّ هذه الدراسة تُجيب عن تساؤلاتٍ قد مرَّت بذهنه آلاف المرّات. فمَن منّا لم يسأل نفسه يوماً: **لِمَ** نُصنِّف الغرض X في الفئة Z؟ أو **لِمَ نُطلق على الغرض X الاسم** Z؟ فأنَّى نظرنا من حولنا نجد أمثلةً عن أغراضٍ، على غرار **رجل كبير** أو **فيل صغير**، تجمع فئةً أو عدَّة فئاتٍ. هذا وتتعقَّد الأمور أكثر بعد عندما تُطرح مسألة تصنيف الألوان أو المُقيِّدات النحويّة، أي الكلمات التي تُضاف إلى الأسماء أو الأفعال فتعدِّل من معناها: فكلُّنا يعرِف مثلاً أنَّ مفهوم الصِفة "صغير" في عبارة **الفأرة الصغيرة** يختلف تمام الاختلاف عنه في عبارة **الفيل الصغير**. ووفق المنطق نفسه، هل يجدر بنا أن نعتبر أنَّ الرجل البالغ من الطول 1,85م يُشكِّل الأنموذج للصفة **كبير**، أم يجدر بنا أن نعتبر أنَّ ناطحة السحاب التي يبلغ ارتفاعها 120م هي التي تُشكِّل بالأحرى الأنموذج للصفة **كبير**؟ فضلاً عن أنَّنا حين نطلب إلى الأشخاص أن يضرِبوا لنا مثلاً عن "قطعة أثاث"، نلاحِظ أنَّ المصطلح "كرسيّ" هو المصطلح الذي يُعطى في السواد الأعظم من الحالات بوتيرةٍ أعلى بكثيرٍ من المصطلح

"متّكأ" على سبيل الذكر لا الحصر. ما السبب الكامن وراء ذلك؟

في محاولةٍ للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، يستعرِض كليبر في مؤلَّفه هذا الذي يحمل عنوان **علم دلالة الأنموذج** ما يُعرَف بأنموذج الشروط الضروريّة والكافية في مقابل نظريّة الأنموذجية بنسختَيها القياسيّة والموسَّعة. فلقد شكَّل مفهوم الأنموذجية الذي نادت به روش في مطلع السبعينيّات مفهوماً ينفصل انفصالاً جذريّاً عن صيغة الشروط الضروريّة والكافيّة الأرسطوطاليسيّ. فبدلاً من اعتماد أنموذجٍ تعريفيٍّ يتمّ فيه تحديد المصطلح **طائِر** مثلاً استنادًا إلى امتلاكه السِماتِ التالية: "ريش" و"منقار" "وقدرة على الطيران"، تنظرُ نظريّة الأنموذجية إلى الفئة "طائِر" بوصفها ترتكز على صِفاتٍ مختلفةٍ لا تتمتَّع بوضعٍ متساوٍ، فمثلاً: قد يُشكِّل **أبو** الحنّاء مِثالاً أفضل عن الفئة **طائِر** من **البِطريق**. الأمر الذي يُفضي إلى تصوُّرٍ تدريجيٍّ للفئات. فيتمّ وصف تنظيمها الداخليّ والخارجيّ، أي التصنيف البَيفئويّ من المنظارين الأفقي والعموديّ، تبعًا لوظيفتها. وعليه، لا تعود عمليّة التصنيف كنايةً عن مجرَّد عملية اكتشاف قاعدةِ تصنيفٍ، بل تكون عبارةً عن عمليّةٍ هدفها إبراز أوجهَ شَبَهٍ عائليّة إجماليّة. فنتحدَّث بالأحرى عن وجود خصائِصَ أنموذجيّة بدل شروطٍ ضروريّةٍ.

ومنذ عام 1978، وبمبادرةٍ من روّاد نظريّة الأنموذجية أنفسهم، ومن بعدهم ألسنيِّين لغويِّين آخرين، تمّ تطوير هذه النظريّة، فبتنا نتحدَّث عن **نظريّة الأنموذجية القياسيّة** و**نظريّة الأنموذجية الموسَّعة**. واعتبَر البعض، على غرار جورج لاكوف (G. Lakoff)، أنَّ هذا التوسُّع لم يكن سوى امتدادٍ للنظريّة القياسية، في حين اعتبر آخرون، وعلى رأسهم جورج كليبر (G. Kleiber)، أنَّ إعادة النظر

هذه كانت بالأحرى تُشكِّل انتقالاً نوعيًا وفَصلاً جذريًّا عن النظريّة القياسيّة. وهكذا، قام كليبر بالتمييز بين نسخة الأنموذجية القياسيّة والنسخة الموسَّعة. أمّا فرنسوا راستيه (F. Rastier)، فقد اعتبر "أنَّ توسُّع نظريّة الأنموذجية القياسيّة سببه الحاجة التي شعَر بها الألسنيّون، والقاضية بتعديل هذه النظرية بغية تطبيقها على ثَبت مصطلحات اللُّغة وليس فقط على الأغراض".

والحال أنَّ عمليّة التصنيف تُعدُّ عمليّة أساسيّة لأنَّها تُمثِّل **الطريقة الرئيسيّة التي نعطي بموجبها معنًى للتجربة**. وتُطالعنا هذه العمليّة الذهنيّة، التي قوامها تصنيف "أشياء" مختلفة معاً، في نشاطاتنا الفِكرية والإدراكيّة والكلاميّة كلها وحتَّى في أفعالنا أيضاً. إذ إنَّنا في كلّ مرّة نُدركُ فيها شيئاً وكأنَّه صنفٌ من الأشياء، نقوم بعملِ تصنيفٍ. وهكذا، تُشكِّل عمليّة التصنيف والفئات العاملَين الأساسيَّين، اللَّاواعيَين في معظم الأوقات، اللَّذَين نلجأ إليهما لتنظيم التجربة. وفي ظلّ غياب وجود هذه القدرة على تجاوز الكيانات الفرديّة (الحسيّة كما المجرَّدة) بغية التوصُّل إلى بَنيةٍ تصوُّريّةٍ، يكون المحيط المُدرَك شواشيّاً وجديداً دائِماً وأبداً. ومن الصعب أن نتصوَّر ما كان ليكون عليه تصرّفنا في المحيط الماديّ كما الاجتماعيّ والفِكريّ لولا وجود الفئات، في نطاق أنَّ كلّ وحدةٍ تبقى، أيّاً تكن الطريقة التي نُدركها بموجبها، فريدةً من نوعها. فيغمرنا حينئِذٍ التنوُّع المُطلق الذي ينبع من تجربتنا ونعجز عن تذكُّر ما نصادفه لفترةٍ تتعدَّى جزءاً من الثانية.

وبالتالي، يتحتَّم على كلّ مقاربةٍ تتناول الإدراك العقليّ والتدليل المنطقيّ أن تعرف كيف يتمّ التصنيف. فما هي الأُسس التي نرتكِز عليها لنُصنِّف هذا الشيء أو ذاك مع أشياء أخرى في الفئة نفسها؟ وكيف يحدثُ أنَّني أرى مثلاً في هذا الغرض المُحدَّد في الزمان

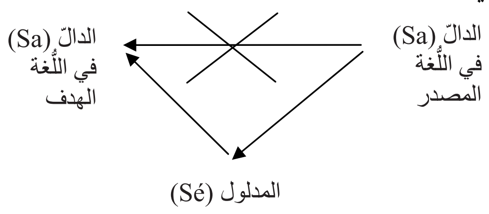
والمكان شجرةً وليس فقط شيئاً مستقلاً وفريداً من نوعه يختلف عن سائر الأشياء الأخرى؟ ما هي المعايير التي تبتُّ في انتماء العضو إلى فئةٍ معيَّنةٍ؟ وكيف تتمُّ التصانيف؟ ما هي أوجه الشَّبه والاختلاف بين نظرية الأنموذجية القياسيّة ونظريّة الأنموذجية الموسَّعة؟ وما هو تصوُّر **الشَّبه العائليّ** الفيتغنشتاينيّ؟ وما الفرق بين القولبات والأنموذجات؟ وما المقصود بالمستوى القاعديّ والتابع والأعلى؟ ولِمَ يُعدّ المستوى القاعديّ بمثابة المستوى الأبرز في عمليّة التصنيف؟ هذا ما يستفصِل في شرحه هذا المؤلَّف موضِحاً إيّاه بالأمثلة والرسوم.

يزخر هذا الكتاب بالمفاهيم التي تُعتبر جديدةً بعض الشيء بالنسبة إلى القارئ العربيّ. ويُعزى سبب ذلك إلى أنَّ تحديد تاريخ نشأة علم ما يُعدُّ أمراً حاسماً في فهم تطوُّر هذا العلم. ولا نُفشي سرّاً إن قلنا إنَّ اللُّغة العربيّة تستورِد العلوم ولا تُنتِجها، كما أنَّه لم يتمّ الإقبال على الترجمة الألسنيّة إلى اللُّغة العربيّة إلاّ حديثاً، وغالباً ما يُصار إلى ترجمة آخر المؤلَّفات الصادرة حول هذه العلوم، ومثل هذه الكتب يكون أصعب على الترجمة وأكثر تضمُّناً للمصطلحات الجديدة التي إمّا تفتقر إلى المقابِلات العربيّة، أو تكثر على النقيض في مقابلها المصطلحات العربيّة المتضارِبة. وهكذا، يصطدم المترجِم أوَّلاً، ومن بعده المتلقِّي، بكمٍّ كبيرٍ من المصطلحات والمفاهيم التقنيّة الجديدة الدخيلة بالنِّسبة إليه لأنَّه لم يواكب نشأة هذه العلوم، بل "هبطت" عليه، إن جاز التعبير، دفعةً واحدةً.

ففي ظلّ هذه الظروف، تُعاني الترجمة العربيّة على صعيد الممارسة من أمرين، ألا وهما: **أ)** وجود العديد من المصطلحات المستحدثة التي لا تتقيَّد بشروط صياغة المصطلح بسبب غياب الإرشاد، ممّا يخلق خلافاتٍ حادّة بين مستعملي هذه المصطلحات؛ **وب)** السعي إلى ترجمة التصوُّرات قَبل ترجمة المفاهيم، فيُصار

مُسبقاً إلى إيجاد مصطلحاتٍ عربيّةٍ في مقابل المصطلحات الأجنبيّة، فلا يفهَم القارئ شيئاً منها لأنَّه لا يعرِف مدلولها. ففي الحقيقة، ينبغي التعامُل مع المصطلحات أسوةً بالعملة التي لا تأخذ قيمتها إلاّ من خلال الاستعمال الذي يُحدِّد قيمة صرفها، ولا يُمكن أبداً فرضها بالقوَّة أو مُسبقاً بغير ما يُمليه الاستعمال.

وخلاصة القول أنَّ الترجمة الناجحة هي تلك التي تراعي الترسيمة التالية:



لهذه الأسباب كلّها عمَّت الفوضى المصطلحيّة في الوطن العربيّ، وباتت المصطلحات الألسنيّة العربيّة تشكِّل عائقاً في وجه تطوُّر العلوم بدل أن تساعِدنا على فَهم هذه العلوم الجديدة علينا.

يُشكِّل هذا الكتاب الذي بين أيديكم شاهِداً إضافيّاً على ما تُعانيه الترجمة العربيّة من صعوباتٍ، فهو يعجُّ بالمصطلحات وبالمفاهيم الدخيلة على اللُّغة العربيّة. وسأستعرِض في ما سيلي بعضاً من الصعوبات التي اعترضتني في طور عمليّة الترجمة:

1. الفوضى المصطلحيّة: لا زالت الدراسات الألسنيّة العربيّة تتخبّط في مشكلة إيجاد المصطلح العربيّ المُلائِم، ومردّ ذلك كما بات معروفاً إلى سبَبَين، ألا وهما: **أ)** غياب السياسات؛ **وب)** النزعة الفرديّة في نقل المصطلح إلى اللُّغة العربيّة. فلو أخذنا مثلاً مصطلح Morphème لأدركنا من خلاله المشكلة الحاصلة في اعتماد التسمية العربيّة: فالبَعض، يُترجِمه بمصطلح "كُلَيمة" تصغير كلمة،

والبعض الآخر ينقله بمصطلح "مورفيم"، وآخرون يعتمِدون مصطلح "صَيْغَم" أو حتَّى "صرفَم"... إلخ. وهنا يحتار المترجِم أوَّلاً أثناء ترجمة النصّ في اختيار المصطلح العربيّ الملائِم، علماً بأنَّه يُضطرُّ أحياناً إلى استنباط بعض المصطلحات لعدم توافرها، ومن بعده يقف المتلقِّي العربيّ محتاراً بدوره لدى قراءة هذه الترجمات المتضارِبة كلّها، ممّا يُشوِّش فِكره ويؤثِّر في فهمه العلوم حين تنطق بالعربيّة.

2. الوحدات الترجميّة البسيطة والمركَّبة ومدى تأثيرها في الأسلوب: الوحدات الترجميّة نوعان: بسيطة (UTS) ومركَّبة (UTC). وهي بطبيعة الحال لا تتطابق بين اللُّغتَين الفرنسيّة والعربيّة، فغالباً ما تؤثِر الأولى الاقتضاب وتسعى جاهِدةً إلى تطبيق مبدأ الاقتصاد، في حين تميل الثانية إلى الإطناب. وهكذا، اصطدمتُ أثناء ترجمة هذا النصّ بكمٍّ كبيرٍ من الوحدات الترجمية البسيطة في اللُّغة الفرنسيّة التي اضطررتُ إلى نقلها بوحداتٍ ترجميّة مركَّبة إلى العربيّة، تحت طائِلة جعل أسلوب النصّ العربيّ أقلّ جزالةً وأكثر تكلُّفاً أحياناً من أسلوب النصّ الفرنسيّ. فأتت ترجمة بعض الجُمَل العربيّة حرفيّةً أحياناً وثقيلةً على السَّمع. وإليكم بعض الأمثلة: prototype (= أنموذج) وstéréotype (= قولب) وexemplaire (= مِثال نموذجيّ) وsémantique (= علم دلالة) و**وحدة معجميّة صغرى** (lexème) و**سيمم جامِع** (archisémème) و**عجمم جامِع** (archilexème)، وغيرها العديد. من دون أن ننسى الأسماء المُختصَرة، سواء المُختصرات بالأحرف الاستهلاليّة (sigles) التي تُهجَّى حرفاً حرفاً أو الألفاظ الأوائليّة (acronymes) التي تُلفَظ وكأنَّها كلمةٌ واحِدةٌ. ومن البديهيّ أنَّ هذه المختصارت ستندرِج حينئِذٍ في خانة المصطلحات الترجميّة البسيطة. فنظراً إلى أنَّ وجود المختصرات هو خجولٌ، ويكاد يكون منعدم الوجود حتَّى في اللُّغة العربيّة، كنتُ

مجبرةً في كلّ مرّةٍ يرِد فيها تعبيراً فرنسيّاً مُختصراً أن أكرِّره كامِلاً في اللُّغة العربيّة. وإليكم مثلٌ على ذلك: عبارة conditions nécessaires et suffisantes التي تمَّ اختصارها بالاسم الفرنسيّ الاستهلاليّ CNS، ولكنَّني كنتُ أترجِمها دائِماً بعبارة "شروط ضروريّة وكافية".

3. مفاهيم جديدة بالنسبة إلى القارئ العربيّ: من المفروغ منه أنَّ اللُّغات تصِف عوالم مختلفةً، كما أنَّها تنتمي إلى أسرٍ متباينةٍ لم تتطوّر بالوتيرة نفسها. ومن هذا المنطلق، لابدّ من أن نقع، أثناء الترجمة من لغةٍ إلى أخرى، أو بالأحرى من عالم إلى آخر، على مفاهيم تصفُ حقيقةً في اللُّغة المصدر تبقى غريبةً على اللُّغة الهدف. وإليكم مثلٌ على ذلك: إنَّ المفهوم "verbe fort" المعروف في قواعد اللُّغات الجرمانيّة والذي يُشير إلى الفعل الذي يتَّخِذ في صيغة الماضي أشكالاً مختلفةً تُميِّزه عن سواه من الأفعال، على غرار الفعل الإنجليزيّ sing (= **غنّى**) الذي يتَّخذ في صيغة الماضي الشكل التالي: sing, sang, sung، يُشكِّل مفهوماً دخيلاً تماماً بالنظر إلى قواعد اللُّغة العربيّة التي لا تلحظ أمراً من هذا القبيل. وعبثاً حاولتُ إيجاد مقابلٍ عربيٍّ له. فآثرتُ حينئِذٍ ترجمته ترجمةً حرفيّةً بعبارة "فعل قويّ"، مع علمي المُسبق بأنَّها ستُثير استغراب المتلقّي العربيّ، ولكنَّني أرفقتُ ترجمتي بتفسيرٍ أدرجته في الهامش ضمَّنته شرحاً مفصَّلاً لهذا المفهوم من أجل تقريب الصورة إلى ذهن القارئ.

4. مفاهيم متخصِّصة: مع هبوب ريح التكنولوجيا والمعلوماتيّة في زمن الحواسيب والإنترنت، زالت الحدود الفاصلة التي كانت تُرسَم بين العلوم بمختلف أشكالها. فالدراسات كلّها تتداخل وتتكامل وتلجأ إلى الاختبارات العلميّة والإحصاءات والتحاليل المقارنة لإثبات وجهات نظرها. وبالتالي، لم يعد ممكناً دراسة الشؤون الألسنيّة مثلاً بمعزلٍ عن العلوم الأخرى، من فلسفة ورياضيّات وعلم منطق،

وغيرها. لدرجة أنَّ ترجمة الكتب العلميّة باتت أشبه بعمليّة إعادة تأليفٍ لكثرة الإضافات التي يُضطرُّ المترجِم إلى إدخالها على شكل هوامش وتفسيرات. وهكذا، وقعتُ أثناء ترجمة هذا المؤلَّف على مفاهيم بسيكولوجيّة، على غرار: temps de réaction (= زمن الكمون) وprégnance cognitive (= رسوخ البنية)؛ وعلى مفاهيم معلوماتيّة، من مثل: quantification (= تكمية)، وhedges (= تسويرات)؛ فضلاً عن المفاهيم الرياضيّة، على غرار: gradient (= مَدروج) وcue validity (= إشارة دالَّة على الصحَّة) وconjonction (= وَصْل)، وdisjonction (= فَصْل) و فَصْل تضمينيّ (disjonction inclusif) وتوافُقيّة (combinaison)؛ وغيرها العديد من الأمثلة التي شرحتها كلُّها في الهوامش.

5. كلمات مُبتكرة: تلبِّي اللُّغة متطلِّبات مستعمليها وحاجاتهم. والحال أنَّ مستخدمي اللُّغة يشعرون أحياناً بالحاجة إلى استنباط بعض الكلمات لأسبابٍ مختلفةٍ. ويكون أحياناً لهذه المُحدثات وقعٌ غريبٌ في آذان الناطقين بهذه اللُّغة أنفسهم، فما بالك إنْ اقتضت ترجمتها إلى لغةٍ أخرى. وبغية التمكُّن من نقل هذا النوع من المصطلحات إلى اللُّغة العربيّة، لجأت تارةً إلى الاشتقاق وطوراً إلى التركيب والنحت، وإلى العديد من الطرق الأخرى. كما في المثلَين التاليَّين: Véri-conditionnel (= شرطواقعيّ) وexpérientialisme (= التجريبيّة)... إلخ.

6. الأمثلة غير الفرنسيّة: ناهيك بالأمثلة الفرنسيّة الغزيرة والإشكاليّات التي تطرحها لدى نقلها إلى اللُّغة العربيّة، يزخَر هذا المؤلَّف بالأمثلة الموضِّحَة التي أوردها الكاتب في كلّ صفحةٍ، لا بل أكاد أقول في كلّ فقرةٍ من فقرات هذا الكتاب، لأغراض مقارنيّةٍ وتشبيهيّةٍ. وهكذا، أتت الأمثلة باللُّغات الإنجليزيّة والألمانيّة واللاتينيّة

والهولنديّة واليابانيّة وحتَّى الديربانيّة، وهي لغة سكّان أستراليا الأصليِّين. وإنَّ غنى الكتاب بالأمثلة المتنوِّعة ينعكِس غنًى على الدراسة. إلاّ أنَّ الصعوبة تكمن في أنَّ الكاتب لم يكن يعمَد دائِماً إلى ترجمة المَثل الأجنبيّ إلى اللُّغة الفرنسيّة، ولاسيّما الأمثلة الألمانيّة واللاتينيّة التي كان يتركها على حالها، لأنَّه يتوجَّه إلى الجمهور الفرنسيّ الذي يُتقِن اللُّغة الألمانيّة بحكم الجوار وكذلك اللُّغة اللاتينيّة التي تعلَّمها على مقاعِد الدراسة، بخلاف القارئ العربيّ. وهكذا مثلاً، يتحدَّث كليبر في أواخر الفصل الرابع من القسم الثاني، عن مبدأ Prototyp-Annäherungs-Prinzip (= مبدأ المقابلات مع الأنموذج) مُرفِقاً بالمثل التالي: "Er reitet auf einem Pferd" (= امتطى جواداً) وعن مبدأ Abweichungs-Signalisierungs-Prinzip (= مبدأ التباعدات المُعلَنة) مُرفقاً بدوره بالمثل التالي: Er reitet auf einem Kamel (=امتطى جملاً) من دون أن يترجِمه إلى الفرنسيّة، وقد واجهتُ صعوبةً في فهمه قبل ترجمته إلى اللُّغة العربيّة؛ دون أن ننسى التعابير اللاتينيّة التي وردت بوجهٍ خاصٍّ في الفصل الثاني من القسم الثاني، على غرار: وfolk genera (= أنواع شعبيّة) وterra ferma (= أرض صلبة) وdenotata (= **العناصر المعيَّنة**)... إلخ، فضلاً عن المصنِّفات الديربانيّة (bayi (= ذكور) وbalan (= إناث) وbalam (= نباتات تؤكَل) وbala (= متفرِّقات)) والمُصنِّف الياباني hon (= طويل رفيع) والصِفة الهولنديّة vers (= طازِج)، وغيرها العديد من الأمثلة. وقد عمدتُ إلى ترجمة الأمثلة كلّها دون استثناء إلى اللُّغة العربيّة جنباً إلى جنب مع النصّ الأجنبيّ الأصلي لأسهِّل على المتلقِّي العربيّ مهمّة الفهم ولأضعه على قدم المساواة مع القارئ الفرنسيّ.

7. **مفاهيم خاصَّة**: لا يَخفى على أحدٍ أنَّ الثقافة الموسوعيّة

تُعتبرُ ركناً من أركان الترجمة الناجِحة، إذ لا يكفي أن يكون المترجِم خبيراً في أساليب الترجمة وطرائِقها ومتمكِّناً من اللُّغتَين المُترجَم منها والمُترجَم إليها وحسب لكي يبرع في تأدية مهمَّته. فالترجمة نشاطٌ إبستيمولوجيّ بامتيازٍ. ولكن، فضلاً عن المعلومات الثقافيّة التي تمتاز بطابعٍ عامٍّ، يصطدِم المترجِم أحياناً بمصطلحاتٍ وعباراتٍ تنطوي على جانبٍ ثقافيٍّ خاصٍّ. فمثلاً، عبثاً نحاوِل البحث في المعاجِم عن معنى التعابير التالية: library linguists (= الألسنيِّون الذين يستقون معلوماتهم من المكتبات) وcloset linguists (= الألسنيِّون الذين ينعزلون في مُختلياتِهم) وstreet linguists (= الألسنيّون الذين ينزِلون إلى الشوارِع) وlaboratory linguists (= الألسنيّون الذين يعملون في المختبرات)، فلن نقع عليها في أيّ معجم أو موسوعةٍ. ولن نتمكّن من ترجمة هذه التعابير إلاّ إذا كنّا مطّلعين على مؤلّفات لابوف (Labov) لأنَّه هو مَن ابتكرها.

8. المترادفات أو أشباه المترادفات: من مظاهر التخبُّط في ترجمة المصطلح الألسنيّ إلى اللُّغة العربيّة الخلط بين أشباه المترادفات. وقد لمستُ ذلك لمس اليد حين عمدتُ إلى نقل بعض المصطلحات التقنيّة إلى العربيّة. فكنتُ أجِد في مقابل المصطلح الأجنبيّ ترجماتٍ عربيّةٍ مختلفةٍ بل وأحياناً مُتضارِبة وتتداخل مع ترجمات كلماتٍ أخرى. وهكذا كنتُ أقع في بعض الأحيان على مصطلحاتٍ فرنسيّةٍ متقاربة تُشير إلى المدلول نفسه، فترجمتها بمقابلٍ عربيٍّ واحدٍ، على غرار: catégorisation وclassification (= تصنيف). كما صادفتُ بعض المصطلحات التي تحيل إلى معانٍ تختلف بعض الاختلاف من زاوية مدلولها، فاحترمت هذا الاختلاف، وفضَّلتُ أن أترجمها بمقابلَين عربيِّين، على غرار: catégorie (= فئة) وclasse (= طبقة). والحقيقة أنَّه لا يجدر بالمترجِم

أن يختار احترام التضاد القائِم بين المصطلحات أو عدم احترامه بشكلٍ عشوائيٍّ. فما من شيءٍ يحول دون اللُّجوء إلى الاشتراك اللَّفظيّ إنْ كانت المصطلحات تُحيل إلى مدلولٍ واحدٍ، ولكن يُستحسَن تجنُّبه حين تكون المصطلحات المتقارِبة في حالة تضادٍ. إلاّ أنَّ ظاهرة كثرة المترادِفات التي نشهدها على مستوى الوطن العربيّ لا تراعي بالضرورة هذا المبدأ، كما أنَّها لا تنبعُ من رغبةٍ حقيقيّةٍ في توخِّي الدقَّة، بل إنَّها تأتي غالباً نتيجة رغبة في التفرُّد. ولكن، حريٌّ بنا أن نتنبَّه إلى أنَّ كثرة المترادفات قد تأتي أيضاً في بعض الأحيان نتيجة عوامل جغرافية أو مهنية (المصطلحات المُهاجِرة) أو بتأثير الاقتراض.

9. الاقتراض: لا مانع طبعاً من اللُّجوء إلى تعريب بعض المصطلحات بعد استنفاد إمكانيات وطرائق التوليد والاستنباط الأصيلة النابعة من ذات اللُّغة. فأيّاً يكن ما يقوله الصفائيّون (Puristes)، إنَّه لمِن الطبيعيّ أن تتمازَج اللُّغات، وهذا دليلُ صحَّةٍ وعافيةٍ، أي بمعنى حسيٍّ أكثر، إنَّه دليل حيويّةٍ. فاللُّغات لا تنفكّ تتطوَّر وتتبدَّل. ولا داعي مطلقاً لأن نجزع إلى هذا الحدّ من الاقتراض لأنَّه يضخُّ في عروق اللُّغة دمّاً جديداً. فهل سنُعيد إلى الفرنسيِّين كلمة "تلفزيون" أو إلى الإنجليزيِّين كلمة "كمبيوتر" مثلاً؟ والحال أنَّ الاقتراض يكون حميداً طالما أنَّه يلبس رِداء اللُّغة التي يدخُل إليها، فلا ينتهِك حرمة البنية الصرفية لنظامها ولا يزعزِع ميزانها الصرفيّ. وقد تفاديتُ تعريب المصطلحات ولم ألجأ إليه إلاّ في حالات الضرورة القصوى، أي حين لم يكن المُقابل العربي متيسِّراً، أو حين وجدتُ أنَّ ترجمة المصطلح بواسطة التفسير بأسلوبٍ شخصيٍّ (paraphrase) كان يُعقِّد أسلوب الجملة العربيّة، ويُصعِّب عمليّة الفهم. كما أنَّني عمدتُ، زيادةً في الحرص والأمانة،

إلى تفسير المصطلحات المعرَّبة في الهامِش لكي لا يلتبِس الأمر على المتلقِّي العربيّ. وخير مثلٍ على ذلك هو المصطلح Gestalt الذي يدلّ على شكلٍ أو كلٍّ متكاملٍ، أي بينيةٍ أو صورةٍ من الظواهر الطبيعيّة أو البيولوجيّة أو البسيكولوجية تكون متكاملةً بحيثُ تؤلِّف وحدةً وظيفيةً ذات خصائِص لا يُمكن استمدادها من أجزائِها بمجرّد ضمّ بعضها إلى البعض الآخر، والذي نقلته إلى العربيّة بمصطلح "غِشتالت" مرفقاً بهذا التفسير في الهامش.

10. الصِفات المُقتبسة عن أسماء العلم: ثمّة طريقة استنباط لغويّ تُعرَف بالفرنسيّة باسم aliasisation، أي اشتقاق صفةٍ من اسم علم، وهي طريقة شائِعة الاستعمال في اللُّغة الفرنسيّة، ولكنَّها لا تزال خجولةً في اللُّغة العربيّة. وقد شكَّلت طريقة الاستنباط هذه موضوع دراساتٍ عديدةٍ، فهي تسمح لنا باشتقاق صفاتٍ نسبةً إلى شخصٍ بحدّ ذاته أو إلى إحدى صِفاته، أو إلى مكانٍ جغرافيٍّ معيَّنٍ، أو حتَّى إلى اسم منظَّمةٍ عالميّة... إلخ. وصحيحٌ أنَّ هذه الطريقة ليست مستثمرةً بعد على نطاقٍ واسعٍ في اللُّغة العربيّة، ولكنَّني أعتقد أنَّ ذلك لا يعود إلى أسباب لها علاقة بعدم تجانس هذه الطريقة ومنطق اللُّغة العربيّة وطريقتها في التعبير، بل مردُّه إلى ضعف اللُّغة العربيّة باللَّواحق التي تقتصر على "ياء النسبة"، الأمر الذي يُفضي أحياناً إلى خلق كلماتٍ يكون وقعها ثقيلاً على الآذان. وعليه، لم أجد مانِعاً من اللُّجوء إلى هذه الطريقة في الاستنباط كلَّما وجدتُ ذلك ممكناً. وهذه بعض الأمثلة: réponse aristotélicienne (= جواب أرسطوطاليسيّ) وrègle frégéenne (= القاعدة الفريجيّة) وlignée guillaumienne (= التقليد الغيّوميّ) وconcept wittgensteinien (= المتصوّر الفيتغنشتاينيّ).

11. ترجمة المصطلحات بأسلوبٍ شخصيّ: وإن كانت الترجمة

التفسيرية في نقل المصطلحات إلى اللُّغة العربيّة غير مستحبَّةٍ، إلاّ أنَّني اضطررتُ أحياناً إلى اللُّجوء إليها بعد بحثٍ طويلٍ ومضنٍ عن مقابلاتٍ عربيّة من دون جدوى. فآثرتُ حينئذٍ، اعتماد الترجمة التفسيريّة لأنَّني وجدتُ أنَّها توصِل المعنى إلى القارئ وإنْ كان على موازنة المبنى، على أمل إيجاد مقابِلاتٍ عربيّةٍ لها في وقتٍ لاحقٍ. وكالعادة، وضعتُ المصطلح الفرنسيّ بين هلالَين إلى جانب ترجمته العربيّة التفسيريّة. وهذه بعض الأمثلة: parangon (= الأنموذج البالغ حدّ الكمال) وallophone (= صوتم). وتجدر الإشارة إلى أنَّني عمدتُ أحياناً إلى إدخال هوامش تعطي المزيد من الشرح والتوضيح، كما هو الحال مع المَثَل الأخير، حيثُ فسَّرت ما المقصود "بالإشمام" في هامشٍ خاصٍّ وليس في سياق الجملة التفسيرية لكي لا أجعلها تطول أكثر بعد.

12. ترجمة بعض الأمثلة ترجمة حرفية: يزخر هذا المؤلَّف بالأمثلة، وغنيٌّ عن البيان أنَّ ترجمة الأمثلة الأجنبيّة إلى اللُّغة العربيّة لا تسمح في أغلب الأحيان بإبراز الظواهر التي أراد المؤلِّف عرضها وتوضيحها لما بين اللُّغات من اختلافاتٍ ولاستحالة تطابقها تطابقاً تامّاً. ولذلك اضطررتُ أحياناً إلى ترجمة هذه الأمثلة ترجمةً حرفيّةً علماً بأنَّ اللُّغة العربيّة تملك مقابِلاً أكثر ملاءمةً، وذلك حرصاً منِّي على عدم الخروج عن مقاصِد المؤلِّف وتماشياً مع مقتضيات السياق الفرنسيّ. مع الإشارة إلى أنَّ التعليقات التي تلي هذه الأمثلة ترتبِط بطبيعة الحال بالمَثل الأجنبيّ لا بترجمته العربيّة. هَبْ مثلاً الصِفة الهولنديّة vers (= طازج) التي يستعرِض كليبر مختلف استعمالاتها في الفصل الثالث من القسم الرابع من هذا الكتاب، فيقول إنَّها تُستعمَل بمعنى nouveau ou récent (= جديد أو حديث) لوصف الجرح، وقد ترجمتها إلى اللُّغة العربيّة بعبارة "جرح حديث" تماشياً

مع السياق الذي وردَت فيه، مع علمي بأنَّه كان من الأصحّ لغويّاً استعمال الصِفة "دام" مع الجرح. والأمر نفسه ينسحب على عبارة "air optimal" التي اضطررتُ إلى ترجمتها بعبارة "الهواء الأَمثَل" مع العلم بأنَّه كان من الأفضل أن نقول "الهواء النديّ".

13. أسماء علم متشابِهة أو متقاربة: لاحظتُ لدى ترجمة هذا المؤلَّف وجود تقاربٍ وأحياناً تماثلٍ بين أسماء شهرة بعض الألسنيِّين. ونرى هذا الأمر جليّاً لدى النظر عن كثبٍ إلى قائِمة المراجِع المُدرَجة في آخر الكتاب. فاقتضى لفت انتباه القارئ إلى ذلك لكي لا يلتبِسَ عليه الأمر. فوقعتُ مثلاً على الاسمَين التاليَين: C. Schwarze وS. P. Schwartz، ولحلِّ هذه الإشكاليّة، بحثتُ في المراجع المختصَّة عن أسمائِهما الكامِلة، وتعمَّدتُ وضع اسم كلّ منهما كامِلاً قبل شهرته زيادةً في التوضيح، وهكذا أصبح لديّ في اللُّغة العربيّة كريستوف (Cristophe) شوارز للأوَّل وستيفين (Stephen) شوارتز للثاني. وقِس على ذلك اسمَي العلم التاليَين: A. Schmidt التي أصبحت "آنيت (Annette) شميدت" وC. Schmidt الذي وضعتُ في مقابله كارول (Carol) شميدت، فضلاً عن L. Gleitman (أي، ليلى (Lila) غلايتمان) وH. Gleitman (أي، هنري (Henri) غلايتمان). والأمر نفسه ينسحِب على اسمَي R. Grunig (أي، رولان (Roland) غرونيغ) وB.N. Grunig (أي، بلانش نويل (Blanche-Noëlle) غرونيغ) من جهةٍ وعلى A. J. Lyon (أي، أردون (Ardon) ليون) وJ. Lyons (أي، جون (John) ليونز) من جهةٍ أخرى.

ويبقى القول أنَّ الترجمة، كما يؤكِّد ماثيو غيدار (Mathieu Guidère)، "ليست تغريداً خارج السِّرب، بل إنّها ابنة بيئتها ولا تتمُّ بمعزلٍ عن الحقبة التي تترعرع فيها". فعلى المُترجِم أن يعي أنَّ دوره

أساسيٌّ في نهضة المجتمع وتوسيع آفاق الثقافة فيه. وليس غريباً أن يكون المترجِم ملتزِماً قضيّة مجتمعه وأن يسعى إلى تبديل الرؤية السائِدة فيه عبر انفتاحه على أفكار مجتمعاتٍ أخرى. ولبلوغ هذا الهدف، يُضطرّ المترجِم في طور عمليّة الترجمة إلى التفسير وإعادة التأليف وحتَّى الاستنباط لسدّ الشغور ونقل المفاهيم الجديدة والتصوُّراتِ المبتكرة التي تفتقِر إليها لغته، وغايته من كلّ ذلك النهوض باللُّغة وإغناؤها. إلاّ أنَّ ذلك لا يعني أنَّ على المترجِم أن يُفسِّر دائِماً. فالتفسير يكون ضروريّاً أحياناً ولكن ليس على الدوام، إذ لابدّ من إبقاء بعض الغموض والتشويق، فضلاً عن التنبُّه إلى ضرورة احترام مبدأ عدم غباء القارئ. فعلى المُترجِم أن يُجيد لعبة الظهور والاختفاء وأن يكبح زمام التأويل ليخفِّف قدر المستطاع من نسبة الخيانة التي تُتَّهم بها الترجمة.

لا ندَّعي بأنَّ الترجمة تكون صورةً طبق الأصل عن النصّ الأصلي، إذ لا مفرّ طبعاً من "فقدان شيءٍ من المعنى" لدى الترجمة، ولكن لا ينبغي أن يدفعنا ذلك إلى إعلان حداد الترجمة (le deuil de la traduction)، كما يفعل بول ريكور (Paul Ricoeur)، لأنَّه في مقابل المعنى الذي نخسره من النصّ الأصليّ نربح معاني وتصوُّراتٍ جديدةً وطريقة جديدةً في التعبير عن حقائِق مُبتكرة ربَّما. وعليه، لا مناص للمترجِم إذاً من ترك أثرٍ في النصّ الذي يُعالِجه، ولكنَّ الرهان يكمن في أن يكون أثر مداخلته إيجابيّاً، وأن يكون من شأنه وضع القارئ الأصليّ والقارئ الجديد على قدم المساواة. فعسى أن تكون نسبة الخسارة في ترجمتي هذه مقبولةً، كما أرجو أن تكون نسبة الإضافة التي أدخلتها مُفيدةً للقارئ أوَّلاً وللُّغة ثانياً.

ريتا خاطر

المقدِّمة

لكلِّ كلامٍ مكان

(قولٌ ألزاسيٌّ مأثورٌ)

إثبات حالةٍ مزدوج

من السَّهل رَصد الأوَّل، ومفاده: إنَّ علم دلالة الأنموذج هو مدفوعٌ نحو الأمام. ويتمسَّك الألسنيّون به، كما يقول هجّاج (C. Hagège) (1987، ص 65)، "وكأنَّه تميمةٌ جديدةٌ" تستطيع أن تُعالِج نواقص علم الدلالة المعجميّ الكلاسيكيّ كلّها. ويُعزِّز هذا الشعور بالثِّقة عبر تجلِّي تأثيرٍ يتجاوز على نطاقٍ واسعٍ حدود علم الدلالة المعجميّ وحده، إذ إن مفهوم الأنموذج يلقى تطبيقاتٍ مثيرةً في مجال الألسنيّة النصيّة وعلم النحو وعلم الصرف وحتَّى في الصوتمية الكلاميّة. إلاّ أنَّ الحُظوَة التي يَنعَمُ بها هذا المذهب الدلاليّ الجديد ينقصها دِعامة تفكُّرٍ عميقٍ حول مدى صحَّتها الحقيقيّة.

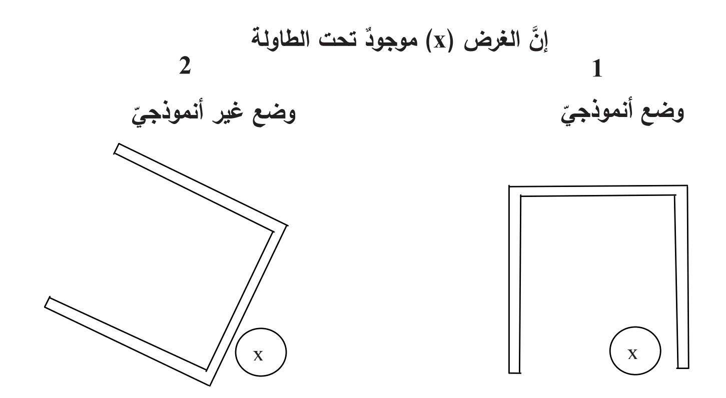
نلاحِظ[1] ثانياً بعض الخلط المصطلحيّ. فمن جهةٍ، تُطالعنا،

---

(1) يُشكِّل هذا العمل امتداداً طبيعياً للمقالة التي تحمل عنوان: "الأنموذجيّ والمقولب: هل يجمعهما شَبَهٌ عائليّ؟" (Prototype, stéréotype: Un air de famille?)، =

إلى جانب مصطلح **علم دلالة** الأنموذج (sémantique du prototype) الذي نَدين به بالأساس لعلماء النفس (انظر روش (E. Rosch)) وعلماء الإناسة، تسميتان أُخريان، ألا وهما: تسمية **علم دلالة القولب** (sémantique du stéréotype) المعزوَّة إلى بوتنام (H. Putnam) وتسمية **الشَّبَه العائِليّ** (ressemblance de famille) المنسوبة إلى فيتغنشتاين (L. Wittgenstein). والحال أنَّ هذه التسميات الثلاث، بالرّغم من أنَّها تتحدَّر من آفاقٍ نظريّةٍ مختلفةٍ، تُستخدَم غالباً كبدائِلَ تنويتيّةٍ للدلالة على الظاهرة نفسها. وما كان الأمر ليكون خطيراً إلى هذا الحدّ في النهاية لو أنَّ التعريفات المعطاة لها لا تتبدَّل من ناحيةٍ أخرى من مؤلِّفٍ إلى آخر. والحال أنَّ ليس هذا واقع الأمور، ممّا يُصعِّب عملية فهمها. وهكذا، قد يتبدَّل مفهوم **الأنموذج** من "أفضل مثال للفِئة" إلى "أفضل استعمالٍ للكلمة". ويُفضي التعريف بمقتضى أفضل عضوٍ في الفئة إلى جعل عصفور الدوري، مثلاً، يُشكِّل الأنموذج لصنفِ **طائِر** (oiseau). أمّا التعريف القاضي بأنّ الاستعمال (أو الاستعمالات) الأكثر تمثيلاً يُسمَّى (أو تُسمَّى) أنموذجاً (أو أنموذجات) (انظر فاندلواز (C. Vandeloise)، 1986، ص 63)، فيقودنا إلى أن نُصنِّف، في ما يتعلَّق بحرف الجرّ الفرنسيّ sous (= تحت) مثلاً، الوضع الأوّل (1) باعتباره أنموذجيّاً لأنَّه يُشكِّل استخداماً تمثيليّاً أكثر لعبارة **إنَّ الغرض الفلاني** (x) موجودٌ تحت الطاولة (x être sous la table)، مقارنةً بالوضع الثاني (2) (انظر لانغاكير (R. W. Langacker)، 1987)، كالآتي:

= والتي نشرناها في مجلّة (*DRLAV*, no. 38 (1988), pp. 1-61). ونحرص على توجيه جزيل الشكر لكلّ من غالميش (M. Galmiche) ودانون - بوالو (L. Danon-Boileau) للمساعدة الوديّة التي قدَّماها لنا.



كيف ينبغي أيضاً أن نفهم متصوَّر **الشَّبَه العائليّ** الفيتغينشتاينيّ حين لا يعود يُنسَب إلى معنى الكلمة، بل إلى مفهوم دلاليٍّ (سواء سِمة أو ميزة) مُستخدَم في إطار الوصف الدلاليّ نفسه لكلمةٍ معيَّنةٍ؟ وهكذا، يستخدم فاندلُّواز هذا المتصوَّر، ليس بهدف وصف العلاقة التي تربِط بين مراجع المصطلح الواحد، بل بغية تمييز الخصائِص المُستخدَمة في التحليل الدلاليّ نفسه للكلمات، كما يُبيِّنه تحليل سِمة "اتِّجاه عموديّ" (direction verticale)، كالآتي:

إنَّ الاتِّجاه العموديّ هو كنايةٌ عن شبهٍ عائليٍّ، وسأذكُر في هذا الصدد بعضاً من سِماته.

إنَّه موازٍ لِـ:

ـ اتِّجاه أجسام الجنود أثناء تحيّة العلم؛

ـ وَضعيّة أشجار الغابة؛

ـ اتِّجاه الأجسام في حالة السقوط؛

ـ اتِّجاه الصواريخ... إلخ (انظر فاندلواز، 1986، ص 89).

تتلازَم هذه الضبابيّة المصطلحيّة مع لُبْسٍ في تأويل هذه

الظاهرة. ففي الواقع، تختلِفُ نظرية الأنموذج التي التزمت بها روش عام 1978 اختلافاً ملموساً عن تلك التي كانت تعرضها في الأعمال التي نشرتها في المرحلة الأولى تحت اسم هايدر (E. Heider) (في مطلع السبعينيّات)، وفي الأعمال التي أنجزتها في المرحلة الثانية (في منتصف السبعينيّات). والحال أنَّ النظريّة التي غالباً ما تبنّاها علماء النفس كما الألسنيّون، إنَّما هي النسخة الأولى التي أطلقنا عليها لهذا السبب اسم النسخة **القياسيّة**. أمّا لاكوف (Lakoff) (1987) الذي يعتمِد النسخة الثانية مُضيفاً إليها توسُّعاً نظريّاً شخصيّاً، فيتحدَّث عن وجود سوء تفاهمٍ.

وعليه، لا مفرّ من الإدلاء بتوضيح يبدو ضروريّاً خصوصاً وأنَّ علم دلالة الأنموذج يشكِّل نقطةَ نقاشٍ مركزيّة تتجاوز وبأشواطٍ بعيدةٍ إطار الألسنيّة وحدها.

الموضوعيّة[2] والواقعيّة التجريبيّة

في الواقع، تُشكِّل نظرية الأنموذج البرهان الأساسيّ الذي يصبّ في مصلحة المقاربة المعرفيّة التي يُطلق عليها لاكوف (1987) اسم **الواقعيّة التجريبيّة** (réalisme expérienciel) أو **التَجريبيّة** (expérientialisme). ويحمل هذا التصوُّر إجاباتٍ جديدةً عن الأسئلة التقليديّة التي تُطرَح حول التفاهم البشريّ، على غرار الأسئلة التالية:

ـ ما الإدراك العقليّ؟

ـ كيف نعمَد إلى تنظيم تجربتنا؟

ـ ما النظام التصوُريّ وكيف يتمّ تنظيمه؟

---

(2) إنَّ الموضوعيّة (objectivisme) هي نظريّة تؤكِّد على الحقيقة الموضوعيّة، وبخاصةٍ بوصفها متميِّزةً عن الخبرة الباطنيّة [المترجمة].

ـ هل يستخدِم الجميع النظام التصوُّريّ نفسه؟

ـ في حال كان الجواب بـ "نعم"، فما هو هذا النظام؟

ـ أمّا إذا كان الجواب بـ "كلا"، فما هو القاسم المُشترك بين طريقة تفكير مختلف الكائِنات البشريّة؟ (انظر لاكوف، 1987، ص xi).

ترتكز الإجابات الكلاسيكيّة التي يجمعها لاكوف تحت تسمية **الموضوعيّة** على أربعة قضايا بشكلٍ أساسيٍّ (انظر لاكوف، 1987، ص xi - xiii)، ألا وهي:

(i) يكون الإدراك العقليّ مجرَّداً ولا **متجسِّداً** (disembodied).

(ii) يتَّصف التدليل المنطقي بطابعٍ واقعيٍّ[3] كونه يتناول أساسيّاً قضايا يُمكننا القول بشكلٍ موضوعيٍّ إنْ كانت صحيحةً أو خاطِئة.

(iii) يكون الفِكر منطقيّاً بمفهوم الفلاسفة والعلماء. ويُمكننا إذاً التعبير عنه بواسطة أنظمةٍ من النمط الرياضيّ.

(iv) يعكِسُ العقل الطبيعة بما أنَّه يستخدم رموزاً مجرَّدةً تشكِّل التمثيل الداخليّ للحقيقة الخارجيّة.

من شأن الواقعيّة التجريبيّة التي أبصرت النور من رحم هذا التقاطُع العلميّ الجديد بين **العلوم** المعرفيّة الذي نشأ عن التقاء علم النفس بالألسنيّة والإناسة والفلسفة والذكاء الاصطناعيّ والمعلوماتيّة، أن تقترحَ إجاباتٍ مختلفةً (انظر لاكوف، 1987، ص xi - xv). فهي تنادي بأنَّ الفِكر يكون "متجسِّداً"، إذ: تتحدَّر البنى التصوُّريّة من تجربتنا الجسديّة ولا يكون لها معنى إلاّ انطلاقاً من هنا. كما أنَّها

(3) أي، عكس المختلق [المترجمة].

تسلِّط الضوء على الطابع الميّال إلى التخيُّل الذي يتَّصِف به الفِكر، وتتخلَّى بالتالي عن أسبقيّة المعنى الحرفيّ لتمنح مركز النُخبة للاستعارة والكناية والتخيُّلات الذهنيّة... إلخ، في أنظمتنا التصوُّريّة. كما أنَّها تُحدِث تبدُّلاً آخر بعد، ألا وهو: إنَّها تدفعنا إلى التخلِّي عن الرؤية "المنطقيّة" للفِكر من أجل اعتماد تصوُّرٍ غير ذريٍّ[4] وبيئويّ[5]، ومفاده: لا يعود الفِكر ذو طابعٍ تركّبيٍّ وحسب، بل إنَّه يملك أيضاً **خصائِص الغِشْتالت**[6] (gestalt properties). إذ تتوقَّف فعاليّة الموازنة المَعرفيّ على البنية الإجماليّة للنظام التصوُّريّ وعلى ما تعنيه المتصوّرات. ومن هنا تحديداً، تتجاوز المقدرة الفِكرية حدود الاستعمال الميكانيكيّ البسيط للرموز المجرَّدة.

علاوةً على الالتزام المزدوج لصالِح وجود عالمٍ حقيقيٍّ ووجود معرفةٍ ثابتةٍ حول هذا العالم، يكمن القاسم المشترك بين هاتَين المقاربتَين في أنَّهما تجعلان من عملية التصنيف الإشكاليّة المركزيّة التي يقتضي إيجاد حلٍّ لها.

عمليّة التصنيف

تُعدُّ عمليّة التصنيف عمليّةً أساسيّةً لأنَّها تُمثِّل بالنسبة إلى هذَين

---

(4) نسبةً إلى الذريّة (atomisme) وهي عبارة عن مذهب الجوهر الفرد، وهو مذهب الذرّة القائِل بأنَّ المادّة مؤلَّفة من جواهر فردة، وأنَّ الأجسام تتكوَّن وتفسد باجتماع هذه الجواهر وافتراقها [المترجمة].

(5) نسبةً إلى علم التبيُّؤ، وهو فرع من علم الأحياء يدرس العلاقات بين الكائِنات الحيّة وبيئتها [المترجمة].

(6) إنَّ الغشتالت أو الغشطلت، وهو كناية عن شكل أو كلّ متكاملٌ، أي بكلام آخر، بنية أو صورة من الظواهر الطبيعيّة أو البيولوجيّة أو البسيكولوجية تكون متكاملةً بحيثُ تؤلِّف وحدةً وظيفيةً ذات خصائِص لا يُمكن استمدادها من أجزائِها بمجرّد ضمّ بعضها إلى البعض الآخر [المترجمة].

التصوُّرَين **الطريقة الرئيسيّة** التي نعطي بموجبها معنًى للتجربة (the main way we make sense of experience) (انـظـر لاكـوف، 1987، ص xi). وتُطالعنا هذه العمليّة الذهنيّة التي قوامها تصنيف "أشياء" مختلفة معاً، في نشاطاتنا الفِكرية والإدراكيّة والكلاميّة كلها وحتَّى في أفعالنا أيضاً. "فأنْ ندرك وأن نقوم بعملٍ ما وأن نتواصل وأن نفهمَ... إلخ، تُعدُّ كلّها أفعالٌ تستوجِب، كما ينوِّه بذلك كوزينيل - مارميش (E. Cauzinille-Marmèche) ودوبـوا (D. Dubois) ومـاتـيـو (J. Mathieu) (1988) في مقدِّمة العمل الذي أنجزوه حول الفئات وعمليات التصنيف، وجود أُطرٍ تأويليّةٍ". إذ إنَّنا في كلّ مرّة نُدركُ فيها شيئاً وكأنَّه صنفٌ من الأشياء، نقوم بعملٍ تصنيفٍ. فحين نودّ القيام بفعلٍ معيَّنٍ، كأن **نُغنِّي** (chanter) مثلاً، تتعلَّق المسألة بفئةٍ من الأفعال يقع تنشيطها. وهكذا، تُشكِّل عمليّة التصنيف والفئات العاملَين الأساسيَّين، اللاَّواعيَين في معظم الأوقات، اللَّذَين نلجأ إليهما لتنظيم التجربة. ومن دونهما، أي في ظلّ غياب هذه القدرة على تجاوز الكيانات الفرديّة (الحسيّة كما المجرَّدة) بغية التوصُّل إلى بَنيةٍ تصوُّريّةٍ، يكون المحيط المُدرَك (...) شواشيّاً وجديداً دائِماً وأبداً" (انظر كوزينيل - مارميش ودوبوا وماتيو، 1988). ومن الصعب أن نتصوَّر ما كان ليكون عليه تصرّفنا في المحيط الماديّ كما الاجتماعيّ والفِكريّ لولا وجود الفئات، في نطاق أنَّ كلّ وحدةٍ تبقى، أيّاً تكن الطريقة التي نُدركها بموجبها، فريدةً من نوعها. "فيغمرنا حينئذٍ التنوُّع المُطلق الذي ينبع من تجربتنا ونعجز عن تذكُّر ما نصادفه لفترةٍ تتعدَّى جزءاً من الثانية (انظر سميث (Smith) وميدين (Medin)، 1981، ص 1).

وهكذا، يُعنى الفِكر بالفئات قبل كلّ شيءٍ، إذ: تتطابق غالبيّة المتصوّرات أو التمثيلات الذهنيّة مع فئاتٍ وليس مع وحداتٍ خاصَّةٍ

مثل **كاتدرائيّة ستراسبورغ** (Cathédrale de Strasbourg) أو **جورج لاكوف** (George Lakoff). وبالتالي، يتحتَّم على كلّ مقاربةٍ تتناول الإدراك العقليّ والتدليل المنطقيّ أن تعرف كيف يتمّ التصنيف. فما الأُسس التي نرتكِز عليها لنُصنِّف هذا الشيء المعيَّن أو ذاك مع أشياء أخرى في الفئة نفسها؟ فكيف يحدثُ أنَّني أرى مثلاً في هذا الغرض المُحدَّد في الزمان والمكان شجرةً وليس فقط شيئاً مستقلاّ وفريداً من نوعه يختلف عن سائر الأشياء الأخرى؟ ما المعايير التي تبتُّ في انتماء العضو إلى فئةٍ معيَّنةٍ؟ وكيف تتمُّ التجميعات؟

يُقدِّم المذهب **الموضوعيّ** جواباً واضِحاً، مفاده: يتمّ التصنيف على أساس الخصائِص المشتركة. فأعضاء الفئة نفسها تُقدِّم سِماتٍ مماثلةً. وفي حال تمَّ إدراك غَرَضٍ معيَّنٍ باعتباره **شجرةً**، فمردُّ ذلك إلى كونه يملك المميِّزات التي تُحدِّد الفئة أو المتصوَّر **شجرة**. فنحن نُجمِّع الأشياء معاً على أساس الخصائِص المشتركة. أمّا المذهب **التجريبيّ**، فيرى الأشياء على وجهٍ مخالفٍ، بسبب نظرية الأنموذج بالذات. إذ تقطع نظرية الأنموذج الصلة بالتصوُّر الكلاسيكيّ، أي "الأرسطوطاليسيّ"، للتصنيف مُقترِحَةً نظريةَ تصنيفٍ جديدةً لا تجعل من وجود خصائِصَ مشتركةٍ بين مختلف الأعضاء الشرط الضروريّ لإنشاء فئةٍ معيَّنةٍ. فمن الفئات التي توصَف **بالمنطقيّة** والتي يتمّ التعريف بها بواسطة قائِمةِ شروطٍ ضروريّةٍ وكافيةٍ، ننتقل إلى تحليل الفئات المسمّاة **طبيعيّةً** الذي يرمي قبل كلّ شيءٍ إلى وصف تنظيمها الداخليّ والخارجيّ تبعاً لوظيفتها. وعليه، لا تعود عمليّة التصنيف كنايةً عن مجرَّد عملية اكتشاف قاعدةِ تصنيفٍ، بل تكون عبارةً عن عمليّةٍ هدفها إبراز تبدُّلاتٍ مُشارِكة وأوجهَ شَبَهٍ إجماليّة، فضلاً عن تشكيل أنموذجات مرجعيّة (انظر كوزينيل- مارميش ودوبوا وماتيو، 1988).

وهكذا، ندرِكُ سبب اكتساب نظرية الأنموذج هذا القدر من الأهميّة بالنِّسبة إلى المقاربات المعرفيّة الجديدة: بالنظر إلى الدور المركزيّ الذي يؤدِّيه التصنيف في النشاط الذهنيّ، نجد أنَّ النظريّة التي تُفسِّر بشكلٍ صائِبٍ تشكيل الفئات وتنظيمها، تزوِّدنا كذلك بنموذجٍ لتفسير الإدراك الفِكريّ والتدليل المنطقيّ بشكلٍ عامٍّ. وكما يقول لاكوف (1987، ص 7)، "تقوم الآن نظريّة الأنموذجية، على النحو الذي تتطوَّر فيه حاليّاً، بتبديل تصوُّرنا بشأن المَلَكات البشريّة الأكثر جوهريّةً - أي مَلَكة التصنيف - ومعها الفكرة التي كوَّناها عن ماهيّة المقدرة العقلية البشريّة والإدراك العقليّ البشريّ". ومردّ ذلك إلى القول أنَّ **الواقعيّة التجريبيّة** تستمدُّ تميزها بشكلٍ أساسيٍّ من تميز نظريّة الأنموذج. وعليه، يقع الرِّهان أبعد بكثيرٍ من حدود علم دلالة الكلمة في الوقت نفسه، مع اشتماله ضمناً عليه، وإنْ أردنا استعمال مصطلحٍ مُفيدٍ وأكثر من مطابقٍ لذوق العصر نقول إنَّ المسألة تتعلَّق بالعنصرِ **المعرفيّ**.

العنصر المعرفيّ والألسنيّة

إلاّ أنَّنا لن نرقى إلى هذا الحدّ، فلا نيّة لدينا في الاشتراك، بشكلٍ مباشرٍ على الأقلّ، في الجدل القائِم بين **أتباع المذهب العقليّ الذين يعتمدون الطريقة القديمة** (mentalists old wave) و**أتباع المذهب المعرفيّ الذين يعتمدون أسلوباً جديداً** (cognitivistes new look). ومردّ ذلك بالأساس، علاوةً طبعاً على سبب نقص الكفاية لدينا (إذ لا يتحوَّل المرء إلى ألسنيٍّ مُلمٍّ بالعلوم المعرفية بين ليلةٍ وضحاها!) إلى سبَبَين بشكلٍ أساسيٍّ. يتعلَّق السبب الأوَّل بإشكاليّةٍ قصديّةٍ. فنحن نشهد حاليّاً تبدُّلاً مذهلاً بما فيه الكفاية في الاهتمامات، إذ يدفع رَواج العلوم المَعرفيّة بالعديد من الألسنيِّين إلى التخلِّي عن الأهداف الألسنيّة من أجل اعتباراتٍ أعمّ تتناول الإدراك

الفِكريّ والتدليل المنطقيّ البشريَّين. إلاَّ أنَّه لا بدّ من الاعتراف بأنَّ هذه العمليّة هي عمليةٌ حميدةٌ، وتُقدِّم للتحاليل الألسنيّة فوائِدَ أكيدةً لا تقبل المناقشة. ولكن ثمّة خطرٌ يتمثَّل في احتمال أن تغربَ عن بالنا الوظيفة (أو الوظائِف) الألسنيّة لصالح المبادئ المعرفيّة التي تكون درجة عموميّتها شديدةً إلى حدّ أنَّه يتعذَّر على الظواهر الألسنيّة أن تُدركها، ويعني ذلك بطريقةٍ أخرى أنَّها تفقِد بالفِعل، على المستوى الألسنيّ، فضائِلها التفسيريّة. وهكذا، يُبرهِنُ سادوك (Sadock) (1986) أنَّ مبدأ التميز (أي مبدأ مناسبة الغرض) الذي نادى به سبيربر (Sperber) وويلسون (Wilson) (1986) يكون ملائِماً جدّاً... لدرجة أنَّه لا يعود يُقدِّم أيّ مساعدةٍ فعليّةٍ. وإنَّ القصّة المعيشة التي يرويها لتوضيح وجهة النظر هذه هي موجِبة العبرة، ومفادها: بعد أن أكَّد له ابنه الصغير البالغ من العمر ثماني سنوات أنَّه بات يعرف كيفيّة تركيب سيّارةٍ، طَرَحَ عليه السؤال التالي: "كيف نركِّبها؟". فأجابه قائِلاً: "نأخذ القطع كلّها ونجمعها **بالطريقة الصحيحة** (in the right way)". يُعلّق سادوك على ذلك قائِلاً: "هذا صحيحٌ تماماً يا بِنّ (Ben)، ولكنَّه ليس نافِعاً بوجهٍ خاصٍّ". إذ يجدر بنا أن نعلَمَ، من جملة أمورٍ أخرى، ما القطع التي ينبغي استعمالها، وما الطريقة المناسبة لوضع كلّ قطعةٍ في مكانها الصحيح، وما الترتيب الذي ينبغي جمعها بموجبه... إلخ. فالأشياء كلّها ضمن المبدأ العام الذي يقول به بِنّ، مهما كان صحيحاً ومتميزاً، لا تضيف شيئاً. ونظراً إلى أنَّ كلّ تشبيهٍ يكون مستبعداً، فلنقل أنَّه ابتداءً من هذه اللَّحظة تجِد الألسنيّة علَّة وجودها وأنَّها، وإنْ كانت تدمج الإسهام المهمّ والمُجدِّد الذي تُقدِّمه إليها العلوم المعرفيّة، إلاّ أنَّها لا تذوب إلى هذا الحدّ في تيّارها.

أمّا السبب الثاني الذي ينحدِّر نوعاً ما من الأوَّل، فيقضي بأنَّه ينبغي أن نتحاشى قدر المستطاع المزج الصرف بين هذَين

المستويَين، الأمر الذي لا يتحقَّق دائِماً، ولاسيَّما من قِبل أنصار العلوم المعرفيّة، وبوجهٍ خاصٍّ أكثر من قِبل المدافعين عن نظرية الأنموذج. فنظرية الأنموذج هي عبارةٌ عن نظريّةٍ تُستخدَم للتصنيف، وبصفتها كذلك، فهي لا تُعتبَر بادئ ذي بدءٍ نظرية دلاليّة الكلمة. وإنَّ **المصطلح دلاليّ** (sémantique) المنبثق من التسمية **علم** دلالة الأنموذج أو أيضاً عن عبارة **فئة** دلاليّة طبيعيّة لا ينطبق لدى علماء النفس على الحقائِق نفسها كما لدى الألسنيِّين. إذ قد يستخدمه علماء النفس للتحدُّث عن المتصوّرات والتمثيلات الذهنيّة، أي بالتالي من دون أن يربطوه بوجهٍ خاصٍّ لا بالمفاهيم الألسنيّة **الكليّة** (أي **محتويات الفِكر**[7] (noèmes) أو **العناصر الأوَّليّة** الدلاليّة) ولا بدلائل ألسنيّةٍ محدَّدةٍ. وتنسحِبُ الملاحظة نفسها على **الشبكات الدلاليّة** (semantic networks) في مجال الذكاء الاصطناعيّ، حيثُ: تُمثِّل عُقَد هذه الرسوم البيانيّة الدلاليّة متصوّراتٍ وليس وحداتٍ معجميّةً صغرى، حتَّى وإنْ كانت الكلمات ترِد فيها في معظم الأوقات. ولكن في المقابل، حين يلجأ الألسنيّون إلى استخدام مفهوم **الأنموذج**، فهم يرون فيه قبل كلّ شيءٍ نظريّةً تسمح بحلّ إشكاليّة المعنى المعجميّ. وهكذا، يغدو **علم دلالة الأنموذج** نظريةً تتناول المعنى "الألسنيّ"، وبالخصوص، المعنى الذي تنطوي عليه كلمةٌ معيَّنة.

التصنيف والكلمة

لابدّ من التنويه بأنَّ هذا الانزلاق (glissement) قد سَبَقَ أن

(7) تُشتقّ اللَّفظة الفرنسيّة noème من اليونانيّة "نويما" وتعني التصوُّر. ولذلك يعمَد البعض إلى ترجمتها إلى اللُّغة العربيّة بمصطلح "نؤيم". إنَّه موضوع الفِكر ومحتوى الفِكرة، إذا ما قوبِلَ؟ "المبنى". وهو مصطلح استخدمه بخاصَّةٍ هوسرل (Husserl) في الظاهراتيّة. ويعني توسُّعَ كلّ معطى من معطيات الحدس وكلّ محتوى جملةٍ أو قضيّةٍ ما [المترجمة].

حدث في الواقع في أعمال علماء النفس وعلماء الإناسة أنفسهم، إذ أنهم يقيمون، بشكلٍ مضمرٍ في أغلب الأحيان، تحييداً بين مفهوم الفِئة (أو المتصوّر) ومفهوم الكلمة، كما أنَّهم يُعربون، بشكلٍ بيِّنٍ هذه المرّة، عن رغبتهم في تحقيق هذه الملاءمة على الصعيد الألسنيّ على حدٍّ سواء.

يكون هذا التحييد مبرَّراً، في جزءٍ كبيرٍ منه على الأقلّ، باعتبار أنَّ الوحدات المعجميّة (الأفعال المنصرفة والصِفات والنعوت. . . إلخ، باعتبارها أسماءً) تُعدُّ تسمياتٍ أي names (انظر كليبر، 1984 أ)، وأنَّها بصفتها تلك تكون مرصودةً أوّلاً لتأدية وظيفةِ تعيينٍ، أي تمثيلٍ. وتندرِج علاقة التسمية في مسار العمليّة التي تُقيم صلةً بين الدلائل والأشياء، وتتموضع بذلك في صفوف العلاقات المرجعيّة: **أحالَ إلى** (referrer à) و**أرجعَ إلى** (renvoyer à) و**عيّن** (désigner) و**مَثَّلَ** (représenter) و**عيَّنَ** (dénoter)... إلخ، التي تخضع كلّها للترسيمة التالية: X (رمز) ← x (شيء). ولو يتلق الأمر بتسميات تعود إلى وحداتٍ خاصَّةٍ، كما يكون عليه الحال مع أسماء العلم، من مثل بوبي (Bobby)... إلخ، لا تطرح الوحدة المعجميّة حينئِذٍ إشكاليّة التصنيف. ولكن ما إنْ نكون بصدد تسمياتٍ على غرار **كلب** (chien) أو **رمل** (sable)، فإنَّ الوحدة المعجميّة والفئة (أو المتصوّر) تتلاقيان لا محال. إذ يُستخدَم اسمٌ مثل **كلب** (chien) أو **رمل** (sable) أو فِعلٌ مثل **رَكَضَ** (courir)، بصفتها **تسميات** تخوِّلنا، في الخارجيّ، التعرُّف قبل كلّ شيءٍ على وحداتٍ تكون كلاباً أو رِمالاً وعلى عمليّاتٍ تتطابق مع الفعل **رَكَضَ**. وبما أنه يتعذَّر طبعاً على كلّ عنصرٍ من عناصر هذه الحقيقة أن يُسمَّى بهذا الاسم، يتعيَّن علينا إذاً أن نتساءَل عن ماهيّة المبادئ التي أدَّت إلى الاحتفاظ بالتسمية المُعتمَدة. أي بتدبير آخر، ما هي المعايير التي تخوِّلنا

استعمال تسمية **كلب** مثلاً للدلالة على الكلب؟ وليس هذا السؤال، كما نلاحِظ، سوى التعبير بمقتضى التسمية عن سؤال التصنيف: ما هي المبادئ التي تُنظِّم عمليةَ تصنيفِ هذا العنصر أو ذاك في فئة الكلاب؟ كما أنَّ استفهاماً مثل: **ما هي المعايير التي تُنظِّم عملية تصنيف مجموعةٍ من التواردات تحت الغطاء الاسميّ نفسه؟** الذي من شأنه أن يحيل على السؤال التالي: **ما هي** المعايير التي تبتُّ في انتماء التوارد إلى فئةٍ معيَّنةٍ؟ وهكذا، تبيّن الكلمة، أو بالأحرى المورفيم، لنكون أكثر دقَّةً، على فئةٍ (أو متصوّرٍ)، وإنَّ التساؤل عن الأعضاء التي يُمكن استخدامه للإشارة إليها مردّه إلى التساؤل عن الأعضاء التي تُشكِّل جزءاً من الفئة التي يُمثِّلها. وإنْ نظرنا إلى التصنيف من هذه الزاوية يغدو التصنيف مسألةً دلاليّةً محض، أي مسألة "كلمات".

ولكن، هل تجري الأمور دائِماً على هذا المنوال؟ هل تكون الوحدة المعجميّة مؤشِّراً موثوقاً على وجود فئةٍ واحدةٍ فقط؟ إنَّه لمن المُبكر جدّاً بعد أن نُجيبَ عن هذا السؤال. إلاّ أنَّه باستطاعتنا أن نُشدِّد منذ الآن على فكرة أنَّه لو كانت المجانسة (انظر على سبيل المثال الفِعل الفرنسيّ المنصرف voler (= **سَرَقَ/ طار**)) لا تطرحُ إشكاليّةً باعتبار أنَّنا اصطلحنا أن نرى فيها وحدتَين معجميَّتَين أو أكثر، إلاّ أنَّه من شأن التدال، باعتبار أنَّ المسألة تتعلَّق بظاهرةِ معنى متعدِّدٍ يرتبط بوحدةٍ معجميّةٍ واحدةٍ، أن تطرحَ بشكلٍ مباشرٍ إشكاليّةَ صحَّة المُعادلة التالية: **الكلمة = الفِئة**، باعتبار أنَّه يتوجَّب البتّ إمّا لصالح الكلمة بوصفها المؤشِّر على وجود فئةٍ، أو لصالح المعنى (أو فهامة).

الأهداف

تكفي هذه النقطة الأخيرة لإقامة الدليل على أهميّة نظرية

الأنموذج بالنِّسبة إلى علم الدلالة المعجميّ، كما أنَّ من شأنها منفرِدةً أن تُبرِّر تقديم عَرضٍ موجَّهٍ نحو المعنى المعجميّ. وعليه، سنعمَد أولويّاً إلى معالجة إشكاليّة الفئات من زاوية معنى الكلمات وليس باعتبارها رِهان الجدل المَعرفيّ، حتَّى وإنْ اضطررنا، أثناء القيام بذلك، إلى استعراض أبرز فرضيّات نظريَّتَي التصنيف المتنافستَين. فالمسألة تتعلَّق برأينا قبل كلّ شيءٍ بتقييم علم دلالة الأنموذج بوصفه بديلاً عن نظريّات المعنى الكلاسيكيّة. فمن إثبات الحال المزدوج الذي استخدمناه كمقدِّمةٍ، فضلاً عن الاعتبارات التي تلته، يتحدَّر الغرَضان اللَّذان يرمي إلى تحقيقهما هذا المؤلَّف الذي بين أيديكم، ألا وهما:

أ) إقامة الدليل على أنَّ علم دلالة الأنموذج، في إطار ما نسمِّيه النسخة **القياسيّة**، ليس حلاًّ معجزة. فهو لا يحلُّ الإشكاليّات كلها التي تعترِضُ نظرية المعنى الكلاسيكيّة التي يعتزِم الحلول محلَّها، فيصطدِم بدوره بعوائِق يفشل في التغلُّب عليها. ولكنَّه يُقدِّم في المقابل ثلاثة عناصر جديدة ذات أهميّةٍ جوهريّةٍ لكلِّ علمِ دلالةٍ معجميٍّ، ألا وهي:

(i) يسمحُ لنا بأن ندمجَ مجدَّداً في معنى الكلمة بعض الخصائص التي تستبعدها الصيغة الكلاسيكية، بحجَّة أنَّها غير ضروريّةٍ، والتي يتمَّ اعتبارها بالتالي بمثابة المعارف الموسوعيّة، أي ذات طابعٍ غير ألسنيٍّ، ونعني بها الخصائِص النمطيّة أو القولبة.

(ii) يُثبِتُ وجود تنظيم داخليٍّ داخل الفئة تتجلَّى ملاءمته الدلاليّة عبر ظواهر خطابيّةٍ مختلفةٍ.

(iii) يرسمُ تراتباً بَيْفِئويّاً يلقى أيضاً صدى جديداً وواعِداً في تنظيم التراتب المعجميّ.

ب) إبراز وجود تصوُّراتٍ جدّ مختلفةٍ عن علم دلالة الأنموذج: فنقع من جهةٍ على تغيُّراتٍ تعريفيّةٍ داخل النسخة القياسيّة، ونشهَد من جهةٍ أخرى انتقالاً، بواسطة مفهوم الشَّبَه العائليّ، إلى نسخةٍ **موسَّعةٍ** تُفضي **في النهاية** إلى رؤيةٍ أنموذجية متعدِّدةٍ لا يكون فيها لمفهوم الأنموذج كما لمفهوم الفئة مستوى الفَهم نفسه تماماً الذي كانا يملكانه في النسخة القياسيّة.

تقع الدراسة التي سنقوم بها في أربعة أقسام تؤلِّف مراحلها الأساسيّة. يستعرِضُ القسم الأوَّل التصوُّر الكلاسيكيّ لمعنى الكلمة، حسناته وأبرز مساوئه. أمّا الثاني، وهو الأهمّ، فمن شأنه أن يعرض مفهوم الأنموذج في إطار النسخة القياسيّة للنظريّة، كما يقدم تباعاً تنظيم الفئات الداخليّ وتنظيمها التراتبيّ، مُظهِراً في كلّ مرَّةٍ عناصرها المكوِّنة الأساسيّة ومُسلِّطاً الضوء على خصائِصها وارتداداتها والمناقشات والتطبيقات الدلاليّة التي تعطيها حيزاً. في حين يخصّص القسم الثالث لنقد النسخة القياسيّة نَقداً تحليليّاً. ونُعلِّق أهميّةً كبيرةً على إظهار أبرز الحدود القصوى والصعوبات وحالات الإبهام التي تعترض كلُّ علم دلالةٍ معجميٍّ يرتكز على نظريّة الأنموذج القياسيّة. وفي نهاية المطَاف، يصِف القسم الأخير كيف أنَّ الشَّبَه العائِليّ يُفضي إلى نظريةٍ جديدةٍ حول الأنموذج تتَّسِم بالتخلِّي عن الفرضيّات المركزيّة التي تنادي بها النسخة القياسيّة وبمضاعفة أنماط الأنموذجات وبإجراء توسُّع يشتمل مجال تعدُّديّة المعاني.

الفصل الأول

صيغة الشروط الضروريّة والكافية

أولاً: الجواب الكلاسيكيّ: بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية

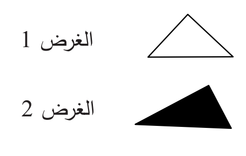
أ/ الفئة والأعضاء والخصائص

يتجلّى الجواب الكلاسيكيّ، أي الأرسطوطاليسيّ، الذي يخطر في بالنا على الفور في معرض الردّ على السؤال الجوهريّ **كيف نُصنِّف؟** (Comment catégorise-t-on?)، في أنَّ التصنيف يُنجَز على أساس الخصائِص المشتركة. وبالفعل، لا تعود عمليّة تجميع أغراضٍ مختلفةٍ في فئةٍ واحدةٍ تطرح أيَّ صعوباتٍ إذا ما سلَّمنا بأنَّ الأغراض المُجمَّعة تُقدِّم عدداً معيَّناً من الصِفات المُشتركة. فبغية بتّ مسألة انتماء عنصرٍ (x) إلى فئة الكلاب، يكفي أن نتحقَّق ممّا إذا كان العنصر (x) موضوع البحث يملك الصِفات التي تُشكِّل القاسم المشترك لهذه الفئة، أي إذا كان حيواناً ومن طائِفة الثَدْيِيَّات... إلخ. فإنْ كان يستوفي هذه الخصائِص، يكون كلباً. أمّا في الحالة المعاكِسة، فلا يكون جزءاً من هذه الفئة، ويتعذَّر بالتالي اعتباره كلباً. وتخضَع عمليّة التصنيف المُصمَّمة على هذا المنوال صيغة الشروط

الـضـروريّـة والـكـافـيـة (modèle des conditions nécessaires et suffisantes) (الذي سنُشير إليه من الآن فصاعِداً بالأحرف الأوائليّة[1] CNS في اللُّغة الفرنسيّة)، والذي يُطلق عليه لانغاكير (R. W. Langacker) (1987) أيضاً اسم **نموذج الصِفات المِعياريّة** (modèle des attributs critériaux).

أنْ نتعلَّم التصنيف يعني، في مثل هذا السياق، أن نكتشِفَ قاعدةَ تصنيفٍ من خلال معالجة الأمثلة والأمثلة التسفيهيّة التي نصادفها معالجةً تحليليّةً ومنطقيّةً. وبغية إقامة الدليل على ملاءمة مثل هذه العمليّة، لجأ علماء النفس إلى تجارب تُدخِل عدداً محدوداً من الأغراض التي يتمّ إنشاؤها انطلاقاً من توافُقيّة عددٍ، محدودٍ أيضاً، من الخصائِص. وتهدِفُ هذه التمارين إلى جعل الأشخاص الذين نُخضِعهم للاختبار يكشفون النقاب عن قاعدة التصنيف التي وقع اختيار المُختبِر عليها. ويُشكِّل المثل التالي الذي ضربه كوزينيل - مارميش ودوبوا وماتيو (1988)، خير مثالٍ على هذا النمط من المساعي. فهَبْ مثلاً مجموعةً من الأغراض التي تمّ إنشاؤها على أساس ثلاثة قياساتٍ ثنائيّة، هي: الشكل (فإمّا أن يكون مثلَّثاً أو دائِرة) والحجم (فإمّا أن يكون كبيراً أو صغيراً) واللَّون (فإمّا أن يكون أبيض أو أسود). ونعرِض الأغراض 1 و2 و3 على الأشخاص الذين نُخضِعهم للاختبار، ونُبلِغهم أنَّ هذه الأغراض الثلاثة تنتمي كلّها إلى الفئة نفسها التي اختارها المُختبِر، طالبين إليهم أن يحزروا ما هي الفئة موضوع البحث؛ علماً بأنَّ الأغراض هي على الشَّكل الآتي:

(1) إنَّ المُختصر بالأحرف الاستهلاليّة (sigle) هو عبارةٌ عن اسم مُختصَرٍ مؤلَّفٍ من الأحرف الأولى للكلمات التي تتكوَّن منها العبارة، ولكنَّه يُهجَّى حرفاً حرفاً على غرار كلمة ش.م.ل. (في إشارةٍ إلى الشركة المساهمة اللُّبنانيّة) مثلاً، ولا يُلفَظ، خِلافًا للألفاظ الأوائليّة (acronymes)، وكأنَّه كلمةٌ واحِدةٌ، مثل كلمات يونيسكو ويونيسف وفاو [المترجمة].



نستنتج أنَّ الفئة الملائِمة لا يُمكن أن تكون إلاّ المثلَّث، وأنَّ باستطاعة الأشخاص الذين نُخضِعهم للاختبار أن يكتشفوا منطقيّاً هذا الأمر غبَّ عَرض الغرض 3 عليهم. ففي الحالة الأولى، تكون الاحتمالات الثلاثة ممكنةً (كبير أو أبيض أو مثلَّث)، في حين يكون احتمالان فقط ممكنَين (كبير أو مثلَّث) في الحالة الثانية، أمّا في الحالة الثالثة، فلا يبقى أمامنا سوى الفئة "مثلَّث".

تركنُ هذه الصيغة الأرسطوطاليسيّة الشائِعة الاستعمال في مجالات الفلسفة والإناسة وعلم النفس والألسنيّة، إلى القضايا التالية:

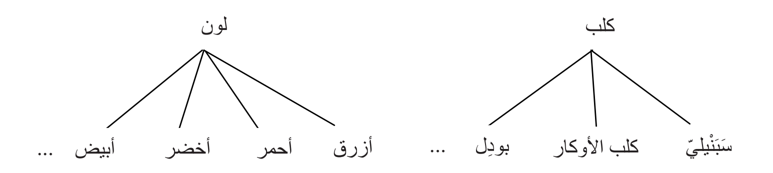
(i) تُشكِّل المتصوّرات أو الفئات وحداتٍ معنويّة مرسومة الحدود بشكلٍ واضحٍ.

(ii) يخضعُ انتماء وحدة معيَّنة إلى فئةٍ ما لنظام الخطأ والصواب: فإمّا أن يكون الغرض (x) كلباً أو لا يكونَ، تبعاً لاستيفائه الشروط المِعياريّة التي تستوجِبها الفئة "كلب"، أم لا.

(iii) تتمتَّع أعضاء الفئة نفسها بوضع فِئويٍّ متساوٍ، بما أنَّ كلّ عضوٍ يملكُ الخصائِص التي يتطلَّبها تعريفُ الفِئة. ومراعاةً للفئة التي ينتمي إليها الأعضاء، يكون كلُّ عضوٍ "جيِّداً" بقدر سائر الأعضاء.

نضمُّ صوتنا إلى صوت د. غيرايرتز (D. Geeraerts) (1988)

الذي يوضِح أنَّ اللُّزوم والكفاية لا يُطبَّقان على الغرض نفسه. إذ يتناول اللُّزوم كلّ شرطٍ من الشروط، في حين تعني الكفاية الشروط الضروريّة ككلّ. وهكذا، من شأن وَصْلٍ[2] (conjonction) كافٍ بين سِماتٍ ضروريّةٍ أن يُشكِّل تعريف الفئة. فهل ثمّة علاقة أخرى غير علاقة الوَصْل تجمعُ بين هذه السِمات؟ لا تُعبِّر صيغة الشروط الضروريّة والكافية عن أيّ فَرْضٍ من هذا النمط، ويَعمَد بالتالي إلى تقديم هذه السِمات وكأنَّها مستقلّة بعضها عن البعض الآخر. فالعلاقة التي تربط بين هذه السِمات هي علاقةُ تَساوي البُعد، كما يَظهر في الترسيمة المبيَّنة أدناه:



إنَّ الرابط مع علم الدلالة المعجميّ واضحٌ، ويتجلّى كالآتي: تتطابق كذلك مجموعة الشروط الضروريّة والكافية لتصنيف الوحدة (x) في الفئة (Y)، مع معنى الكلمة التي تدلّ على هذه الفئة (Y)، فمثلاً: من شأن حزمة الشروط الضروريّة والكافية لكي يُسمَّى الغرض

(2) إنَّ الوَصْل المنطقي بين أمرَين يدلّ كما يُشير إليه اسمه على واقع أنَّ هذَين الأمرَين هما متَّصِلَان (أي، موجودان بالتزامن). وفي لغة علم المنطق أو علم الرياضيّات، كما في الميادين التقنية التي تستخدمه، يُترجَم الوَصل بواسطة الرابط المنطقيّ "و" (ET) الذي يستعمَل في موازنة الجُمَل. فالوَصْل المنطقيّ بين جملتَين "ج" و"د" يُفضي إلى جملةٍ صحيحةٍ حين تكون الجُملتان صحيحتَين بالتزامن، وإلا تكون خاطِئةً. وتُكتَب معادَلة الوَصل، على الشَّكل الآتي: ج8 د. ونقرأها كما يلي: ج "و" د. ونجد في مقابله مصطلح "الفَصْل" (disjonction) الذي سيُطالِعنا في الفصل الثاني [المترجمة].

كلباً (chien)، أن تُشكِّل معنى كلمة **كلب**. ومن هنا، سيظهر التعريف الدلاليّ بوصفه وَصلاً بين سِماتٍ مستقلَّةٍ ينبغي أن تستوفيها الوحدة لكي تُسمَّى كذلك. ويخلق كلُّ شرطٍ حقيقةً **تحليليّةً**، فمثلاً: إن كانت السِمة "حيوان" (animal) تُشكِّل شرطاً ضروريّاً بالنسبة إلى **كلب**، تظهر إذاً عبارة "إنَّ **الكلب** حيوانٌ" (un chien est un animal) وكأنَّها جملةٌ تحليليّةٌ، أي جملةٌ صحيحةٌ من حيثُ معناها وحده. وعليه، تفترِض صيغة الشروط الضروريّة والكافية الدلاليّ فَصْلاً صارِماً بين السِمات **الأساسيّة** التي ترسي أُسس الجُمَل التحليليّة، والسِمات **الطارِئة**، أو **العَرَضيّة**، التي لا تُشكِّل جزءاً من التعريف الدلاليّ للوحدة المعجمية والتي لا يُمكنها أن ترِدَ إلاّ في سياق جُمَلٍ **تركيبيّةٍ**، على غرار الجملة التالية: "إنَّ **الكلب وفيٌّ**" (un chien est fidèle). وينشأ عن ذلك التعارض الشهير القائِم بين المكوِّنات "الدلاليّة" أو "الألسنيّة "، التي يتعيَّن أن تَرِدَ وحدها في التعريف الدلاليّ للمصطلح، والمكوِّنات "الورلسانية" أو **الموسوعيّة** التي لا يكون مكانها داخل معنى الكلمة. وتُطالعنا وجهة نظرٍ من هذا القبيل بنسَبٍ متفاوتةٍ في المتصوُّرات الكلاسيكيّة التي تتناول معنى الكلمة، والمعروفة بملصقاتٍ من مثل معنى **تعيينيّ** أو معنى **مرجعيّ**، ومعنى **شَرطَواقعيّ**[3] (véríconditionnel) أو أيضاً **مرجع افتراضيّ** (انظر ميلنر (J. C. Milner)، 1978). والقاسم المشترك بين هذه الأسماء هو أنَّها تفترِض أنَّ معنى الكلمة يتألَّف من مجموعة سِماتٍ "مرجعيّةٍ"، ونعني بها: السِمات التي ينبغي أن يمتلكها جزءٌ من الواقع لكي نُشير إليه بهذه الكلمة، وبغية الاطِّلاع على الممثِّل " الأنموذجي" لهذا التصوُّر

---

(3) تُنسَب هذه الصِفة في مجال علم المنطق إلى كلّ ما يكون متعلِّقاً بشروط صحّة الجُملة أو بظروف حقيقتها [المترجمة].

في مجال علم الدلالة، انظر كاتز (J. J. Katz)، 1966 و1972).

ب/ علم الدلالة البُنيويّ والمرجع

لا ينسحِبُ الأمر نفسه بشكلٍ مباشرٍ على علم الدلالة البنيويّ الأوروبيّ. فهو، وإنْ كان يُشاطر فرضيّة إخضاع المعنى لإعرابٍ دلاليّ[4]، أي أنَّه يُقرُّ بوجود نوعٍ من وَصلٍ بين السِمات في تعريف المعنى، إلاّ أنَّه يعتزِم، كما نعلمٌ، إبقاء السِمات المكوِّنة المُفترَضَة، أي **السيمات**، خارج دائِرة أيّ تداخلٍ مرجعيٍّ. ولا تنبثق ملاءمة السيمات من تدقيقٍ أوَّليٍّ نُخضِع المراجَع له، إنَّما من طابعها المميِّز. وعليه، يكون علم الدلالة البُنيويّ ذا توجُّهٍ ألسنيٍّ، أي تفاضليٍّ، بشكلٍ جوهريٍّ، كما أنَّه يتشبَّث باستقلاليّته (راجع أعمال بوتييه (B. Pottier) وكوزيريو (E. Coseriu) وفوتجاك (G. Wotjak) وغيكلر (H. Geckeler) وغريماس (A. J. Greimas) وبالدينغر (K. Baldinger) وهيغر (K. Heger) وهيلتي (G. Hilty) وشيفكو (P. Schifko)، وبغية الاطِّلاع على دراسةٍ حديثةٍ تسعى على نحوٍ لافتٍ إلى الإشراف على الوضع في مجمله، انظر راستيه (F. Rastier) 1987، أ). وتكون وجهة النظر التفارُقيّة حاسمةً في هذا الصدد، فهي التي تفصل لجهة انتقاء هذه السِمة أو تلك. وتُشكِّل الفِكرة القائِلة بأنَّ معنى الكلمة يكون رهن العلاقات التي تربطها بسائِر المصطلحات، نقطةً هامَّةً، إذ إنَّها ستُطالعنا كذلك، مهما كان يبدو ذلك مُفارِقاً للوهلة الأولى، في نظريّة الأنموذج (théorie du prototype).

وفي الواقع، لا تغيبُ أبداً وجهة النظر المرجعية بشكلٍ كليٍّ، مثلما ينوِّه بذلك كلّ من هيلتي (G. Hilty) (1983) ولودي (G. Lüdi) (1985،

(4) إنَّ الإعراب الدلاليّ هو عبارة عن طريقة في الإعراب تقضي بتفكيك المعاني إلى علاماتٍ دلاليّة [المترجمة].

ص 71)، حين يُطالبان بضرورة تأويل السِمات المميِّزة تأويلاً مرجعيّاً. ففي سياق عمليّة التبديل (commutation) المُخصَّصة لإبراز السيمات، من شأن وجهة النظر المرجعيّة هذه أن تحدِّد الوحدات التي ينبغي وضع إحداها في مقابل الأخرى. وعلى ما يلوح، يتمّ استخراج السيمات على ضوء تعارُض الوحدات المعجميّة الصغرى في ما بينها، إنَّما ينبغي في الواقع أن نعرِفَ دلالةَ كلّ وحدةٍ من هذه الوحدات المعجميّة الصغرى قبل أن نعمَدَ إلى مقابلتها. وفي الحالة المُعاكِسة، سيتعذَّر علينا أن نُبرِز أيَّ سِمة دلالةٍ ملائِمة. فإنْ كنتُ أجهل مثلاً دلالات كلمتَي senex (= طاعِن في السنّ) وvetulus (= قديم) اللَّتَين يضعهما كوزيريو (1964) إحداهما في مقابل الأخرى بغية إبراز السيمتَين "لعمر الأشخاص" (pour l'âge des personnes) و"ليس لعمر الأشخاص" (non pour l'âge des personnes)، فثمّة احتمالاتٌ كبيرة ألاّ تزوِّدني بهما قطّ عمليّة مقارنتهما (انظر كليبر، 1978 أ). وليس الطابع الألسنيّ أو الملائِم (أي المميِّز) الذي تتَّسِم به السيمات سوى تعبيرٍ عن طابعها المعياري الضروريّ الخاصّ بالانطباقيّة المرجعيّة. فأن نقول مثلاً إنَّ سيمة "للمدينة" (pour ville) هي ملائِمةٌ **للباص** (autobus) لأنَّها تسمح بتمييز **الباص** عن **الحافلة الكبيرة** (autocar) للريف (pour la campagne)، مردّه إلى القول إنَّ على وسيلة نقلٍ من هذا القبيل، لكي تُسمَّى **باصاً**، أن تكون مرصودةً للمسيرات المدينيّة.

باستطاعتنا أن نسحبَ هذا التفسير نفسه على عمليّة استبعاد السِمات **الموسوعيّة** الشهيرة (أي السِمات "غير الألسنيّة")، حيثُ يتمّ استبعاد الصِفة "أبيض" (blanc) نفسها فيما يتعلَّق بالمصطلح **تم**[5] (cygne) لأنَّها لا تُشكِّل سِمةً مميِّزةً له، فما من كلمةٍ تعني "تَمّ

(5) إنَّه جنس من الطيور الأهليّة من رُتبة كَفِّيّات الأرجل، طويلة العنق عَريضة المناقير، تُعرَف أيضاً بالإوزّ العراقيّ [المترجمة].

أبيض" يُمكننا أن نضعها في مقابل كلمةٍ أو كلماتٍ تُشير إلى طيور تَمّ من ألوانٍ مختلفةٍ. ويعني ذلك ببساطةٍ أنَّ الصِفة "أبيض" لا تُعدُّ شرطاً ضروريّاً لكي نُسمِّي المرجع **تَمّ**. وإن أردنا التعبير عن ذلك بكلامٍ آخر نقول إنَّ التَمّ قد يكون أسود أو أزرق أو أحمر أو حتَّى أصفرَ اللَّون، من دون أن ينتقِصُ ذلك من وضعه كتَمٍّ. وما من شيءٍ يدعو للدهشة في هذا التساؤُل: ففي نهاية المطاف، يُحاكي علم الدلالة البُنيويّ النُسخ المُعدَّلة من صيغة الشروط الضروريّة والكافية، ويُعزى سبب ذلك إلى أنَّ عمليَّتا التصنيف والتسمية تكونان غير قابلتَين للتفريق.

ج/ أربع نقاط ينبغي حفظها

يقتضي التنويه بأربع نقاطٍ ستُفيدنا في إقامة مقارنةٍ مع علم دلالة الأنموذج، ألا وهي:

1/ لقد تمّ إيجاد حلٍّ لمسألة الانتماء إلى فئةٍ معيَّنةٍ، كالآتي: بغية البتّ في مسألة انتماء غرضٍ ما إلى فئةٍ معيَّنةٍ، يكفي أن نتحقَّق ممّا إذا كان هذا الغرض يملكُ الشروط الضروريّة والكافية الخاصَّة بهذه الفئة أو لا.

2/ من شأن المعنى أو الإفادة[6] (intension) (أي، حزمة

(6) تندرِج الإفادة (أو الفهم (compréhension) لدى المؤلِّفين القدامى) والإحالة في خانة المتصوّرات المنطقيّة التي لجأت إلى استعمالها الفلسفة القديمة والقروسطيّة، والتي تستخدمها اليوم فلسفة اللُّغة على نطاق واسع. ومن الممكن أيضاً الإشارة إلى إحالة المصطلح بواسطة المصطلح "تعيين" (dénotation). وبحسب المنطق التقليديّ، الأرسطوطاليسيّ، تُشير الإحالة إلى مجموعة الأغراض التي تنطبق عليها الخصائِص نفسها (أغراض تنتمي إلى القسم أو الفئة نفسها). وهكذا، تتعارض الإحالة مع الإفادة التي تُشير إلى مجموعة من المحمولات التي تتعلَّق بالمتصوّر (محمولات الموضوع). والمحمول والموضوع، عند المنطقيِّين، =

الشروط الضروريّة والكافية) أن يُحدِّد الإحالة (extension) أو المرجعيّة. وعليه، تكون صيغة الشروط الضروريّة والكافية مُنسجِماً مع القاعدة الفريجيّة[7] القاضية بتعيين المرجعيّة بواسطة المعنى. وتتجلّى النتيجة الطبيعيّة التي نخلُص إليها في أنَّه بغية التمكُّن من استخدام كلمة، يكون من الحريّ بنا أن نكون ملمِّين بمعناها (أي بشروطها الضروريّة والكافية).

3/ يوجِزُ تَوازٍ مزدوج علاقةَ الإفادة - الإحالة في صيغة الشروط الضروريّة والكافية (راجع الترسيمة المُبيَّنة أدناه). فمن جهةٍ، تتطابقُ على المستوى الإحاليّ فئةٌ محدَّدة المعالِم بشكلٍ واضحٍ مع إفادةٍ محدَّدةٍ بوضوحٍ، أي مع وَصْلٍ كافٍ بين شروطٍ ضروريّةٍ. ومن جهةٍ أخرى، تتطابَق مع الإفادة التي تتألَّف من سِماتٍ مستقلَّةٍ ومتساويةٍ، لأنَّها تكون كلُّها سواسيةً من حيثُ درجة اللُّزوم، إحالةٌ مؤلَّفةٌ من أعضاءٍ تقدِّم وضعاً متكافئاً داخل الفئة.

= هما بمنزلة المُسنَد والمُسنَد إليه عند النحاة. ففي جملة "الإنسان فانٍ"، الإنسان هو الموضوع وفانٍ هو المحمول. وبالتالي، نستطيع أن نُحدِّد كلّ قسم أو فئةٍ من العناصر إمّا عن طريق الإحالة (من خلال تسمية كلّ فردٍ ينتمي إليها أو الإشارة إليه) أو عن طريق الإفادة، أي من خلال إجراء وصفٍ (على غرار تعيين عددٍ معيَّن من المحمولات) يُعرِّف بهذه الفئة. وهكذا، يتمّ تشبيه الإفادة بالمتصوّر. وعليه، من شأن الإفادة أن تُحدِّد الإحالة، أو بكلام آخر، من شأن دلالة المصطلح (أي إفادته) أن تُحدِّد إحالته، ولكنَّ العكس لا يكون صحيحاً [المترجمة].

(7) نسبةً إلى فريدريك غوتلوب فريجه (Frederic Gottlob Frege)، وهو عالم بالمنطق ورياضيّ ألمانيّ الجنسيّة، وُلِد عام 1848 وتوفي سنة 1925. هو من أشهر الأشخاص الذين اهتمّوا بمنطق الرياضيّات الحديثة والفلسفة التحليليّة. وقد كان لعلمه تأثيراً كبيراً في تأسيس فلسفة القرن العشرين وعلم الدلالة اللُّغويّ (la sémantique) إنَّه أحد أكبر المنطقيِّين بعد أرسطو، وقد أعطى عهد جديد في تاريخ المنطق ليحلّ محلّ المنطق القديم وطوَّر مفهوم علاقة الجنس - النوع (espèce-genre) التي لم يطرأ عليها تغيير على مدى عدَّة قرون بعد أرسطو [المترجمة].

	وضع متساوٍ	ترسيم حدود واضح
إحالة	أعضاء متكافئة	حدودٌ واضحة
إفادة (أو معنى)	سِمات مُتكافِئة ومستقلّة	وَصْل شروطٍ ضروريّةٍ وكافيةٍ

4/ تُكابِدُ صيغة الشروط الضروريّة والكافية صعوباتٍ في عَرض "المعنى المتعدِّد"، أي الكلمات التي تُحيل إلى أنماطٍ عدَّة من المراجع الممكنة والتي تطرحُ بالتالي إشكاليّةً لجهة ترسيخ الشروط الضروريّة والكافية. ولكن في حال كانت أنماط المعارف هذه منفصلةً بوضوح (أي في حال كانت متباينةً نوعاً ما)، يُمكننا أن نعالِج هذه المسألةَ بموجب المُجانسة، إذ: يوازي عدد الكلمات المختلفة عدد أنماط المراجع المختلفة، وبالتالي، يكون لدينا عدد من الفئات المختلفة التي ستتطابق معها حُزَمٌ مختلفة من الشروط الضروريّة والكافية. وسنذكِّر بحالةٍ كلاسيكيّةٍ هي حالة الكلمة الفرنسيّة "grève" (= إضراب/رَمْلَة) التي تنطوي على معنى أوَّل (ومفاده "التوقُّف الإراديّ عن العمل...") / ومعنى ثانٍ (وهو "أرض مستوية بمحاذاة البحر أو مجرى مياه...")، أو أيضاً مَثَل الفعل الفرنسيّ "voler" (= طارَ/سَرَقَ) الذي ينطوي على معنى أوَّل (ومفاده "التنقُّل في الأجواء") وعلى معنى ثانٍ (ومفاده "اختلَسَ"). ولكن في المقابل حين تتراكب الشروط الضروريّة والكافية، أي بتعبيرٍ آخر، حين يجمعُ رابطٌ جليٌّ بين أنماطٍ جدّ متباينةٍ مع ذلك من المراجع، كما هو حال المثل الفرنسيّ veau (= عجل) (الحيوان الحيّ) وveau (= عِجل) (أي لَحم هذا الحيوان)، لا تُتاح لنا إمكانيّة السيطرة على هذه الصعوبة بهذا القدر من السهولة. وما يزيد الطين بلَّة هو الزَّعم أنَّنا نكون هنا، على نقيض المجانَسة، بصدد التدال. إذ تبقى تعدُّديّة المعاني، ولاسيَّما في ما يتعلَّق بالأفعال المنصرفة والصِفات، مسألةً مفتوحةً على كلّ الاحتمالات في إطار المقاربة الكلاسيكيّة التي

تتناول معنى الكلمات، مثلما تُظهره التغيُّرات في عدد المداخِل المعجميّة ومحتواها. أوَ يجدر بنا أن نفترضَ معنى واحداً فقط، على خطى التقليد الغيّوميّ[8] (على غرار بيكوش (Picoche) أعوام 1977 و1986 و1989 على سبيل المثال)، مجازفين بإمكانيّة التوصُّل إلى مدلولاتٍ مجرَّدةٍ لدرجةٍ تُصبِحُ فيها نافِذَةً للغاية (أي أنَّها ترعى استخداماتٍ مرجعيّةٍ لا تعود الكلمة موجودة بالنِّسبة إليها)؟ أو ينبغي بالعكس، إنشاء عددٍ من المعاني المختلفة يوازي عدد أنماط المراجع المتباينة، مع خطرِ خلق المزيد من التدال التي تخرجُ عن السيطرة؟ أَوَلا يُعدّ تخيُّل حلٍّ آخر بمقتضى المعنى القاعديّ والمعاني المشتقَّة بواسطة قواعد أو وظائِف عامَّة، بمثابة الخروج بطريقةٍ أو بأخرى عن إطار الشروط الضروريّة والكافية الكلاسيكيّ؟ وهل تُطالعنا في هذه الحالة فئةٌ واحدةٌ أو عدَّة فئاتٍ؟ أي بكلامٍ آخر، كيف ستُحَلُّ إشكاليّة الانتماء؟

ثانياً: تبرير صيغة الشروط الضروريّة والكافية تبريراً بسيكولوجيّاً وألسنيّاً لغويّاً

من وجهة النظر البسيكولوجيّة، ومن دون الرغبة في أن نجعلَ من ذلك برهاناً، علينا التشديد على الواقع التالي: تتطابق صيغة الشروط الضروريّة والكافية مع حدسٍ مزدوجٍ. أوَّلاً، مع الحدس القاضي بأنَّ المعنى الذي تنطوي عليه الكلمة يكون عبارةً عن شيءٍ يُمكننا تحديده بدرجاتٍ متفاوتةٍ من الدقَّة. وثمّة اعتقادٌ سائِدُ عامَّةً مفاده أنَّه ثمّة معنى دقيق حتَّى لكلّ كلمة (راجع الاستفهامات من

(8) نسبةً إلى الألسنيّ الفرنسيّ الجنسيّة غوستاف غيّوم (Gustave Guillaume) الذي عاش بين عامَي 1883 و1960. وهو مؤلِّف نظريّة الكلام البشريّ المعروفة اليوم باسم الميكانيكا النفسيّة للُّغة (La psychomécanique du langage) [المترجمة].

نمط **ما هو تحديداً معنى هذه الكلمة؟** (Que signifie exactement ce mot?) وهو اعتقادٌ يَصحبه الاستنتاج الاجتماعيّ **الذي يُعبِّر عنه** مبدأ توزيع العمَل[9] (انظر بوتنام (H. Putnam)، 1975)، ألا وهو: إنْ كنَّا نجهَل ما هو بالضبط معنى الكلمة، يستطيع شخصٌ متعلِّمٌ أكثر منَّا، يكون هذا دوره الاجتماعيّ، أن يُعلِمنا به (راجع الثقة التي نوليها للمعاجِم). وثانياً، مع الحدس القاضي بأنَّ الفئات تُشكِّل كياناتٍ معنويّةً منفصلةً (discrètes) تتمايز إحداها عن الأخرى بوضوح. ويعني ذلك بتعبيرٍ آخر، أنَّ البقرة ليست كلباً، وأنَّ البَقَرات تملك سِماتٍ مشتركةً تُميِّزها عن الكلاب، وتُفسِّر هذه السِمات لِمَ لا تُعَدُّ الكلاب بقراتٍ، **والعكس** بالعكس. وقد نشأ هذا الحدس بحسب لاكوف (1987، ص 121) من وجود نظرية تصنيفٍ **شعبيّة**[10] (folk théorie de la catégorisation) لدى الكائنات البشريّة تخوِّلهم معرفة أنَّ الأشياء تتوزَّع على أجناسٍ محدَّدةٍ بدقَّةٍ، وأنَّ هذه الأجناس تتميَّز بخصائِص مشتركةٍ، وأنَّه ثمَّةً صِنافة صحيحة للأجناس. وتُضاف إلى ذلك قوَّة التقليد الفلسفيّ الذي أدَّى أخيراً إلى اعتبار صيغة الشروط الضروريّة والكافية بمثابة الحقيقة التعريفيّة المُسلَّم بها، وليس بمثابة نظرية التصنيف القابلة للتزوير. وبرأيي، يولي لاكوف (1987) أهميّةً مبالغاً فيها لنمط البراهين هذا الذي يتصدَّر سلَّم اهتماماته. فواقع أنَّه يجعل من التقليد العامل التفسيريّ الباتّ، مردّه أنَّه يجهل عدَّة مسائِل، ألا وهي: أوَّلاً، أنَّ التسليم بصيغة الشروط الضروريّة

---

(9) إنَّ مبدأ توزيع العمل (répartition du travail) هو بالمعنى العامّ كناية عن مفهوم اقتصاديّ واجتماعيّ يُشير إلى عمليّة توزيع النشاطات المُنتِجَة بين فِرقٍ متخصِّصةٍ في نشاطاتٍ تكميليّةٍ [المترجمة].

(10) إنَّها كناية عن نِظامِ تصنيفٍ ينبثق من الممارسة وعن طريقة ابتكار أسماءٍ بالتعاون من أجل تسمية المحتويات، وتُعرَف أيضاً هذه الطريقة في إطلاق التسميات بشكلٍ مشتركٍ باسم التصنيف الاجتماعيّ أو الفهرسة الاجتماعيّة [المترجمة].

والكافية لا يأتي دائِماً نتيجة التسليم البيِّن بموقفٍ فلسفيٍّ، حتَّى وإنْ كان أرسطوطاليسيّاً، بل ينبع بالأحرى، مثلما ينوِّه بذلك لاكوف نفسه في موضع آخر من مؤلَّفه (انظر ص 121، وما ذُكِرَ أعلاه)، من نظريّةٍ شعبيَّةٍ حول التصنيف. وثانياً، أنَّه خِلافاً لما يدَّعيه لاكوف، لقد تمَّ **بَعديّاً** إجراء عدَّة دراساتٍ تجريبيّةٍ على الصعيد البسيكولوجيّ (راجع أعلاه مَثَل المثلَّثات) كما على الصعيد الألسنيّ، وبالأخصّ الدلاليّ، بغية إظهار ملاءمة الصيغة الكلاسيكيّة. وحتَّى إنْ لم تكن الأعمال الدلاليّة واللِّفاظيّة والمعجميّة التي تمَّ تدوين نتائِجها التطبيقيّة في المعاجِم وفي كتيِّبات التعليم... إلخ، التي تمَّ تأليفها في هذا الاتِّجاه، تتَّصِف بالكمال - وهذه مسألةٌ سنتمحَّص فيها لاحقاً ـ، إلاّ أنَّنا لا نستطيع أن نضرِبَ صفحاً عنها. وثالثاً، أنَّ ثمّة تناقضاً بين واقع الزَّعم، مثلما يفعله أتباع المذهب الأنموذجي، بأنَّ عمليّة التصنيف هي مسألةٌ تتعلَّق قبل كلّ شيءٍ بالكائِنات البشريّة، وواقع أنْ ندحَضَ التصنيف الذي يتمّ على أساس الصيغة التي تعتقِد أن هذه الكائِنات البشريّة عينها أنَّها الصيغة الصحيحة.

باستطاعتنا أن نُبرهِنَ أنَّ الحدس المزدوج، أو الاعتقاد، إنْ كنَّا نؤثِر التخفيف من حِدَّته، يظهر في مَلَكة المتكلِّم من خلال قدرته على الحكم بصحَّة التعريف الدلاليّ. ويُستمدُّ أحد أعنف البراهين الكلاسيكيّة التي تُثار بوجه صيغة الشروط الضروريّة والكافية، وحتَّى بوجه مفهوم معنى الكلمة عموماً، من واقع أنَّ المتكلِّمين يكونون عاجزين في معظمهم عن صياغة تعريفاتٍ ملائِمةٍ لهذه الكلمة الشائِعة أو تلك. ويفقِدُ هذا البرهان من قوَّته بالأخصّ حين نضع في مقابله مَلَكَة المتكلِّم التي تخوِّله الحكم بصوابيّة التعريف أو عدمها. فإنَّ واقع القدرة على رفض التعريف لأنَّه لا يبدو ملائِماً، في الوقت نفسه الذي يفترِضُ فيه وجود صيغة تعريفيّة مرجعيّة، داخل مَلَكَة

المتكلِّم، للكلمة التي أُسيء التعريف بها، يزوِّدنا بإشارةٍ ملائِمةٍ تدلُّنا على الاتِّجاه الواجب اعتماده بغية التوصُّل إلى التعريف المناسب (انظر فينريتش (U. Weinreich)، 1966، ص 447).

تعكسُ اللُّغة بشكلٍ مباشرٍ بدرجاتٍ متفاوتةٍ هذَين الحدسَين وهذه المَلَكَة المعجميّة. وإنَّ الاستفهامات المرجعيّة من النمط التالي:

ما هو الكلب؟ (Qu'est-ce qu'un chien?)

ما هو الغناء؟ (Chanter, c'est quoi?)

تُذكِّرنا بالحدس القاضي بأنَّ تواترات الفئة تُقدِّم سِماتٍ مشتركةً، وإلاّ ما كان بوسعنا الاستفهام عن ماهيّة الكلب أو حتَّى التساؤل عن الشيء الذي يعنيه الغناء. والجدير بالذكر من جهةٍ أخرى أنَّه لا يكون لدى المتكلِّم، من خلال طرح مثل هذه الأسئلة، انطباعٌ بأنَّه يسأل ليعرِفَ ما هو أفضل مثالٍ (أو أنموذج) للكلب أو للغناء. وإنَّ الإجابات التي يتمّ الإدلاء بها في معرض الردّ على مثل هذا النمط من الأسئِلة، والتي تتَّخِذ الشَّكل الآتي:

الكلب حيوانٌ يـ. . . (Un chien, c'est un animal qui...) ...

أن نُغنِّي يعني أن نُصدِرَ بواسطة الصوت سلسلةً من الأصوات الموسيقيّة (Chanter, c'est former avec la voix une suite de sons musicaux)

تزوِّدنا ظاهِراً بمعايير انتماء فِئَويّة. وبالعكس، قلَّ ما يبدو الجواب بمقتضى المثال الأفضل بمثابة الجواب "الأقل نمطيّة"، كما في المثل التالي:

ما هو الطائر؟ الطائر هو عصفور دوريّ (Qu'est-ce qu'un oiseau? - Un oiseau, c'est un moineau).

وباعتبار أنَّ جملاً جنسيةً التي تتَّخِذ الشَّكل التالي: **الأسماء المعرَّفة**/ الاسم النكرة/ الاسم المعرَّف + التركيب التعبيريّ الفعليّ (LES/UN/LE N + SV) تُعبِّر عن خاصيّةٍ تكون صحيحةً لمُجمل الفئة، فمن شأنها أن تؤكِّد فكرة التجانُس الفِئويّ المُلازِم لصيغة الشروط الضروريّة والكافية. وتذهبُ عمليّة المعالجة الشائِعة لهذه الجُمَل أبعد من ذلك حتَّى إلى حدِّ مماثلتها، بشكلٍ خاطئٍ أصلاً (راجع كليبر، 1985 ب و 1987 أ)، بالجُمل المُكمَّمَةً بشكلٍ جامِعٍ (الأسماء المعرَّفة/ الاسم النكرة/ الاسم المعرَّف = الأسماء كلها أوَ كلّ اسم (LES/UN/LE N = tous les N ou Tout N)). ولكنَّ التسويرات[11] (أي، enclosures في اللسان الفرنسيّة وhedges في اللسان الإنجليزيّة) على غرار **نوع من** (sorte de) أو **جنس** من (espèce de) أو أيضاً **شِبْه** (presque)، تكون معبِّرةً بوجهٍ خاصٍّ أكثر من سواها في هذا الصدد (راجع لاكوف 1972 وكليبر وريغل 1978)، وذلك لأنَّ استخدامها في أقوالٍ من مثل:

هذا نوعٌ من الطيور (C’est une sorte d’oiseau)

هذا جنسٌ من الطيور (C’est une espèce d’oiseau)

هذا شِبهُ طائِر (C’est presque un oiseau)

لا يكون ملائِماً إلاّ في فرضيّة تعيين الحدود الفِئويّة ووجود سِماتٍ باتَّة وغير باتَّة بالنسبة إلى الانتماء. وفي الواقع، تُشير هذه الأقوال الثلاثة أنَّ المرجَع الذي يُعيِّنه اسم الإشارة "هذا" (ce)، ليس طائِراً، ولكنَّه يملك بعضاً من خصائِصه التي تكون مع ذلك غير كافيةٍ لإطلاق هذه التسمية عليه. وهذا ما يؤكِّده التعارض القائِم بين القولَين التاليَين:

---

(11) إنَّ التسوير هو عبارة عن مصطلح رياضيّ يقضي بتحديد الكميّة أو التَكْمِية (quantification) عن طريق استخدام كلمة "كلّ" أو "بعض" أو سواهما [المترجمة].

؟ عصفور الدوري هو نوعٌ من الطيور/ جنسٌ من الطيور/ شِبهُ طائر
(? Le moineau est une sorte de / une espèce de / presque un oiseau)

و

الوطواط هو نوعٌ من الطيور/ جنسٌ من الطيور/ شِبهُ طائِر (La chauve-souris est une sorte de / une espèce de / presque un oiseau).

ثالثاً: مساوئ صيغة الشروط الضروريّة والكافية وحدودها القصوى

قبل البحث في أبرز المساوئ التي يُنتِجها التحليل بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية، سأشدِّد على عائِقٍ نظريٍّ ملازِمٍ لمتصوّر السِمة الضروريّة. فإنْ كنّا نقصِد ببساطةٍ لدى حديثنا عَن **السِمة الضروريّة** أنَّ الأعضاء كلها تملك هذه السِمة، فسنُعرِّض أنفسنا لصعوبة التحقُّق من هذا الأمر. فباعتبار أنَّ هذه الكلمة لا تصلح للإشارة إلى التواردات الماضية والحاضرة وحسب، بل إلى التواردات المستقبليّة أيضاً وحتّى تلك التي كان من الممكن أو قد يكون من الممكن أن تكون كذلك، يتعذَّر بالتالي من حيثُ المبدأ فَحْص الأعضاء كلّها (انظر كليبر، 1988 **أ** و**ب**). وتزول هذه الصعوبة إنْ قمنا بتطبيق مبدأ عموميّة اللُّزوم الذي ينبغي البحث عن أصله في مكانٍ آخر وليس العكس. فنستنتِج إذاً ما يلي: إنْ كانت الأعضاء كلُّها لا تملك سِمةً معيَّنةً، فمردّ ذلك إلى أنَّ هذه السِمة ليست ضروريّةً.

وتوخِّياً للسهولة، يُمكننا فَصْل القدرة التفسيريّة عن القدرة الوصفيّة. ويظهر إذاً صيغة الشروط الضروريّة والكافية وكأنَّه نظريّةٌ تملكُ قدرةً تفسيريّةً نافِذةً، إنَّما قدرةً وصفيّةً ضعيفةً. غير أنَّ القدرة الأولى لا تتَّصِف بالكمال، وسنُسلِّط الضوء على هذا الجانب قبل

أيّ شيءٍ آخر. ولا تجيب في الواقع صيغة الشروط الضروريّة والكافية إلاّ على مسألةٍ يُثيرها استخدام هذا المصطلح أو ذاك لهذا الغَرَض أو ذاك. كما أنَّه يزوِّد بتفسيرٍ، مُرضٍ على الصعيد النظريّ، لتصنيف الوحدة مُحدِّداً أنَّه قد تمَّ تصنيف هذه الوحدة في هذه الفئة أو تلك لأنَّها تُقدِّم السِمات التعريفيّة الخاصَّة بهذه الفئة. ولكنَّه يتجاهَل تماماً جانِباً آخر من جوانب هذه المسألة، ونعني به اختيار الفئة أو المصطلح حين تكون فئاتٍ أو مصطلحاتٍ أخرى متوفِّرةً. أي بتعبيرٍ آخر، إنْ كانت هذه الصيغة تفسِّر سبب اعتبار العنصر (x) كلباً وليس هرّاً أو درّاجةً أو حتَّى روايةً، إلاّ أنَّه في المقابل لا تُعلِّل سبب اختيار الفئة: لمّا كان العنصر (x) حيواناً أو حيواناً ثَدْييّاً بقدر ما هو كلب، لِمَ تمَّ استخدام الفئة **كلب** أو **حيوان ثَديّ** أو حتَّى **حيوان؟** يتوقَّع نظام التحقُّق بواسطة الشروط الضروريّة والكافية وجود تكافؤ بين هذه الفئات المختلفة. ففي التراتُب **كلب,حيوان ثَدْييّ,حيوان** (chien, mamifère, animal)، لا تتمتَّع أيّ من هذه الفئات (أو الكلمات) الثلاث بامتيازٍ، ممّا يُتيح إمكانيّة إخضاعها لعمليّة تصنيفٍ مُماثلةٍ. ويُذكِّر كوردييه (F. Cordier) (1980) بهذا الصدد بأنَّ الفرضيّة الضمنيّة في التجارب التي أجراها كلّ من كولينز (Collins) وكيّان (Quillian) بشأن الفئات في المشجَّرات الدلاليّة، تقضي بأنَّ الوقت الذي نُكرِّسه للترقِّي من مستوى إلى آخر في التراتُب يكون نفسه أيّاً يكن عدد المستويات في هذا التراتُب. والحال أنَّ الدراسة التي أجراها ربز (L. J. Rips) وشوبين (E. J. Shoben) وسميث (E. E. Smith) (1973) قد أثبتَت بطلان هذه الفرضيّة بعد أن برهنَت أنَّ زمن الكمون[12] الذي نستغرقه لنُقرِّر إنْ كان الغرض (x) حيواناً ثَدْييّاً يكون

(12) يدلّ على الفترة الفاصِلة بين التنبيه والاستجابة [المترجمة].

أطول من ذلك الذي نستغرقه لنُقرِّر إنْ كان حيواناً (انظر كوردييه، 1980، ص 211). هذا وتجِد هذه الفرضيّة نفسها في موضع المهاجَمة العنيفة لاسيَّما عبر إثبات الحالة الذي سَبَقَ أن أقامه براون (R. Brown) (1958) بشأن الوضع الممتاز الذي تتمتَّع به بعض مصطلحات التراتُب مقارنةً مع مصطلحاتٍ أخرى. فكلمة **كلب** مثلاً تُستَخدَم بشكلٍ عفويٍّ ومتكرِّرٍ أكثر لتصنيف... الكلب بوَصفهِ **حيواناً** أو **حيواناً ثَدْيِيّاً**، حتَّى لو أنَّ الكلب هو، كما نعلم، حيوانٌ بقدر ما هو حيوانٌ ثَدْيِيّ.

لا تغفِلُ صيغة الشروط الضروريّة والكافية الكلاسيكيّ هذا البُعد في التصنيف الذي نُطلِق عليه أحياناً اسم **البُعد العموديّ**، إغفالاً تامّاً، بما أنَّه يعرِضُ، ولو من خلال التمييز المنطقيّ القديم الذي نادى به أرسطو بواسطة **النوع** (genre) و**الجنس** (espèce)، وجود تنظيم تراتبيٍّ للفئات، أي بلغة علم الدلالة، للوحدات المعجميّة الصغرى. ومن شأن عمليّة إدخال مفهومَي **الاحتواء** الانضواء (انظر غريماس 1966، وجون ليونز (Lyons) 1970) التي تسمح لنا بتحديد كلمة **وردة** (rose) على سبيل المثال باعتبارها المنضوي للاسم النوعيّ **زهرة** (fleur)، أن تَسِمَ ببساطةٍ، كما يُنوِّه بذلك تامبا-ميكز (I. Tamba-Mecz) (1988، ص 85)، عمليّة ارتقاء متصوّرَي **النوع** و**الجنس** إلى صفوف العلاقات البِنائيّة[13] إلى جانب علاقاتٍ دلاليّةٍ أخرى مثل **الترادف** و**التضاد**. وفي المقابل، إنَّ ما ينقصُ هذا النمط من التراتُب هو عمليّة أخذ الاختلاف الوظيفيّ في الحسبان، إذ: يتمّ فيه عادةً تصوُّر الفئات المُشتَمِلة وكأنَّها فئاتٌ متكافِئةٌ. ويقتضي التشديد على أنَّ وحده علم الدلالة البُنيويّ ينجو جزئيّاً من هذا

(13) أي المتعلِّقة بالتركيب اللُّغويّ [المترجمة].

المَأخَذ، في نِطاق أنَّه يُقدِّم تمييزاً قد يصلحُ كمُنطلقٍ لإجراء تفكُّرٍ من هذا القبيل. وإنَّ هذا التمييز الذي عبَّر عنه بوتييه (1963) هو ذلك الذي يضع على الصعيد الدلاليّ **المَفهَم الجامِع** (archisémème) في مُقابل **المَفهَم** (sémème)، وعلى صعيد التحقيقات المعجميّة المُطابِقة، **الوحدة المعجميّة الصغرى الجامِعة** (archilexème) في مقابل **الوحدة المعجميّة الصغرى** (lexème) ويُبرهِن هذا التمييز أنَّ المصطلح **مقعَد** (siège) يَعمَل كوحدةٍ معجميّةٍ صغرى جامِعة بالنِسبة إلى وحدةٍ معجميّةٍ صغرى من مثل **كرسيّ** (chaise) ذات المحتوى الدلاليّ، أي المَفهَم الجامِع، المؤلَّف عن طريق تقاطع مختلف المحتويات الدلاليّة، أي المَفاهِم، التي تنطوي عليها الوحدات المعجميّة الصغرى على غرار: **كرسيّ** (chaise) و**مِنْضَدة خفيضة**[14] (tabouret) و**بوفَة**[15] (pouf) و**أريكة** (canapé) و**كرسيّ بذراعَين** (fauteuil) المُنتمية إلى المجموعة التي تُشكِّل كلمة **مِقعد** وحدتها المعجميّة الصغرى الجامِعة. وكان من الممكن أن يُفضي مثل هذا العَرض إلى تحليل الدور الاسميّ الاشتقاق المختلف الذي تؤدِّيه الوحدة المعجمية الصغرى الجامِعة بالنِّسبة إلى الوحدات المعجميّة الصغرى التي تجمعها، ولكن لا يلجأ أحدٌ إجمالاً إلى استخدام هذه الطريقة، مثلما يُبرهنه التأكيد المُبيَّن أدناه الذي وَرَدَ على لسان بالدينغر (1984، ص 59)، ومفاده:

إنْ طرحنا السؤال التالي: **هل شربت الـ...؟** ("Avez-vous bu")

(14) إنَّها عبارة عن قطعة أثاث مصنوعة من لوح خشبيّ أُفقيّ مُثبَت على قائِمة أو أكثر يُمكننا الجلوس عليها أو استخدامها كطاولةٍ صغيرةٍ لوضع الأشياء عليها، أو حتّى كمَسنَد للقدمَين [المترجمة].

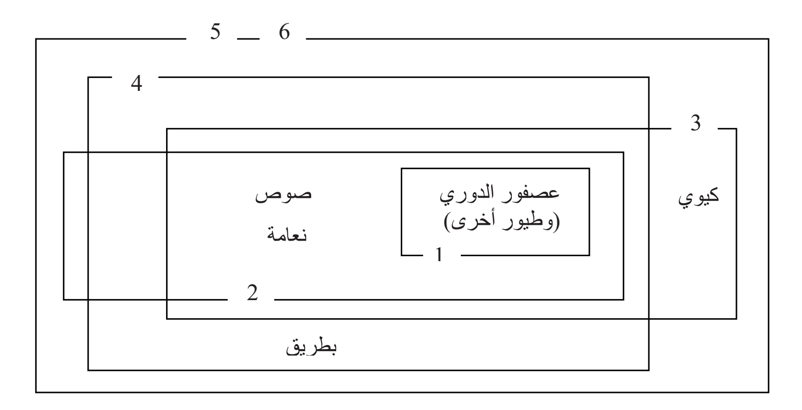
(15) إنَّها كناية عن كيس من الجلد أو ما شابه يكون محشوّاً بمواد خاصَّة، يتَّخِذ لدى الجلوس عليه شكل المقعد [المترجمة].

("le...?، ستكون لائِحة الأسماء التي قد تلي " **ألْ** التعريف" (le) غير مُعبِّرةٍ.

وهكذا، تقتصر برغم كلّ شيءٍ القدرة التفسيريّة التي تتحلَّى بها صيغة الشروط الضروريّة والكافية على **البُعد الأُفقيّ** بشكلٍ أساسيٍّ: فهي تُفسِّر انتماء العضو إلى فئةٍ معيَّنةٍ، بالنسبة إلى الفئات التي لا يستطيع هذا العضو أن يكون جزءاً منها، ولكنَّها لا تُبرِّر هذا الانتماء بالنِّسبة إلى سائِر الفئات التي يُشكِّل هذا العضو جزءاً منها على حدٍّ سواء.

لا تترافقُ القدرة التفسيريّة على أساس البُعد الأُفقيّ للتصنيف مع قدرةٍ وصفيّةٍ مُطابقةٍ. وتتجلَّى أولى مساوئ الشروط الضروريّة والكافية في واقع أنَّه يتعذَّر تطبيقها على مختلف قطاعات معجم مفردات اللُّغة. فالألوان المُستعمَلة كنعوتٍ وصِفاتٍ تُبدي مقاومةً إزاء التحليل بمقتضى السِمات (انظر جاكيندوف (R. S. Jackendoff)، 1983). فما هو الشرط الضروريّ، غير "لون" (couleur)، الذي يُناسِبُ صِفةً مثل **أحمر** (rouge) أو **أصفر** (jaune) أو **أزرق** (bleu). . . إلخ؟ وفي قِطاع المصطلحات التي تُسمِّى **أجناساً** طبيعيّة، سرعان ما تنكشِف أيضاً للعيان وبسرعةٍ فائِقة الحدود القصوى التي يُمكن أن تبلغها صيغة الشروط الضروريّة والكافية. فكيف السبيل إلى معالجةِ مَثَلٍ على غرار **طائِر** (oiseau)؟ إذ يصعُبُ، مثلما يُبرهنه غيراتيرز (1988)، إيجاد شروطٍ ضروريّةٍ وكافيةٍ تُغطِّي مُجمل الطيور المحتملة. ولا تسمح الخصائِص التي تتناسب مع الإحالة برمّتها، ونعني بها "حيوان" (animal) و"له منقار" (avoir un bec) و"بَيُوض" (ovipare)، بِفَصْل الطيور عن فئاتٍ أخرى، بما أنَّ ثمّة حيوانات أخرى وأجناساً أخرى تضع البيوض (راجع الأفاعي) أو لها مناقير (راجع خُلد الماء). ومن ناحيةٍ أخرى، إنَّ السِمات التي تبدو مميِّزةً

لا تكون مشتركةً بين الأعضاء جميعاً، فمثلاً: تعجز النعامات والبَطارِق والصيصان عن الطيران، ولا تملكُ طيور الكيوي[16] أجنحةً، كما أنَّنا لا نستطيع أن نتحدَّث عن الريش في ما يتعلَّق بالبَطارِق أو بطيور الكيويّ... إلخ. وهكذا، لا يُمكننا، مثلما يوجِزه الجدول المُبيَّن أدناه الذي أعدَّه غيرايرتز (1988)، تحديد إحالة الفئة **طائِر** بواسطة وَصلِ شروطٍ ضروريّةٍ وكافيةٍ.



طائِر

1. قادر أن يطير
2. ذو ريش
3. يتَّخِذ نموذجيّاً الشَّكل Ş.
4. له جناحان
5. بَيُوض
6. له منقار

وحتَّى بالنسبة إلى القطاعات المعجميّة المؤاتية للتحليل بمقتضى

(16) إنهَّا طيور لاجَناحيّة من طيور نيوزيلَندا [المترجمة].

الشروط الضروريّة والكافية، على غرار معجم مفردات القرابة، فضلاً عن بعض الحوادِث المُصطنعة[17] (artefacts)... إلخ، لا تسير الأمور دائِماً من دون تعقيداتٍ. إذ يكون باستطاعتنا أن نُشكِّكَ إمّا بالطابع الضروريّ الذي تتَّصِف به شروط الانتماء المُفتَرَضَة (انظر أردون ليون (A. J. Lyon)، 1969)، أو بالطابع الكافي لوَصْلِها.

يطعن كولمان (L. Coleman) وكاي (P. Kay) (1981) في الطابع الضروريّ الذي تتَّصِف به الشروط الثلاثة المُفترضَة للفعل الإنجليزيّ = To lie (Mentir = كَذَبَ)، ألا وهي:

(i) تكون الجملة (ج) التي يؤكِّدها المتكلِّم الذي يُدلي بالأكاذيب خاطِئةً؛

(ii) يعتقد المتكلِّم أنَّها خاطِئةٌ؛

(iii) من خلال الإدلاء بِ (ج)، يقصِدُ المتكلِّم خِداع مخاطبه؛

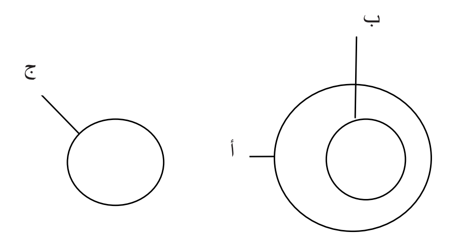
مُبَرهِنَين أنَّ ثمَّة أكاذيب لا تُقدِّم هذه السِمات الثلاث مجتمعةً.

يُعطي المثل العزيز على قلوب أنصار الشروط الضروريّة والكافية، ونعني به المثل الإنجليزيّ bachelor (= célibataire = **رجل عازِب**)، فرصةً لفيلمور (C. J. Fillmore) (1975 و1982) لإظهار أنَّ حزمة الشروط الضروريّة والكافية لا تكون كافيةً وافيةً دائِماً. إذ يتَّضِح أنَّ تعريف كلمة "رجل عازِب" بوصفه "رجلاً بالغاً غير متزوِّجٍ" يبقى مقصِّراً عن تفسير سلسلةٍ من الحالات، على غرار

(17) إنَّه عبارة عن أثر (مشتقّ من اللاتينيّة factum) مصطنع (مشتقّ من اللاتينيّة ars أو artis). ويعني حرفيّاً: "المصنوعة اليدويّة الأثرية التي تكون من صنع الإنسان". ولكنَّه يُستخدَم بشكلٍ عامٍّ للدلالة على غرضٍ صنعه الإنسان (objet fabriqué)، في مقابل الظواهر والأغراض والأجناس الطبيعيّة [المترجمة].

حالة الحبر الأعظم أو حالة شخصَين لوطيَّين مُسنَّين يُشكِّلان ثنائيّاً. . . إلخ، والذين لا يُمكننا تسميتهم بشكلٍ طبيعيٍّ رِجالاً عُزَّاباً. إذ نحتاج إلى سلسلةٍ من الشروط الإضافيّة التي من شأنها أن ترسِمَ إطار صحَّة الشروط الضروريّة والكافية المُفترَضَة، فمثلاً: "في سياقِ عالم بسيطٍ يتزوَّج فيه الرجال بشكل نمطي لدى بلوغهم سنّاً معيَّناً تقريباً، ولا يتزوَّجون إلاّ مرَّةً واحدةً لزواجٍ قاصِرٍ ويبقون متزوِّجين حتَّى يُفرِّقهم الموت"؛ نُطلِق على الرِّجال غير المتزوِّجين لدى بلوغهم سنّاً كان يجدر بهم فيه أن يكونوا كذلك، اسم "**رجالاً عُزّاباً**" (bachelors) (انظر فيلمور، 1975، ص 129).

يتَّضِح أنَّ التصوُّر الخارجيّ للفئة الذي تستتبعه صيغة الشروط الضروريّة والكافية يتَّسِم بطابعٍ صارمٍ للغاية: فواقع افتراض حدود واضحة تَفصل بين الفئات يَحول دون عَرْضِ ضبابيّة الانطباقيّة المرجعيّة (انظر كليبر، 1987 **ب**). فباعتبار أنَّه يتمُّ التعريف بالانتماء عن طريق امتلاك الشروط الضروريّة والكافية أو عدم امتلاكها، يكون التوارد (x) عضواً أو لاعضو في الفئة تبعاً لاستيفائه الصِفات المِعياريّة أو لا. ونرى في الترسيمة المُبيَّنة أدناه التي أعدَّها غيفون (T. Givon) (1986، ص 77)، أنَّ التوارد ب هو عضوٌ في الفئة أ لأنَّه يملك السِمات المعياريّة التي تستوجِبها الفئة أ، في حين أنَّ التوارد ج الذي لا يستوفي الشروط الضروريّة والكافية الخاصَّة بالفئة أ، يقعُ بوضوحٍ خارج الفئة أ، كالآتي:



تمنَع هذا النقص في المرونة صيغة الشروط الضروريّة والكافية من التكيُّف مع الحالات الهامشيّة (انظر غيرايرتز، 1985 **ب** و 1986). وحتَّى أكثر بعد، تَمنعنا من إطلاق التسمية X على بعض الأشياء، بينما نرغبُ بوضوحٍ في إطلاق هذه التسمية عليها، ومردُّ ذلك بكلِّ بساطةٍ إلى أنَّ هذه الأغراض لا تخضَع تماماً للتعريف بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية للفئة X (انظر أردون ليون، 1969، ص 409). وهكذا، إذا ما قمنا بتعريف **الكرسيّ** (chaise) بواسطة الشروط الضروريّة التالية: "أربع أرجل" (quatre pieds) و"مصنوعٌ من مواد صُلبة" (est en matériel rigide) و"مَسنَد ظَهْر" (dossier)... إلخ، فلا يجدر بنا أن نُطلِق اسم **كرسيّ** إلاّ على المقاعِد التي تملك هذه الخصائِص، بيد أنَّنا نقعُ بسهولةٍ، مثلما يُنوِّه به كريستوف شوارز (C. Schwarze) (1985، ص 78)، على حالاتٍ نُطلق فيها اسم **كرسيّ** على قطعةِ أثاثٍ تنقصها إحدى هذه الخصائِص.

يُسبِّب التنظيم الداخليّ على أساس أكبر قاسم معياريّ مشترك عيبَين أساسيَّين، ألا وهما:

(i) تجانسٌ كبيرٌ جدّاً، بما أنَّه يتمّ تقديم الأعضاء بصفتها متكافِئةً (راجع الملاحظة التي أبديناها أعلاه بشأن جمل جنسية)، في حين يبدو الحدس بوجود مَدروجيّةٍ[18] في بنية الفئة الداخليّة على الصعيدَين الحَدسيّ والألسنيّ، مُبرَّراً، فمثلاً: يُشكِّل عصفور الدوري بلا أدنى شكٍّ مثالاً عن الطائِر أفضل من الصوص أو البِطريق أو النعامة. ويَشهَد بذلك الانطباع الذي يُخالِجنا بوجود

(18) إنَّ المَدروجيّة (gradience) هي كلمة مُشتقَّة من المصطلح الرياضيّ "مَدروج" (gradient) الذي يعني معدَّل تدرُّج [المترجمة].

اختلافٍ في درجات الحقيقة بين الأقوال أ) وب) وج) (انظر لاكوف، 1972 وكليبر وريغل، عام 1978)، ألا وهي:

أ) **عصفور الدوري هو طائِر** (Un moineau est un oiseau) (صحيح)؛

ب) **الصوص هو طائِر** (Un poussin est un oiseau) (يبدو التأكيد **ب** أقلّ صحَّةً من التأكيد **أ**)

ج) **البِطريق هو طائِر** (Un pingouin est un oiseau) (يبدو التأكيد **ج** أقل صحَّةً من التأكيد **ب**).

إلاّ أنَّ هذا الانتقاد يستوجِب التعديل. ففي الواقع، لا ينبغي أن يغيبَ عن بالنا أنَّ بعض المقاربات المُنجَزَة في إطارٍ كلاسيكيٍّ تَنذرُ إمكانيّاتها لمعالجة مثل هذه المعطيات. فمثلاً، باستطاعة علم الدلالة البُنيويّ أن يعرِضَ مثل هذا التراتب من خلال إدخال كميّة المقوِّمات الدلاليّة وقيمتها. وهكذا، يؤوِّل راستيه (1987 أ، ص 160) مفهوم درجة الحقيقة بمقتضى درجة التشاكل التي تُقاس تبعاً لعدد السيمات المتواتِرَة ومستواها التراتبيّ. ويعني ذلك أنَّ التأكيد أ) يُقدِّم تشاكلاً أقوى من التأكيد ب) وأنَّ التأكيد ب) يملك درجةً تشاكليّةً أكبر من التأكيد ج)، لأنَّ عدد السيمات المتواتِرة يكون أكبر في التأكيد أ) منه في التأكيد ب) وفي التأكيد ب) منه في التأكيد ج).

(ii) رؤية تقليليّة[19] (minimaliste)، أي "اسبرطيّة"[20]، بشأن السِمات الواجب الإبقاء عليها. إذ يُفضي البحث عن الشروط

(19) أي، تكتفي بتحقيق حدّ أدنى [المترجِمة].

(20) نسبةً إلى سكّان اسبرطة (Sparte)، وتعني هذه الصِفة مجازياً صارِم وغير متكلِّف على غرار سكّان اسبرطة الذين اشتُهِروا بالبساطة وبالاقتصاد في الإنفاق والكلام وبالبُعد عن الترف وبضَبط النفس وبالصرامة والجَلَد [المترجمة].

الضروريّة والكافية وحدها إلى إلغاء سِماتٍ عديدة كنَّا نودّ مع ذلك أن نراها ممثَّلَةً في التعريف الدلاليّ للكلمة، ولكنَّه يتعذَّر عليها أن تَرِد فيه، لأنَّ الأعضاء كلها لا تُثبِتها (أي بكلامٍ آخر، تتعلَّق المسألة بشروطٍ غير ضروريّةٍ). ومع ذلك، لا تكون هذهً السِمات، على غرار الفعل الفرنسيّ "voler" (= طارَ) مثلاً بالنسبة إلى الفئة **طائِر**، مجرَّد معطياتٍ موسوعيّة، حتَّى وإن كنَّا نُبرِّر استبعادها من خلال الترويج بأنَّها لا تُشكِّل جزءاً من المعرفة الخارجيّة الألسنيّة. وخير دليلٍ على ذلك هو الشعور بالحاجة الذي نشعر به في هذه النسخة المُعدَّلة أو تلك من الصيغة الكلاسيكيّة، لخلق وحداتٍ خاصَّةٍ لتلقّيها. ولقد أدرَجَ بوتييه في صيغة التحليل السيميّ الذي أعدَّه مفهوم **السيمة التقديريّة**[21] (virtuème) التي عَمَد راستيه (1987أ) إلى تكرارها في علم الدلالة التأويليّ مشيراً إليها بمفهوم السيمات **المتعلقة** (sèmes afférents) التي يضعها في مقابل السيمات **السنخية** (sèmes inhérents)، قائِلاً:

"لقد عمدنا كذلك إلى إدخال **السيمة التقديريّة،** أي مجموعة السيمات غير المُميِّزة المُرتبطة بالمعرفة الخاصَّة بفردٍ أو بمجموعةٍ أو بسلسلةٍ من التجارب. وتكون مسألة تحديدها حسّاسّةً للغاية. وتظهرُ السيمة التقديريّة بين الحين والآخر في التعريف. فلنتأمَّل في المثل الفرنسيّ "coffre" (= **صندوق**) الذي يتمّ التعريف به كالآتي: **علبةٌ كبيرةٌ من خشبٍ أو معدنٍ مستطيلة** الشَّكل تكون مُحدَّبةً في أغلب الأحيان، كما أنَّها تكون مزوَّدةً بقفلٍ لإغلاقها (**نقلاً** عن معجمٍ عامّ).

(21) تُعدّ في مصطلحيّة بوتييه (B. Pottier)، السيمة التقديريّة التي تُسمَّى أيضاً سيمة بالقوَّة، بمثابة مجموعة السيمات التي تؤلِّف العنصر المتغيِّر في دلالة الوحدة المعجميّة. وتكون هذه السيمات المتغيِّرة تضمينيَّةً، أي أنَّها لا تتفعَّل إلا في بعض التوافيق المحدَّدة في الخطاب [المترجمة].

فالمادّة المصنوع منها الصندوق والطابع المُحدَّب الذي يتَّصِف به. . . إلخ، يتعلَّقان بالسيمة التقديريّة: يكون ذلك صحيحاً في أغلب الأحيان، ولكنَّه لا يُشكِّل أمراً مميِّزاً، فثمّة أغراض من هذا النمط لا يكون غطاؤها مُحدَّباً، ولا يحول ذلك دون قدرتنا على تعيينها بواسطة الدالّ **صندوق** (انظر بوتييه، 1964، ص 125).

تتجلَّى الملاءمة الألسنيّة التي تتحلَّى بها هذه السِمات، والمُعترَف بها اليوم على نطاقٍ واسع، في ظواهر عديدة عمدنا إلى معالجة بعضٍ منها (انظر كليبر، 1978 ب) في سياقٍ ما أسميناه حينها بِ **الجُمل الصحيحة إجمالاً**. ولن أذكِّر في هذا الصدد إلاّ بالصعوبة التي تكابدها مثل هذه السِمات للبروز في جملٍ مُثبتَةٍ بعد رابط النسق **لكن** (mais) في أقوالٍ من مثل:

؟ **هذا طائرٌ، ولكنَّه يطير** (? C’est un oiseau, mais il vole)

في حين أنَّه في إطار الجملة المنفيّة، يُمسي استخدامها طبيعيّاً مجدَّداً، كما يُبيِّنه المثل التالي:

إنَّه طائِر ولكنَّه لا يطير (C’est un oiseau, mais il ne vole pas).

رابعاً: أربعة انتقاداتٍ "خاطِئة"

غالباً ما تؤخَذ أربعة عيوب "خاطِئة" على صيغة الشروط الضروريّة والكافية. أوَّلاً، أُخِذَت عليها توقُّعيَّتها الصارِمة للغاية. والبرهان الذي قُدِّم لإثبات ذلك هو أنَّنا نعثر على أغراضٍ تملك السِمات التعريفيّة المطلوبة لكي تُسمَّى X، ولكنَّها لا تُسمَّى X. وهكذا، يُلاحِظ نونبيرغ (G. Nunberg) (1978) أنَّ الكلمة الفرنسيّة المُختصرة cell أي (cellule = خليّة) التي كان حريّاً بها، وفق تعريفها بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية، أن تنطبِقَ على مقصورات

السفن وعلى الحُوَيصِلات الرِئوية، لا يُصار مع ذلك إلى استعمالها للدلالة على هذا النمط من المراجع. وبرأينا، ليس هذا الانتقاد حاسِماً لأنَّ صيغة الشروط الضروريّة والكافية تملك السبل للتملُّص منه من خلال نقل مثل هذه الإشكاليّة إلى ميدان التدال. إذ يكفي أن نرفضَ وجود معنى واحد لكلمة cell الفرنسيّة وأن نرى فيها لفظةً متعدِّدة المعاني حتَّى يزول العائِق المُبيَّن. وهذا واقعٌ مُعبِّرٌ، ويتوسَّل المعجم الفرنسيّ *Le Petit Robert* هذه الطريقة: فهو لا يُعطي بالضبط معنًى واحداً لكلمة **خليّة**. وإنَّ ما يستهدفه في الواقع هذا الاعتراض على هذه التوقُّعيّة الصارِمة جدّاً، إنَّما هي المحاولات التي تسعى إلى جعل بعض الاستخدامات المرجعيّة المختلفة شموليّةً تحت مظلَّةِ معنى واحد يكون نافِذاً للغاية. فمن الصحيح أنَّنا سنعجز حينئِذٍ عن تفسير سبب عدم تسمية بعض المراجع التي تستوفي شروط هذا المعنى الواحد، بهذا الاسم.

يقضي الانتقاد الثاني "الخاطئ" بأن ندَّعي وجود تعريفٍ واحدٍ للكلمة بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية يكون مقصِّراً بوضوح عن التعبير عن الحَدس الذي يُخالجنا إزاء هذه الكلمة. وهكذا، يُعَدُّ تعريف الإنسان بوصفه "ذو قدَمَين لا يكسوه الريش" (bipède sans plumes) والمثلَّث بوصفه "مُضلَّعاً ذا ثلاثة أضلع" (polygone à trois côtés) بمثابة التعريفَين بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية المُشارِكة[22]، بيد أنَّه من الواضح أنَّهما جدّ بعيدَين عن الفكرة التي نملكها عن معنى **الإنسان** وعن معنى **المثلَّث** (انظر لانغاكير، 1987). ومن غير المؤكَّد على الإطلاق، إلاّ إذا كان لدينا احتكاكٌ (وعن كثَبٍ) بهندسة الأشكال، أنَّنا سنتعرَّف على المثلَّث من خلال

(22) أي، المُحافِظة على المعنى نفسه في مختلف أشكالها [المترجمة].

التفسير، الدقيق مع ذلك، القاضي بأنَّه "مضلَّعٌ ذو ثلاثة أضلع".
وقِسْ على ذلك مفهوم **الدائِرة** (cercle). إذ إنَّ التعريف الرياضيّ الذي يجعل من الدائِرة مجموعة نقاطِ مستوٍ تقع على مسافةٍ محدّدةٍ من نقطةٍ مرجع، يوحي كما ينوِّه به لانغاكير (1987، ص 86)، بأنَّ المكوِّنَين الأساسيَّين للدائِرة هما: المركز (centre) والشعاع (rayon). وفي الواقع، لو وضعنا أنفسنا مكان المتكلِّمين، لوجدنا أنَّهم يعمدون بالأحرى إلى إدراك الدائِرة باعتبارها شكلاً إجماليّاً، أي بوصفها منحنى أدنى مُقفَل يخلو من اللاتناسق الأبعاديّ أو التفاوت إزاء مسارٍ بلا زاويةٍ.

يتعذَّر علينا أيضاً القبول بهذه المحاجَّة. إذ لا تزعَمُ صيغة الشروط الضروريّة والكافية وجود تعريفٍ واحدٍ فقط ممكنٍ **للمرجع** الذي تدلّ عليه الكلمة. وتكمن الإشكاليّة كلّها في واقع أنَّها تطمح إلى إنشاء تعريفٍ دلاليٍّ للكلمة، أي أنَّ غَرَضها التزويد بالشروط الضروريّة والكافية التي يُعطيها المتكلِّم الكفؤ. وليس من شأن ذلك أن يستبعِدَ إمكانيّة وجود تعريفاتٍ أخرى تكون ملائِمةً في ميادينَ مختلفةٍ، سواء في الميادين العلمية أو في سائِر الميادين (راجع مثلاً الرمز H_2O للدلالة على **المياه** أو عبارة "ذو قدَمَين لا يكسوه الريش" للدلالة على **الإنسان**). ويكمن الفارِق الوحيد، والذي لا يُستهان به، في أنَّ معنى الكلمة لا يُشكِّل، مع تعريفاتٍ من هذا القبيل، بيت القصيد. إذ باستطاعتنا أن نُلاحِظ أنَّ التعريف الذي يُدلي به "الخبير" يكون في أغلب الأحيان مصحوباً كذلك بإحالةٍ مختلفة. وهكذا، إنَّ التناقض الذي يتحدَّث عنه راستيه (1987 أ، رقم 20، ص 161)، القائِم بين التعريف **الألسنيّ** للكلمة الفرنسيّة "baie" (= ثمرة عِنبيّة)، ألا وهو:

العِنبيّة هي كنايةٌ عن ثمرةٍ حمراء صغيرة وبريّة، تكون إمّا لذيذةَ

(Une baie est un petit fruit rouge, sauvage, **الـمـذاق أو سـامّـةً** délicieux ou vénéneux)

والتعريف الذي يُعطيه العالم النباتيّ، ومفاده:

العِنبيّة هي ضربٌ من ضروب الفواكه تحتوي على أكثر من نواة
(Une baie est un fruit qui compte plusieurs noyaux)

يُترجَم كذلك بواسطة اختلافٍ في المراجع، لأنَّ تعريف العالم النباتيّ يُصنِّف كذلك الشمّام والموز والطماطم في خانة الثِمار العِنبيّة.

كما أنَّ الخِلاف حول الشروط الضروريّة والكافية التي نعمَد إلى إبرازها فيما يتعلَّق بالمصطلح نفسه (من سيماتٍ مختلفةٍ وتراتُبٍ مُختلفٍ للسِمات وتعريفاتٍ من معاجِمَ متباينةٍ. . . إلخ) يصلحُ غالباً كانتقادٍ يُثار بوجه مقاربات المعنى الكلاسيكيّة. بيد أنَّ هذا العَيب الحقيقيّ، لا يكون مع ذلك حكراً على صيغة الشروط الضروريّة والكافية. فهو في الواقع يَكمنُ لكلِّ وصفٍ يتناول المعنى المعجميّ، سواء كان هذا الوصف يتموضَع في سياقٍ تعريفيٍّ كلاسيكيٍّ أو حديثٍ. ويُمكننا ملاحظة التغيُّرات من جانب علم دلالة الأنموذج كما من جانب صيغة الشروط الضروريّة والكافية بالقدر نفسه.

وهكذا، لا نستطيع أن نستفيدَ من نقص ملاءمة السِمات المُستخدَمة في هذا الوصف أو ذاك الذي يتناول معنى مصطلحٍ معيَّنٍ لكي نشكِّك بشكلٍ مباشرٍ بصيغة التحليل المُستخدَم نفسه. ويصلحُ المَثَل المحوريّ الاستبداليّ لأسماء المقاعِد الذي ضَرَبه بوتييه (1965) كَمَثَلٍ موَضِّحٍ على ذلك. فنحنُ نعلمُ أنَّ بوتييه يَعمَد إلى وصف مصطلحات **كرسيّ** و**بوفَة** و**مِنضَدَة خفيضة** و**أريكة** و**كرسيّ بذراعَين**، مُستعيناً بالسيمات التالية: "مع ذراعَين أو من دون ذراعَين" (avec ou sans bras) و"مع مَسنَد ظَهْر أو بلا مَسنَد ظَهْر" (avec ou sans

و"لشخصٍ واحدٍ أو لعدَّة أشخاص" (pour une personne ou pour plusieurs) و"مصنوع من موادّ صلبة أم لا" (est en matériel rigide)... إلخ. وسيشتمِل معنى كلمة **مِنْضَدَة خفيضة** على سيمة "بلا مَسنَد ظَهْر"، بينما تنطوي كلمة **كرسيّ** على السِمة المتناقِضة "مع مَسنَد ظَهْر". وتُبَرهِن فيرزبيكا (1985، ص 333) أنَّ وحدها هذه الفرضيّة الأخيرة تتَّصِف فعلاً بالملاءمة. أمّا بالنسبة إلى **المِنضَدَة الخفيضة**، فتُقيم فيرزبيكا الدليل على أنَّ واقع امتلاك مَسنَد ظَهْر لا يُشكِّل النقطة الحاسِمة، حتَّى وإنْ اتَّضَحَ أنَّ غالبيّة المناضِد الخفيضة لا تملكُ مَسنَد ظَهْرٍ بالفعل. ولم تلجأ فيرزبيكا، خِلافاً مع ذلك لغالبيّة الأشخاص الذين يُهشِّمون من صورة التحليل السيميّ (أو الإعرابيّ الدلاليّ)، إلى استخدام مثل هذا المُعطى لإدانة عمليّة التفكيك إلى سِماتٍ دلاليّةٍ، بل أكبَّت على إجراء وصفٍ منافسٍ يُبرزُ سِمةً مختلفةً. إذ إنَّ ما يتكشَّفُ ملائِماً لكلمة **مِنضَدة خفيضة** هو واقع أنَّها تكون مرصودةً لإتاحة المجال أمام الأشخاص بالجلوس في مكانٍ ليس فيه متَّسعٌ من المكان، أثناء قيامهم بأمرٍ معيَّنٍ قد يُلزِمهم بالانحناء إلى الأمام. وتُشكِّل هذه النقطة الأصل الذي تتحدَّر منه فكرة أنَّ مَسنَد الظَهْر لا يكون جوهريّاً بالنِّسبة إلى المِنضَدَة الخفيضة. كما أنَّها تُفسِّر كذلك بالنظر إلى سِمة المكان المحصور لِمَ تكون المِنضَدة الخفيضة مفيدةً في المطبخ وفي الحانة وأمام آلة البيانو وفي المَشغل... إلخ، في حين أنَّه يكون من المستحبّ بالأحرى استخدام الكراسي كمقاعِد في صالة الانتظار. ولا تدحَض مثل هذه التصويبات صوابيّة التحليل بمقتضى الخصائِص، بل إنَّها تُثبِت، كما نرى، ضرورة إعادة طرح إشكاليّة طبيعة هذه الخصائِص على بساط البحث. ونصِل هنا إلى أحد المآخذ الجوهريّة التي يتمّ توجيهها إلى تصوُّر الفئات الكلاسيكيّ، ألا وهو مسألة إدخال سِماتٍ مُلازِمةٍ للمرجع، أي سِماتٍ "موضوعيّة".

ماذا بالضبط عن هذا المأخَذ؟ أعتقد أنَّه هنا أيضاً، ينبغي إعادة وضع مثل هذا الانتقاد في مكانه الصحيح. إذ من الصحيح أنَّ التمثيلات الكلاسيكيّة توحي بأنَّ الشروط الضروريّة والكافية تكون عبارةً عن خصائِصَ موضوعيّةٍ للمرجع. ومن شأن عباراتٍ من مثل **معنى الكلمة** (le sens d’un mot) **وهذه هي الخصائِص التي ينبغي أن يُقدِّمها جزء الحقيقة لكي يُسمَّى هكذا** (ce sont les propriétés que doit présenter un segment de la réalité pour être appelé ainsi)، أن تُثبِت هذه الفكرة وأن تؤكِّد أنَّ لاكوف (1987) كان على حقٍّ حين شدَّد على أنَّ نظرية الفئات الكلاسيكيّة ترتكز على تصوُّرٍ "متجرِّدٍ من الماديّات" بشأن المعنى يشترِط أن تكون السِمات المعياريّة التي تستوجِبها المراجع الأعضاء في فِئةٍ معيَّنةٍ موجودةً بشكلٍ مستقلٍّ وموضوعيٍّ. إلاّ أنَّه يتوجَّب علينا أن نفهَمَ أنَّ تأكيداً من هذا القبيل، بمعزلٍ حتَّى عن سداده، لا يكون مرتبطاً بشكلٍ مباشرٍ بصيغة التصنيف المطروح. إذ لا تستتبع صيغة تصنيفٍ بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية أنَّ على الشروط أن تكون عبارةً عن خصائِصَ مُلازِمةٍ للمرجع. فلا مانع من صياغة سِماتٍ ضروريّة وكافيةٍ لا تتَّسِم بالموضوعيّة، ولكنَّها تُشرِك المتكلِّمين والثقافة، إلى ما هنالك. وعليه، لا يخوِّلنا انتقاد المقاربة الدلاليّة الكلاسيكيّة على هذا الأساس من استنتاج أنَّ مسألة الانتماء لا تُبَتُّ على ضوء الخصائِص المُشتركة. وهكذا، يبدو لي قسماً بكامله من الانتقاد الذي يوجِّهه لاكوف (1987) ضدّ الصيغ الكلاسيكيّة، غير مشروعٍ.

كما يبدو لي هذا الانتقاد جائِراً ومبالغاً فيه لسببَين. يُعزى السبب الأوَّل إلى أنَّ لاكوف يجهل تماماً أنَّ المذهب البُنيويّ الأوروبيّ كان يصبو تحديداً إلى تحرير السيمات من كلّ رابطٍ يجمعها بالمرجع، والإبقاء فقط على جانبها العملانيّ، أي الوظيفيّ، أي بتعبيرٍ آخر

الألسنيّ بكلِّ ما للكلمة من معنى. فحتّى وإنْ كان التأويل المرجعيّ، الذي لا يكون موضوعيّاً أو مُلازِماً حكماً، يتَّسِم على الدوام، كما سبق ورأينا، بطابعٍ ضِمنيٍّ، إلاّ أنَّه من المُهمّ أن نُلاحِظ أنَّ علم الدلالة البُنيويّ، برَغم خضوعه للصيغ الكلاسيكيّة، يطمحُ قبل كلّ شيءٍ إلى الانفصال عن الواقع لإدراك معنى مستقلٍّ، وأنَّه يُنشئ مبدئيّاً، بغية التوصُّل إلى هذا المعنى، التعارض بين الكلمات، أي التعارض بين الفئات. ويُظهِر هذا الانتقاد من هنا بالذات إحدى النقاط التي يُسلِّط علم دلالة الأنموذج الضوء عليها بالضبط، والقاضية بأنَّ تنظيم الفئات الداخليّ يكون رهن تنظيمها الخارجيّ، أي رهن العلاقات التباينيّة التي تُنشِئها هذه الفئات مع الفئات الأخرى.

يتجلَّى السبب الثاني في أنَّ علم دلالة الأنموذج يرمي، في نسخته القِياسيّة، إلى إقامة الدليل على أنَّ الصِفات والخصائِص المرتبطة بالأنموذج لا تكون اعتباطيّةً بقدر ما يُزعَم عادةً، إذ: من شأن الحقيقة أن تفرِضَ متطلِّباتها على عمليّة تشكيل الفئات. وصحيحٌ أنَّ نسخة الأنموذج الموسَّعة تجحَدُ نمط الالتزام هذا، ولكن من الصحيح أيضاً، كما سنرى لاحِقاً، أنَّ النسخة الموسَّعة لم تعد تزعم أنَّها تحلُّ إشكاليّة الانتماء الفِئويّ بواسطة الأزواج مع الأنموذج.

يقتضي أخيراً أن نُدلي بإيضاحَين إضافيَّين لإلقاء بعض الضوء على الجَدَل وفَضح طابعه المانويّ[23] للغاية. يُعنى الإيضاح الأوَّل بمفهوم السِمة "الموضوعيّة" أو "المُلازِمة" للمرجع. ولقد بات

---

(23) ترجِع الصِفة "مانويّ" (manichéen) إلى الديانة المانويّة التي أسَّسها ماني والتي هي مزيجٌ من المسيحيّة والبوذيّة والزراديشتيّة. أمّا المانويّة بمفهومها المُعاصِر المجازيّ، فتعني تبسيط علاقات العالم وردِّها إلى التعارض القائِم بين الخير والشرّ [المترجمة].

واضِحاً اليوم أنَّه لم يعد لهذا المفهوم معنى إلاّ بالنِّسبة إلى الإدراك الحسيّ الذي يملكه المتكلِّمون عنه. فالعالَم الذي نصِفه بالحقيقيّ، أي العالم "الموضوعيّ" بالتالي، ليس سوى العالم الذي نُدرِكه والذي نخال أنَّه كما نُدركه. فأن نقول مثلاً إنَّ هذه الشجرة هي بُنيَّة اللَّون، لا يعني حقيقةً أنَّنا نقول إنَّ هذه الشجرة هي موضوعيّاً بُنيّة اللَّون. فمن الممكن جدّاً أن تكون خضراء اللَّون في الحقيقة وأنَّ تأثيراً بَصريّاً هو الذي يجعلني أراها بُنيّة اللَّون. وبعد الفراغ من الإدلاء بهذا الإيضاح، ما من حاجةٍ البتَّة إلى تكرارِه كما يفعل جاكيندوف (R. S. Jackendoff) بشكلٍ يبعَثُ على السأم على طول صفحات مؤلَّفه الصادر عام 1983 والّذي لا ينفكُّ يتحدَّث فيه عن "عالمه المُسقَط" (son monde projeté). ويُمكننا التسليم من جهةٍ أخرى بأنَّ هذا العالم المُدرَك قد تمَّ إدراكه بشكلٍ مُشتركٍ إجمالاً، ممّا يسمحُ لنا إنْ شِئنا، ومن دون أن نتسبَّبُ بأضرارٍ جسيمةٍ، بأن نُعيدَ دَمج المُلصَق **موضوعيّ** (objectif) بغية وضع سِماتٍ من مثل **بنيّ اللَّون** (brun) في مقابل سِماتٍ من مثل **جميل** (beau) و**ذكيّ** (intelligent)... إلخ. التي يُعرَف عنها منذ البداية أنَّها تُشكِّل خصائِصَ **ذاتيّة** (subjectives). هذا ومن جهةٍ أخرى، تستطيع المقاربات بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية أن تسيطرَ من دون تكبُّد الكثير من الصعوبات على التوزيعة[24] الجديدة للإشكاليّة مستعينةً بمفاهيم من مثل مفهوم **المحيط المُعتقديّ** (انظر مارتن (R. Martin)، 1983 و1987).

يتعلَّق الإيضاح الثاني بالخصائِص التي تُدخِل الإنسان وطريقة

(24) إنَّها صورةٌ مُقتبسةٌ عن ما يتمّ في ألعاب الورق، حيثُ يتمّ بعد كلّ جولة خَلط أوراق اللّعب وإعادة توزيعها على اللاعبين [المترجمة].

تصرُّفه في العالم والتأثير فيه. وتتجلّى إحدى الفرضيّات المركزيّة في علم دلالة الأنموذج في أنَّ "الخصائِص التي تتمتَّع بها بعض الفئات تتحدَّر من طبيعة القدرات البيولوجيّة البشريّة ومن اختبار طريقة عملها في محيطٍ ماديٍّ واجتماعيٍّ" (انظر لاكوف، 1987، ص 12). وتتضادّ هذه الفرضيّة مع فكرة أنَّ المتصوّرات "تكون موجودةً بمعزلٍ عن الطبيعة الجسديّة التي تتمتَّع بها الكائِنات العاقِلة وعن تجربتها" (انظر لاكوف، 1987، ص 12).

تأتي بالتالي فكرة الخصائِص الموضوعيّة، أي الباطنية[25] (intrinsèques) التي يتحلَّى بها المرجع لتتناقضَ في هذا الصدد مع فكرة الخصائِص التفاعليّة المتبادَلة[26] المُرتبطة بخاصية الكائِن البشريّ، كما سنراه في ما سيَلي مع تمييز الفئات القاعديّة. ولن تشتمِل صيغة الشروط الضروريّة والكافية إلاّ على خصائِصَ من النمط الأوَّل وستعجَز بالتالي عن عرض واقع التشبيهيّة[27] الذي تمَّ التشديد عليه مراراً بشأن عددٍ كبيرٍ من السِمات (انظر فيرزبيكا، 1985). وبهذا المعنى، لا تُعدُّ السِمات المُستعمَلة

(25) نُطلِق صفة "باطنيةً" (intrinsèque) على خصائِص غرضٍ أو أمرٍ معيَّنٍ، حين تكون هذه الخصائِص من جِبلَّة هذا الغَرَض أي ناشِئةً أو واقعةً ضمنه أو ضِمنَ جزءٍ من أجزائه، أي أنّها تدخُل في جوهره ولا تكون شكليّةً ولا طارِئَةً. ونُطلِق في المقابل صفة "عارِضَة" (extrinsèque) على خصائِص غرضٍ أو أمرٍ معيَّنٍ، حين تكون هذه الخصائِص غير مُستمدَّةٍ من جَوهَر الغَرَض أو من صُلبه، بل من علاقتنا بالمرجع أي الشكل الخاص الذي يتَّخذه احتكاكنا بهذا الغَرَض [المترجمة].

(26) نسبةً إلى الفاعليّة المتبادَلة، وهي نظرية تُفسِّر صِلة النفس بالجسم وتقول بالتأثير المتبادل بينهما في التركيب الإنسانيّ. وإنْ كانا مستقلّين في الجوهر [المترجمة].

(27) تدلّ التشبيهيّة (anthropomorphisme) على عمليّة خلع الصِفات البشريّة على اللّه وتشبيهه بالإنسان. وتعني مجازيّاً، أن يُصار إلى عزو الصِفات البشريّة على غير العاقِل [المترجمة].

لوصف شروط استخدام ظرف المكان **أمام** (devant) على سبيل المثال، بمثابة السِمات الموضوعيّة لنمطٍ معيَّنٍ من المقامات (situation)، ومردّ ذلك إلى أنَّ المقام نفسه الذي يتطابَق مع عبارة **يقع** العنصر أ أمام العنصر ب (a est devant b) يكون قابِلاً للفَهم بواسطة ظرف المكان **وراء** (derrière) (انظر فاندلواز (C. Vandeloise، 1986). وكما نعلم، يخضَع توزيع الاستخدام بين هذَين التعبيرَين لضغوطاتٍ تُشرِك بشكلٍ أساسيٍّ توجُّه المتكلِّم وموقفه. وقد شدَّدت فيرزبيكا (1985، ص 344) على هَيمنة هذه التشبيهيّة في إنشاء المتصوّرات اليوميّة، مشيرةً على سبيل المِثال إلى أنَّ المتصوّر **ورقة شجرة** (feuille d'arbre) قد تمَّ تشكيله على أساسِ تماثلٍ مع اليد البشريّة، وأنَّه من شأن هذا التماثل أن يُفسِّر سبب عدم تصوُّر إِبَر التنّوب[28] كأوراقٍ في اللُّغة العامّة، حتَّى وإنْ كانت تُعدّ كذلك في لغة العلماء النباتيِّين الخبراء. ويتمّ، كما نرى، توجيه هذا الاعتراض ضدّ علم الدلالة المرجعيّ بمختلف أشكاله، وبنوعٍ أخصّ ضدّ مقاربات المعنى الشَرطَواقعيّة. ولكن، لا يكون هذا الاعتراض مُبرَّراً إلاّ إذا عمَدت فِعلاً مُختلَف نُسخ الصيغة الكلاسيكيّة إلى إهمال هذا النمط من السِمات إهمالاً تامّاً. وثمّة أمرٌ مؤكَّدٌ، ومفاده: لم تأخذ هذه المقاربات بما فيه الكفاية هذا البُعد في الاعتبار، ولكن ما من شيءٍ يمنعها، كما أشرنا في مستهلِّ هذا الإيضاح، من دمج هذا النمط من السِمات، مثلما بيَّنه التحليل البديل لكلمة **مِنضَدة** خفيضة الذي قامَت به فيرزبيكا. زِد على أنَّنا سنشير بهذا الشأن إلى أنَّ **السِمة الشَرطَواقعيّة** على سبيل المثال، لا تعني مُطلقاً "سِمةً موضوعيّةً"، حتَّى وإنْ كانت بعض التمثيلات

(28) إنَّه جنس شجر من فصيلة الصَّنَوبريّات [المترجمة].

الكلاسيكيّة توحي بأنَّ الأمور تجري على هذا المنوال.

ومن جهةٍ أخرى، لا يسعنا أن نضرِبَ صفحاً عن واقع أنَّ عدداً كبيراً من السِمات التشبيهيّة يرِدُ ذكره أصلاً في حالات الوصف المُنجَزَة تحت مظلَّة صيغة الشروط الضروريّة والكافية، وأشهر مثل هو بلا منازع مَثَل السِمة "مخصَّص للجلوس" (pour s'asseoir) التي تحدَّث عنها بوتييه في ما يختصّ بأسماء المقاعِد. وقد لجأتُ أنا شخصيّاً، في إطار دراسةٍ تتناول الوحدة المعجميّة الصغرى ire في اللُّغة الفرنسيّة القديمة (1978أ)، إلى استعمال هذا النمط من السِمات وبوفرةٍ، في حين أنَّ الإطار النظريّ الذي أُجرِيَ فيه التحليل الدلاليّ كان إطار علم الدلالة الإعرابيّ الدلاليّ المُنبثق من أعمال جون ليونز وبوتييه وكوزيريو وهيغر وبالدينغر وغيكلر... إلخ. ويجدر بنا أخيراً أن نُشير إلى أنَّ، في العوالم النظرية المختلفة، يكون هذا الأمر أبعد من أن يكون مجهولاً. وقد ذكَّرني دانون ـ بوالو (L. Danon-Boileau) صواباً بالأولويّة التي تُعطى لمِثل هذه السِمات في علم الدلالة الذي أنشأه الباحثون العاملون في إطار مقاربةٍ كوليوليّةٍ[29] للمعنى (approche culiolienne du sens). وسأستشهِدُ هنا أيضاً بالعمل الجدير بالملاحظة الذي أنجزته بيكوش (J. Picoche) (1986) بمفردها في هذا الميدان: فممّا لا ريب فيه أنَّها هي التي أَولَت، في

---

(29) نسبةً إلى أنطوان كوليولي (Antoine Culioli) وهو ألسنيّ لغويّ فرنسيّ الجنسيّة (وُلِد عام 1924)، ولكنَّه مُتنجلِز، أي أنَّه عالِم بشؤون اللُّغة الإنجليزيّة وبالحضارة الإنجليزيّة. وقد طوَّر كوليولي على مرّ المقالات التي ألَّفها ألسنيّة تُعنى بشؤون فعل القول (linguistique de l'énonciation) مُستلهِماً إيّاها من الأفكار النظريّة التي تحدَّث عنها الألسنيّ اللُّغويّ الفرنسيّ إميل بنفينيست (Emile Benveniste). هذا وطوَّر كوليولي نظريّةً حول العمليّات التعبيريّة الأدائيّة (théorie des opérations énonciatives) والتي تُعرَف اليوم بوصفها ألسنيّةً غرَضها دراسة النشاط الكلاميّ انطلاقاً من تنوُّع اللُّغات الطبيعيّة. وتُستعمَل الصِفة "كوليوليّ" بالمعنى المجازي للدلالة على مبادرةٍ صغيرةٍ (petite initiative) [المترجمة].

إطار علم دلالةٍ ذي إلهامٍ غيّوميّ، القَدر الأكبر من الاهتمام للبَنْيِنَة التشبيهيّة للمعنى المعجميّ.

ومن نتائِج نقد النقد هذا أن يقوِّض قِسماً بأكمله من المحاجَّة التي وجَّهها لاكوف ضدّ صيغة الشروط الضروريّة والكافية. ومردُّ ذلك من جهةٍ إلى أنَّ ما من شيءٍ يعترِضُ عمليّة أخذ علم الدلالة بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية لبُعد المتصوّرات **المُتجسِّدة** (embodied) في الحسبان. كما يُعزى سبب ذلك من جهةٍ أخرى إلى أنَّ مثل هذه السِمات لا تغيب بالكامل عن النسخ الدلاليّة المُنبثِقة من صيغة الشروط الضروريّة والكافية.

الفصل الثاني

النسخة القياسية لعلم دلالة الأنموذج

إنَّ ما نُطلق عليه اسم النسخة القياسية لعلم دلالة الأنموذج يتطابق مع الاقتراحات التي عبَّرت عنها روش والباحثون العاملون في فريق عملها في إطار الأعمال التي أنجزوها في مطلع السبعينيّات وفي منتصفها. وتُعبِّر هذه الاقتراحات عن تصوُّرٍ مزدوج حول الفئة وعملية التصنيف: فهي تصوِّر من جهةٍ البَنينة الداخليةً للفئات (أي **البُعد الأفقيّ**)، كما أنَّها ترسمُ من جهةٍ أخرى الخطوط العريضة لبَنينَتها البَيفِئويّة (أي **البُعد العموديّ**). ولكن، قبل أن نستعرِض بالتتابع مظهرَي نظرية الأنموذج القياسيّة هذَين، لابدّ من التشديد على نقطةٍ سبقَ لنا أن أثرناها في المقدِّمة، وتتجلَّى في واقع أنَّ روّاد النسخة **القياسيّة** أنفسهم قد بدَّلوا توجُّههم من خلال العدول عن الفرضيّات الأساسيّة المُقترَحة لوصف تنظيم الفئات الداخليّ. وقد أدَّى هذا التبدُّل في التوجُّه بشكلٍ أساسيّ إلى نشوء ما نُطلق عليه اسم نسخة علم دلالة الأنموذج **الموسَّعة**. ويُمكننا أن نتساءَل عمّا إذا كان من المجدي بعد في ظلّ هذه الظروف أن نستعرِضَ حالةً نظريةً سابقةً من حالات الصيغة الأنموذجيّة البَدئيّ.

ثمَّة سببان يسوِّغان إقامة عرضٍ من هذا القبيل. يقضي الأوَّل بأنَّ هذا الوضع السابق يُشكِّل، حتَّى لو تنكَّر له جزئيّاً هؤلاء أنفسهم الذين أعدُّوه، النسخة الأكثر شهرةً: فلقد تعمَّم مفهوم الأنموذج وانتشَرَ تحت هذا الشَّكل. وفي أيّامنا هذه أيضاً، لا زالت غالبيّة الأعمال التي تدَّعي انضواءها تحت راية علم دلالة الأنموذج تندرج في سياق النسخة القياسيّة النظريّ. فمن الضروريّ إذاً أن نعرِفَ مداخلها ومخارجها. وثمَّة سببٌ ثانٍ يفوق هذا السبب أهميَّةً على الأرجح، ألا وهو: خِلافاً لما يعتقده مؤسِّسو التصوُّر **الأنموذجي الموسَّع**، ولاسيّما لاكوف، لم تبطل برأيي النسخة القياسيّة. فهي تحتفِظ بشرعيِّتها وبفرادتها الخاصَّة، ذلك لأنَّ النسخة الموسَّعة ليست، كما سأحاول برهنته لاحقاً، عبارةً عن مجرَّد تتمَّةٍ منطقيّةٍ طبيعيّةٍ للنسخة القياسيّة من شأنها أن تُثبِتُ بطلان الاقتراحات المُعبَّر عنها في البَدْء، بل إنَّها تُشكِّل في ما يتعلَّق ببعض النقاط الجوهريّة، نذكر منها خصوصاً المفهوم المركزيّ للأنموذج، انفصالاً جذريّاً عن الفرضيّات المُدافع عنها في الإطار القياسيّ. ففي النسخة الموسَّعة، يضمحلُّ ما كان يُشكِّل خصوصيّة مفهوم الأنموذج وملاءمته، ليحلّ محلَّه تصوُّرٌ أنموذجي مختلفٌ تمام الاختلاف. وينتج عن ذلك أنَّه، بعكس ما يعتقده لاكوف، لا يُمكننا التحدُّث عن امتدادٍ أو تجاوزٍ، سيَّما وأنَّه، إنْ وضعنا جانباً بعض المسائِل التي يكون الحكم مُبرَّراً بالفعل في ما يخصُّها، لا يسعنا أن نستدلَّ على وجود خطإٍ أو سوء تفاهم في ما يتعلَّق بالتصوُّر الأنموذجيّ استناداً إلى فرضيّات النسخة الموسَّعة. إذ لا يُمكن النظر إلى هذه الأخيرة باعتبارها محض ترقٍّ بالنِّسبة إلى نسخة الأنموذج الأصليّة. هذا وسنستعرِض بالتفصيل الخطوط العريضة للنظرية القياسيّة، أي تلك التي تُنظِّم البنية الداخليّة للفئات (أو المتصوّرات)، كما تلك التي تُبرِز بَنيَتَها العموديّة.

سمحت لنا عملية مسح الحدود القصوى لصيغة الشروط الضروريّة والكافية بأن نرى أنَّ السؤال التالي: **لِمَ نُصنِّف الغرض X** (أي الغرض الواجب تصنيفه) **في الفئة** Z؟ والسؤال الاسميّ البديل، ألا وهو: **لِمَ نُطلق على الغرض** x **الاسم** Z؟ كانا نوعاً ما مكتنفَين بالإبهام لأنَّهما كانا يتطابقان مع استفهام يتمحور إمَّا حول اختيار الفئة Z بالنسبة إلى الفئات التي لا يُشكِّلُ العنصر (x) جزءاً منها (أي الأسماء ـ التسميات (noms-names) التي لا تسطيع أن تسمِّيه)، أو حول اختيار الفئة Z بالنسبة إلى الفئات أو الأسماء التي تُناسِب الغرض (x) على حدٍّ سواء. ويُلزِمنا التأويل الأوَّل بأن نُجيبَ عن سبب اعتبار العنصر (x) كلباً وليس درَّاجةً أو هرّاً مثلاً. أمّا التأويل الثاني، فيستوجِب أن نُبرِّر السبب الذي جعلنا نُطلق على العنصر (x) الاسم **كلب**، في حين أنَّه كان بوسعنا أن نقول إنَّه حيوانٌ أو من طائِفة الثَدْيِيَّات. وتزوِّدنا نظريّة الأنموذج بجوابٍ عن هاتَين الإشكاليَّتَين من خلال تصوُّر عملية التصنيف من المنظار الأفقيّ – أي تنظيم الفئة الداخليّ، ومن المنظار العموديّ، أي بَنيَنَتها البَيفِئويّة التراتبيّة. وإنَّ بُعدَي التصنيف هذَين هما على جانبٍ كبيرٍ من الأهميّة. وللبُعد الثاني انعكاسات أكثر إثارةً للاهتمام ربَّما بالنِّسبة إلى علم الدلالة الألسنيّ، ولاسيَّما النصِّيّ، مقارنةً مع البُعد الأوَّل، إلاّ أنَّ هذا الأخير هو الذي برزَ على أنَّه مذهل النتائِج أكثر، لأنَّه يُنظِّم بشكلٍ مباشرٍ وبطريقةٍ مُبتكرةٍ إشكاليّة الانتماء إلى فئةٍ معيَّنةٍ، وبالتالي إشكاليّة تعريف معنى الكلمة. وعليه، سنعمَد إلى معالجته في المقام الأوَّل معاينين بالتتابع تعريف الأنموذج، مع تنظيم الفئات الداخليّ وعمليّة التصنيف المنبثِقَين منه، فضلاً عن إشكاليّة طبيعة الأنموذج وتمثيله، ومسألة الخصائِص الأنموذجية، وأخيراً المفاعيل الأنموذجية.

أوَّلاً: البُعد الأفقيّ: الفئات والأنموذجات

أ. ما هو الأنموذج؟

يُشكِّل علم دلالة الأنموذج بالنِّسبة إلى التصوُّر الكلاسيكيّ بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية، انفصالاً جذريّاً، أي ثورةً فعليّةً ثورة روش (The Roschian Revolution) بنظر بوسنر (M. Posner) (1986)، لأنَّه يُظهِر ضرورة أن يُصار إلى تصوُّر الفئات بمقتضى الأنموذجات:

ما شكَّل الحافِز المحرِّك، كما يؤكِّد سميث وميدين (1981، ص VIII)، هو أنَّ الباحثين، وخصوصاً روش (E. Rosch) من جامعة بيركلي[1] (Berkeley)، كانوا يردِّدون اكتشافاتٍ تقترِحُ أنَّه لم يكن من الممكن حقّاً الاعتماد على تصوُّر المتصوّرات الموروث عن أرسطو، وكان لابدّ من استبداله بنظريةٍ ترتكز على الأنموذجات.

علامَ نُطلق اسم **الأنموذج**؟ تُدخِل الروائز والتجارب الموصوفة في بواكير أعمال روش (انظر لائِحة المصادر والمراجع) مفهوم

(1) لقد نشرت إليانور روش عدَّة مؤلَّفاتٍ من إصدار جامعة بيركلي في ولاية كاليفورنيا (Uc Berkeley أو University of California, Berkeley)، كونها أستاذة جامعيّة فيها. وتُعتبَر هذه الجامعة جامعةً بحثيّةً، وهي تُمثِّل أقدم حرم جامعيّ من بين العشرة الرئيسيّة التابِعة لجامعة كاليفورنيا، إذ يعود تأسيسها إلى 23 آذار/ مارس 1868. وقد ارتبطت أسماء 62 شخص من الحائزين على جائزة نوبل بالجامعة، من طلاب وخريجين وباحثين وعاملين. وهي بذلك سادس جامعة على مستوى العالم في عدد الحاصلين على جائزة نوبل. وقد ربحت الفرق الرياضية المختلفة التابعة للجامعة ولاعبوها أكثر من 100 ميدالية أولمبية. هذا ويتبع جامعة بيركلي 32 مكتبة تشكل معاً ما يعتبر رابع أكبر مكتبة أكاديمية على مستوى الولايات المتحدة بعد ومكتبة (University of Harvard) ومكتبة (University of Yale) حيث تضم منظومة مكتبات جامعة كاليفورنيا، بيركلي أكثر من 10 مليون كتاب. وتحظى الجامعة بدرجة متقدمة في ترتيب الجامعات على مستوى العالم يضعها غالباً ضمن الخمس الأوائل [المترجمة].

الأنموذج بوصفه المثال الأفضل أو حتّى أفضل مرجع، أي أفضل ممثِّل أو مرجع مركزيٍّ لفئةٍ معيَّنةٍ. وعليه، تتعلَّق المسألة بمفهومٍ تقنيٍّ مختلفٍ عن المعنى الشائع الذي يُشير إلى "المِثال الأوَّل لصيغةٍ معيَّنة (كإواليّةٍ أو سيّارةٍ)، يبنى على أساسه أمثلة أخرى". وتقضي الفِكرة الجوهريّة بأنَّ الفئات لا تكون مؤلَّفةً من أعضاء "متساوية البُعد" بالنسبة إلى الفئة التي تجمعها"، بل إنَّها تتضمَّن أعضاءً تُشكِّل أمثلة أفضل من سواها. فبالنسبة إلى الفئة **فاكهة** (fruit) مثلاً، عَمَد الأشخاص الذين أخضعتهم روش (1973) للاختبار، إلى تسمية التفاحة كأفضل مثالٍ والزيتونة كالعضو التمثيليّ الأضعف. ونجد بينهما، بحسب التسلسل التنازليّ على سلَّم التمثيليّة، الخَوْخَة والأناناس والفراولة والتينة.

ومثلما يُبيِّنه هذا المثل الموضِّح، يرتبط في الأصل مفهوم الأنموذج ارتباطاً جوهريّاً بالأفراد: فالأنموذج هو المِثال الأفضل الذي يُسلِّم بها الأشخاص بصفته الأفضل. ويطرح هذا الأصل البسيكولوجيّ على الفور إشكاليّةَ الاختلاف الفرديّ، إذ باعتبار أنَّ الأنموذج يُعدُّ أوَّلاً بمثابة أفضل مرجع يكون في ذهن الأفراد، فهو قد يتبدَّل من شخصٍ إلى آخر، ممّا يُثير عندئذٍ جديّاً مسألة ملاءمة نظرية الأنموذج بوصفها نظريةً مُعتَمَدةً للتصنيف، ولاسيَّما نظريةً يعتمدها علم الدلالة المعجميّ. فإنْ كان جان (Jean) وبيار (Pierre) لا يملكان الأنموذج نفسه لفئة **طائِر** مثلاً، فكيف السبيل إذاً إلى تفسير أنَّ الطريقة التي ينتهجها كلّ منهما لتصنيف طبقة **طائِر** تُفضي رغم كلّ شيءٍ إلى النتائِج نفسها تقريباً (أي كيف يحدثُ أنَّهما يُطلقان اسم **طائِر** على المراجع نفسها)؟ وكيف السبيل أيضاً إلى تفسير أنَّهما يُضفِيان إجمالاً المعنى نفسه على كلمة **طائِر**؟ تشكِّل هذه العقبة عقبةً كؤود لأنَّ مثل هذه الاختلافات هي موجودةٌ حقّاً (انظر أنكروفيه .P)

(Encrevé ودو فورنيل (M. de Fornel)، 1983، وراجع كلمة **جاز** (jazz) مثلاً لدى نونبيرغ (G. Nunberg)، 1978). غير أنَّ نتائِج التجارب التي تُبرِز الأنموذجات، على غرار بواكير التحاليل التي قامت بها روش، والتي أعادَ دونيس (M. Denis) (1978) ودوبوا (1982 و1983 و1986) وكورديه (1980) وكورديه ودوبوا (عام 1981)... إلخ، تطبيقها على أشخاصٍ فرنسيِّين، تُثبِت وجود قدرٍ كافٍ من الثبات، إذ: بالرَّغم من وجودِ بعض الخِلافات (انظر على سبيل المثال دوبوا، 1982)، يسود بين أفراد الجماعة نفسها توافقٌ واسع النِطاق بما فيه الكفاية، "فذاكرة البشر تنطوي، مثلما يؤكِّده لو ني (F. Le Ny) (الذي استشهَدَت به دوبوا، 1986، ص 66)، على تمثيلاتٍ دلاليّةٍ ثابتة ودائِمة نسبيّاً". ويرمي علم دلالة الأنموذج بطبيعة الحال إلى وصف مناطق المعرفة الأنموذجية المشتركة هذه (انظر لانغاكير، 1978، ص 62).

تتمثَّل النقطة التعريفيّة الجديدة في أنَّ الأنموذج لا يُعتبَر حقّاً بمثابة المثال الأفضل لفئةٍ معيَّنةٍ، إلاّ إذا برزَ بوصفه ذلك الذي يُعطى مراراً بوصفه كذلك. وهو واقعٌ غالباً ما يتمّ إغفاله في النسخة الموسَّعة، إذ لا يُمنَح وضع الأنموذج في إطار النسخة القياسيّة إلاّ على أساس تواترٍ عالي الوتيرة، لأنَّه يكون الضامِن الوحيد للثبات البَيْفَرديّ الضروريّ لملاءمته. وفي التحليل الذي قام به دوبوا (1982) حول 22 فئة دلاليّة في اللُّغة الفرنسيّة، لم يعتبِر بمثابة الأنموذجات إلاّ الأمثلة الأنموذجية التي ضربها 75٪ من الأشخاص على الأقلّ. وكان الاختبار في هذه الحالة كنايةً عن إجراء التجربة الكلاسيكيّة القاضية بإنتاج مصطلحاتٍ، كالآتي: الطلب إلى الأشخاص ذكر أسماء الأغراض التي تنتمي إلى كلٍّ من هذه الفئات الـ 22. أمّا في إطار تجارب أخرى، فقد يُطلَب مباشرةً إلى الأشخاص أن يذكروا ما

هي بالنسبة إليهم الأمثلة الفضلى (انظر هايدر (Heider) = روش، 1971 و1972؛ وكوردييه، عام 1980). وعليه، إنَّ تنوُّع الاختبارات، سواء الفعليّة الكلاميّة أو التصويريّة، هو كبيرٌ (انظر كوردييه ودوبوا، عام 1981، ودوبوا، عام 1986)، إلاّ أنّ القاسم المشترك الذي يقدِّمه يكمن في أنَّه يُبرِز توافقاً بَيْفَرديّاً. وهكذا، يُصمَّم الأنموذج بوصفه المثال الأفضل الذي يتمّ ربطه **عادةً** بفئةٍ معيَّنة. ومن هنا، يتمّ استبعاد مأخذ التبدُّل، كما أنَّ هذا الانتقال من المستوى الفرديّ إلى مجموعة المتكلِّمين، أي إلى المستوى "الاصطلاحيّ" إجمالاً، يُمهِّد في الوقت نفسه الطريق أمام البُعد الجماعيّ الذي يُقرِّب علم دلالة الأنموذج من نظرية الشَّكل القولب (théorie du stéréotype) التي نادى بها بوتنام (1975) والتي تتحدَّر من أصلٍ "اجتماعيٍّ" (انظر غيرايرتز، 1985 أ). ويهمُّنا من هذا التوسيع الواقع الأساسيّ التالي: لا يُعدُّ المرجع بمثابة الأنموذجية أو المثال النموذجيّ الأفضل إلاّ إذا كان ثمّة توافقٌ بين الأشخاص لاعتبار هذا المرجع بمثابة الأفضل مقارنةً مع سائر مراجع الفئة. وكنتيجةٍ طبيعيّةٍ لذلك، يُعدُّ المرجع بمثابة المِثال الأسوأ أو الأقلّ تمثيلاً أو حتَّى بمثابة العضو الهامشيّ، في حال ارتأى الأشخاص أنَّ هذا هو واقع الأمور فِعلاً. فسلَّم التمثيليّة أو "مَدروج الأنموذجية" (انظر كوردييه، 1980) المرتبط بفئةٍ معيَّنةٍ، يستمدُّ ملاءمته من هذا الثبات البَيْفَردي.

يفضي مَثَل الفاكهة المذكور أعلاه إلى إيضاحٍ تعريفيٍّ ثانٍ غالباً ما يتمّ إغفاله، ومفاده: لا يكون المثال الأفضل عبارةً عن مثالٍ خاصٍّ. فحين يُسأل الأشخاص عن أفضل مِثال للطائِر أو السيارة أو الأثاث، إلى ما هنالك، لا نتوقَّع أن يُجيبوا من خلال تسمية مراجعَ خاصَّةً، على غرار **كويكوي** (Cuicui) مثلاً، عصفور الكَناري الذي يملكه جاري، في ما يتعلَّق بفئة **طائِر**، بل من خلال ذكر فئاتٍ فرعيّةٍ مثل

عصفور دوري و**نسر** و**صوص**. . . إلخ. إذ لا يتمّ الإبقاء على الأمثلة الخاصَّة كأنموذجات. ويتبادر إلى ذهننا على الفور جوابٌ أوَّليّ. لو كان من الممكن احتساب المراجع الخاصَّة كأنموذجات، لكان الثبات البَيْفَرديّ غير مُحقَّقٍ. ولكان بوسعنا أن نتوقَّع، فيما يتعلَّق بالفئة **هرّ** (chat) مثلاً، أن يعمَدَ كلّ محبِّ قططٍ ولو قليلاً إلى تسمية هرّه الخاصّ كأفضل مثالٍ للفئة. ولكن من جهةٍ أخرى، ما من شيءٍ مخالفٍ للمألوف في التفكير بأنَّ السواد الأعظم من الأشخاص سيعمدون، في ما يختصُّ بالأنموذج للاعب كرة المضرب، إلى ذكر اسم لاعب شهيرٍ مثل بورغ[2] (Borg) أو ماكِنرو[3] (MacEnroe) أو حتَّى كونورز[4] (Connors). ويأتي لاكوف (1987، ص 87) في صيغة الكنائية على ذكر عمليّةٍ من هذا القبيل. وتقضي هذه العمليّة التي يُطلِق عليها اسم **النموذج البالغ حدّ الكمال** (Parangon) بإدراك فئةٍ معيَّنةٍ بمقتضى الأعضاء الفرديّة التي تُمثِّل مَثَلاً أعلى أو نقيضه. وقد تُعبِّر اللُّغة عن إدراكٍ من هذا القبيل عبر استخداماتٍ من مثل **هذا نابوليون آخر** (C'est un autre Napoléon)

لابدّ إذاً من استكمال التفسير الأوَّل بواسطة سببٍ أعمق، ألا

---

(2) يُدعى بيورن رون بورغ (Björn Rune Borg)، وهو لاعب كرة مضرب سويديّ استطاع الحصول على أحد عشر لقب بطولة غراند سلام (Grand Slam). وفي سجلّ بورغ أيضاً أرقامٌ قياسية عدَّة من أهمِّها أنَّه حصل على لقب بطولة ويمبلدون (Wimbledon) خمس مراتٍ على التوالي في منافسات الفردي [المترجمة].

(3) يُدعى جون ماكنرو (John MacEnroe)، وهو لاعب كرة مضرب أميركيّ، وُلِد يوم 16 شباط/ فبراير عام 1959 في ألمانيا. يلعب باليد اليُسرى. كان من أحسن لاعبي كرة المضرب في الثمانينيّات، وفاز خلال مسيرته بـ 77 لقباً و7 غراند سلام [المترجمة].

(4) يُدعى جيمي كونورز (Jimmy Connors)، وهو لاعب كرة مضرب أميركيّ الجنسيّة. فاز بـ 8 بطولاتٍ غراند سلام، ويُعدِّه الكثير من الأشخاص كأحد أبرز لاعبي كرة المضرب في تاريخ اللُّعبة [المترجمة].

وهو: إنْ كانت الأمثلة الفضلى عبارةً عن فئاتٍ فرعيّةٍ وليس مراجعَ فرديّةً، فمردُّ ذلك إلى أنَّه من شأن فئةٍ، كتلك التي تكون من نمط **طَائِر** أن تجمع ليس فقط مراجع خاصَّةً موجودةً فِعلاً أو كانت موجودةً فِعلاً، بل أن تضمَّ أيضاً تواردات افتراضيّة مصطنعة (**لو كان العنصر** x عضواً في الفئة Y (si x était un Y) / **لو أنَّ العنصر** x عضوٌ في الفئة Y (si x avait été un Y)). فالفئة هي كنايةٌ عن طبقةٍ غير مغلقةٍ وغير طارِئةٍ، وإنَّ هذا الواقع هو الذي يؤدِّي إلى إنتاج أمثلةٍ فضلى تكون غير طارِئةٍ بدورها، ونعني بها الفئات الفرعيّة أو الطبقات الفرعيَّة أو المتصوّرات العامَّة. وإنْ كان يتعيَّن على الأنموذج أن يملك قيمةً تُطبَّق على مستوى الفئة، فعليه أن يتجاوز حدود الحالة الخاصَّة المحصورة والطارِئة التي يُشكِّلها المرجع الفرديّ. ولهذا السبب لا تهدف حتّى ترسيمات الأمثلة الفضلى إلى تمثيلِ مرجعٍ خاصٍّ، بل إلى إدراك فئةٍ أخرى، أي "نمطٍ" آخر. زِد على أنَّه لولا ذلك لكان العبور إلى علم الدلالة المعجميّ مستحيلاً سلفاً.

لقد أُنجِزَت عمليّة التحقُّق من وجود أنموذج لدى الأشخاص، وبالتالي من وجود سلالم أنموذجيّة تُنشئ لفئةٍ معيَّنةٍ ما هي درجات تمثيليّة الأمثلة المختلفة، على ثلاثة مجالاتٍ، ألا وهي: الفئات الطبيعيّة ذات الركيزة الفيزيولوجيّة، مع دراسة الألوان بشكلٍ أساسيٍّ التي أبرزت فيها روش هيمنة الألوان البؤريّة أو الأنموذجية، والفئات الطبيعيّة "الدلاليّة" (من أجناسٍ طبيعيّةٍ وحوادِث مُصطنعةٍ، انظر على سبيل المثال الفئات الدلاليّة الـ 22 التي تمحَّصها دوبوا، 1983) والفئات الاصطناعيّة (ولمزيدٍ من التفاصيل، انظر كورديبه ودوبوا، 1981). ويسمح هذا التدقيق الثلاثيّ بطرح تصوُّرٍ جديدٍ للفئة والتصنيف يرتكز على مفهوم الأنموذج.

ب. الفئة وعملية التصنيف

يرتكز هذا التصوُّر الجديد على الفرضيّات التالية:

1) تملك الفئة بنيةً داخليةً أنموذجيّةً

2) تتطابق درجة تمثيليّة المثال مع درجة انتمائه إلى الفئة

3) تكون حدود الفئات أو المتصوّرات ضبابية

4) لا تُقدِّم أعضاء الفئة خصائِصَ تكون مشتركةً بين الأعضاء كلها؛ بل إنَّ **شَبَهاً عائليّاً** يجمعها معاً

5) يتحقَّق الانتماء إلى الفئة على أساس درجة التشابه مع أنموذجها

6) لا يُنجَز الانتماء على نحوٍ تحليليٍّ، بل على نحوٍ إجماليٍّ.

تُشبِّه النقطة الأولى بشكلٍ مباشرٍ سلَّم الأنموذجية بتنظيم الفئات الداخليّ. فقد حدا وجود مَدروجٍ أنموذجي لدى الأشخاص بروّاد نظريّة الأنموذج إلى إقامة الفرضيّة القاضية بأنَّه من شأن هذه التمثيليّة السلَّمِيّة أن تُشكِّل كذلك البُنية الداخليّة للفئات. وبما أنَّ أعضاء الفئة لا تُشكِّل أمثلةً متساويةً، فلم يعد من الممكن تنظيم الفئات كما في صيغة الشروط الضروريّة والكافية. إذ ينبغي أن يعكِسَ تنظيمها مَدروج الأنموذجية. وهكذا، يغدو الأنموذج الوحدة المركزيّة التي تُنظَّم حولها الفئة برمّتها. فالمراجع التي تملك درجة تمثيليّة ضعيفة للغاية، أي تلك التي تُشكِّل بالتالي أمثلةً سيِّئةً لفئةٍ معيَّنةٍ، على غرار **زيتونة** بالنسبة إلى الفئة **فاكهة** أو **نعامة** و**بطريق** بالنسبة إلى الفئة **طائِر**، ستظهر في المحيط الخارجيّ للفئة. أمّا تلك التي تملك درجة أنموذجيّة متوسِّطة، على غرار **عصفور الكناريّ** بالنسبة إلى الفئة **طائِر** أو **البودِل** (caniche) بالنسبة إلى الفئة **كلب**، فستقع على مسافةٍ

متوسِّطةٍ بين المراجع الأنموذجية والعناصر الأسوأ تمثيلاً للفئة. وعليه، تقودنا علاقة مَدروجيّة من المراجع الأنموذجية إلى المراجع الهامشيّة. وتملك الفئات الطبيعيّة، مثلما توجِزه روش (1975 **أ**، ص 544)، بُنيةً داخليّةً مؤلَّفةً من الأنموذج (المراجع الأكثر وضوحاً، أي الأمثلة الفضلى) للفئة، ومن أعضاءٍ غير أنموذجيّةٍ يتمّ تنظيمها بموجب ترتيبٍ يبدأ من الأمثلة الفضلى وصولاً إلى الأمثلة الأسوأ.

نجتاز خطوةً إلى الأمام حين نربِط التمثيليّة بالانتماء. إذ من شأن التسليم بوجود بنيةٍ داخليّةٍ مؤلَّفةٍ من أنموذجات مركزيّةٍ تتجمَّع حولها بدرجاتٍ متفاوتةٍ من البُعد المراجع الأقلّ أنموذجيّةً، أن يؤدِّي بكلٍّ طبيعيّةٍ إلى إبراز هذه البنية الأنموذجية للفئات من باب الأولويّة. "وتغدو في هذا الإطار مسألة البتّ في انتماء عنصرٍ ما إلى فئةٍ معيَّنةٍ أقلّ إثارةً للاهتمام، مثلما يُبيِّنه كورديه (1980، ص 212)، من مسألة البتّ في درجة تمثيليّة هذا العنصر نفسه بالنسبة إلى فئةٍ معيَّنةٍ. ويؤدِّي هذا التبدُّل في التوجُّه إلى تشبيه درجة التمثيليّة بدرجة الانتماء. فمن خلال ملاحظة أنّ **أبو الحِنّاء** يملك درجةً تمثيليّةً أكبر من **التَمّ** (cygne) في فئة الطيور، نستنتج أنَّه لا يُشكِّل المثال الأفضل لفئة طائِرٍ وحسب، بل إنَّه أيضاً **طائِرٌ أفضل**، أو كما يُعبِّر عن ذلك كورديه (1980، ص 212)، أنَّه "جديرٌ باسم طائِرٍ أكثر من الثاني" (انظر أيضاً على سبيل المثال، لاكوف، 1972). فأن نقول عن مثالٍ إنَّه طائِرٌ أفضل من طائِرٍ آخر أو جديرٌ باسم **طائِر** أكثر منه، يعني أنَّ درجة انتمائه إلى الفئة هي أقوى. وهكذا، تُفسَّر درجة التمثيليّة بمقتضى درجة الانتماء، كما يغدو الأنموذجية، وهذا ما كانت تدلّ عليه أصلاً عمليّة تحييزه[5] في مركز الفِئة، بمثابة المِثال الذي، بما

(5) أي نزول الشيء في حيزٍ أو مكان [المترجمة].

أنَّه يُشكِّل الممثِّل الأفضل، يغدو المِثال الذي يملك درجة الانتماء الأفضل. ولا تعود أعضاء الفئة نفسها تملك، كما كان عليه الحال في الصيغة الكلاسيكيّة، "درجة انتماءٍ تامَّةٍ ومتساويةٍ" (انظر روش، 1975أ، ص 544)، بل إنَّها تكون أعضاءً في الفئة بدرجاتٍ متفاوتةٍ تختلف باختلاف درجة تمثيليّة كلٍّ منها. ونتيجةً لذلك، من الممكن، كما يقترحه لاكوف (1972)، أن يحلَّ محلّ السؤال التالي: **ما هي المعايير التي تسمح بالبتّ في ما إذا كان العنصر** x ينتمي إلى الفئة Y؟ سؤالٌ جديدٌ، مفاده: **ما هي المعايير التي تحدِّد درجة انتماء العنصر** x إلى الفئة Y؟، والذي يضعُ بشكلٍ مباشرٍ علامات استفهام حول مفهوم الخاصيّة النمطية التي سنستعرِض أدناه الإشكاليّة التي تطرحها.

تتجلَّى العقبى الأخطر التي تنشأ عن مِثل هذه المماثلة في أنَّ حدود الفئات (أو المتصوّرات) لا تعود محدَّدةً بشكلٍ واضح. "فبحسب التصوُّر الأوَّل للأنموذج البَدئيّ الذي نادت به روش (1975 أ، ص 544)، لا تكون الفئات - مثلما تستتبعه ضمناً الأبحاث التقليديّة المُنجزة في مجال علم النفس والألسنيّة وعلم الإناسة - عبارةً عن وحداتٍ معيَّنةِ الحدود ومنطقيّةٍ يُحدَّد الانتماء إليها بواسطة مجموعةٍ من السِمات". فهي لا تملك، كما تطرحه روش (1973، ص 112)، "حدوداً معيَّنةً بوضوح". وهكذا، تُفضي نسخة الأنموذج القياسيّة إلى تصوُّرٍ مشوَّشٍ حول الفئات يتمّ فيه التخلّي عن فكرة الفصل الجليّ بين أعضاء الطبقة واللاطبقة. "فمسألة الانتماء إلى فئةٍ معيَّنةٍ ليست، كما يؤكِّد لاكوف الذي دافعَ عام 1972 عن فرضيّة الضبابيّة الفِئويّة، مسألةً بسيطةً نُجيب عنها بِ **نعم** أو **لا**، بل إنَّها بالأحرى مسألة درجاتٍ. كما أنَّه يوضِّح هذا الواقع بالأمثلة مُبرهِناً أنَّ جُمَلاً من نمط x هو طائِر (X est un oiseau) أو **ليس** x طائِراً (X

(n’est pas un oiseau ليست محكومةً بأن تكون إمّا صحيحةً أو خاطِئةً، بل يُمكنها أن تُقدِّم درجاتٍ متفاوتةً من الصحَّة. ويُنشئ بذلك تدرُّجاً يتراوح بين **الصحيح** و**الخاطئ تماماً** في ما يتعلَّق بالأقوال التالية التي سبَقَ أن عرضنا آنِفاً الثلاثة الأولى منها (انظر أيضاً كليبر وريغل، 1978)، كالآتي:

أ) عصفور الدوري هو طائِر (**صحيح**)

ب) الصوص هو طائِر (**صحيح بدرجةٍ أقلّ من** أ)

ج) البطريق هو طائِر (**صحيحٌ بدرجةٍ أقلّ من ب**)

د) الوطواط هو طائِر (**خاطئ، أو بعيد جدّاً عن الحقيقة**)

هـ) البقرة هي طائِر (**خاطئ تماماً**).

يُخصَّص هذا النمط من الأمثلة لإبراز واقع أنَّه ما من حدودٍ واضحةٍ للفئات: فلا يسعنا أن نحدِّد بدقَّةٍ المكان الذي يتمّ فيه الانتقال من فئةٍ إلى أخرى. كما أنَّه يقودنا إلى اللُّجوء إلى المجموعات الضبابية (انظر زاديه (L. A. Zadeh)، 1965) أو إلى تحاليل رياضيّة "غير منفصِلةٍ" (انظر على سبيل المثال تعريف الكلمة الإنجليزيّة cup (= **فنجان**) لدى لابوف (W. Labov)، 1973) بغية اعتقال الإبهام الذي يكتنف الفئات والمتصوّرات (انظر لاكوف، 1972؛ وكاي (P. Kay) وماكدانيال (C. K. McDaniel)، 1978؛ وكولمان وكاي، 1981).

أمّا القضيّة الأولى المذكورة في الفرضيّة الرابعة، أي رفض اعتبار الشروط الضروريّة والكافية بمثابة المعايير التعريفيّة للفئة، فتتحدَّر منطقيّاً من القضيَّتَين السابقتَين اللَّتَين عرضناهما للتوّ، كالآتي:

إنْ كانت درجة التمثيليّة تساوي درجة انتماءٍ معيَّنةٍ، وإنْ كانت الفئات تتَّصِف بالتالي بالضبابيّة، فلا يُمكن للأعضاء المجمَّعة في الفئة نفسها أن تكون كذلك على أساس عمليّة وَصْلِ شروطٍ ضروريّةٍ وكافية. إلاَّ أنَّ هذه الخلاصة قد تنشأ على حدٍّ سواء من الفرضيّة الأولى بشأن اللاتحييد بين أعضاء الفئة، بحيثُ لا نكون مجبرين، لابدّ من التنويه بذلك، على التسليم بالفرضيَّتَين الأُخريَين للدفاع عن وجهة نظرٍ من هذا القبيل. ويتَّخِذ التدليل المنطقيّ الشَّكل الآتي: تتحدَّث صيغة الشروط الضروريّة والكافية عن امتلاك الأعضاء وضعاً فِئويّاً متساوياً؛ وعليه إنْ تمَّ إثبات أنَّ الأمثلة في الفئة نفسها لا تكون متساويةً - الأمر الذي يُشكِّل الفرضيّة الأولى التي تقول بها نظريّة الأنموذجية القياسيّة -، فلا يُمكن إذاً، مثلما يستنتجه كوزينيل -مارميش ودوبوا وماتيو (عام 1988)، "تحديد معايير الانتماء بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية". وبالتالي، فعلى ضوء ملاحظة وجود مَدروج أنموذجيّة في الفئات، يُمكننا أن نستدلَّ مباشرةً على فشل صيغة الشروط الضروريّة والكافية. ونتيجةً لذلك يجد مؤسِّسو نظرية الأنموذجية أنفسهم مرغمين على إيجاد حلٍّ بديل: فإنْ كانت أعضاء الفئة نفسها لا تتشاطر كلُّها سِماتٍ مشتركةً، ما هي إذاً العلاقة التي تجمع بينها؟ إنَّ الجواب الذي نجده لدى روش ومِرفيس (1975) والذي يُشكِّل القضيّة الثانية في الفرضيّة الرابعة)، هو مُقتبسٌ عن فيتغنشتاين (عام 1953)، ومفاده: تتعلَّق المسألة **بشَبَهٍ عائليٍّ**، أي بَنيةٍ تسمح لأعضاء فئةٍ معيَّنةٍ بأن يرتبط بعضها بالبعض الآخر من دون أن تملك خاصيّةً مشتركةً تُحدِّد الفئة:

"كان هذا البحث يهدِف إلى استكشاف أحد المبادئ البُنيويّة الأساسيّة الذي يمكنه، بحسب اعتقادنا، تنظيم تشكيل البنية الأنموذجية للفئات الدلاليّة. ولقد تمّ اقتراح هذا المبدأ في مجال

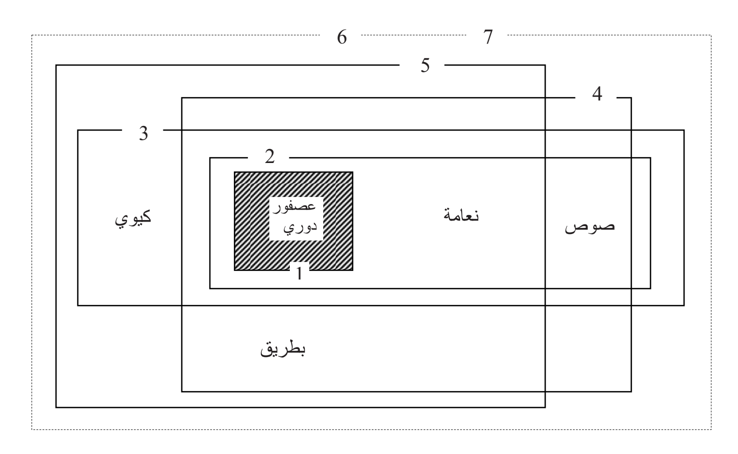
الفلسفة في البدء؛ حيث طرح فيتغنشتاين (عام 1953) أنَّ مراجع الكلمة لا تحتاج إلى امتلاك عناصرَ مشتركة لكي يُصار إلى فهمها واستخدامها في سَير اللُّغة الطبيعيّ. كما أنَّه اقترحَ أنَّ المسألة كانت بالأحرى مسألة شَبَهٍ عائليٍّ يربِط بين مختلف مراجع الكلمة. وتتَّخِذ بُنية الشَّبَه العائليّ الشَّكل الآتي: أ ب (AB) وب ج (BC) وج د (CD) ود هـ (DE) ويعني ذلك أنَّ كلّ وحدة تملك عنصراً مشتركاً واحداً على الأقلّ، أو عدَّة عناصر ربَّما، مع وحدةٍ أخرى أو أكثر، ولكن ما من عنصرٍ أو بالأحرى قليلةٌ هي العناصر التي تكون مشتركةً بين الوحدات كلها (انظر روش ومِرفيس، 1975، ص 574–575)".

سيكون لإدخال هذا المفهوم ارتدادات لا يُستهان بها على توسُّع علم دلالة الأنموذج سنعمَد أدناه إلى التمحُّص فيها بإسهابٍ. أمّا الآن، فسنكتفي بالإشارة إلى أنَّه، فضلاً عن العبور نحو علم الدلالة المعجميّ، لأنَّ المسألة تتعلَّق في الأصل ببنيةٍ مخصَّصةٍ لعَرض معنى الكلمة، يستتبع هذا المفهوم إجراء عمليّةٍ مزدوجةٍ، ألا وهي: إعادة التعريف بالأنموذج بمقتضى الشَّبَه العائليّ والتعمُّق في دراسة العناصر التي تؤلِّف هذا الشَّبَه العائليّ، علماً بأنَّ المهمَّة الأخيرة تدفع بدورها بنظرية الأنموذج إلى الانكباب على دراسة الخصائص النمطية.

تتجلَّى في النسخة القياسيّة الحَسَنَة الأساسيّة للبنية بمقتضى الشَّبَه العائليّ في أنَّها تُفسِّر أنَّ أعضاء الفئة لا تُجمَّع جُزافاً أو على أساس تطابقٍ بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية. فما يجمعها إنَّما هي تشابهاتٍ، أو تماثلاتٍ تتقاطع وتتطابق جزئيّاً، كما يُظهره جدول إحالة كلمة **طائِر** الذي وضعه غيرايرتز، والذي سَبَقَ أن أوردناه أعلاه. ويوضِّح هذا الجدول، الذي نورده مجدَّداً أدناه بالنسخة التي وضعها

غيرايرتز (1987 أ)، طريقة عمل مفهوم الشَّبَه العائليّ في النسخة القياسيّة: فهو يُظهِر أنَّ مراجع الفئة **طائِر**، ونعني بها في هذا الصدد طيور الكيوي وعصافير الدوري والنعامات والصيصان والبطارِق، لا تجمعها شروطٌ ضروريّة وكافية، بل خصائِص من مثل "قادر أن يطير" و"ذو ريش" و"له جناحان"... إلخ، والتي لا تُشكِّل امتيازاً للمراجع جميعاً، بل لعضوَين أو عدَّة أعضاء، ويُشكِّل مجموعها هذا التراكب وهذا التقاطع المميِّزين لصيغة الشَّبَه العائليّ.

سنستوقِف عند واقع أنَّ البنية بموجَب الشَّبَه العائليّ، التي تتَّخِذ الشَّكل الآتي:



1. قادرٌ أن يطير
2. ذو ريش
3. يتَّخِذ نموذجيّاً الشَّكل Ş.
4. له جناحان
5. غير مُدجَّن
6. بَيُوض
7. له منقار

لا تكون متنافِرةً مع البُنية الداخليّة للفئة بمقتضى الأنموذجية ـ المرجع المركزيّ والأعضاء غير الأنموذجية ـ المراجع الهامشيّة، إذ: لا ينفكُّ عصفور الدوري يحتلّ مكاناً مركزيّاً في البنيَة بموجب الشَّبَه العائليّ، في حين لا ننفكّ نعتبر الكيوي والنعامة والصوص بمثابة المراجع الهامشيّة. إلاّ أنَّ ثمّة مسألة تستحقُّ منذ الآن أن نُشير إليها بهذا الصدد، ألا وهي: إنْ كان من الممكن أن تتوافق البنينة الأنموذجية للفئة مع بنينةٍ بمقتضى الشَّبَه العائليّ، إلاّ أنَّ الوضع المُعاكِس لا يكون صحيحاً حكماً. وبتعبيرٍ آخر، إنَّ البَنينَة بمقتضى الشَّبَه العائليّ ليست اضطراراً بنينةً تتألّف من مراجع مركزيّة أنموذجيّة وأعضاء هامشيّة غير أنموذجيّةٍ. وستُشكِّل هذه النقطة، كما سنرى لاحقاً، سبب توسُّع نظرية الأنموذج.

تُعنى الفرضيّتان الخامسة والسادسة بعمليّة التصنيف. فرفض الشروط الضروريّة والكافية يقتضي إيجاد تفسيرٍ جديدٍ لعمليّة التصنيف. ونحصل على الجواب من خلال تسليط الضوء على البنية الأنموذج للفئات: فنحن لا نُصنِّف غرضاً في فئةٍ معيَّنةٍ من خلال التحقُّق ممّا إذا كان يملك السِمات المعياريّة التعريفيّة للفئة، بل من خلال مقارنته مع الأنموذج الخاصّ بهذه الفئة. وهكذا، يتمّ التصنيف على أساس درجة التشابه مع المثال الأفضل، كالآتي:

"يُعدُّ الأنموذج بمثابة أوّل درجة نمطيّة من فئة معيّنة، ويُصار إلى ضمّ العناصر الأخرى إلى هذه الفئة على أساس تشابهها المُدرَك مع الأنموذج" (انظر لانغاكير، 1987، ص 371).

فلنستشهِد ثانيةً بمَثَل الكرسيّ الذي ضربه كريستوف شوارز (1985)، ومفاده: بغية معرفة إنْ كان هذا الغرض أو ذاك كرسيّاً، نقوم بمقارنته مع المثال الأفضل لفئة **كرسيّ** أو أنموذجها. "ويُردِفُ كريستوف شوارز (1985، ص 79) قائِلاً: ترتكز الفئة **كرسيّ** أساسيّاً

على متصوّر الكرسيّ النمطي، بحيثُ يملك الكرسيّ الأنموذجيّ أربعة أرجل ومَسنَد ظَهْر ويكون بلا ذراعَين ومصنوعاً من مادَّةٍ صلبةٍ. ولكن في حال عثرنا على مقعدٍ يُشبِه الكرسيّ بطريقةٍ مختلفةٍ كأن يملك رِجلاً واحدةً أو ذراعَين، لا ننفكُّ نصنِّفه بوصفه كرسيّاً".
فكلَّما كان العنصر الواجب تصنيفه مُشابِهاً للأنموذج، كأن يُشبِه عصفور الدوري مثلاً بالنسبة إلى فئة الطيور، أو التفاح أو البرتقال أو الموز بالنسبة إلى فئة الفواكه (انظر شليتر (S. Schlyter)، عام 1982)، يكون انتماؤه إلى الفئة المعنيَّة أكثر وضوحاً.

وبالتالي، إنَّ ما يُرسي أسس عمليّة التصنيف هو مبدأ إزواج (matching principle = principe d'appariement) وليس عملية التحقُّق من وجود شروطٍ ضروريّةٍ وكافيةٍ. والحالة هذه، يعمل الأنموذج كنقطةِ مرجعيّةٍ معرفيّةٍ = point de référence cognitif) (cognitive reference point) (انظر روش، 1975 أ) ترتكز عليها الفئات وأنظمة التصنيف التي نعتمدها. ويفترِض ذلك طبعاً أن يتحلّى الأشخاص بالكفاءة الضروريّة للحكم على درجة تشابه حالاتِ أزواج أنموذجية من هذا القبيل (انظر كولمان وكاي، 1981، ص 27).

تَنتُج طبيعيّاً عن هذه الطريقة في تصوُّر التصنيف عمليّةٌ لا تعود تحليليّةً كما في حالة الشروط الضروريّة والكافية، بل إنَّها تتمّ بشكلٍ إجماليٍّ، حيثُ إنَّنا: "نقوم بجَمْع الأمثلة التي نُصادفها تبعاً لتماثلها الإجماليّ، ولكنَّها تحتفِظ بهويَّتها الخاصَّة" (انظر كوزينيل-مارميش ودوبوا وماتيو، 1988).

لقد شكَّلت هذه الفرضيّة المزدوجة حول النهج المعتمَد لإنجاز التصنيف موضوع روائِز واختباراتٍ عديدة. وقد أظهرت عمليات التحقُّق هذه، من جملة أمورٍ عديدةٍ، ما يلي:

أ) يتمّ تصنيف الأعضاء الأنموذجية أسرع من الأعضاء غير الأنموذجية.

ب) يحفَظ الأطفال أوّلاً الأعضاء الأنموذجية.
ج) تُستخدَم الأنموذجات كنقطةٍ مرجعيّةٍ معرفيّةٍ.
د) يذكر الأشخاص عادةً النماذج البَدئية أوّلاً حين يُطلَب إليهم تعداد أعضاء فئةٍ معيَّنةٍ.

لن نورِد في هذا الصدد سوى مثلٍ واحدٍ، وهو مَثَلٌ مقتبسٌ عن إحدى الاختبارات التي قام بها دوبوا (1982) بهدف إظهار مدى تأثير الأنموذج على عمليّة فهم الجُمَل. نُعطي الجملة التالية: **كان الحيوان ينبحُ لدى دخول ساعي البريد** (l'animal aboyait à l'entrée du facteur) إلى الأشخاص الذين نُخضِعهم للاختبار، ونَطلب إليهم أن يحكموا على مدى ملاءمة الرسم الذي يُظِهر:

أ- كلباً نموذجياً،
ب- كلب بودِل،
ج- ثعلباً،
د- خروفاً.

تُثبِت النتائِج رسوخ بنية[6] الأنموذج المعرفيّة. إذ يكون وقت الحكم على ملاءمة الرسم أ أقصر مقارنةً مع الرسم ب، كما يكون وقت رفض الرسم ج أطول مقارنةً مع الرسم د.

ج. الأنموذج والمعنى المعجميّ

تفضي لا محال كلّ نظريّةٍ حول التصنيف، في مكانٍ أو في آخر، إلى نظريةٍ حول المعنى المعجميّ. زِد على أنَّه قد سَبَقَ لنا أن رأينا أنَّ مفهوم الشَّبَه العائليّ المُستعمل لوصف البنية التي تجمع أعضاء الفئة نفسها كان ينطبق لدى فيتغنشتاين بشكلٍ مباشرٍ على

---

(6) يعني رسوخ البنية (prégnance) في علم النفس ثبات شكل نفسيّ مُميَّز بين أشكالٍ ممكنةٍ [المترجمة].

معنى الكلمة. وعليه، كان من منطق الأمور الطبيعيّ أن تُعتبر نظريّة الأنموذج بمثابة النظريّة الدلاليّة على حدٍّ سواء، وأن يمدّنا تعريف الفئات الجديد هذا بتصوُّرٍ جديدٍ أيضاً لمعنى الكلمات يولي ظهره للتعريفات المرجعيّة الكلاسيكيّة بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية. فنكفُّ عن تعريف الفئة التي تُحيل إليها الكلمة، أي بالتالي معناها المعجميّ، بواسطة السِمات المشتركة التي قد تتعارض مع سِماتِ فئاتٍ أو معانٍ أخرى. هذا ويرتكز المعنى المعجميّ "على الشَّبَه مع مثالٍ نمطي، ونعني به الأنموذج" (انظر كريستوف شوارز، 1985، ص 78)، ومن هنا نشأت التسمية "الألسنيّة" **علم دلالة الأنموذج** (أو تسمية **الأنموذج الدلاليّ** لدى كولمان وكاي، 1981)، كالآتي: "لقد دافعنا عن فكرة أنَّ العديد من الكلمات تنطوي... على معنى لا يتألَّف من لائِحة شروط ضروريّةٍ وكافية يتوجَّب على الشيء أو الحَدَث أن يستوفيها لكي يُحتَسَب كعضوٍ في الفئة التي تُعيِّنها الكلمة، بل إنَّه يتألَّف بالأحرى من غرضٍ أو إجراءٍ بسيكولوجيٍّ أطلقنا عليه اسم **أنموذج**" (انظر كولمان وكاي، 1981، ص 43).

ومثلما يظهر في هذه الفقرة، لم يسبق لأحدٍ قطّ أن قال بشكلٍ بيِّنٍ إنَّ معنى الكلمة يُشكِّل المثال الأفضل لهذه الكلمة أو المرجع الأكثر تمثيلاً لها أو أنموذجها. ونُدرِك تماماً السبب الكامن وراء ذلك: فأن نقول إنَّ معنى **طائِر** مثلاً هو "عصفور دوريّ" أو "نسر"، يبدو أمراً في غير محلِّه. فلا يتطابق تعريفٌ من هذا القبيل مطلقاً مع الفكرة التي نكوِّنها عن معنى **الطائِر**. ولكن في المقابل، في حال لم يعد **الأنموذج** يُشير إلى المرجع نفسه، بل بات يتطابق مع وحدةٍ مجرَّدةٍ من نمطٍ مختلفٍ، كأن تكون **غرضاً أو إجراءً بسيكولوجيّاً** كما ورَدَ في الاقتباس الآنف الذكر، فما من شيءٍ يحول إذاً بعد الآن دون إجراء معادلةٍ ملائِمةٍ بين معنى الكلمة وأنموذجها. ولكنَّ ذلك يستوجِب أوّلاً إعادة التمحُّص في مفهوم الأنموذج نفسه.

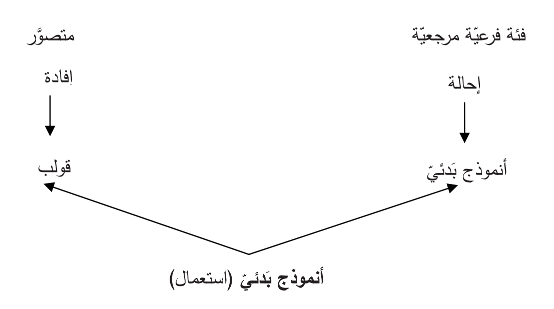
د. طبيعة الأنموذج وتمثيله

1. تمييز الأنموذج وأصله

مهما بدا التعريف الأوَّليّ للأنموذج بوصفه المثال الأفضل لفئةٍ معيَّنةٍ أو ممثِّلها، مُرضياً وأساسيّاً - وهذه مسألةٌ لن يفوتنا أن نُذكِّر بها حين ستتطوَّر النسخة القياسيّة باتِّجاه النسخة الموسَّعة، إلاّ أنَّه يتطلَّب المزيد من الإيضاحات والتبحُّر. فلابدّ أوَّلاً من إضافة إيضاح حول حقيقة الغرض المُسمَّى **أنموذجاً**. ويتعيَّن من ثمّ التبحُّر بشكلٍ أساسيٍّ في أصل الأنموذج: لمَ يجد الأشخاص أنَّ المثال الفلانيّ هو أفضل من سواه؟

فإلى جانب الإيضاح القاضي بأنَّ الأمثلة الفضلى تكون في الواقع عبارةً عن وحداتٍ غير خاصَّةٍ وغير طارئةٍ، أي أنَّها تكون فئاتٍ فرعيّةً، لابدّ من أن نُضيف إيضاحاً ثانياً يتمحور حول مسألة التمييز بين الغرض أو مرجع الفئة، أي الفئة الفرعيّة، الذي يُشكِّل المثال الأفضل، والتمثيل الذهنيّ لهذا الغرض أو صورته المعرفيّة. ومن البديهيّ في الواقع أنَّ ما يكون في ذهن المتكلِّمين ليس الفئة الفرعيّة التي تشكِّل الممثِّل الأفضل، بل متصوّر هذه الفئة الفرعيّة أو صورتها الذهنيّة. فمثلاً، إنْ كانت الفئة الفرعيّة **عصفور دوريّ** تُشكِّل الأنموذج لفئة **طائِر**، فسيعمل مبدأ الإزواج نسبةً إلى إدراكنا الحسيّ لهذه الفئة الفرعيّة أو الترسيمة المعرفيّة التي نملكها عنها. وهكذا يُعدُّ الأنموذج بمثابة الغرض الذهنيّ، سواء كان ترسيمةً أو صورةً معرفيةً. . . إلخ. (راجع أعلاه مصطلحَي **غرض أو إجراء بسيكولوجيّ** اللَّذَين تحدَّث عنهما كولمان وكاي، 1981)، الذي يتمّ ربطه بكلمةٍ يُنجَز التصنيف نسبةً إليها. ويُميِّز صواباً كلّ من هورفورد (J. R. Hurford) وهيسلي (B. Heasley) (1983، في الفصل التاسع)

وكريستوف شوارز (1985، ص 78) بين هاتَين واقعين مطلقين على الأولى، أي الغرض الذي يُشكِّل المثال الأفضل للفئة، اسم **أنموذج**، وعلى الثانية، أي المتصوَّر الذي يتطابق معه، اسم **قولب**. يقع الواقع الأول على مستوى الإحالة، في حين تقع الثانية على مستوى الإفادة، كما تُبيِّنه الترسيمة التالية:



لا يكون هذا التمييز ضروريّاً في غالبيّة الحالات، الأمر الذي يُفسِّر الاستخدام الشائِع لمصطلح **الأنموذج** للدلالة على كلا المستويَين بلا تمييزٍ. غير أنَّه ليس بلا مبرِّرٍ تماماً، ذلك لأنَّه يسمح بعرض الوضع الذي لا تتطابق فيه في ذهن الشخص معرفة الأنموذج-الواقع الذهنيّ (أي الشَّكل القولبي بلغة كريستوف شوارز) مع معرفة الأنموذج-المثال النموذجيّ الأفضل. إذ من الممكن أن يعرف المتكلِّم المتصوَّر الأنموذجيّ لفئةٍ ما من دون أن يعرف، على مستوى الإحالة، أيّ فئةٍ فرعيَّةٍ تتطابق معه. وسيُطالعنا هذا الوضع في ما سيلي مع تعريف الأنموذج بوصفه توافُقيّة[7] خصائِصَ نمطيّة.

(7) إنَّ التوافُقيّة (combinaison) هي كنايةٌ عن مصطلح رياضيّ يدلّ على أيٍّ من المجموعات المختلِفة الممكن تأليفها من عددٍ معيَّنٍ من الحروف أو الأرقام أو الصِفات... إلخ؛ على غرار: أ ب (ab) وب ج (bc) وج د (ac) وغيرها ممّا يُستطاع تركيبه من الأحرف أ (a) وب (b) وج (c) مثلاً [المترجمة].

وسنذكِّر من جهةٍ أخرى بالملاحظة التي أبديناها أعلاه حول تعريف معنى الكلمة بواسطة مفهوم الأنموذج. إذ يُعزى بوجه الاحتمال غياب التعريف الذي يُقيم تحييداً بين معنى الكلمة وأنموذجها إلى الرغبة في تلافي التحييد غير المناسب الآتي: معنى الكلمة = الغرض (**أو المرجع**) الذي يُشكِّل المثال الأفضل للفئة (**راجع القول التالي**: إنَّ معنى كلمة **طائِر** هو **عصفور دوريّ** (le sens d'oiseau, c'est moineau). ولكن مع الأنموذج المُصمَّم بوصفه التمثيل الذهنيّ لأفضل مثالٍ نموذجيٍّ-غرض، يُمسي تعريف المعنى المعجميّ بمقتضى المصطلحات الأنموذجية ملائِماً مجدَّداً. وفي الواقع، يُصبح بإمكاننا حينئِذٍ أن نُعرِّف معنى الكلمة بوصفه التمثيل الذهنيّ أو المتصوَّر الذي ينطوي عليه أنموذجها-الغرض، وذلك بعد التمحُّص، كما سنرى أدناه، في مسألة المصادر التي يتحدَّر منها الأنموذج.

تتعلَّق المسألة بإحدى القضايا الأساسيّة التي تطرحها نظرية الأنموذج. ففي الواقع، لا يُمكننا أن نكتفي بمفهوم "أفضل مثالٍ" مشتركٍ بين أشخاصٍ ينتمون إلى الجماعة نفسها، لأنَّه وإنْ كان ثمّة توافقٌ لاعتبار هذه الفئة الفرعيّة أو تلك بمثابة أفضل ممثِّلٍ عن هذه الفئة أو تلك، فلابدّ من وجود سببٍ وجيهٍ وراء هذا الاختيار. ويقودنا التفكير في هذه الإشكاليّة من هذه الزاوية إلى إعادة التعريف بالظاهرة الأنموذجية بواسطة مصادرها، كما يدفعنا نتيجةً لذلك إلى اعتبار الأنموذج-المرجع الأفضل كأحد مفاعيل هذا السبب الأعمق.

فعلى السؤال التالي: **لماذا يُعدُّ** عصفور الدوري **مرجعاً أنموذجيّاً لفئة** طائِر؟، يُمكننا أن نأخذ بعين الاعتبار عدَّة إجاباتٍ تسمح بإعادة التعريف بمفهوم الأنموذج. علماً بأنَّ النسخة القياسيّة لا تُبقي إلاّ على إجابةٍ واحدةٍ فقط، تلك التي تُفسِّر أنَّ المثال الأفضل يُعدُّ

الأفضل لأنَّه يملك الخصائص التي تُعتبر بمثابة الخصائِص النمطية للفئة. وعليه، من شأن الأنموذج بعد أن يغدو **مرجعاً نمطياً** للفئة (انظر لانغاكير، 1987، ص 371، وانظر هورفورد وهيسلي، 1983، ص 85) أن يَفتحَ باباً أمام تحليل الخصائِص النمطية وأمام تفسيرٍ ناجزٍ أكثر لعمليّة التصنيف عن طريق الأزواج.

يُستبعَد التفسير بمقتضى التعوُّد، حتّى ولو كان يُزعَم غالباً أنَّ الأنموذج يُعدُّ أيضاً بشكلٍ عامٍّ بمثابة المثال المألوف أكثر، أي ذلك الذي يحظى المتكلِّمون بفرصة مصادفته مِراراً. والأسباب الكامنة وراء ذلك جليّةٌ. فإن كان مفهوم المثال الأفضل ينشأ مباشرةً عن التعوُّد، ينبغي إذاً أن يُشكِّل الصوص، مثلاً، المثال الأفضل عن فئة العصفور أكثر مما يمثلها النسر. والحال أنَّ النسر يحتلّ على مَدروج الأنموذجيّة مكاناً أفضل من الصوص. وهكذا، تتعارض فرضيّة التعوُّد مع فكرة البَنينَة بمقتضى الشَّبَه العائليّ نفسها، وتحول تالياً دون التصنيف عن طريق التماثل مع الأنموذج. ولكن هل يكفي ذلك لصرف النظر كليّاً عن فرضيّة التعوُّد؟ سيتَّضِح لنا في ما سيلي أنَّها تكون ضروريّةً لتفسير الأنموذجات الخاصّة بالفئات العليا. ويتجلّى خطأ النسخة القياسيّة في أنّها تسعى إلى إعطاء تفسيرٍ وحيدٍ لعملية تشكيل "الأمثلة الفضلى".

قد يُشكِّل تواتر استعمال المصطلحات التي تسمِّي الفئات عامِلَ تفسيرٍ ثانٍ. بيد أنَّ دوبوا (عام 1983) يُبرهِن أنَّه ما من رابطٍ ملائِمٍ يقوم بين الأنموذج وتواتر الاستعمال يسمح لنا بأن نخلصَ إلى تحديد الأنموذج عن طريق التواتر المعجميّ. وبكلام آخر، إنْ كان **عصفور** الدوريّ يشتهِر بأنَّه الأنموذج لفئة **طائِر**، فليس ذلك نتيجة تواترٍ معجميٍّ يكون أعظم شأناً من تواتر مصطلحاتٍ أخرى تدلُّ على أعضاء غير أنموذجيةٍ. زِد على أنَّ مثل هذا الحلّ قد يبقى مُقصِّراً عن

عرض عمليّات التصنيف الاصطناعيّة، أي الفِئات التي يتخيُّلها المُختَبِر والتي تفتقر إلى تسميةٍ.

وعليه، إنَّ التصوُّر الذي سنعتمده لتفسير سبب اكتساب الأنموذج طابع المِثال الأفضل إنَّما هو تصوُّر النمطيّة، إذ: يُشكِّل الأنموذج أفضل مثالٍ للفئة، لأنَّه يُقدِّم الخصائِص "الفضلى"، أي الخصائِص **النمطيّة**، التي تتمتَّع بها الفئة. ولكن جلَّ ما فعلته الإشكاليّة، كما نرى، هو الانتقال، لأنَّنا وإنْ بتنا نعلم الآن لماذا يستطيع المثال أن يُشكِّل مِثالاً "جيِّداً"، ويستطيع بالتالي أن يطمحَ إلى اكتساب وضع الأنموذج، يبقى علينا أن نُفسِّر لماذا تُعدُّ الخصائِص التي تحدو إلى بروزه بمثابة الخصائِص "الفضلى". فما الذي يجعل من خاصيّةٍ خاصيّةً "جيِّدةً"، أي خاصيّةً **نمطيّة** للفئة؟ سنُجيب عن هذا السؤال لاحِقاً.

سنكتفي الآن بملاحظة أنَّ فرضيّة السِمات "الجيِّدة" تحلُّ الإشكاليّة التي يُثيرها الصوص - المألوف أكثر من النسر، مع أنَّه يُشكِّل مثالاً أسوأ منه، كالآتي: يملك النسر عدداً أكبر من الخصائص النمطيّة التي تتمتَّع بها فئة **طائِر** مقارنةً بالصوص.

كما أنَّنا سننوِّه بماهيّة التبعات التي تُخلِّفها هذه الفرضيّة على تصوُّر الأنموذج والفئة وعلى عملية التصنيف عن طريق المقارنة.

فلنعاين بادئ ذي بدءٍ التبعات المُخلَّفة على الأنموذج. إنَّه لمن المهمّ أن نشيرَ إلى التبدُّل التعريفيّ الذي تُفضي إليه فرضيّة السِمات النمطيّة. إذ يُعاد التعريف بالأنموذج بوصفه المِثال الذي "يختصِر" الخصائِص البارزة التي تتحلَّى بها الفئة و"يوجِزها" (انظر دوبوا، 1982، ص 602)، كما ينحو مفهوم الأنموذج-المثال الأفضل (أي

المرجع أو متصوَّر هذا المرجع) باتِّجاه مفهوم الأنموذج-الوحدة المؤلَّفة من صِفاتٍ نمطيّة.

نكفُّ في هذا السياق التعريفيّ الجديد عن النظر إلى الأنموذج وكأنَّه يُشكِّل حكماً مرجع الفئة، مثلما يظهر على سبيل المثال في التعريف الذي يُعطيه لانغاكير والذي أوردناه آنِفاً، بل إنَّه يَمثُل وكأنَّه تركيبٌ ذهنيٌّ منبثِقٌ عن عمليّاتٍ معرفيّةٍ على غرار أنشطة التمييز (activités de discrimination). ونكون بذلك بعيدين كلّ البُعد عن نسخة الانطلاق حيثُ كان الأنموذج يُشبَّه بالمِثال الأفضل لفئةٍ معيَّنةٍ. فمن الجائز جدّاً أن يفتقرَ الأنموذج إلى أيّ مرجعٍ يتطابق معه، إذ: "من الممكن أن يتشكَّل الأنموذج، كما أكَّد دوبوا (1986، ص 135)، من توافُقيّة قِيَم لم يسبق لها مثيل، حتَى وإنْ كانت كلّ قيمةٍ من هذه القِيَم تُطالعنا منفردةً بشكلٍ متكرِّرٍ". وإنْ كان من الملائِم بعد أن نعتبِره الممثِّل الأفضل أو، على درجةٍ أدنى مستوى، المثال الأفضل، فمردّ ذلك إلى كون الخصائِص التي تمَّ تشكيله على أساسها تُعدُّ بمثابة الخصائِص المُهَيمنة والمميِّزة للفئة، بحيثُ إنَّ مجموعة هذه الخصائِص تُمثِّل فِعلاً الفئة نفسها على النحو الأفضل، وبالتالي من الممكن بهذا المعنى أن يتمَّ تصوُّره باعتباره "أفضل ممثِّلٍ" لهذه الفئة أو أنموذجها. ومن المهمّ أن نُشدِّد على أنَّ المسألة لم تعد تتعلَّق لِزاماً بمثالٍ أو مرجعٍ أو ممثِّلٍ حقيقيٍّ للفئة، بل بوحدةٍ تجريديّةٍ يتمّ تشكيلها على أساس الخصائِص النمطيّة التي تتحلَّى بها هذه الفئة.

نلاحِظ التبدُّل في التوجُّه. ففي حالة الأنموذج-المرجع (انظر **عصفور الدوري** بالنسبة إلى فئة **طائِر** مثلاً)، يتمّ إبراز الخصائِص النمطيّة بواسطة التمثيل الذهنيّ لهذا الأنموذج-الغرض. أمّا في حالة الأنموذج-الوحدة المعرفيّة المُنشأة، فيحصل التغيير في الاتِّجاه

المعاكس تماماً، إذ: ترسي الخصائِص الأنموذجية أسس عمليّة ابتكار الأنموذج-الغرض المجرَّد، وبالتالي عمليّة التعرُّف اللاحقة على عصفور الدوري بوصفه الطائِر الأنموذجيّ. زِد على أنَّ الروائِز البسيكولوجيّة تتبدَّل تبعاً لوجهة النظر المعتمدة. ففي الحالة الأولى، نطلب مثلاً إلى الأشخاص الذين نُخضعهم للاختبار إمّا أن يملأوا الفراغ باسم الأنموذج الذي يُشكِّل مرجع فئةٍ معيَّنةٍ (على غرار **الـ...** هو طائِر (Un... est un oiseau)) أو أن يُصنِّفوا مختلف مراجع الفئة تبعاً لدرجة أنموذجيِّتها (انظر **عصفور الدوري** و**الصوص** و**البِطريق** و**السنونو**. . . إلخ). أمّا في الحالة الثانية، فيتمحور الاختبار بالعكس حول الخصائِص والصِفات النمطية التي تملكها فئةٌ معيَّنةٌ (انظر دوبوا، 1986، من أجل الاطِّلاع على عرضٍ يُبرِز مختلف الروائز).

سنتمحَّص أدناه في الأصل الذي تتحدَّر منه هذه الخصائِص أي بالتالي في طريقة إنشاء الأنموذج. ويكفينا في الوقت الراهن أنَّنا أقمنا الدليل على أنَّه، حتّى في نسخة الأنموذج القياسيّة، كانت ثمَّة تغيُّرات لا يُستهان بها في طريقة تصوُّر الأنموذج. فمن الأنموذج المصمَّم كأفضل مرجعٍ للفئة، مروراً بالتمثيل الذهنيّ لهذا المرجع (أي الشَّكل القولبيّ بلغة كريستوف شوارز)، توصَّلنا إلى تصوُّرٍ مجرَّدٍ للأنموذج بوصفه توافُقيّة صِفاتٍ أو خصائِصَ نمطيّة تتحلَّى بها فئةٌ معيَّنةٌ ولا يعوزه إثباتٌ بواسطة مثالٍ لكي يكون ملائِماً.

ثمَّة واقعان يُشكِّلان سبَبَين إضافيَّين لحصول هذا التعديل. يكمن الأوَّل في وجود أنموذجات-مراجع عدَّة محتملة للفئة نفسها، على غرار وجود **عصفور دوري** ونسر مثلاً بالنسبة إلى الفئة **طائِر** أو **تفاحة** و**موزة** وبرتقالة بالنسبة إلى الفئة **فاكهة** (انظر شليتر، 1982). وفي حال كنَّا ننوي المضيّ في تفسير عملية التصنيف بواسطة

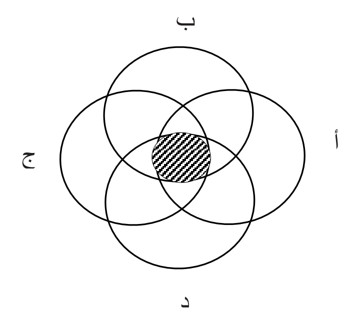
الأنموذج، فلا يُمكننا، بالنظر إلى مثل هذه الحالات، أن نتقيَّد بالأنموذجات-الأغراض أو بتمثيلاتها الذهنيّة (أي متصوّراتها): ففي الواقع، قد يتوفَّر للفئة نفسها أنموذجَين أو حتّى ثلاثة أنموذجات-أغراض، بالإضافة إلى أنموذجات -المتصوّرات المطابقة، من أجل أن تؤدِّي دور المُرتكَز المعرفيّ لمبدأ الأزواج. وفي ظلّ هذه الظروف، لا نفهَم ما قد تؤول إليه عمليّة التصنيف. ويترتَّب علينا أيضاً أن نستنتجَ من ذلك أنَّ معنى **الطائِر** يكون ثمرة عملية وَصْل أو فَصْل[8] (disjonction) متصوّرَي **عصفور دوري** و**نسر**. وبغية إيجاد مخرج من هذا المأزق، ثمّة حلٌّ واحدٌ متاحٌ، ألا وهو: أن نعتبر في الواقع الأنموذج بمثابة الوحدة التجريديّة المؤلَّفة من صِفاتٍ تُعدُّ ملائِمةً للفئة، وأن ننظر بالتالي إلى الأنموذجَين-الغرضَين (**عصفور دوري** ونسر) ليس باعتبارهما أنموذجَين للفئة، بل بوصفهما مرجعَين أو تواردَين لهذا الأنموذج، لأنَّهما يستوفيان خصائِصه.

يتمثَّل السبب الثاني في أنَّ تصوُّر الأنموذج-الغرض وتصوُّر الأنموذج-المتصوّر يؤدِّيان لا محال إلى بروز خصائِص تُعتبر غير ملائِمةٍ للفئة بكليَّتها. فلنسلِّم مثلاً أنَّ **عصفور** الدوري يُشكِّل الأنموذج

(8) إنَّ الفَصْل المنطقيّ الذي يقوم بين جملتَين أو تأكيدَين ليس سوى طريقة للتأكيد على أنَّ واحداً على الأقلّ منهما هو صحيحٌ (الأوَّل أو الثاني أو كلَيهما). وفي لغة علم المنطق أو علم الرياضيّات، كما في الميادين التقنية التي تستخدمه، يُترجَم الفَصل بواسطة الرابط المنطقيّ "أو" "OU" الذي يستعمَل في موازنة الجُمَل. فالفَصْل المنطقيّ بين جملتَين "ج" و"د" يُفضي إلى جملةٍ صحيحةٍ حين تكون إحدى الجُملتَين صحيحةً، وإلى جملةٍ خاطئةٍ حين تكون الجملتان خاطِئتَين في آنٍ. وتُكتَب معادَلة الفَصل، على الشَّكل الآتي: ج v د. ونقرأها كما يلي: ج "أو" د. والفَصْل نوعان: فَصل تضمينيّ (disjonction inclusive) وفَصل حصريّ (disjoncton exclusive)، كما سنرى في الفصل الثالث. ويوضَع الفَصْل في مقابل الوَصْل (conjonction) الذي سَبَق أن عرَّفنا به في الفصل الأوَّل [المترجمة].

للفئة **طائِر**. سيتضمَّن متصوّره (أي الشَّكل المقولب بلغة كريستوف شوارز)، من جملة أمورٍ أخرى، سمةً من مثل **زَقزَقَ** (pépier) أو **رماديّ مائل** إلى البنيّ (gris-brun). غير أنَّنا نلاحِظ فوراً أنَّ مثل هذه السِمات، وإنْ كانت تبدو ملائِمةً لـِ **عصفور** الدوري، إلاّ أنَّها لا تبدو صالحةً قطّ للفئة **طائِر**. فالطائِر يشدو ولا يُزقزِق، مثلما ذكَّرتني به بصوابٍ بيكوش. ولكنَّنا من خلال استبعاد هذه السِمات نتخلَّى في الوقت نفسه عن متصوَّر الأنموذج–الغرض لصالح الأنموذج المؤلَّف من سِماتٍ منتقاةٍ على أساس معايير تُعتَبَر ملائِمةً للفئة بمجملها.

هذا وتتلازَم عمليّة اللُّجوء إلى حلٍّ بمقتضى السِمات الأنموذجية مع تعديلٍ في وجهات النظر حول الفئة وعمليّة التصنيف. فخِلافاً للحلّ بمقتضى التعوُّد، تنسجم في الواقع فرضيّة الخصائص الأنموذجية بشكلٍ مباشرٍ مع فكرة الشَّبَه العائلي بوصفه البنية الداخليّة للفئة، وذلك لأنَّها تُجيز بأن يتمّ تصوُّر سِماتِ التماثل التي تُشكِّل الشَّبَه العائليّ باعتبارها سماتٍ نمطيّة. ثمّ إنَّها تعمَد إلى تأويل الأنموذج وكأنَّه ذلك الذي يُمثِّل أفضل مظهَر شبَهٍ عائليٍّ. ويسمح هذا التأويل بالتوفيق بين البنية الأنموذجية للفئة، مع اعتبار الأنموذج بمثابة المرجع المركزيّ، والبنية بمقتضى الشَّبَه العائليّ التي تفترض تراكب الصِفات وتشابكها. وهكذا، يظهر الأنموذج بمثابة ذلك الذي يبلغ فيه التراكب أشدَّه. أمّا المراجع الهامشيّة، فهي تلك التي تُقدِّم العدد الأقلّ من الصِفات النمطية المشتركة مع الأنموذج. وعليه، تقتضي عملية الأزواج إجراء مقارنةٍ إجماليّةٍ مع الأنموذج المصمّم باعتباره نقطة تقاطع الخصائص النمطيّة التي تتحلَّى بها الفئة. وتوجِز الترسيمة المبيَّنة أدناه والمقتبسة عن غيفون (1986، ص 79) مثل هذا التصوُّر.



تُعدّ الأعضاء التي تقع في منطقة التقاطع المُظلَّلة بمثابة الأعضاء الأنموذجية، إذ: إنَّها تملك الخصائِص المميِّزة الأربع أ وب و ج ود التي يتحلَّى بها أنموذج الفئة البَدئيّ. وتتَّصِف الأعضاء التي لا تملك سوى ثلاث فقط من خصائِصه بدرجةٍ أقلّ من النموذجية وتبتعِد عن المراجع المركزيّة، ولكنَّها تُعدّ مع ذلك أعضاءً ذات طابع هامشيٍّ أقل من تلك التي لا تملك سوى خاصيَّتَين أو حتَّى خاصيّةً واحدة. ولابدّ أيضاً من التذكير بأنَّ منطقة التقاطع المُظلَّلة التي تتطابق مع الأنموذج قد تكون فارغةً، وذلك حين لا تجتمع هذه الخصائِص في مثالٍ واحدٍ. ويعكس هذا الرَّسم تصوُّر الفئة بوصفها بنيةً أنموذجيّةً تملك مركزاً أنموذجيّاً ومراجعَ بعيدةً بدرجاتٍ متفاوتةٍ تبعاً لتماثلها المتفاوت الحجم أيضاً مع هذا المركز. كما أنَّه يخضع لتصوُّر الفئة باعتبارها تضمّ عدداً من المراجع على أساس وجود شَبَهٍ عائليٍّ، وحيثُ لا يُصار إلى جَمع الأعضاء بواسطة خصائِصَ مشتركةٍ.

2. تمثيل الأنموذج

سواء اعتمدنا وجهة نظر الأنموذج ـ المرجع أو وجهة نظر الأنموذج المُصمَّم بوصفه توافُقيّة سِماتٍ نمطيّة، فثمّة نمطا تمثيلٍ محتملَين: إمّا أن نُعِدّ لائِحةَ سِماتٍ تصِفُ الأنموذج (انظر كولمان وكاي، 1981)، أو صورةً أو حتَّى ترسيمةً تُمثِّل الأنموذج الذي

يُمكننا في بعض الحالات أن نُفنِّد سِماته. وغالباً ما يُستعمَل نمط التمثيل الثاني حين لا تكون أيّ وحدةٍ معجميّة متوفِّرةً للأنموذج أو حين يتَّضِح الوصف بمقتضى السِمات عسيراً (راجع صِفات الألوان: انظر كاي وماكدانيال، 1978). ومن باب إعطاء توضيح بسيطٍ، أي من دون الحكم على صحَّة الأمثلة المُقدَّمة، سنقتبسُ عن شليتر (1982) تمثيل الأنموذج لفئة **طائِر** ف ما يتعلَّق بنمط التمثيل الأوَّل، وتمثيل الأنموذج لفئة **فِنجان** في ما يتعلَّق بنمط التمثيل الثاني:

طائِر أنموذج: عصفور الدوري

1. ذو ريش

2. بَيُوض

3. يستطيع أن يطير

4. يزقزق

5. نجده في الأشجار

6. صغير الحجم

7. لونه رماديّ مائل إلى البنيّ فِنجان[9] أنموذج:

1. إناءٌ يُشرَب فيه

2. ارتفاعه يساوي عرضه

3. له مقبَض

(9) من أجل الاطّلاع على الاختلاف في المعالجة الأنموذجيّة للكلمتَين الإنجليزيّتَين التاليتَين: cups (= فناجين) وmugs (= أكواب)، انظر: W. Labov (1973), Wierzbicka (1985).

4. له صحنٌ صغيرٌ

نضمُّ صوتنا إلى صوت روش (1977) مشدِّدين على أنَّ إحدى الحسنات المباشرة التي يُقدِّمها علم دلالة الأنموذج تكمن في أنَّه يسمح باستعمال الأنظمة التمثيليّة غير الكلاميّة على نطاقٍ أوسع. ومن جهةٍ أخرى، يجد بوسنر (1986، ص 55) في هذا الواقع أحد أسباب الافتتان بعلم الدلالة الجديد هذا، قائِلاً: "لقد أغرتنا فكرة الأنموذج لأنَّها كانت تبدو وكأنَّها تمدُّنا بوسيلةٍ تسمح لنا بأن نُمثِّلَ بواسطة صورةٍ حسيّةٍ فئةً أكثر تجريداً أو شموليّةً". إلاّ أنَّ فيرزبيكا تُخفِّف من حدَّة هذا الافتتان من خلال استرعاء الانتباه إلى أنَّ الصورة لا تستطيع أن تضطلع إلاّ بدورٍ توضيحيٍّ وليس بدورٍ نظريٍّ في عمليّة تحليل الأنموذج. إذ إنَّنا لا نستطيع، كما تُبرهِن فيرزبيكا، أن نرسمَ صورة الفِنجان الأنموذجيّ، لأنَّ الصورة لا تتَّخِذ إلاّ شكلاً واحداً ولا يسعها بالتالي أن تعرِضَ المجموعة الاتِّصاليّة لسلسلة الأشكال التي تتوافق مع المتصوّر **فِنجان**.

3. ثلاث ملاحظات متوسِّطة

يقودنا العَرض الذي تقدَّمنا به حول الأنموذج إلى إبداء ثلاث ملاحظاتٍ. نلاحِظ أوَّلاً أنَّ علم دلالة الأنموذج، خِلافاً لما يُزعَم في أغلب الأحيان، لا يُشكِّك مُطلقاً بمبدإِ إخضاع معنى الكلمة لتحليل مركبي[10] (componentialité)، أي بصحَّة التحليل بمقتضى السِمات الدلاليّة. لا بل إنَّه يستتبع، كما يؤكِّده دوبوا (1986) بقوَّةٍ، "قابليّةَ تفكيكٍ" من هذا القبيل، قائِلة: "يُرجِعُ تحليل الأنموذج

---

(10) إنَّ التحليل المُركَّبي هو عبارةٌ عن طريقة في التحليل بتفكيك المعاني إلى علاماتٍ دلاليّةٍ [المترجمة].

إلى فرضيّةِ قابليّة التفكيك إلى وحداتِ تمثيلٍ (أو دلالة)" (ص 132). وعليه، إنَّ الانتقادات التي وُجِّهَت باسم علم دلالة الأنموذج إلى مبدأ إخضاع المعنى المعجميّ للإعراب الدلاليّ، هي باطلةٌ. إذ تُعدُّ المقاربة الأنموذجية بمثابة البديل عن السِمات الضروريّة والكافية، ولكن ليس عن السِمات الدلاليّة نفسها. فهي تنسجِم انسجاماً تامّاً، مثلما تؤكِّده فيرزبيكا (1985، ص 80)، "مع نموذجٍ يصبو إلى إعطاء تفسيراتٍ كلاميّةٍ فعليّةٍ ترتكز على نِظامٍ مؤلَّفٍ من عناصرَ بِدائيّةٍ دلاليّةٍ". ولا يعود علم الدلالة البُنيويّ الّذي يَفترِض وجود سيماتٍ غير ضروريّةٍ، على غرار السيمات **المتعلقة**[11] (sèmes afférents) التي تحدَّث عنها راستيه (1987 أ) مثلاً، بعيداً جدّاً عن نظرية الأنموذج[12].

وعليه، ليس ثمّة ما يدعو للعجب أن نلاحِظ ثانياً أنَّه حيثُ تُمنى صيغة الشروط الضروريّة والكافية بالفشل الذريع على النحو الأكبر، أي مع صِفات الألوان، تُخفِق كذلك الطريقة الأنموذجية في مهمّة إبراز السِمات النمطيّة. فتجد نفسها مرغمةً على التحدُّث عن القِيَم البؤريّة أو المركزيّة (انظر جاكيندوف، 1983) أو اللُّجوء

(11) نتحدَّث عن السيمة الباطنيّة للإشارة إلى المميِّزات الخاصَّة بكلِّ مورفيم، بغضّ النظر عن العلاقات التي قد يُنشِئها مع سائِر المورفيمات في الجُملة. أمّا السيمة المُتعلقة، فيتمّ إنشاؤها في المقابل في طور الخطاب، بواسطة التدليلات المنطقيّة السياقيّة ومن خلال عمليّة أخذ المقاييس الاجتماعيّة في الاعتبار. وتتحدَّر الاستدلالات المنطقيّة السياقيّة التي تنبثِق عنها السيمات المتعلقة من السياق الذي تردُ فيه الوحدة والذي يتفوَّق في أغلب الأحيان على الجُملة. فمثلاً، إنَّ عبارة "رُفِعَت الراية الحمراء" تعني تِبعاً للسياق أنّ الثورة قد بدأت أو أنَّ الخطر بات داهِماً أو أنَّه من الممنوع أو المحظَّر القيام بأمرٍ معيَّنٍ [المترجمة].

(12) إلا أنَّ التراكب لا يكون كاملاً بين السيمات المُلازِمة والسيمات الضروريّة من جهةٍ والسيمات المُتعلقة والسيمات النمطيّة (الأنموذجية) من جهةٍ أخرى، لأنَّ راستييه لا يأخذ في الحسبان الخيار المرجعيّ.

إلى المُقارنات الأنموذجية كما لدى فيرزبيكا (1985) (انظر **اللَّون الأزرق** = اللُّون الذي يتمّ تصوُّره كلون السماء غير الملبَّدة بالغيوم، و**اللَّون الأحمر** = اللَّون الذي يتمّ تصوُّره كلون الدمّ... إلخ).

ثالثاً وأخيراً، لا نستطيع طبعاً أن نُغفل إجراء مقارنةٍ مع نظريّة الشَّكل القولبي التي تحدَّث عنها بوتنام (عام 1975). فتوافُقيّة السِمات التي تُشكِّل الأنموذجية تتطابق بدرجاتٍ متفاوتةٍ مع عمليّة جَمع السِمات المؤلِّفة للشَّكل القولبي لدى بوتنام، ومن هنا نشأ التشبيه الذي يُقام غالباً بين الاثنَين[13]. إلاّ أنَّ هذا التشبيه لا يستطيع أن يكون ناجِزاً، بما أنَّ بوتنام يفترِض في العرض الدلاليّ الذي يتقدَّم به وجود شروطٍ ضروريّةٍ مُشتمَلَةٍ في مقوِّم يُسمَّى **الواسم الدلاليّ** (marqueur sémantique) (راجع على سبيلِ المثال "جنس طبيعيّ" (espèce naturelle) و"سائِل" (liquide) بالنسبة إلى الفئة **ماء** (eau))، في حين لا يقبل علم دلالة الأنموذج بسِماتٍ[14] من هذا القبيل. زِد على أنَّ وجهة نظر كلٍّ منهما تكون متباينةً عن الأخرى، مثلما برهنه غيرايرتز (1985 أ، ص 31)؛ "فبينما تصِف الأشكال المقولبة الأعراف الاجتماعيّة، تتولَّى الأنموذجات مهمَّة وصف مبادئ الاقتصاد التصوُّري السيكولوجيّة التي تؤثِّر في عمليّة التصنيف الدلاليّ". إلاّ أنَّ وجهتي النظر هاتَين تتلاقيان في الحالات القياسيّة، في نطاق أنَّ المعطيات الدلاليّة التي تكتسِب القدر الأكبر من الأهميّة من وجهة نظرٍ اجتماعيّةٍ تُشكِّل كذلك المعطيات التي يتمّ إيلاؤها القدر الأكبر من الأهميّة في تنظيم المعرفيّ.

---

(13) وهو تشبيه يُسهِّله واقع أنَّ المصطلح **أنموذجي** ينطوي أكثر على معنى قولب منه على معنى الأنموذجي ـ "المِثال النموذجيّ الأوَّل...".

(14) من أجل الاطِّلاع على اختلافاتٍ أخرى، انظر أدناه.

هـ. الخصائِص "النمطيّة"

تفضي نظرية الأنموذج لا مناص، كما رأينا، إلى تسليط الضوء على الخصائِص أو الصِفات الأنموذجية "البارِزة" والمميِّزة للفئة والتي تنفصِل عن الشروط الضروريّة والكافية كونها لا تتَّصِف بطابعٍ ضروريٍّ، وهكذا:

تنزع بنية الصِفات البارزة التي تتحلَّى بها الفئات إلى الوجود، ليس في سِماتٍ معياريّةٍ تكون مشتركةً بين أعضاء الفئة كلها وتُميِّز هذه الأعضاء عن سائِر الأعضاء الأخرى، بل في عددٍ كبيرٍ من الصِفات التي تنطبِق على بعض أعضاء الفئة وليس عليها كلّها (انظر روش ومِرفيس، 1975، ص 580).

ونتيجةً لذلك، تستعيدُ الخصائِصَ التي لا تستوفيها الأعضاء كلها، من مثل "طارَ" (voler) بالنسبة إلى الفئة **طائِر** أو "أبيض" (blanc) بالنسبة إلى الفئة **تمّ** (cygne)، والتي يتمّ مع ذلك ربطها بشكلٍ حَدْسيٍّ بمعنى الكلمة، حقّ أن يُصار إلى ذكرها. وهكذا، تتَّصِف المقاربة الأنموذجية بطابعٍ أقلّ صرامةً بكثيرٍ من المقاربة بمقتضى الشروط الضروريّة والكافيةً، باعتبار أنَّها تطمحُ إلى استعادة سلسلةٍ بأكملها من الصِفات التي تستبعدها نسخ الصيغة الكلاسيكيّة المتصلِّبة.

هل تسعى المقاربة الأنموذجية إلى هذا الحدّ إلى بلوغ حدٍّ أقصى (maximaliste)؟ يعتقد البعض، مثل لانغاكير وغيرايرتز، ذلك. فمن شأن نظريّة الأنموذج أن تشجِّع على تمييز المراجع الأنموذجية على النحو الأكمل. وينشأ مثل هذا التصوُّر جرّاء التخلِّي عن تحليل الفئات بأسلوبٍ تحليليٍّ من أجل اعتماد مبدأ الأزواج الإجماليّ الذي يكون أقلّ كلفةً على الصعيد المعرفيّ من التدقيق الذي يتناول السِمات الواحدة تلو الأخرى. كما أنَّه يرمي أيضاً إلى تحويل الفئات إلى وحداتٍ **مكثَّفةٍ** على الصعيد المعرفيّ (انظر غيرايرتز، 1986). ويتلازَم هذا التصوُّر مع فرضيّةٍ مكمِّلةٍ،

مفادها: لا داعي بعد الآن للتمييز بين المعارف التصوُّريّة، أي "الألسنيّة"، والمعارف الموسوعيّة.

ولكن، يتعيَّن في الواقع التخلّي عن الفرضيّة المزدوجة القائِلة بالكثافة القصوى وبعدم جدوى التمييز بين المعارف الموسوعيّة والمعارف التصوُّريّة (أو الدلاليّة). إذ يتعيَّن على مجمل المتكلِّمين المنتمين إلى الجماعة الألسنيّة نفسها أن ينظروا إلى الخصائص النمطيّة باعتبارها نموذجيّةً، وإلاّ تفقِد نظرية الأنموذج شرعيّتها الدلاليّة. ولا يتنافى هذا الواقع مع مبدأ الأزواج الإجماليّ، لأنَّ هذا الأخير لا يستوجِب أن يُصار إلى أخذ الخصائِص في الحسبان على النحو الأشمل. فما يعنيه علم الدلالة بشكلٍ أساسيٍّ حين يتحدَّث عن الأزواج الإجماليّ، هو أن يُصار إلى التخلّي عن التحليل بمقتضى السِمات المستقلّة، أي بالتالي التحليل عبر معاينة السِمات كلٌّ منها على حِدة. وتتجلّى الفكرة التي يرتكز عليها في أنَّه يُستحسَن وصف أغراض الفئات الطبيعيّة بمقتضى ارتبطات صِفاتٍ (انظر أيضاً مفهوم **الغِشْتالت** (gestalt) الذي سلَّط لاكوف عليه الضوء، 1987) وليس بواسطة لائِحة من الخصائِص التي لا يمتُّ بعضها للبعض الآخر بأيّ صلةٍ (انظر كوزينيل-مارميش ودوبوا وماتيو، 1988). فحين يتمّ وصف الأعضاء الأنموذجية بمقتضى عناقيد[15] (clusters) خصائِص،

(15) يحمِل **العنقود** معنى حَشد أو تجمُّع أجزاء صغيرة مع بعضها البعض، كما تتجمَّع حبّات العنب لتُشكِّل العنقود. ويُشير إلى مجازيّاً إلى علاقات صغيرة متساوية الطّول ومرتكزة على محور مشترك، ويُطلَق على هذا النوع من العلاقات أيضاً اسم "أعذاق" لأنَّ العذق في النَّخل كالعنقود في العنب. ويُستعمَل مصطلح "عنقود" في مجال الفيزياء (ويُشار فيه إلى تجمُّع ذرات أو جزيئات مع بعضها البعض) والكيمياء (ويدلّ على العلم الذي يدرس ارتباطات بين مجموعة من الذرات مع بعضها البعض بحيث تكون أكبر من مستوى الجزيئة وأصغر من مستوى الجسم الصلب) وعلم الفلك (حيثُ يُشير إلى مجموعة نجوم أو أجرام سماويّة أو مجرّات مترابطة بالجاذبيّة) [المترجمة].

تُشكِّل عناقيد الخصائِص هذه أشكالاً متكامِلةً، أي **غِشْتالت**، أي أنَّها تكون على الصعيد البسيكولوجيّ أكثر بساطةً من الأجزاء. وعليه، ما من تعارضٍ لا يُختزل يقوم بين الفرضيّة القائِلة بالتصنيف الإجماليّ، أي التأليفيّ (synthétique)، وفرضيّة الخصائِص النمطيّة التي يعترِف بها مجمل المتكلِّمين بصفتها كذلك. ولكن يتعارض هذا الواقع الأخير في المقابل مع الكثافة التي تُفضي في ما يخصُّها إلى دمج القدر الأقصى من المعارف. والحال أنَّه، في حال كانت المقاربة الأنموذجية تصبو إلى أن تكون نظريّةً دلاليةً، يتعذَّر بداهةً على الخصائِص التي تُشكِّل النمطيّة أن تكون كنايةً عن مجرَّد معطياتٍ موسوعيةٍ، بل يجدر بها أن تقدِّمَ ملاءمةً ألسنيّةً معيَّنةً (انظر أعلاه).

وعليه، لا يعمَد مطلقاً علم دلالة الأنموذجية، خِلافاً لما يُزعَم عادةً، إلى إبطال التمييز بين المعطيات الخارجيّة الألسنيّة / والمعطيات الدلاليّة (أو الألسنيّة). إذ يتعيَّن على كلّ تعريفٍ معجميٍّ "جيِّدٍ"، مثلما تُشدِّد عليه فيرزبيكا (عام 1985، ص 40)، أن يشتملَ على مجمل المكوِّنات التي تؤلِّف المتصوَّر المرتبط بالكلمة، وليس على مجمل المعرفة المتوفِّرة حول المرجع، قائِلةً ما يلي: "لا ينبغي أن يشتمِل التعريف على أيَّ معرفةٍ حول **العناصر المعيَّنة** (denotata) إلاّ إذا أصبحت تُشكِّل مكوِّناً من مكوِّنات المتصوَّر". والسؤال المشروع الذي يطرح نفسه بطبيعة الحال هو التالي: أبستطاعتنا أن نُميِّز بين المعارف الموسوعيّة والمعارف المؤلِّفة للمتصوَّر؟ تعتقِد فيرزبيكا أنَّ ذلك يكون ممكناً، وتُبيِّن الخطّ الفاصل بينها، قائِلةً: "لا يُمكننا النظر إلى أيّ معرفةٍ يملكها الشخص المتخصِّص باعتبارها جزءاً من الدلالة" (1985، ص 40-41). ومردّ ذلك إلى القول على سبيل المثال إنَّ المتصوّر **نمر** (tigre) سيتضمَّن علامةً تشير إلى أنَّ النمر يكون مرقَّطاً عادةً. ولكنَّنا لن نعثر فيه في

المقابل على المعلومة القائِلة بأنَّه، كما يُدرِكه العلماء بالحيوان، سنّورٌ أو بأنَّه يملك، مثلما يعرفه حرّاس حديقة الحيوان حقّ المعرفة، عدداً كبيراً من النيوب. كما أنَّ تعريف الفعل **تنفَّسَ** (respirer) يكون بغنى عن المعارف النيِّرة التي تكون في جعبة الخبراء الاختصاصيِّين: "فسنترك، مثلما تؤكِّده بيكوش (1988، ص 29-30)، إلى اختصاصيِّي الفَسلَجة وإلى الموسوعات مهمَّة تفسير التنفُّس من الزاوية العلميّة، وسنكتفي بتمحُّص الأمثلة المذكورة أدناه لمحاولة فهم ماهيَّته من وجهة نظر اللُّغة الفرنسيّة".

وبما أنَّ المسألة تتعلَّق بجدلٍ قديم، تُطالعنا اعتراضاتٌ كثيرةٌ، إلاّ أنَّه يقتضي التشديد أيضاً على أنَّ الأَجوبة عنها هي كثيرةٌ بدورها. ويعمَد الانتقاد الأوَّل إلى تسليط الضوء على الصعوبة التي نكابدها للقيام بمثل هذا الفصل. بيد أنَّ هذا البرهان الذي سنتمحَّصه في ما سيلي، ليس حاسِماً. إذ لا تُشكِّل الصعوبة سبباً كافياً لصرف النظر عن إنجاز عمليّةٍ من هذا القبيل. علماً بأنَّ الحالة المعاكِسة قد تُفضي، كما تذكِّر به فيرزبيكا، إلى وضع عبثيٍّ. وثمَّة انتقادٌ كلاسيكيٌّ ثانٍ يتناول تبدُّل المتصوّرات البَيْفَرديّ، ومفاده: تختلفُ المعارف التي نملكها بشأن المراجع التي تعيِّنها الكلمة، أي بالتالي المتصوَّر الذي نربطه بهذه الكلمة، باختلاف الأفراد. فمثلاً، يكون بحوزة ميكانيكيّ الدرّاجات معلوماتٍ بشأن الدرّاجات تفوق بأشواطٍ بعيدةٍ تلك التي يملكها مُستعمل الدرّاجات العاديّ، ممّا يجعله يملك متصوَّراً أغنى بكثيرٍ عن **الدرّاجة** (vélo).

تردّ فيرزبيكا على هذا الاعتراض الجوهريّ من خلال الإدلاء بجوابٍ يقع في قسمَين. فهي تُبرهِن في أماكن مختلفة من مؤلَّفها الصادر عام 1985 أنَّ هذا التبدُّل لا يعدو كونه مجرّد عائِقٍ ظاهريٍّ. ويُعزى سبب ذلك أوَّلاً إلى أنَّه لا يتَّسِم بطابعٍ لامحدودٍ. فهو مُقيَّدٌ

بطبيعة المعارِف التي تدخل في متصوَّرٍ معيَّنٍ. وترى فيرزبيكا (1985، ص 115) أنَّ الاختلاف الجوهريّ يكمن في التعارُض الروسيليّ القائِم بين **المعرفة المُكتسبَة** عن طريق التجربة (knowledge by acquaintance) و**المعرفة المُكتسبَة عن طريق الوصف** (knowledge by description). وتكون المعارف الأولى، أي المعارف "التجريبيّة"، مؤهَّلةً أكثر من الثانية، أي من المعارف المُكتسبَة عن طريق الوصف، لأن تمسي في عداد مكوِّنات المتصوَّر. "وهكذا، توضِّح فيرزبيكا (1985، ص 115)، فيما يختصُّ بمَثَل الدراجات، أنَّه ثمّة أمورٍ بشأن الدراجات نعرفها **تجريبيّاً** بواسطة حواسِنا، وثمّة أمور أخرى لا نستطيع أن نعرِفها إلاّ عن طريق الكتب أو الأشخاص الآخرين". فالمعارف المستقاة من الكتب أو التي نكتسبها من الآخرين لا تشمَل المعارف المُكتسبَة عن طريق الوصف، لأنَّه ثمَّة قسم داخل هذه المعارف يُمكننا اكتسابه تجريبيّاً وقسم آخر يتعذَّر علينا اكتسابه بهذه الطريقة. وهكذا، يُعدُّ الدور الذي اضطلعَ به كلٌّ من كيركباتريك (Kirkpatrick) وماكميلان (MacMillan) وبيار ميشو (Pierre Michaux) في ابتكار الدرّاجة بمثابة المعرفة التي تبقى معرفةً مستقاةً من الكتب، ولا يُمكنها بالتالي أن تدَّعي الدخول إلى المتصوَّر **درّاجة**. أمّا المعرفة بشأن وضعيّة قضبان الدولاب، فتُعدُّ في المقابل، بحسب فيرزبيكا (1985، ص 115)، بمثابة المعرفة التي تكون قابلةً، حتَّى وإنْ كنّا قد اكتسبناها من كتابٍ أو من شخصٍ آخر، أن تُشكِّل جزءاً من المتصوَّر **درّاجة**. ويُصار إلى استكمال هذا الجزء الأوَّل من الجواب، الذي يتعيَّن علينا الإقرار بأنَّه مُكتنفٌ بالغموض بالرّغم من كونه واعداً لأنَّه قادرٌ على إثارة جدلٍ جديدٍ حول طبيعة المعارف التي يُمكن دمجها في معنى الكلمة، بواسطة إيضاحٍ أريبٍ يتناول حقيقة التبدُّل البَيْفَرديّ.

فحتَّى وإنْ كان من الممكن أن تختلف المعارف بشأن هذا المرجع أو ذاك باختلاف الأفراد، أي تبعاً للكفاءات التي يتحلّون بها ولعوامل أخرى تكون ذات طابع شخصيٍّ بدرجاتٍ متفاوتةٍ، إلاّ أنَّ المتكلِّمين حين يستخدمون كلمةً في سياق المحادثة العاديّة، فهم غالباً ما يعنون بها قولاً ما يفترِضون أنَّه يُشكِّل المعنى الذي ينسِبه إليها سائِر متكلِّمي الجماعة الألسنيّة (انظر فيرزبيكا، 1985، ص 115). وبتعبيرٍ آخر، لا يتألَّف المتصوَّر الذي يتمّ ربطه بكلمةٍ معيَّنةٍ من المتصوَّر الفرديّ أو المتصوّرات الفرديّة التي قد تكون بحوزة المتكلِّم عن الفئة المرجعيّة المرتبطة بهذه الكلمة. بل تتعلَّق المسألة بالأحرى بمتصوَّرٍ يتمّ التسليم به بوصفه المتصوَّر المشترك بين مجمل المتكلِّمين. "وتؤكِّد فيرزبيكا، (1985)، أنّ المتصوّرات الألسنيّة لا تُعبِّر عن أفكارٍ فرديّةٍ بقدر ما تعكس تخميناتٍ عن أفكارٍ مشتركة". ويُمكننا أن نُبرهِن ذلك من خلال رصد التصرُّف الذي ينتهجه الخبير. فلنكرِّر مَثَل الميكانيكيّ الذي يُصلِح الدرّاجات. ما الذي يحصل حين يستخدم كلمة **درّاجة** في سياق محادثةٍ يُجريها مع أشخاصٍ غير اختصاصيِّين؟ لو عَمَد إلى استخدامها مع متصوَّره الخاص عنها كخبيرٍ، فثمَّة خطرٌ ألاّ يفهمَ عليه الآخرون. وما يحدث في الواقع، وتبرِزه فيرزبيكا بدقَّةٍ بالغةٍ، هو أنَّه ينبغي أن تكون لديه فكرةٌ عن ما يعنيه الأشخاص غير الاختصاصيِّين بكلمة **درّاجة**. وبتعبيرٍ آخر، يترتَّب عليه أن يعرفَ ما هو على وجه التقريب المتصوَّر الذي يتمّ ربطه عادةً بكلمة **درّاجة**، أي ما هو المعنى الذي تنطوي عليه، حتَّى لو كانت غايته الوحيدة من وراء ذلك أن يفهمَ عليه الآخرون، أي أنَّه يرغبُ في أن يكون فرداً من الجماعة الألسنيّة نفسها. زِد على أنَّه ليس من شأن تبديل طريقته في التأتّي للأمور أن يؤدِّي إلى حصول تبديلٍ متطابقٍ لديه في المتصوَّر. ونعلم بشكلٍ عامٍّ أكثر أنَّ المعطيات الموسوعيّة الجديدة لا تتلازم ضرورةً مع تطوُّرٍ يطرأ على المتصوَّر،

وأنَّه في حال حصلَ هذا التطوُّر فِعلاً، يتمّ دائِماً تسجيله مع بعض التأخير. فما يستوقفنا في الجزء الثاني من الجواب الذي أدلت به فيرزبيكا ردّاً على اعتراض التبدُّل البَيْفَرديّ، هو تعريف المتصوَّر الألسنيّ، أي بالتالي الخصائِص النمطيّة، ليس باعتباره يُشكِّل أولويّاً مسألة معارفَ مشتركة، وهو رأيٌ يتمّ التسليم به عامَّةً، بل بوصفه بالأحرى مسألة معارف نعتقد أنَّها تلك التي يملكها الناس عموماً. وتوجِز الفقرة المبيَّنة أدناه بشكلٍ واضحٍ هذا الموقف:

"يحتوي المتصوَّر **بقرة** (vache) أو **كلب** (chien)، بالنسبة إلى شخصٍ ما، على أفكارِ هذا الشخص المتعلِّقة بما يمكن أن يقوله الآخرون بشكلٍ عامٍّ بشأن البَقَر أو الكلاب. فكلمتا **بقرة** و**كلب** هما مدرجتان في الاستعمال الشائِع، ولا يُمكن التعريف بهما بواسطة مصطلحاتٍ مستمدَّةٍ من معرفةٍ متخصِّصةٍ تتعلَّق بالبقر أو الكلاب. ولكن يتعذَّر أيضاً التعريف بهما بمقتضى **معرفةٍ** مشتركةٍ (حتَّى ولو كان ثمّة مشروعٌ واقعيٌّ يرمي إلى إخضاع عيِّنةٍ تمثيليّةٍ من متكلِّمي اللُّغة الإنجليزيّة لامتحانٍ يتمحور حول المعرفة-بشأن-البَقَر والمعرفة-بشأن-الكلاب). فما يهمّ ليس المعرفة المشتركة بقدر ما هو الشَّكل القولبي المشترك، أي: أفكار الناس المتعلِّقة بما يُمكن أن يقوله الآخرون بشكلٍ عامٍّ (أي "كلّ شخصٍ أيّاً يكن") بشأن البَقَر أو الكلاب (انظر فيرزبيكا، 1985، ص 215)".

يبدو الاختلاف طفيفاً بين المعارف المشتركة وما تُطلقُ عليه فيرزبيكا (1985، ص 215) اسم **الشَّكل القولبي المُشترك**. علماً بأنَّ هذا الاختلاف يتَّسِم بطابعٍ جوهريٍّ لأنَّه يسمح من جهةٍ بتلافي الصعوبات المُلازِمة للموقف الأوَّل، ولأنَّه يُشرِّع من جهةٍ أخرى الوضع الألسنيّ الذي تتمتَّع به مكوِّنات المتصوَّر، والذي ستُتاح أمامنا فرصة تمحُّصه **في ما يلي**.

كما أنَّه يسمح بتحديد وضع الخصائص النمطيّة التي تحدَّثنا عنها. وإليكم هذا التذكير بوضعها: لا يُمكنها أن تُشكِّل شروطاً ضروريّةً لأنَّه لا حاجة للأعضاء كلها أن تستوفيها، ولكن لا يُمكنها كذلك أن تكون مجرّد خصائِصَ عارِضة، وإلاّ لن نتمكَّن من تمييزها عن المعطيات الموسوعيّة المحض. والحال أنَّ اختلافاً جوهريّاً يضعها في مقابل هذه الأخيرة، ألا وهو: لا داعي للتحقُّق منها مسبقاً، الأمر الذي يُقدِّم حلاً ممكناً يقضي باعتبارها بمثابة الحقائِق **القَبْليّة** (vérités a priori) (راجع ما سبق أن عبَّر عنه أردون ليون، 1969، وراجع أيضاً التحاليل التي أجريناها حول الأقوال التي تكون (أيّاً يكن المتكلِّم ((∀ LOC) **صحيحةً عامَّةً** (généralement vraies) في كليبر، 1978 ب).

لا يؤدِّي وجود أمثلةٍ تسفيهيّةٍ أكثر تواتراً لدى متكلِّم واحدٍ إلى وضع مثل هذه الحقائِق إلزاميّاً أو بشكلٍ مباشرٍ في دائرة الشكّ. وهكذا، قد تبقى حقيقة العبارة التالية: **تكون طيور التمّ بيضاء اللَّون** (Les cygnes sont blancs) سليمةً بالنسبة إلى المتكلِّم، حتَّى ولو حَظِيَ، أثناء قيامه برحلةٍ إلى إفريقيا مثلاً، بفرصة رؤية عددٍ من طيور التمّ السوداء اللَّون يفوق بكثيرٍ عدد طيور التمّ البيضاء اللَّون التي سبَقَ له أن رآها طيلة حياته. ومردّ ذلك إلى سببٍ مزدوج. يقضي الأوَّل بأنَّ طيور التمَّ التي شوهِدَت تُشكِّل طيور التمّ الطارِئَة، في حين أنّ طيور التمّ المقصودة بالتركيب التعبيريّ الاسميّ الجنسي طيور **التمّ** (les cygnes) المذكور في القول التالي: **تكون** طيور التمّ بيضاء اللَّون (Les cygnes sont blancs)، تُشكِّل طبقةً غير مغلقةٍ (إذ لابدّ من التذكير بأنّ المسألة تتعلَّق بالتواردات الماضية والحاضِرة والمستقبليّة والحَدَثيّة المضادّة لطيور التمّ) (انظر كليبر، 1987 أ، 1988 ب، وكليبر ولازارو (H. Lazarro)، 1987)، وتبقى بالتالي بنظر المتكلِّم

أكثر عدداً نوعاً ما من طيور التمّ السوداء اللَّون التي شاهدها. أمّا السبب الثاني الذي يتحدَّر مباشرةً من الإيضاح الذي أدلت به فيرزبيكا، فيقضي بأنَّ نمط الحقيقة هذا لا يرتبط بتجربة متكلِّم واحدٍ، بل يبدو أنَّه يكون مشتركاً بين مجموعة المتكلِّمين. وهكذا، فحتَّى لو لم يرَ المسافر الأفريقيّ الذي تحدَّثنا عنه إلاّ 50 تمّاً أبيض اللَّون طيلة حياته في مقابل 1000 تمّ أسود اللَّون، يستطيع أن يستمرّ في الإذعان بكلِّ نراهةٍ، استناداً إلى اعتقادٍ مُعترفٍ به بوصفه مُشتركاً، إلى حقيقة أنَّ طيور **التمّ** تكون بيضاء اللَّون.

تستتبع عمليّة أخذ الخصائِص النمطيّة في الحسبان تبدُّلاً جذريّاً في طريقة تصوُّر التعريف الدلاليّ للمصطلح. فقوام المهمَّة المشروعة التي تضطلع بها صيغة الشروط الضروريّة والكافية هو التزويد بتعريفٍ تفارقيٍّ من شأنه أن يُشير بوضوح إلى السِمات التي تفصل فئةً معيَّنةً عن سائِر الفئات. أمّا المقاربة الأنموذجية، فتُشرِّع الباب أمام السِمات غير التفارقيّة. حيثُ إنَّ المسألة لا تعود تتعلَّق فقط بذِكر ما يُميِّز الكلب عن الهرّ، بل بوصف ماهيّة الكلب وماهيّة الهر وصفاً إيجابيّاً. وينبغي أن تُشكِّل الأوصاف التعريفيّة للكلمة "صورةً" حقيقيّةً للمتصوَّر المرتبط بهذه الكلمة (انظر فيرزبيكا، 1985، ص 39). ويؤدِّي ذلك إلى زيادةٍ ملموسةٍ في طول هذه التعريفات (أكثر من صفحتَين على سبيل المثال لدى فيرزبيكا، 1985).

إلاّ أنَّ الإدلاء بذلك لا يُساهِم مُطلقاً في حلّ الإشكاليّة الأكثر حساسيّةً، ألا وهي: إشكاليّة تحديد هذه الأوصاف التعريفيّة. واللاَّفت للنظر أن نُلاحِظ أنَّ علم دلالة الأنموذج يتعثَّر بالإشكاليّة نفسها التي يصطدِم بها علم دلالة الشروط الضروريّة والكافية، ومفادها: ما هي الأسس التي ينبغي الارتكاز عليها لانتقاء السِمات الملائِمة؟ يستطيع أنصار الأنموذج-الغرض أن يُجيبوا بأنَّه يجدر

الارتكاز على السِمات التي تصف الأنموذج-الغَرَض. بيد أنَّ جلّ ما نكون قد فعلناه هو نقل الإشكاليّة، لأنَّ السؤال الذي يطرح نفسه حينئذٍ يتجلَّى على الشَّكل الآتي: ما هي السِمات التي ينبغي الاحتِفاظ بها لهذا الأنموذجية-الغرض؟

يُعدُّ التواتر معياراً جائِزاً. فالسِمات النمطيّة هي تلك التي تظهر بالوتيرة الأعلى لدى أعضاء الفئة (انظر دوبوا، 1986، ص 134-136)، وعليه: يُشكِّل الأنموذج نقطة تقاطع القِيَم الأكثر تواتراً التي نُصادِفها على كلٍّ من البُعدَين (ص 135). أمّا روش والباحثون العاملون في الاتِّجاه نفسه الذي تنتهجه، فيؤثِرون اعتماد معيار **الإشارة الدالَّة على الصحَّة**[16] (cue validity). علماً بأنَّ **الإشارة الدالَّة** على الصحَّة تمثِّل درجة توُّقعيّة فئةٍ معيَّنةٍ انطلاقاً من إحدى الخصائِص أو الصِفات التي يتمتَّع بها أحد أغراضها (**إشارة دالَّة** (cue)). كما أنَّ روش ومِرفيس (1975، ص 575) يحدِّدانها على أنَّها تتطابق مع وتيرة الصفة المرتبطة بالفئة موضوع البحث مقسومةً على التواتر الإجماليّ لهذه الصفة فيما يختصُّ بسائِر الفئات الملائِمة الأخرى. وعليه، تُقدِّم صِفةٌ ما **إشارةً دالَّةً على الصحَّة** عاليةَ الوتيرة لفئةٍ معيَّنةٍ، في حال كان عدداً كبيراً من أعضاء هذه الفئة يملكها، أو في المقابل، في حال كان عدداً قليلاً من أعضاء الفئات المُقابِلة يستوفيها (انظر أيضاً دوبوا، 1986، وبلوتنر (R. Blutner)، 1985). وهكذا، تشكِّل السِمة "ذو ريش" (avoir des plumes) **إشارةً دالَّةً ذات صحَّةٍ** مرتفعةٍ بالنسبة إلى الفئة **طائِر**، بما أنَّ الطيور كلّها (تقريباً)

(16) تُعتبَر الإشارة الدالَّة على صحَّة انتماء غرضٍ ما إلى فئةٍ معيَّنةٍ (cue validity) بمثابة الاحتمال الشرطيّ (Conditional Probability) لانتماء غرضٍ ما إلى فئةٍ معيَّنةٍ استناداً إلى كونه يملك خاصيّةً معيَّنةً أو إشارة محدَّدة [المترجمة].

يكسوها الريش، وإنْ استثنَينا، كما يُدلي به بولمان (S. G. Pulman) (1983، ص 88) على سبيل الدعابة، بعض الراقصات، فلا نعثر على أيّ فئةٍ أخرى يملك أعضاؤها ريشاً. ولكن في المقابل، تكون السِمة "ذو قوائِم" (avoir des pattes) سمةً ذات **إشارةٍ دالَّة** على الصحَّة ضعيفةٍ، لأنَّه حتَّى ولو كانت الطيور كلّها تستوفي هذه الخاصيّة، إلاّ أنَّ عدداً كبيراً من الفئات الأخرى يستوفيها كذلك. وعليه، من الممكن احتساب **الإشارة الدالَّة** على الصحَّة لفئةٍ برمَّتها من خلال جَمْع **الإشارات** الدالَّة على الصحَّة لكلٍّ من صفاتها. وستدخل هذه النقطة بشكلٍ أساسيٍّ في تفسير البُعد الأفقيّ، وبنوعٍ خاصٍّ أكثر، في عمليّة إبراز المستوى القاعديّ (انظر أدناه)، بيد أنَّها تُستخدَم أيضاً لتمييز البُنية الداخليّة للفئات من خلال إعطاء تأويلٍ جديدٍ لمفهوم درجة الشَّبَه العائليّ. فاستناداً إلى أعضاء الفئة والصِفات التي تتحلَّى بها هذه الفئة والتي يعمَد الأشخاص إلى إبرازها، نعطي لكلّ صفةٍ عدداً يتطابق مع عدد الأعضاء التي تملك هذه الصفة. وهكذا، نستطيع أن نحتسبَ درجة الشَّبَه العائليّ لكلّ عضوٍ، كالآتي: إنَّها المجموع الإجماليّ لأعداد كلّ صفةٍ من الصِفات التي يتحلَّى بها هذا العضو. وعليه، تتبدَّل درجة الشَّبَه العائليّ للعضو تبعاً لعدد الصِفات المشتركة بينه وبين سائِر أعضاء الفئة: فكلَّما كان عدد الصِفات المشتركة كبيراً، زادت درجة الشَّبَه العائليّ. ونستنتج من ذلك أنَّ الأعضاء الأنموذجية تكون، من جهةٍ، تلك التي تتشاطر العدد الأكبر من الخصائِص مع سائِر أعضاء الفئة نفسها، والتي تملك، من جهةٍ ثانيةٍ، العدد الأقلّ من الخصائِص المشتركة مع أعضاء الفئات المقابِلة. ومن الممكن إذاً تصميم الأنموذج باعتباره مكان تجمُّع الصِفات ذات الصحَّة القصوى بالنسبة إلى الفئة. وعليه، تخضع المجموعة الاتِّصاليّة الفِئويّة لتدرُّجَين، ألا وهما:

ـ تدرُّجٌ في الخصائِص (التي تتمتَّع بصحَّةٍ أو أهميّةٍ متفاوتة الحجم بالنِّسبة إلى الفئة)؛

ـ تدرُّجٌ في أعضاء الفئة التي يتمّ تصنيفها تبعاً لعدد السِمات النمطيّة التي تملكها (انظر غيفون، 1986، ص 79). وبطبيعة الحال، تتألَّف الأمثلة الأنموذجية من الأعضاء التي تتمتَّع بالعدد الأكبر من الصِفات ذات الصحَّة القصوى بالنِّسبة إلى الفئة.

تتجلَّى الفكرة التي حملت روش راية الدفاع عنها في أنَّ من شأن مبدأ قابليّة التمييز القصوى نفسه أن يُفسِّر تشكيل الفئات "الفضلى" (انظر أدناه) وتشكيل الأنموذجات، كالآتي:

"يبدو أنّ الأنموذجات ليست على وجه الضبط سوى أعضاء الفئة التي تعكس على النحو الأفضل بنية إطناب[17] (structure de redondance) الفئة التي يتمّ تصوُّرها ككلٍّ. ومردّ ذلك إلى القول أنَّ الفئات تتشكَّل على نحوٍ يُصار فيه إلى زيادة إخباريّة تجمُّعات الصِفات الغنيّة في المحيط الكلاميّ إلى الحدّ الأقصى، وبالتالي إلى زيادة **الإشارة الدالَّة** على صحَّة الصِفات التي تتحلَّى بها الفئات إلى الحدّ الأقصى. وعندما تتشكَّل الأنموذجات الخاصّة بالفئات انطلاقاً من مبدأ الشَّبَه العائليّ، فهي تعمَد أكثر وأكثر بعد إلى زيادة هذه التجمُّعات وهذه **الإشارة الدالَّة** على الصحَّة داخل الفئات إلى الحدّ الأقصى (انظر روش ومِرفيس، 1975، ص 602)".

يُجيز هذا النمط من المقاربات إنجاز روائز وعملياتَ تحقُّق اختباريّة (وبغية إلقاء نظرةٍ جنسيةٍ، راجع أطروحة دوبوا، 1986). إلاّ أنّ فيرزبيكا تؤثِر، انسجاماً مع تصوُّرها لمقوِّمات المعنى الألسنيّة

(17) يتمّ تصوُّر بنية الإطناب بوصفها تُمثِّل مِروحةً أو تشكيلةً من النسخ المختلفة لتصوير البنية نفسها (الإطناب البُنيويّ) أو الوظيفة نفسها (الإطناب الوظيفيّ) [المترجمة].

(انظر أدناه)، أن تفوّض الأمر للحدس، أي لاستبطانٍ[18] عقلانيٍّ. ومن هنا، ليست من رأي لابوف (1972) الذي يضع **الألسنيِّين الذين ينعزلون في** مُختلياتِهم[19] (closet linguists) ومعهم **الألسنيِّين الذين يستقون معلوماتهم من** المكتبات (library linguists) في خانة الألسنيِّين السيّئين، في حين أنَّه يعتبر **الألسنيّين الذين ينزِلون إلى الشوارع** (street linguists) **والألسنيّين الذين** يعملون في المختبرات (laboratory linguists) بمثابة الألسنيِّين الجيِّدين. فحين يَعكِفُ ألسنيّو الميدان على دراسة المسائِل الألسنيّة، يُبرِزون توزيع الدلالات وتغيُّراتها وتبدُّلاتها عبر مختلف طبقات المجتمع. إلاّ أنَّ النتائِج التي تُفرِزها اختباراتهم الألسنيّة الاجتماعيّة، التي لا ينبغي مع ذلك التشكيك بقيمتها وأهميَّتها والتي تُعدُّ مُكمِّلاً لا يُستهان به بالنسبة إلى علماء الدلالة، لا تُفضي إلى ما يُشكِّل جوهر علم الدلالة: ونعني به معنى الكلمات ومتصوَّرها والبُنية الدلاليّة التي تملكها المصطلحات، "فلا يُمكننا أن نُحلِّل المتصوّرات بنجاحٍ في الشارع"، كما تؤكِّده فيرزبيكا (1985، ص 76). كما أنَّ الألسنيِّين البسيكولوجيِّين الذين يشكِّلون خير مِثالٍ على **ألسنيّي المختبر**، لا يتوصَّلون إلى نتائِج أفضل. وبإمكانهم على ما يبدو، شأنهم شأن ألسنيّي الميدان، أن يعتدّوا بصرامتهم وموضوعيَّتهم العلميَّتَين المرتبطتَين ارتباطاً مباشراً بطرق التقصّي المرمَّزة التي يلجؤون إلى استعمالها. ولكن هنا أيضاً، ما الذي نرصده على الصعيد الدلاليّ؟ هل إنَّهم يكتشفون المعنى،

(18) عملية تشاهِد بها الذات ما يجري في الذهن من شعوريات لوصفها لا لتأويلها [المترجمة].

(19) يعني المُختلى الحجرة الصغيرة التي يخلو فيها المرء إلى نفسه. وقد استُعمِلت هنا بمعناها المجازي للدلالة على الأشخاص الذين يعملون في عزلةٍ على دراسة بعض المسائِل من دون أن يعنوا بدراستها على الصعيد التطبيقيّ [المترجمة].

أي البنية التصوُّرية؟ تفضح فيرزبيكا (1985، ص 211) عجزهم أيضاً في التوصُّل إلى فهم المعنى بشكلٍ مباشرٍ عن طريق تجاربهم. ففي ظلّ غياب أيّ فرضيّةٍ دلاليّةٍ منشأةٍ **قبليّاً**، تؤدّي التجارب والروائِز إلى الحصول على إجاباتٍ "أوَّليّة" نجهل في أغلب الأحيان كيفيّة تأويلها؛ أو في حال كانت تنطوي على معنى، فهي تتَّضح مخيبة للآمال بشكلٍ عامٍّ. ونستنتج ممّا تقدَّم استنتاجاً واضِحاً، ومفاده: "بغية كشف النقاب عن المعنى الحقيقيّ، يتحتَّم علينا العمل في إطار نظريةٍ ومنهجيّةٍ دلاليّتَين تكونان قابلتَين للتبرير إحداهما بمعزلٍ عن الأخرى" (انظر فيرزبيكا، 1985، ص 211).

إنَّ الطريقة التي ينبغي أن نعتمدها ليُكتَبَ لنا النجاح هي "الاستبطان المُرتكز على الوقائِع الألسنيّة والألسنيّة الإثنيّة البيِّنة" (ص 211). وليست عقبة الاختلافات الكامنة منيعةً. فحتّى لو كانت الآراء متباينةً في البداية في ما يتعلَّق بدمج هذه السِمة أو تلك، تُلاحِظ فيرزبيكا أنَّ تفكُّراً متبحِّراً، سواء أكان مصحوباً أو لا بمناقشةٍ عامّةٍ، غالباً ما يُفضي إلى طائفةٍ من وجهات النظر حول المقوِّمات المنشودة. "وإنْ نحن بحثنا عن شبح الموضوعيّة عبر طرائق وأساليب مُفترَض بها أن تكون علميّةً، نخسر الركيزة الوحيدة الصلبة الموجودة في علم الدلالة، ونعني بها: **الأرض الصلبة** (terra ferma) التي تتألَّف من بديهاتنا الخاصّة" (انظر فيرزبيكا، 1985، ص 43). وسأضيفُ، بغية جعل هذه الأرض أكثر صلابةً بعد، أنَّ ضَبطاً ألسنيّاً يكون ضروريّاً وممكناً، إذ: من شأن الروائِز ذات التسويرات (انظر فيرزبيكا وريغل، 1978)، والوصف الذي يتناول مختلف أنماط الاستدلالات المنطقيّة والإجراءات والإستراتيجيّات الاستدلاليّة، وتحليل التسلسلات الكلاميّة النصيّة، ناهيك بعملية أخذ التكلسة والترابطات التركيبيّة التعبيريّة الأكثر ابتذالاً في الاعتبار، مثلما توصي به بيكوش (راجع العبارة التالية: **الطيور تشدو**، في حين أنَّ عصافير

الــدوري تُــزقــزِق (les oiseaux chantent, alors que les moineaux pépient)... إلخ، أن تسمحَ بإعطاء ركيزة مشارِكة أكثر لهذه المعرفة "الأنموذجية" المُفترَض بها أن تكون مشتركةً.

ثانياً: البُعد العموديّ : المستوى القاعديّ

يستوجِب السؤال التالي: **لماذا نُصنِّف العنصر** x في الفئة Z؟ (Pourquoi range-t-on x dans la catégorie Z?)، أو السؤال الاسميّ البديل: **لماذا نُطلق على العنصر** x الاسم Z؟ (Pourquoi appelle-t-on x Z)، كما رأينا آنفاً، جوابَين: يُبرِّر الأوَّل سبب اختيار الفئة Z نسبةً إلى الفئات التي لا ينتمي إليها العنصر (x)، في حين يُفسِّر الثاني سبب اختيار الفئة Z نسبةً إلى سائِر الفئات أو المصطلحات التي تُوافِق العنصر (x) على حدٍّ سواء. ولقد سبق لنا أن أعطينا الجواب الأوَّل بمقتضى الأزواج مع الأنموذج من خلال إبراز تنظيم الفئات الداخليّ. أمّا الثاني، فيتطلَّب أخذ التنظيم البَيْفِئويّ التراتبيّ في الحُسبان. فمن البُعد "الأفقيّ" ننتقل إلى البُعد "العموديّ".

تكمن نقطة الانطلاق في ملاحظة أنَّ الشيء نفسه قد يكون عدَّة... أشياء، أي من الممكن تصنيفه أو تسميته بطرقٍ مختلفةٍ. "ويُلاحِظ براون (1958، ص 14) الذي نستشهِد به غالباً باعتباره رائِد هذا المذهب البحثيّ، أنَّ كلباً على المَرْجَة (Un chien sur la pelouse) لا يكون **كلباً** وحسب، بل أيضاً **بَكسِر**[20] (boxer) **ومن ذوات الأربع** (quadrupède) و**كائن حيّ** (être animé)". ولا تقع هذه المصطلحات المختلفة على المستوى نفسه، وعليه: لا تكون المسألة مسألة ترادفٍ.

---

(20) يُسمَّى أيضاً قَلطي الحراسة، وهو كلب متوسِّط الحجم قصير الشعر، قريب من الكلب الألمانيّ ويُستخدَم في الحراسة [المترجمة].

إذ يشكِّل مصطلحا "من ذوات الأربع" و"كائِن حيّ" اسمَين أو فئتَين أعلى من الفئة **كلب،** في حين ينتمي المصطلح **بَكسِر** إلى مستوى تابع. وتتلازَم هذه الملاحظة الأوَّليّة التي تُبرِز وجود تراتبٍ بَيفِئَويٍّ خاضعٍ لمبدأ التضمين، مع ملاحظةٍ أخرى تُبرهِن أنّ مُختلف مستويات التصنيف في التراتب نفسه، أي بالتالي مختلف الأسماء التي يُمكن أن يتَّخِذها الغرض نفسه، لا تكون متساويةً. فإنْ طلبنا إلى شخصٍ أن يصِفَ مشهداً يُشبِه مشهد الكلب على المَرجَة الذي ضربه براون، نُلاحِظ أنَّه سيلجأ غالباً إلى استخدام مصطلح **كلب** أكثر من الاسمَين الأعلَيَين "من ذوات الأربع" و"كائن حيّ"، وأكثر من الاسم التابع **بَكسِر**، حتَّى وإنْ كان يعرف أن يُفرِّق كلب البَكسِر عن سائر الكلاب. وهكذا، يتَّضِح أنَّه يكون لاسمٍ أو فئةٍ في التراتب نفسه، على غرار الفئة **كلب** في تراتب حيوان - **كلب** - **بَكسِر**، وضعاً ممتازاً. فكيف السبيل إلى عرض واقعٍ من هذا القبيل؟ لقد تمَّ اقتراح صيغتين تفسيريَّين، ألا وهما: صيغة بيرلين ومساعديه الذي يرتكز على الدراسة الأنثروبولوجيّة التي تتناول التصانيف الشعبيّة للنباتات والحيوانات؛ صيغة روش وآخرين (1976) الذي يُكرِّر من منظورٍ بسيكولوجيٍّ ألسنيٍّ الأبحاث التي أنجزها بيرلين.

أ. التصانيف البيولوجيّة الشعبيّة

لقد دفعَ تحليل التصانيف الشعبيّة للنباتات والحيوانات تحليلاً تدقيقيّاً، ولاسيَّما لدى قبائِل تزيلتال (Tzeltal) التي تقطن في تينيجابا (Tenejapa) (وهي منطقة في المكسيك (Mexico)) بِبيرلين وفريق عمله (انظر بيرلين وآخرون، 1974، وانظر أيضاً بيرلين، 1978) إلى طرحِ تنظيم تراتبيٍّ بَيفِئويٍّ ذي قيمةٍ شموليّةٍ يتألَّف من خمسة مستوياتٍ (يُسمِّيها **أصانيف** taxa) تبدأ من المستويات الأعمّ وصولاً إلى المستويات الأخصّ، ألا وهي:

المملكة (= Unique beginner أو règne = Kingdom)

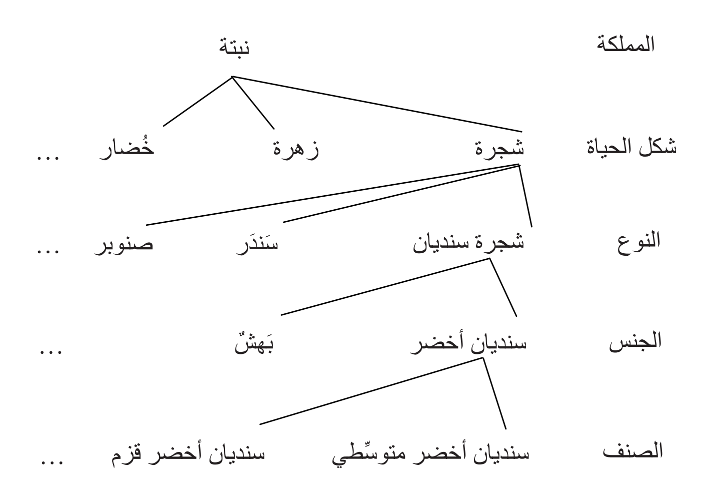
شكل الحياة (= Life form = la forme de vie)

الجنس(= Genera = genre)

النوع (= Specific = espèce)

الصنف (= Varietal = variété)

نجد مثلاً، عند المستوى الأوَّل، كلمتَي **نبتة** (plante) و**حيوان** (animal)؛ أمّا عند مستوى شكل الحياة، فتُطالعنا فئاتٌ من مثل **شجرة** (arbre) و**طائِر** (oiseau) ومن طائِفة **الثَدْييّات** (mamifère) و**زَهرة** (fleur). . . إلخ، في حين تُمَثَّل الأنواع الشعبيّة بواسطة كلماتٍ من مثل **شجرة سنديان** (chêne) و**عصفور دوريّ** (moineau) و**كلب** (chien) و**زَنْبَقَة** (tulipe). . . إلخ. ويشتمل مستويا الجنس والصنف على التوالي، فيما يتعلَّق بالنوع **أشجار سنديان** مثلاً، على السنديان الأخضر (chêne vert) والسنديان الأخضر المتوسِّطيّ (chêne vert méditerranéen)، مثلما تُظهِره الترسيمة المُبيَّنة أدناه والتي توضِّح الصيغة الصِنافيّة المُقترحة، كالآتي:



تشكِّل **الأنواع الشعبيّة** (folk genera) المستوى المعرفيّ الأكثر بروزاً، إذ: إنَّها تُعدُّ بحسب بيرلين (1978، ص 216)، بمثابة "الكتل المؤلِّفة القاعديّة للتصانيف الشعبيّة كلّها". وتميِّزها ثلاث خصائِص، ألا وهي: "إنَّها تُمثِّل مجموعات المتعضِّيات[21] الموجودة في البيئة الطبيعيّة والتي ندلُّ عليها غالباً، كما أنَّها تُعدُّ الأكثر بروزاً على الصعيد الألسنيّ البسيكولوجيّ، فضلاً عن أنَّها تُشكِّل على الأرجح جزءاً من **الأصانيف** الأولى التي يتعلَّمها الأطفال" (1978، ص 216). وتستتبع الخاصيّة الأولى وضعاً اسميّاً خاصّاً، إذ: يُسمِّي الأشخاص الأشياء التي تقع عند مستوى النوع بسهولةٍ أكبر من الأشياء التي تقع عند المستويات الأخرى. ولقد عَمَدَ المتكلِّم الذي سأله بيرلين عن اسم "النباتات" التي رآها في الغابة حيثُ كانا موجودَين، إلى إدراكها بواسطة أسماءٍ تنتمي إلى فئة **الأنواع الشعبيّة**، أي بتعبيرٍ آخر، بواسطة أسماءٍ من مثل شجرة **سنديان** و**قَيْقَب**[22] (érable)، وليس بواسطة أسماءٍ، يعرفها حقّ المعرفة مع ذلك، تنتمي إلى فئةِ **أشكال الحياة** على غرار **شجرة** (arbre)، أو إلى فئاتٍ خاصّةٍ أو تنوُّعيّة، على غرار **قَيْقَب سكَّريّ** (érable à sucre)... إلخ. وناهيك بالتعلُّم الأسرع الذي تُفضي إليه الأنواع الشعبيّة، يتجلَّى بروزها البسيكولوجيّ أيضاً عبر حفظٍ أسهلٍ - إذ إنَّنا نحفَظ بشكلٍ أفضل الأسماء التي تقع عند مستوى النوع - وعبر مطابقةٍ تماميّةٍ (holistique) أيضاً، مثلما يُبيِّنه هونّ (E. Hunn) (عام 1975). فعند هذا المستوى، يُصار إلى إدراك الأغراض وكأنَّها مجرّد أشكالٍ متكامِلةٍ، أي **غِشْتالت**، في حين أنَّ مطابقة المستويات

---

(21) أي الكائِنات العضوية [المترجمة].

(22) القَيْقَب (érable) هو نوع من الشجر الذي ينبت في الغابات المُعتدلة المناخ، ويُقال له أيضاً اسفندان [المترجمة].

الأدنى تتطلَّب إدراكَ تفاصيل خاصّة مُفرِّقة (بغية التمييز مثلاً بين مختلف أنماط التنّوب[23] (sapins) أو السنديان، انظر لاكوف، 1987، ص 32).

لا تشهَد الصفوف الأخرى في هذا التصنيف الشموليّ تمييزاً دقيقاً إلى هذا الحدّ. إذ يُمثِّل مستوى "الانطلاق" التقسيم الأوسع للعالم الطبيعيّ (إلى مملكة نبات ومملكة حيوان)، وقد لا يكون له، في العديد من اللُّغات، أيّ مُطابقٍ معجميٍّ. أمّا الفئات التي تقع عند مستوى **شكل** الحياة، فتضمُّ **الأصانيف** التي تكون على الصعيد النمطي أقلّ عدداً، في حين أنَّ الطبقات التي تقع عند مستوى النوع تكون كثيرة العدد وتحتوي دائِماً على فئاتٍ دنيا وتتشاطر مع **الأنواع** الشعبيّة واقع أنَّها تتَّخِذ عادةً من الوحدات المعجميّة الصغرى **الأوَّليّة** أسماءً لها. ونقصد **بالوحدات المعجميّة الصغرى الأوَّليّة** أوَّلاً الوحدات المعجميّة الصغرى البسيطة؛ إلاَّ أنَّ الوحدات المعجميّة الصغرى المركَّبة التي لا يكون لعناصرها المكوِّنة أيّ قيمةٍ تفارقيّةٍ، أي الوحدات المعجميّة الصغرى التي لا تضع فئات المستوى نفسه إحداها في مقابل الأخرى، تُعدُّ كذلك بمثابة الوحدات المعجميّة الصغرى الأوَّليّة. وبحسب هذا المعيار، تُعتبَر وحدةٌ معجميّةٌ صغرى مركَّبةٌ على غرار **شجرة المُسافر** (arbre du voyageur) بمثابة الأوَّليةّ، لأنَّ المركَّب الفرنسيّ du voyageur (= **المُسافر**) لا يُفسَّر بواسطة تضادٍ مباشرٍ مع "شجرة البحّار" (arbre du marin) أو "شجرة الفُندقيّ" (arbre de l'aubergiste). أمّا الوحدة الفرنسيّة (Chien berger allemand = **الكلب الألمانيّ**)[24]، فتُعتبَر في المقابل بمثابة

(23) إنَّ التنّوب (sapin) هو جنس شجر من فصيلة الصنوبريّات [المترجمة].

(24) يُسمَّى أيضاً بالراعي الألمانيّ، وهو كلبٌ ذكيّ، غالباً ما يُستعمَل لأغراضٍ بوليسيّة ولفاقدي البصر [المترجمة].

الوحدة المعجميّة الصغرى الثانويّة، لأنَّها تدخل في سياق سلسلةٍ تفارقيّةٍ (انظر chien berger des Pyrénées (= **كلب البيرينيه**)).

يشتمِل أيضاً المستويان الواقعان في مرتبةٍ أدنى من مستوى **الأنواع الشعبيّة** على عددٍ ضئيلٍ من الطبقات. كما أنَّ **أصانيف** هذَين المستويَين "ترِد على نحوٍ مميِّزٍ في مجموعاتٍ تفارقيّةٍ تضمُّ عدداً قليلاً من الأعضاء، وأكثر الأحيان في مجموعةٍ مؤلَّفةٍ من طبقتَين" (انظر بيرلين، 1978، ص 216). ويتمّ تمييزها عادةً على قاعدة بعض السِمات الدلاليّة، لا بل على قاعدة سمةٍ دلاليّةٍ واحدةٍ (انظر **وردة حمراء** (rose rouge) في مقابل **وردة بيضاء** (rose blanche))، وهي تتَّخِذ عادةً من الوحدات المعجميّة الصغرى الثانويّة أسماءً لها (1978، ص 216).

يكفي أن نحاول تطبيق هذه المعايير لكي نتبيَّن نقص الوضوح الذي يشوبها. إذ يخضع في الواقع توزيع مختلف الطبقات على المستويات الخمسة الشموليّة التي تحدَّث عنها بيرلين للحدس أكثر منه لمعايير تصنيفٍ بيِّنةٍ (انظر فيرزبيكا، 1985، ص 151). إلاّ أنَّ من حسناتها - وكان هذا الهدف المنشود، أنَّها تعطي تفسيراً للوضع الاسميّ الممتاز الذي تتمتَّع به كلمة **كلب** في وصف مشهدٍ يُظهِر... كلباً على مَرْجةٍ. فإنْ كان ثمَّة احتمالٌ قويٌّ أن يختار المتكلِّم الوحدة المعجميّة الصغرى **كلب** بدلاً من الوحدات المعجميّة الصغرى **حيوان** أو **من ذوات الأربع** أو **بَكسِر**، فمردُّ ذلك إلى أنَّ كلمة **كلب** تدلّ على فئةٍ تنتمي إلى مستوى **الأنواع الشعبيّة**، وهو المستوى الأكثر بروزاً في التصنيف الشموليّ المُقترَح. في حين تتطابق الوحدتان المعجميّتان **حيوان** و**من ذوات الأربع** مع الفئتَين الأعليَين، إذ: تقع الوحدة الأولى عند مستوى **المملكة**، بينما تقع الثانية بلا ريبٍ عند مستوى شكل الحياة. أمّا كلمة **بَكسِر**، فتتطابق مع مستوى أدنى هو مستوى الصنف.

لو كرَّرنا هذا الاختبار آخذين بدلاً من محور الكلاب الاستبداليّ محور الأشجار الاستبداليّ أو محور الطيور الاستبداليّ، فلا تعود النتيجة مُرضِيَةً بالقدر نفسه. فلو كانت شجرة سندَر (bouleau) أو عصفور دوريّ موجودةً أو موجوداً على المَرجَة، سيؤثِر مع ذلك المتكلِّم الذي نخضعه للاختبار أن يقول تفضيليّاً أنَّه ثمّة **شجرة** أو **طائِر** على المَرْجة. والحال أنَّنا نتوقَّع بحسب صيغة بيرلين أن يعمَدَ إلى استخدام مصطلحاتِ فئة **الأنواع الشعبيّة**، أي أن يقول **سَندر** و**عصفور دوريّ**، وليس المصطلحات الواقعة عند مستوى **شكل الحياة**. فهل ينبغي أن نتخلَّى عن فكرة المستوى المعرفيّ الأكثر بروزاً الذي يُميِّزه التصنيف الأفضليّ؟ إنْ كنَّا نسلِّم بشموليّة صيغة بيرلين، يكون الجواب نعم. ولكن في حال كنَّا في المقابل نعتبر أنَّ هذا النموذج لا يصلح للجماعات كلّها وأنَّه صالحٌ بشكلٍ أساسيٍّ للمجتمعات غير الصناعيّة، يُمكننا المضيّ في القول بفرضيّة مستوى التصنيف الممتاز. وإليكم النتيجة التي توصَّلت إليها روش على ضوء الأبحاث التي أجرتها في مجال البُعد العموديّ، ألا وهي: إنشاء صيغة تصنيفٍ يشكِّل، على صعيدٍ يتَّصِف بطابعٍ بسيكولوجيٍّ أكثر، امتداداً لأعمال بيرلين ويقترح إعادةَ تنظيمٍ تسمح بمعالجة الإشكاليّات الخارجة عن سيطرة هذا الأخير.

ب. الفئات القاعديّة

1. تراتبٌ من ثلاثة مستويات

تقترِح روش وآخرون (1976) تصنيفاً يتألَّف من ثلاثة مستويات، ألا وهي:

- المستوى الأعلى؛

ـ المستوى القاعديّ؛

– المستوى التابع.

تُكرِّر هذه المستويات الفرضيّة المزدوجة التي نادى بها بيرلين والتي تتمحور حول تنظيم الفئات الخارجيّ بواسطة تراتبٍ تضمينيٍّ وحول وجود مستوى يضمّ فئاتٍ ممتازةٍ ويقع في وسَط التراتب، ونعني به **المستوى القاعديّ**. أمّا الاختلافات، فتظهر في اتِّجاهَين. فمن جهةٍ، لا يبقى التراتب هو هو، بل يُخفَّض من خمسة مستوياتٍ إلى ثلاثة مستوياتٍ فقط، كما أنَّ الفئات المُعبَّر عنها عند مستوى **الأنواع الشعبيّة** لا تكون هي نفسها تماماً التي يرِد ذكرها عند المستوى القاعديّ. ومن جهةٍ أخرى، لقد تمّ تمييز المستوى القاعديّ بشكلٍ نِظاميٍّ أكثر، مع الرغبة في توضيح أسباب بروزه المَعرفيّ.

يُنظِّم هذا التوزيع الثلاثيّ المُقترَح الفئات البيولوجيّة "الشموليّة" التي تحدَّث عنها بيرلين تنظيماً مغايراً. ويتجلّى الاختلاف الأبرز حين تتعلَّق المسألة بمحاورَ استبداليّةٍ من مثل محاور الأشجار والأسماك... إلخ، الاستبداليّة. وعليه، من شأن فئات أشجار السنديان والقَيْقَب والسَندَر، إلى ما هنالك، التي كانت تؤلِّف مستوى النوع لدى بيرلين، أن تُشكِّل بالعكس المستوى التابع لدى روش وآخرون (1976)، باعتبار أنَّ المستوى القاعديّ يشغله مصطلح **شجرة** (arbre)، والمستوى الأعلى يشغله مصطلح **نبتة** (plante)، علماً بأنَّ هذه النقطة الأخيرة قد تفتح باباً للاعتراض (انظر اقتراحات فيرزبيكا، 1985، بهذا الصدد). أمّا بالنسبة إلى الحيوانات والفواكه والأثاث وما شاكل، فمن شأن البُعد العموديّ أن يُقدِّم على سبيل المثال تنظيماً كالآتي:

المستوى الأعلى	**حيوان**	**فاكهة**	**أثاث**
المستوى القاعديّ	**كلب**	**تفاحة**	**كرسيّ**
المستوى التابع	**بَكسِر**	**تفاح غولدن**	**كرسيّ يُطوى**

2. تمييز المستوى القاعديّ وخصائِصه

يسمح لنا هذا التوزيع الصِنافيّ الجديد بأن نفسِّر بشكلٍ مباشرٍ الحالات التي كانت تُخالِف الصِنافة الشموليّة التي نادى بها بيرلين. فإنْ كان مصطلحا **شجرة** و**طائِر**. . . إلخ، يندرِجان في عداد الفئات القاعديّة، فمن الطبيعيّ أن يُصار في سياق مهامِ التسمية القياسيّة إلى استخدام المصطلحات التي تدلُّ عليهما. وبتعبيرٍ آخر، نفهم السبب الذي يدفع بالمتكلِّم إلى قول **ثمّة** طائِرٌ على السقف (un oiseau se trouve sur le toit) بشكلٍ أكثر عفويّةً من قوله **ثمَّة حيوانٌ** على السقف (un animal se trouve sur le toit) أو **ثمَّة أبو حنّاء على السقف** (un rouge-gorge se trouve sur le toit).

يمكننا التحقُّق من ذلك عبر إجراء اختباراتٍ بسيكولوجيّةٍ (انظر روش وآخرون، عام 1976، وللُّغة الفرنسيّة، انظر على سبيل المثال كوردييه، عام 1983)، تُثبِّت في الوقت نفسه امتلاك المستوى القاعديّ أربع خصائِص من شأنها أن تُبيِّن أولويّته المعرفيّة، كالآتي:

تُشكِّل الأغراض القاعديّة الفئات الأكثر تضميناً والتي تتَّسِم أعضاؤها بالصفات التالية: **أ)** تملك عدداً مُعبِّراً من الصِفات المشتركة، **ب)** تكون مزوَّدةً ببرامج محرِّكة يُشبِه بعضها البعض الآخر، **ج)** تتَّخِذ أشكالاً مُتشابِهةً، **د)** يُمكن تحديدها انطلاقاً من الأشكال العاديّة التي تتَّخِذها أعضاء الطبقة (انظر روش وآخرون، 1976، ص 382).

بإمكاننا أن نوجِز عمليّة وَصْل هذه العوامل الأربعة في عبارة **الحُزَم الغنيّة بالمعلومات التي** تتحلَّى بها الصِفات المتساوِقة الإدراكيّة الحسيّة والوظيفيّة (information-rich bundles of co-occuring

(perceptual and functional attributes، كما أنَّها تُفضي إلى سلسلةٍ من المفاعيل التي يُمكننا إحصاؤها على الشَّكل الآتي:

1/ يتباين المستويان القاعديّ والتابع مع المستوى الأعلى لجهة أنَّه يتمّ إدراك الأعضاء المنتمية إلى فئات كلٍّ منهما باعتبارها تتَّخِذ شكلاً متكامِلاً، أي **غشْتالتاً**، متشابهاً. ففي الواقع، لا نقع على شكلٍ عامٍّ يتطابق مع الفئة **حيوان**، في حين أنَّنا نستبين شكلاً للفئة **كلب** وآخر للفئة **بَكسِر**. وعليه، يُعَدُّ المستوى القاعديّ بمثابة المستوى الأسمى (الأكثر تجريداً) الذي تتَّخِذ فيه أعضاء الفئات أشكالاً إجماليّةً يتمّ إدراكها بطريقةٍ متشابهة.

2/ ينتجُ عن ذلك اختلافٌ آخر، ألا وهو: قد تُتيح فئات المستويات القاعديّة والتابعة مجالاً لرسم صورةٍ، تكون إمَّا تجريديةً، أو حسيّةً في حال صوَّرناها بواسطة رسم أو ترسيمةٍ، تُمثِّل الفئة برمّتها، في حين تأبى الفئات العليا تمثيلاً مماثِلاً. فباستطاعتنا أن نتخيَّل (أو أن نرسمَ) كلباً أو سَبَنْيليّاً (épagneul)، من دون أن تُمثِّل هذه الصورة الذهنيّة (أو هذا الرسم) كلباً خاصّاً أو سَبَنْيليّاً خاصّاً. ولكن إنْ حاولنا إجراء العمليّة نفسها في ما يتعلَّق بفئة الحيوانات، نحصل دائِماً على صورةٍ (أو رسمٍ) تعود لنمطِ حيوانٍ خاصٍّ ينتمي إمّا للمستوى القاعديّ أو للمستوى التابع. وعليه، يتَّسِم المستوى القاعديّ بأنَّه المستوى الأسمى حيثُ يُمكن لصورةٍ ذهنيّةٍ (أو ترسيمةٍ) بسيطةٍ أن تُعبِّر عن الفئة بأكملها.

3/ إنَّ طريقة تعاملنا مع الأغراض تُشكِّل نقطة تمييزٍ ثالثةٍ، تتَّصِفُ بطابعٍ تفاعليٍّ، إلاّ أنَّها تتحدَّر مباشرةً كما سنراه لاحقاً من معيار الشَّكلٍ. وتقضي الفكرة بأنَّ كلّ فئةٍ من فئتَي **الكراسي** (chaises) و**الكراسي التي تُطوى** (chaises pliantes) على سبيل المثال، تُحدِّد

نمطَ تفاعليّةٍ مشابهاً لكلّ عضوٍ. إذ إنَّ الحركات التي يترتَّب علينا القيام بها بغية استعمال الكرسي - أي بالتالي لكي نجلس عليه بشكلٍ أساسيٍّ -، تُشكِّل برنامجاً مُحرِّكاً يكون هو هو للفئة برمَّتها. ولكن حين تتعلَّق المسألة بفئاتٍ عليا، ينتفي وجود هذا التماثل. فكلمة **أثاث** لا تُحدِّد نمط تفاعليّةٍ عامّةٍ من هذا القبيل، بل إنَّها تُنشئ برامج محرِّكة تتطابق في الواقع مع تلك التي تُحدِّدها الفئات القاعديّة والتابعة، حيثُ إنَّنا نطرح السؤال التالي: كيف "نستخدِم" السرير والطاولة والمِنضَدة الخفيضة والكرسيّ الذي يُطوى... إلخ، ولكن لا يُمكننا أن نسأل كيف "نستخدِم" الأثاث. فعلى منوال النقطتَين الآنفتَي الذكر **1**/ و**2**/ ، نستطيع أن نستنتج إذاً أنَّ المستوى القاعديّ هو المستوى الأسمى (أو الأكثر تضميناً) حيثُ يستخدِم الشخص أثناء تفاعله مع أعضاء الفئات المنتمية إليه أفعالاً مُحرِّكةً متشابهةً.

4/ تشكِّل سرعة المُطابقة مفعولاً معرفيّاً آخر، ولكنَّه يكون خاصّاً هذه المرّة بالمستوى القاعديّ. وتقوم روش وآخرون (1976) بإبرازه من خلال إجراء تجربةٍ يُطلب فيها إلى الأشخاص، أثناء عرض مجموعةٍ من الرسوم عليهم في الوقت نفسه الذي تُلقى فيه على مسامعهم تسمياتٍ تنتمي إلى مستويات التجريد الثلاثة، أن يذكروا بأكبر سرعةٍ ممكنةٍ إنْ كانت الصورة تتطابق مع المصطلح. وتُثبِت النتائج أنَّ سرعة المُطابقة تكون أكبر عندما تتعلَّق المسألة بمصطلحٍ ينتمي إلى المستوى القاعديّ. إذ يتعرَّف المرء بشكلٍ أسرع على رسم تفاحة الغولدن بوصفه رسم تفاحةٍ أكثر منه رسم تفاحة غولدن أو فاكهة. وعليه، يتَّضح أنَّ المستوى القاعديّ هو المستوى الذي يُطابِق فيه الأشخاص على النحو الأسرع أعضاء الفئات.

5/ يُشكِّل المستوى القاعديّ أيضاً، كما سبَقَ أن رأينا مع مَثَل الكلب الموجود على المَرْجَة، مستوى التسمية المُفضَّل. إذ يُصار

عادةً إلى تعيين غرضٍ ما بواسطة تعبيرٍ يتطابق مع المستوى القاعديّ. وتَظهر ملاءمة هذه الخاصيّة الألسنيّة الأساسيّة التي يتَّسِم بها المستوى القاعديّ بشكلٍ واضحٍ عبر تجاربَ مختلفةٍ. إذ يلجأ تفضيليّاً الأشخاص الذين يُطلبُ إليهم أن يذكروا ما يُمثِّله هذا الرسم أو ذاك العائِد لغرضٍ معيَّنٍ إلى استعمال مصطلحٍ ينتمي إلى المستوى القاعديّ. وتجري الأمور على هذا المنوال حتّى عندما توجَد بين الرسوم أغراض تنتمي إلى الفئة القاعديّة نفسها. وهكذا مثلاً، في حال كانت ترِد رسومٌ تمثيليّة للسَبَنْيليّ والكلب الألمانيّ والبودِل في سلسلةٍ مؤلَّفةٍ من 20 رسماً، نُلاحِظ وجود مطابقة تفضيليّة بواسطة المصطلح القاعديّ **كلب**.

6/ تتحدَّر من النقطة **5/** بشكلٍ طبيعيٍّ تماماً فكرة أنَّ مصطلحات المستوى القاعديّ تكون حِياديّةً على الصعيد السياقيّ (انظر كروز (D. A. Cruse)، 1977). أي بتعبيرٍ آخر، قد يكون استخدام مصطلحٍ أعلى أو استخدام مصطلحٍ تابعٍ مبرَّراً على الصعيد السياقيّ: فقد يدلي بأكثر ما يُدلي به الاستخدامُ القياسيّ للمصطلح القاعديّ المُطابق، مثلما يوضِّحه المَثَل التالي الذي ضربته فيرزبيكا (1985، ص 327–328):

"في سياق قصّةٍ تتحدَّث عن كلبَين، بودِل وسَبَنيليّ، يُمكننا الإحالة بشكلٍ متكرِّرٍ إلى كلٍّ من هذَين الكلبَين من خلال استخدام المصطلح الدّال على فئته الوِراثيّة الفرعيّة (بودِل، سَبَنْيليّ) بدلاً من المصطلح الدالّ على **النوع الشعبيّ** (**كلب**)، وذلك بغية تمييز المرجعَين أحدهما عن الآخر. ولكن في سياق قصّةٍ تتحدَّث عن كلبٍ واحدٍ (لنفترِض أنَّه كلب سَبَنيليّ)، لِمَ يترتَّب علينا أن نُطلق عليه بشكلٍ متكرِّرٍ اسم **سَبَنيليّ** بدلاً من **كلب**؟ إذ حين يتمّ استخدام المصطلح **سَبَنْيليّ**، فهو ينقل سِمة "مُختلف في بعض النواحي عن

ما يُمكننا تخيُّله حين نودُّ أن نتخيَّلَ كلباً"؛ وبتعبيرٍ آخر، حين يتمّ استعمال هذا المصطلح، فهو يُشدِّد على الطابع "مميَّز" الذي يتَّصِف به المرجع. ونتفهَّم تماماً أن يتمّ التشديد على الطابع "مميَّز" الذي يتحلَّى به المرجع في سياقٍ تفارقيٍّ (راجع القصّة التي تتحدَّث عن كلبَين)، ولكن إنْ لم يكن ثمّة خطر في وقوع التباسٍ (كما في قصّةٍ تتحدَّث عن كلب **واحد**)، فلا يكون هذا التشديد طبيعيّاً، كما أنَّه يكون موسوماً على الصعيد الأسلوبيّ".

يكون لهذه الميزة التي تتحلَّى بها المصطلحات القاعديّة انعكاساتها على الضمائر التي لا عائِدَ لها. ونلاحِظ في الواقع أنَّ استخدام الضمائِر التي لا عائِد لها يؤدِّي في سياقٍ حياديٍّ إلى استعمال الضمير الذي يتطابق مع المصطلح القاعديّ وليس مع المصطلح التابع أو المصطلح الأعلى. وهكذا مثلاً، لا نقول **أخرجه!** (Sors-le!)، بل **أخرجها!** (Sors-la!) حين نطلب إلى شخص ما أن يُخرِجَ دميةً (une poupée) من السيارة، حتَّى وإنْ كانت الدمية هي عبارةٌ عن لعبةٍ[25] (un jouet). إذ يُحيل الضمير الذي لا عائِد له، المضبوط ألسنيّاً (انظر تاسمووسكي ـ دو ريك (L. Tasmowsky-de Ryck) وفيرليتن (S. P. Verluyten)، 1985)، إلى الاسم القاعديّ **دميّة** وليس إلى المصطلح الأعلى **لعبة** (انظر بوش (Bosch)، 1987).

---

(25) لا بدّ من التنويه بأنَّ كلمة jouet (= لعبة) تُعدُّ بمثابة الاسم المذكَّر في اللُّغة الفرنسيّة، لذلك قيل في اللُّغة الفرنسيّة: أخرِجه! (sors-le!)، ولكنَّنا حين نترجمها إلى اللُّغة العربيّة تُصبح اسماً مؤنَّثاً. مّما يجعَل هذا المَثَل غير صالحٍ للُغة العربيّة، باعتبار أنَّ كلمتا "لعبة" و"دمية" تكونان كلتاهما بالمؤنَّث، الأمر الذي قد يُشوِّش للوهلة الأولى ذهن القارئ العربيّ، لذلك اقتضى التوضيح [المترجمة].

7/ يمكننا ربط مميِّزاتٍ تواصليّةٍ أخرى بمصطلحات الفئة القاعديّة، ولكنَّها تفتقر برأينا إلى أهميّة المميِّزتَين السابقتَين وصلاحيَّتهما. وهكذا، استطعنا أن نلاحِظَ نزعةً مزدوجةً، ألا وهي: تميل الوحدات المعجميّة الصغرى القاعديّة إلى تشكيل الوحدات المعجميّة الصغرى الأوّليّة الأكثر اقتضاباً (انظر لاكوف، 1987، ص 46). كما يبدو أنَّها تكون سبَّاقةً في الدخول إلى ثَبت مصطلحات اللُّغة.

8/ يتَّضِح كذلك أنَّ المستوى القاعديّ يُشكِّل المستوى الأكثر بروزاً في عمليّة تعلُّم التصنيف. وقد برهنَت التجارِب التي أجرتها روش وآخرون (1976) في هذا المجال أنَّه، خِلافاً لوجهات النظر السابقة في هذا الميدان، كان الأطفال البالغون من العمر ثلاث سنواتٍ يتمتَّعون بالقدرة على التصنيف. وإنْ كانت الدراسات السابقة تُثبِت العكس، فمردّ ذلك إلى أنَّها كانت تُدخِل فئاتٍ عليا في البحث. ففي الواقع، إنَّ الأطفال البالغين من العمر ثلاث سنواتٍ يتمرَّسون من تصنيف المستوى القاعديّ، ولكن يصعُب عليهم تصنيف الأغراض في فئةٍ عليا. فهُم يؤثِرون جمعها على أساس سِماتٍ إدراكيّةٍ حسيّة على غرار الشَّكل واللَّون أو العلاقات التجميعيّة المتواتِرة، بدلاً من أخذ السِمات العامّة الوظيفيّة في الحسبان. ويتعيَّن علينا أن نحفظَ من هذه النتائِج الواقع الأساسيّ التالي: تُعدُّ الفئات القاعديّة بمثابة "أشكال التصنيف الأولى والأكثر طبيعيّةً" (انظر لاكوف، 1987، ص 49).

إنْ أوجزنا مختلف المفاعيل التي سَبَقَ أن استعرضناها، يتَّضِح لنا أنَّ فئات المستوى القاعديّ تكون بارزةً على ثلاثة مستوياتٍ، ألا وهي:

– من وجهة النظر الإدراكيّة الحسيّة، مع الإدراك الحسيّ لشكلٍ

إجماليٍّ متشابهٍ، ومع تمثيل الفئة كلّها بواسطة صورةٍ ذهنيّةٍ بسيطةٍ، ومع مُطابقةٍ سريعةٍ؛

ـ من وجهة النظر الوظيفيّة، مع برنامجٍ مُحرِّكٍ عامٍّ متشابهٍ؛

– من وجهة نظر التواصل، مع استخدام كلماتٍ تتَّصِف بأنَّها الأكثر اقتضاباً والأكثر استخداماً واستعمالاً عادةً في سياقاتٍ حياديّةٍ من جهةٍ، ويتعلَّمها الأطفال في المقام الأوَّل وتكون سبّاقةً في الدخول إلى ثَبْت مصطلحات اللُّغة من جهةٍ أخرى.

3. المستوى القاعديّ: المستوى الأكثر إخباريّةً

إنَّ السؤال الذي يطرح نفسه هو بطبيعة الحال ذلك الذي يتناول الأصل الذي تتحدَّر منه هذه المفاعيل. ويكمن الجواب الذي سَبَقَ أن عبَّرت عنه روش وآخرون (1976) في غنى الفئات القاعديّة الإخباريّ، أي في واقع امتلاكها عدداً معبِّراً من الصِفات المشتركة. وبالتالي، يتعيَّن علينا أوَّلاً أن نعكِفَ أكثر على دراسة سبب وجود القسم الأكبر من معرفتنا مخزَّناً عند هذا المستوى. ويؤدِّي تحليلٌ من هذا القبيل، في الوقت نفسه الذي يُثبِّت فيه الدور المعرفيّ الممتاز الذي يضطلع به المستوى القاعديّ، إلى إعطائه تعريفاً أكثر دقَّةً.

يتمُّ إثبات مسألة أنَّ كميّةً أكبر من المعلومات تُنسَب إلى فئات المستوى القاعديّ (انظر الفئة **كلب**) عبر واقع أنَّ الأشخاص يعمدون، حين نطلب إليهم أن يُحرِّروا لائِحةً يُعدِّدوا فيها الصِفات التي تتحلَّى بها الفئات، إلى التزويد بالعدد الأكبر من خصائِص المستوى القاعديّ وصِفاته. فالفئات العليا تُفرِز القليل من الخصائِص، في حين تشهَد الفئات التابعة (راجع الفئة **سَبَنْيليّ**) تزايداً غير ذي أهميّةٍ كبيرةٍ في عدد السِمات مقارنةً مع تلك التي تتحلَّى بها الفئات القاعديّة. وهكذا، لا تزداد إخباريّة الفئة تزايداً منتظماً مع

خصوصيّة هذه الفئة. فهي تزيد أثناء الانتقال من الفئة العليا إلى الفئة القاعديّة، ولكنَّها لا تعود تزداد بشكلٍ معبِّرٍ بعد ذلك، بما أنَّ الإخباريّة المُعطاة بشأن الفئات التابعة لا تكون أكبر بكثيرٍ من تلك التي تكون الفئات القاعدية قد سَبَقَ أن زوَّدت بها. وهكذا، يُمثِّل ظهور الفئات التابعة عِبئاً تصنيفيّاً ذهنيّاً لا يوازِنه ربحٌ معلوماتيٌّ معادِلٌ، لأنَّ الإسهام المعلوماتيّ الإضافيّ يقتصِر على بعض التفريقات الجديدة البسيطة مقارنةً مع تلك التي يعطيها المستوى القاعديّ. فإنْ قمنا بمقارنة مصطلحات **حيوان** و**كلب** و**سَبَنْيليّ** من منظور إسهامها بالمعلومات، نجد لا مناص أنَّ القسم الأكبر من المعارف يكون مخزَّناً عند المستوى **كلب**. فمصطلح **حيوان** يتلازَم مع بعض السِمات العامَّة، في حين لا يتميَّز **السَبَنْيليّ** عن **الكلب** إلاّ من خلال بعض السِمات الإضافيّة، علماً بأنَّ سِماته الأساسيّة تكون موروثةً عن الفئة **كلب** (انظر روش وآخرون، 1976، ص 391). ونُدرِك من هنا الفائِدة والجدوى البسيكولوجيَّتَين اللَّتَين تتمتَّع بهما فئات المستوى القاعديّ: إنَّها الأقلّ كلفةً من وجهة النظر المَعرفيّة، لأنَّ عمليّة حفظِ فئةٍ واحدةٍ تكفي للتزويد بإخباريّةٍ مرتفعةٍ.

4. المستوى القاعديّ: "الإشارة الدالَّة على الصحَّة" والصِفة المُميِّزة

تُجيز عمليّة إبراز الإخباريّة الأعظم شأناً التي يتحلَّى بها المستوى القاعديّ إجراء إعادة تأويلٍ بمقتضى **الإشارة الدالَّة على الصحَّة**. وبالنظر إلى تعريف **الإشارة الدالَّة على الصحّة** لفئةٍ معيَّنةٍ بوصفها مجموع **الإشارات الدالَّة على الصحَّة** الخاصَّة بكلّ خاصيّةٍ من خصائِصها (انظر أعلاه)، نستنتِج أنَّ الفئة التي توفِّر عدداً كبيراً من السِمات المُشتركة لأعضائِها تتمتَّع أيضاً **بإشارةٍ دالَّةٍ على الصحَّة** أكبر مقارنةً مع فئةٍ تُقدِّم عدداً أقلّ من الصِفات المشتركة. ومردّ ذلك إلى

القول إنَّه من بين مستويات التنظيم الفِئويّ الثلاثة، يُقدِّم المستوى القاعديّ الفئات التي تتحلَّى بأعلى درجة **إشارة دالَّة على الصحَّة.** وتملك الفئات العليا **إشارةً دالَّةً على الصحَّة** ضعيفةً، باعتبار أنَّها فئاتٌ تقدِّم عدداً قليلاً من الصِفات المُشتركة. أمّا الفئات التابعة، فتملك بدورها أيضاً إشارةً دالَّةً على الصحَّة قليلة الأهميّة، لأنَّ القسم الأكبر من صِفاتها المُشتركة، كونه موروثاً عن الفِئة القاعديّة التي تتضمَّنها، يكون مشتركاً أيضاً مع سائِر الفئات التابعة التي تنتمي إلى هذه الفئة القاعديّة نفسها، وبالتالي فهو لا يمدُّنا، نظراً إلى موازنة **الإشارة الدالَّة على الصحَّة** التي تملكها خاصيّةٌ واحدةٌ، **بإشارةٍ دالَّةٍ على الصحَّة** قويّةٍ.

ينشأ تعريف **الإشارة الدالَّة على الصحَّة** الخاصّة بصفةٍ ما، كما رأينا آنِفاً، عن اعتبارٍ مزدوجٍ، ألا وهو: عن عدد أعضاء الفئة التي تملك هذه الصفة وعن عددِ أعضاء الفئات المُقابِلة التي تستوفيها. وعليه، فهو يستوجِبُ تسليط الضوء على مفهوم الصفة المميِّزة. فالخاصيّة التي تملك **إشارةً دالَّةً على الصحَّة** مرتفعةً تتمتَّع بقدرةٍ تمييزيّةٍ مرتفعةٍ بالنسبة إلى الفئة. وعليه، إنَّ الفئة التي تتمتَّع **بإشارةٍ دالَّةٍ على الصحَّة** مرتفعةٍ، ستتحلَّى بدورها أيضاً بصفةٍ مميِّزةٍ قصوى. وهذا ما يسمح بإعادة التعريف بالفئات القاعديّة، ليس بوصفها فقط الفئات الأكثر إخباريّةً وتلك التي تملك أعلى درجة **إشارة دالَّة على الصحَّة**، بل أيضاً بصفتها الفئات المتميِّزة على النحو الأقصى:

"إنَّ مستوى التجريد القاعديّ في صِنافةٍ معيَّنةٍ هو إجمالاً المستوى الذي تَنقل إليه الفئات القدر الأكبر من المعلومات، وتملك فئاته **الإشارة الدالَّة على الصحَّة** الأعلى، فتُعدُّ بذلك الأكثر تميُّزاً إحداها بالنسبة إلى الأخرى (انظر روش وآخرون، 1976، ص 383)."

من خلال طرح أنَّ الفئات القاعديّة تكون متميِّزةً على النحو الأقصى، تقصِد روش وآخرون (1976) التشديد على أنَّ الفئات القاعديّة تزيد، من وجهة النظر الداخليّة، التماثل المُدرَك بين أعضائها إلى الحدّ الأقصى، في حين أنَّها تقلِّل في المقابل، من وجهة النظر الخارجيّة، التماثلات المُدرَكة بينها وبين الفئات المُقابِلة إلى الحدّ الأدنى. ويعني ذلك القول إنَّ الفئات لا تكون مستقلَّةً وأنَّ تكوينها يتوقَّف بنسبةٍ كبيرةٍ على التنظيم الفِئويّ الذي تكون جزءاً منه، وبنوعٍ أخصّ، على الفئات التي تكون في حالة تضادٍ معها. وبالتالي، إنَّ استعمال روش وآخرون (1976) لمفهوم الفئة التفارقيّة بغية التعريف بالمستوى القاعديّ يُقدِّم أوجهَ شبهٍ واضحةً مع علم الدلالة البُنيويّ الأوروبيّ (انظر أعلاه). إذ تتوقَّف الإخباريّة المرتبطة بكلمة **كرسيّ** (chaise)، أي المؤشِّر على صحّتها، بنسبةٍ كبيرةٍ على وجود فئاتِ **مقاعِدَ** (sièges) تفارقيّةٍ، من مثل: **متَّكأ** (sofa) و**بوفَة** (pouf) و**كرسيّ بذراعَين** (fauteuil). . . إلخ. ويستتبع ذلك توقُّعاً يُعبِّر عنه أيضاً علماء الدلالة البُنيويّون، ومفاده أنَّ زوال أحد هذه المصطلحات (أو الفئات) قد يكون له ارتداداتٌ على الفئة **كرسيّ**. ونستخلِص من ذلك أمثولةً مؤقَّتةً مزدوجة المغزى، تقضي: أوَّلاً، بأنَّه من غير الصحيح أنَّ ما من رابطٍ يجمعُ بين قولب النظريّات الدلاليّة هذَين كما طابَ للبعض أن يقول؛ وثانياً، بأنَّه لا يتمّ استبعاد وجهة النظر التفارقيّة، كما يتعذَّر تسجيلها لموازنة علم دلالة الأنموذج، خِلافاً لما نادى به لاكوف.

يُعدُّ مفهوم **الإشارة الدالَّة على الصحَّة** الذي تمّ استعماله بغية تفسير تشكيل الفئات كما بغية إبراز عملية تكوين الأنموذج، بمثابة الرابط النظريّ الذي يتولَّى مهمَّة الوَصْل بين البُعد العموديّ والبُعد الأفقيّ، إذ: تخضع الأنموذجات والفئات القاعديّة، أي بكلامٍ آخر

التنظيم الداخليّ والتنظيم الخارجيّ للفئات، لمبدإٍ مماثلٍ في علم دلالة الأنموذج، ونعني به مبدأ قابليّة التمييز القصوى. فتماماً كما أنَّ الأنموذجات تتألَّف من الأعضاء التي تتشاطر العدد الأكبر من السِمات مع سائِر أعضاء الفئة نفسها والعدد الأقلّ من السِمات المشتركة مع أعضاء الفئات التفارقيّة، كذلك إنَّ الفئات القاعديّة هي الفئات التي تُقدِّم العدد الأكبر من الصِفات المشتركة لأعضائِها والعدد الأقلّ من الصِفات المشتركة مع الفئات المُقابِلة. ففي الحالتَين إذاً، أي بالنسبة إلى الأنموذجات كما الفئات القاعديّة، يكون مبدأ اقتصادٍ معرفيٍّ حيِّز التطبيق، ألا وهو: مبدأ السعي إلى زيادة الإخباريّة إلى الحدّ الأقصى.

إلاّ أنَّه لا يُمكننا اعتبار هذا المبدأ بمثابة المسؤول الوحيد عن تشكيل الفئات، ومردّ ذلك إلى السبب البسيط والوجيه القاضي بأنَّه في حال كانت الأمور تجري على هذا المنوال لكنَّا شهِدنا تكاثراً لكلّ الفئات الصغيرة التي يتمّ تعيينها بواسطة خاصيّةٍ واحدةٍ يكون من شأنها أن تضمَن لها **إشارةً دالَّةً على الصحَّة** قصوى. وبالتالي، يتعيَّن علينا أن نفسِّر لماذا لا تجري الأمور على هذا المنوال، أي: لماذا يكون القسم الأكبر من الإخباريّة مخزَّناً عند المستوى القاعديّ، ولماذا لا تتشكَّل هذه الإخباريّة عن طريق وَصْلِ سِماتٍ يتمّ اختيارها جُزافاً.

وعليه، يأتي مبدأ ثانٍ لكَبحِ قوَّة المبدأ الأوَّل الواسعة النفوذ، ألا وهو: مبدأ بُنية العالم. وتقضي الفكرة بأنَّه لا يتمّ جَمع الصِفات بشكلٍ اعتباطيٍّ تماماً، لأنَّنا نعثر في العالم الذي يُحيط بنا على تعالقاتٍ من هذا القبيل بين الصِفات. فإنْ كانت السِمة "ريش" (plumes) تتلازَم مع السِمة "جناح" (aile)، مثلما تُبرهنه روش وزملاؤها (1976)، فمردّ ذلك إلى أنَّه في الحقيقة تجري الأمور

(عادةً) على هذا المنوال. ونحلُّ بذلك الصعوبات التي يُفضي إليها مبدأ الاقتصاد المعرفيّ حين يتمّ استخدامه منفرِداً. وهكذا، تواصلُ الفئات تشكُّلها من خلال احترام مبدأ الاقتصاد المَعرفي، ولكنَّها لا تعود تزيد الإخباريّة أيّاً تكن إلى الحدّ الأقصى: بل إنَّها تزيد تعالقاتِ الصِفات التي تكون موجودةً في الحقيقة إلى الحدّ الأقصى. وعليه، يفرض المحيط ضغوطاتٍ على عمليّات تشكيل الفِئات من خلال تعيين حزَم الخصائِص التي ينبغي أو يُمكن أن تُؤدِّي إلى تشكيل فئةٍ معيَّنةٍ، أي إلى زيادةِ إخباريّتها و**الإشارة الدالَّة على الصحَّة** التي تملكها خصائِصها إلى الحدّ الأقصى:

"تتشكَّل الفئات بهدف زيادة إخباريّة حزَم صِفات المحيط الغنيّة إلى الحدّ الأقصى، ومن هنا، **الإشارة الدالَّة على الصحَّة** التي تملكها صِفات الفئات" (انظر روش ومِرفيس، 1975، ص 602).

5. الفئات والاعتباط

إنَّ التبِعة الأبرز التي تَنتُج عن اتِّخاذ موقفٍ من هذا القبيل هي عدم ملاءمة فرضيّة الاعتباط الكلاسيكيّة، إذ: لا تُقطِّع اللُّغات الواقع بشكلٍ اعتباطيٍّ من خلال الخضوع لاعتباراتٍ اجتماعيّةٍ ثقافيّةٍ، مثلما يوجِزه قوام فرضيّة وورف[26] (hypothèse de Whorf). فثمّة ظواهر "موضوعيّة" تلقي بظلالها على عمليّة تشكيل الفئات.

إلاّ أنَّ روش تعدُل، في المرحلة الثالثة من أبحاثها النظريّة، عن مثل هذه الفرضيّة الموضوعيّة وتعتمِدُ نسخةً ملطَّفةً تكفُّ عن اعتبار

---

(26) إنّها فرضيّة سابير - وورف ((Hypothèse de Sapir-Whorf (HSW)) التي يُطلَق عليها أحياناً اسم فرضيّة وورف (Hypothèse de Whorf) فقط. وتُحيل هذه التسمية في علم الألسنيّة إلى إشكاليّاتٍ ذات صلةٍ بالنسبيَّة الألسنيّة، أي بواقع وجود تغيُّريّة [أو لا] في تمثيلات العالم وتصانيفه في كنف اللُّغات [المترجِمة].

أنَّ تعالقات الصِفات التي يتمّ الإبقاء عليها أثناء تشكيل الفئة تكون موجودةً في الحقيقة نفسها. ويقوم مبدأ **بنية العالم المُدرَكَة** (perceived world structure) مقام بَنينَة العالم الموضوعيّة (انظر روش، 1978، ص 29). حيثُ إنَّ الأشخاص يُدرِكون مجموعات الخصائِص باعتبارها حُزَم خصائِص ولا تكون موجودةً بشكلٍ مُتأصِّلٍ في الحقيقة، إذ: "لابدّ من التشديد على أنَّنا نتحدَّث عن عالَمٍ مُدرَكٍ وليس عن عالمٍ ميتافيزيقيٍّ من دون **شخصٍ** يعتقِله" (knower) (انظر روش، 1978، ص 29). فبينما لم تكن النسخة الواقعيّة السابقة تسمح بافتراض بُنيةٍ تعالقيّةٍ حيثُ لا وجود لبُنيةٍ في الواقع، تستطيع المقاربة الجديدة أن تعرِضَ مثل هذه التشكيلات الفِئويّة.

يُعزى هذا التبدُّل الهامّ في الموقف، كونه يُلطِّف من حدَّة الطابع المستحقّ المشاهدة الذي يتَّصِف به الرأي السابق، كما أنَّه يعني العودة بشكلٍ كاملٍ تقريباً إلى وجهات نظر وورف، إلى ثلاث صعوباتٍ اعترضت روش (1978، ص 29) أثناء معالجتها الخصائِص التي يُسمِّيها الأشخاص، ألا وهي:

ـ تملك بعض الصِفات مثل "مقعَد" فيما يتعلَّق بالفئة **كرسيّ** أسماءً تُبرهِن أنَّها لا تسبِقُ بشكلٍ معبِّرٍ معرفة الغرض بوصفه كرسيّاً؛

ـ لا تنطوي بعض الصِفات على غرار الصفة "كبير" (grand) فيما يتعلَّق بالفئة **بيانو** (piano) على معنًى إلاّ نسبةً إلى عمليّة تصنيفِ البيانو في طبقةٍ عليا على غرار طبقة **الأثاث** (meuble). فالقول التالي: **يكون البيانو كبيراً** (Un piano est grand) تتطلَّب معيارَ مقارنةٍ: فهو لا يكون كبيراً إلاّ نسبةً إلى فئةٍ معيَّنةٍ. ولنتذكَّر دوماً القول التالي: **الفيل الصغير هو** حيوانٌ كبيرٌ! (le petit éléphant est un grand animal!)؛

– تَمْثُل بعض الصِفات، من مثل الصفة "**نأكل عليها**" ("on y

("mange" بالنسبة إلى الفئة **طاولة** (table)، كصِفاتٍ وظيفيّةٍ تستوجِبُ عملية فهمها معرفةً بشأن الكائنات البشريّة ونشاطاتها والعالم الحقيقيّ.

ومن هنا يتمّ الانتقال إلى تصوُّرٍ ذاتيٍّ (subjectif) أكثر لعملية تشكيل الفئات، يتجلّى كالآتي: "لقد اتَّضَحَ، كما تؤكِّد روش (1978، ص 29)، أنَّ تحليل الأغراض بمقتضى الصِفات كان بالأحرى عبارةً عن نشاطٍ معقَّدٍ نعتبِر أنَّ الأشخاص الذين أخضعناهم للاختبار (والذين يُمثِّلون في الواقع نِظام معارف ثقافيّة) لا يكونون قادرين على فرضه إلاّ بعد أن يُصار إلى إنشاء نظام فئات.

لا تعني وجهة نظرٍ من هذا القبيل أنَّ الفئات تتشكَّل كيفما اتَّفَقَ. فواقع إدخال **شخص يعتقِل** (knower) يُبقي وجود ضغطٍ ما باعتبار أنَّ العالم المُدرَك لا يُمكن إدراكه كيفما اتَّفَقَ. ومردّ ذلك إلى القول إنَّ حُزَم الخصائِص لا تُعدُّ بمثابة المجموعات التي تكون موجودةً بشكلٍ موضوعيٍّ في الواقع ولا بمثابة المجموعات المؤلَّفة جُزافاً. بل يكونُ تشكيلها رهن تفاعل الأشخاص مع محيطهم: "فمفهوم ملاءمة **الخاصيّة** لا يكون شيئاً موضوعيّاً في العالم المستقلّ عن كلّ كائنٍ؛ بل تتعلَّق المسألة بالأحرى بما نُسمِّيه **خاصيّةً تفاعليّةً**" (انظر لاكوف، 1978، ص 51)، أي خاصيّةً لا تُشكِّل صِفةً باطني (intrinisèque) للغَرَض، بل تَنتُجُ عن الطريقة التي ينتهجها البشر، بواسطة جسدهم وجهازهم المَعرفيّ، للتصدِّي للأغراض: أي، طريقة إدراكهم لها وتخيُّلها والطريقة التي يُنظِّمون بموجبها الإخباريّة التي تتناول هذه الأغراض، ولاسيّما طريقة احتكاكهم الجسديّ بها (انظر لاكوف، 1978، ص 51).

6. الموضوعيّ والذاتيّ

إنَّ افتراض وجود حُزَم خصائِص تفاعليّة لا يعني إذاً إيثار

اعتماد وجهة نظر ذاتيّة (subjective)، أي اعتباطيّة فيما يتعلَّق بالصِفات. إذ إنَّ "العالَم المُدرَك" يتمّ إدراكه، كما أُتيحَت لنا آنِفاً فرصة التنويه بذلك، بشكلٍ مشتركٍ تقريباً، ممّا يسمَح بالإبقاء على فكرة السِمة **الموضوعيّة** (objectif) فيما يتعلَّق بخصائِص من مثل **بنيّ اللَّون** (brun) أو **كبير** (grand) على سبيل المثال، في مقابل سماتٍ من مثل **جميل** (beau) و**ذكيّ** (intelligent). . . إلخ، التي تبدو على الفور كسِماتٍ **ذاتيّةٍ** (subjectifs) لأنَّها تستطيع أن تتبدَّل من شخصٍ إلى آخر. فالاختلاف القائِم بين الصِفات الأضداد من نمط **كبير/ صغير** (grand/petit) و**طويل/ قصير** (long/court) و**ثقيل/ خفيف** (lourd/léger). . . إلخ. والتي يُمكننا أن نصِفها بالموضوعيّة، وتلك التي تكون من نمط **جميل/ قبيح (بَشِع)** ((joli/laid (moche)) و**جيّد/ سيّئ** (bon/mauvais) و**شرير/ لطيف** (méchant/gentil). . . إلخ، التي يُمكننا وصفها بالذاتيّة (subjectifs)، يكون فاضِحاً بهذا الصدد حيثُ إنَّه يُظهِر أنَّ الموضوعيّة التي نربطها بأعضاء السلسلة الأولى تتحدَّر من سِمةِ قابليّة القياس التي نُضفيها عليها (انظر بيرفيش .M) (Bierwisch، 1970، وكليبر، 1976). وتعكِس الأضداد "الموضوعيّة" قدرة الإنسان على أن "يقيسَ"، مستعيناً بحواسِّه، وبواسطة سلَّم التدرُّج التضادِّيّ، أغراض الحقيقة التي تُحيط به. ولا تتعلَّق المسألة بمزايا باطنية (intrinsèque) تتحلَّى بها الأغراض، لأنَّنا نحن مَن يجِدها كبيرةً/ صغيرةً وثقيلةً/ خفيفةً. . . إلخ، بيد أنَّ هذا القياس يبدو لنا موضوعيّاً مع ذلك، لأنَّنا نعتقد ببساطةٍ أنَّه ينبغي أن يكون مشترِكاً مع المتكلِّمين الآخرين، ولا يبدو لنا بالتالي أنَّه مرتبِطٌ بحكم فرديٍّ فقط. وثمّة طرقٌ مختلفةٌ يُمكننا توسُّلها لإقامة الدليل على أنَّ هذا الأمر يُشكِّل جزءاً من تمثيلنا المَعرفيّ للأشياء. وهكذا، يُشدِّد بيرفيش (1970، ص 316) على أنَّ الطفل يتمرَّس من بُنية الأضداد الموضوعيّة حتَّى قبل أن يكون قد تعلَّم مبادئ هندسة

الأشكال والفيزياء. وتتجلّى من جهةٍ أخرى ملاءمة بنية الأضداد الموضوعيّة هذه "بِنَظر أيّ متكلِّم" بواسطة مجموعة خصائِصَ ألسنيةٍ لغويةٍ تضعها في مقابل بنية الأضداد الذاتيّة (subjectifs) (انظر كليبر، 1976). وسنكتفي بالتذكير ببعضٍ منها:

ـ يستطيع التعبير الفرنسيّ un peu (= **قليلاً**) أن يعمَل مع صِفتَي القطبَين الإيجابيّ + والسلبيّ – للسلَّم، حين تتعلَّق المسألة بالأضداد الموضوعيّة، في حين أنَّه لا يقبَلُ إلاّ صفة القطب السلبيّ في حالة الأضداد الذاتيّة، وإليكم هذه الأمثلة:

هذه الحقيبة ثقيلةٌ قليلاً (Ce sac est un peu lourd).

هذه الحقيبة خفيفةٌ قليلاً (Ce sac est un peu léger).

* **صوفيا جميلةٌ قليلاً** (* Sophie est un peu jolie).

* **صوفيا قبيحةٌ قليلاً** (* Sophie est un peu moche).

ـ وحدها الأضداد الموضوعيّة تستطيع أن تكون قابلةً للتكمية عدديّاً، إمّا على نحوٍ مطلقٍ، كما في المثل التالي:

يبلغ ارتفاع هذه الشجرة ثلاثة أمتار (Cet arbre a trois mètres de haut)

أو على نحوٍ مختلطٍ، كما في المثل الآتي:

بول أطول من شارل بخمسة سَنتيمترات (Paul est plus grand que Charles de cinq centimètres)،

في حين يتعذَّر على الأضداد الذاتيّة الدخول إلاّ في سياق مقارناتٍ نسبيّةٍ:

* **إنَّ جولي جميلةٌ بِ** ... (* Julie est jolie de...)

* **جولي هي أجمل من بيرت بِ** ... (* Julie est plus jolie que Berthe de...)

جولي هي أجمل من بيرت (Julie est plus jolie que Berthe).

– إلاّ أنَّه حين لا تتوفَّر أيّ عمليّة تكمية عدديّةٍ للأضداد الموضوعيّة، يكون القياس النسبيّ ملائِماً دائِماً. وهكذا، إنَّ حكماً من مثل **هذا الرواق مُضيءٌ أكثر من الغرفة** (Ce couloir est plus clair que la chambre) والذي لا يُفضي في اللُّغة القياسيّة إلى تفسيرٍ مكمَّمٍ (*هذا الرواق مُضاءٌ أكثر من الغرفة بِ. . . *Ce couloir est plus clair que la chambre de...)، يتلازَم مع ذلك مع سِمةِ "قابل للقياس" (mesurable). فعلى مخاطبٍ يتمنَّع عن تصديقه، يُمكننا أن نُجيبَ بردٍّ من نمط **حسناً،** سنتحقَّق من ذلك (D'accord, on va vérifier) أو **حسناً،** سنقوم بقياس ذلك (D'accord, on va mesurer)، في حين أنَّه يتعذَّر تصوُّر الردّ بمثل هذه الإجابة في حال اعترَضَ أحدهم على التأكيد التالي: **إنَّ جولي أجمل من بيرت** (Julie est plus jolie que Berthe). وسنُضيف المَثَل العاميّ التالي الذي يوضِّح تماماً مفهوم الخاصيّة التفاعليّة، ألا وهو: حتَّى لو لم أكن أملك أدلَّةً "عدديّةً" للجَزم بأنَّ **هذا الخشب هو أصلب من ذاك** (Ce bois est plus dur que celui-ci)، إلاّ أنَّني أستطيع بواسطة مسامير أغرزها فيه أن أحاوِل "موضوعيّاً" إقناع مُخاطَبي بذلك. ويصعُب تخيُّل مثل هذه التجربة مع الأضداد الذاتيّة. ولكنَّها تُبَرهِن على أيٍّ حالٍ المعنى الذي ينبغي أن نؤوِّل بموجبه مفهوم الخاصيّة "الموضوعيّة": ليس بوصفها خاصيّةً لا تمتّ بصلةٍ للكائِنات البشريّة، ولا بوصفها أيضاً خاصيّةً تكون خاضعةً لتبدُّلٍ بَيْفَرديٍّ تعريفيٍّ. بل تتعلَّق المسألة بخصائِص ترتبط ارتباطاً مباشراً بوضعنا ككائِناتٍ بشريّةٍ، أي بخصائِصَ **متجسِّدةٍ** (embodied)، مثلما يُشدِّد على ذلك لاكوف، ولكن في حال بدَت لنا هذه الخصائِص موضوعيّةً، فذلك لأنَّنا نفترِضُ أنَّه يتمّ إدراكها بطريقةٍ متشابِهةٍ. ويُمكننا أن نُسمِّي ذلك كما يحلو لنا، ولكن يتعذَّر

علينا ألاّ نُسلِّم بأنَّ المسألة تتعلَّق هنا على الأقلّ بشكلٍ معيَّنٍ من أشكال الموضوعيّة، أي "بتمييزٍ يكون، كما يؤكِّده دانون- بوالو (في إطار تواصلٍ شخصيٍّ)، ثابِتاً أي قابِلاً للوَضعَنَة"، حتَّى لو لم يكن مُتأصِّلاً في المرجع.

وعليه، يُخفِّف الإيضاح الذي أوردناه من وطأة الانتقال من تصوُّر الصِفات "الواقعيّ" الذي حمَلت روش وآخرون راية الدفاع عنه (1976) إلى نسخة الخصائِص التفاعليّة، وذلك من خلال إقامة الدليل على أنَّ الأمر الذي ينبغي ألاّ يتغيَّر من نسخةٍ إلى أخرى، تحت طائلة إنتاج علم دلالةٍ يكون خارجاً عن السيطرة، إنَّما هو الوعي لوجود نوعٍ من ثباتٍ، أي انتظام، يكون جزءاً من تصوُّرنا للخصائِص التي تتحلَّى بها الأغراض ويتحدَّر من قرينة أنَّه يُصار إلى إدراك العالم وإلى التفاعل معه بشكلٍ مشتركٍ. وينشأ من هنا تحديداً الشعور الذي يُخالِجنا بأنَّ الأغراض تملك بالفعل، أي "موضوعيّاً"، الخصائِص التي يولِّدها تفاعلنا معها. وبعد الفراغ من قول ذلك، لا ينبغي أن يؤدِّي هذا الدفاع الجزئيّ عن مفهوم موضوعيّة الخصائِص إلى تحويل الانتباه عن التشديد الجديد على الطابع التفاعليّ الذي تتحلَّى به هذه الخصائِص. فمن شأن عمليّة إلقاء الضوء على الأصل "البَشريّ" الذي تتحدَّر منه الخصائِص التي تؤلِّف حُزَم السِمات الفِئويّة أن تفتح الباب أمام التقصِّي عن طبيعة هذه الخصائِص، وبالتالي أمام تمييز المستوى القاعديّ ليس بواسطة مصطلحاتٍ كميّة فحسب، كما هو الحال مع عمليّة احتساب **الإشارة الدالَّة** على الصحَّة، بل أيضاً وبوجهٍ خاصٍّ بواسطة مصطلحاتٍ نوعيّةٍ.

7. السِمات "جزء مِن"

لقد أجابت روش وآخرون (1976) على السؤال الذي تمّ طرحه

حول سبب البروز المَعرفيّ للمستوى القاعديّ من خلال إقامة الدليل على أنَّه يُشكِّل المستوى الأكثر إخباريّةً. وتسمح عمليّة أخذ السِمات المرتبطة بفئات المستوى القاعديّ في الاعتبار لكلٍّ من تفيرسكي (B. Tversky) وهامينواي (K. Hemenway) (1983 و1984) وتفيرسكي (1986) بشرح السبب الكامن وراء واقع أنَّ مستوى واحداً، ونعني به المستوى القاعديّ بالذات، يُشكِّل مركزَ مثل هذا التنظيم للمعارِف. فلقد أظهَرَ اختبارٌ أوَّل للسِمات التي يربطها الأشخاص بالفئات البيولوجيّة وبفئات الأغراض (أي، **الحوادث المُصطنعة**) أنَّ خصائِص الفئات العليا كانت تنزِعُ لأن تكون خصائِصَ مجرَّدةً، وبوجهٍ أخصّ صِفاتٍ وظيفيّةً، على غرار "يُستعمَل للتثبيت" (utilisé pour fixer) و"يسبَحُ" (nage). . . إلخ، في حين أنَّ خصائِص المستويَين الآخَرين كانت تُرجِع إلى المَظهر كما إلى الوظائِف. وقد تعزَّزَ هذا الانطباع بوجود اختلافٍ نوعيٍّ يضَعُ المستويات أحدها في مقابل الآخر إثر ملاحظة أنَّ نمطاً من الصِفات كان راجِحاً بوجهٍ خاصٍّ عند المستوى القاعديّ، ألا وهو: السِمات التي تُرجِع إلى أجزاءٍ من الأغراض. وقد أفضى فحصٌ منهجيٌّ تمّ إجراؤه عبر تقسيم السِمات إلى ثلاثة أنماطٍ، كالآتي: **(i) جزء من**، على غرار **حبوب** (grains) و**براعِم** (boutons) و**مقبَض** (anse) و**ذِراع** (bras). . . إلخ؛ و**(ii) وظائِف**؛ و**(iii)** سِماتٍ مختلطةٍ، على غرار **أحمر** (rouge) و**مُعطَّر** (parfumé). . . إلخ، إلى النتيجة التالية: كانت الإخباريّة المرفَّعة إلى المستوى القاعديّ تُنسَب إلى الصِفات **جزء من** (وبغية الاطِّلاع على موجَز التجارب المُنجزَة، انظر تفيرسكي، 1986).

ينبثِق من ذلك تمييزٌ جديدٌ للمستوى القاعديّ مقارنةً مع المستوى التابع. فإنْ كان صحيحاً فِعلاً أنَّ خصوصيّة المستوى القاعديّ تُفسَّر بواسطة وجود سِماتٍ يكون السواد الأعظم منها من نمط **جزء من**،

فباستطاعتنا أن نستنتِج من ذلك خلاصةً مزدوجةً، ومفادها:

أ) أنَّ فئاتٍ قاعديّةً مختلفةً متحدِّرةً من الفئة العليا نفسها تتميَّز إحداها عن الأخرى بواسطة سِماتِ **جزء من** وتتشاطر صِفاتٍ من أنماط أخرى؛

ب) أنَّ فئاتٍ تابعةٍ مختلفةٍ منتميةً إلى الفئة القاعديّة نفسها تتشاطر في المقابل سمات **جزء من** وتتميَّز في ما بينها على أساس صِفاتٍ أخرى.

تُنشئ بالتالي هذه الفرضيّة المزدوِجة المُثبَتة، في كتاب تفيرسكي وهامينواي (1984)، أنَّه عند المستوى القاعديّ من شأن الأجزاء أن تشكِّل في الوقت نفسه الصِفات المشتركة بين الأعضاء (التابعة) التي تنتمي إلى فئةٍ معيَّنةٍ والصِفات المميِّزة للفئات التفارقيّة (التي تنبثِق من المستوى القاعديّ أو عن المصطلح الأعلى نفسه) (انظر تفيرسكي، 1986، ص 69). فمثلاً، يتمّ إدراك الأسماك كلّها، مثلما يُبرهنه تفيرسكي، بالتضادّ مع أجناس حيواناتٍ أخرى، باعتبارها تملك زعانِف (nageoires) وخياشيم (branchies) وحراشيف (écailles). أمّا الأسماك الذهبيّة (poissons rouges) والسَلمون (saumons)، فتتشاطر هذه الصِفات ولكنَّها تتميَّز إحداها عن الأخرى لجهة أنَّ الأولى تكون صغيرة الحجم وبرتقاليّة اللَّون وتوضَع في الأحواض، في حين تعيش الثانية في الأنهار وتسبَح عكس التيّار، فضلاً عن أنَّنا، كما يردِف تفيرسكي قائِلاً على سبيل الدعابة التي لا تخلو من السخرية والذِواقة، نأكلها في السلطة.

يُمكننا أن نتساءل عن السبب الذي يجعل سِمات **جزء من** تُهَيمن عند المستوى القاعديّ، وبالتالي، لماذا تكون المعارف التي نملكها عن الفِئات القاعديّة منظَّمةً جوهريّاً على أساس تقسيماتِ "الجزء للدلالة على الكلّ". ويأتي الجواب من خلال تقسيمٍ قامَ به المُختبِرين ويقضي

بتوزيع السِمات **جزء من** إلى **صفاتٍ جيّدةٍ جدّاً** (très bons) على غرار **جناحَين** (ailes) مثلاً بالنسبة إلى الفئة طائِرة، و**صِفاتٍ غير جيّدةٍ** (pas très bons)، مثل **أرضيّة** (plancher) بالنسبة إلى الفئة طائِرة. وتُبرِز هذه النتائِج أنَّ الأجزاء **الجيّدة جدّاً** هي تلك التي يكون لها في آنٍ بروزاً إدراكيّاً حسيّاً ودلالةً وظيفيّةً، بينما الأجزاء **السيِّئة** هي تلك التي تكون ذات أهميّةٍ ضئيلةٍ نسبيّاً بالنسبة إلى الإدراك الحسيّ ووظيفة الغَرَض معاً (انظر تفيرسكي، ص 1986). ويُشكِّل **جناحا** (ailes) الطائِرة وساقا (jambes) السروال و**شَفرَة** (lame) المنشار أمثلةً ممتازةً عن الصِفات **جزء من**. وهكذا، يكمن تفسير الدور الخاصّ الذي تضطلعُ به الأجزاء عند المستوى القاعديّ في التعالق الذي يربط المظهر بالوظيفة، وهذا ما تظهره أحياناً تسمية الصِفات (فمثلاً، تُرجِع الخاصيّة **رِجل** (pied) فيما يتعلَّق بالفئة طاولة (table) إلى وحدةٍ إدراكيّةٍ حسيّةٍ كما إلى دورٍ وظيفيٍّ). وتُحدِّد الطريقة التي يُقسَّم بموجبها الغَرَض إلى أجزاءٍ شكلَ هذا الغرض وبالتالي الطريقة التي نُدركه ونتخيَّله بموجبها. فالأغراض التي تُقدِّم الأجزاء نفسها تتَّخِذ أشكالاً مماثلةً. وبالطريقة نفسها، غالباً ما يعكِسُ تقسيم الغرض إلى أجزاءِ الوظيفة أو الوظائِف التي يضطلع بها هذا الغرض، بحيثُ تكون معرفتنا بالدور الوظيفيّ مرتبطةً بمعرفة الأجزاء. ويكون الاثنان مجتمعَين في تفاعلنا مع الغَرَض: "بما أنَّنا نحتكُّ نمطيّاً بالغرَض من خلال أجزائه (إذ إنَّنا نضع أيدينا في الأكمام ونجلس على المقاعِد)، فإنَّ الأغراض التي تُقدِّم الأجزاء نفسها تؤدِّي إلى حصول تفاعلٍ مماثِلٍ" (انظر تفيرسكي، 1986، ص 70). وعليه، تُحدِّد الأجزاء "ما هي البرامج المُحرِّكة التي يُمكننا استعمالها خلال تفاعلنا مع الغرَض" (انظر لاكوف، 1978، ص 47). ويُطالعنا هنا، كما نرى، تحليل المِنضَدات الخَفيضة الذي قامت به فيرزبيكا (راجع أعلاه)، وعلى صعيدٍ أعمّ، البُعد التشبيهيّ (أي **المتجسِّد** (embodied)) للمتصوّرات.

ثالثاً: نقاط المقارنة الأربع

تستطيع نقاط المقارنة الأربع التي اختتمنا بها تمييز صيغة الشروط الضروريّة والكافية أن تؤدّي في الوقت الراهن دورها المقارنيّ، على الشَّكل الآتي:

1/ إشكاليّة الانتماء إلى فئة: بُغية البتّ في مسألة انتماء عنصرٍ ما إلى فئةٍ معيَّنةٍ، "نقيسه" نسبةً إلى الأنموذج (إمّا بوصفه أفضل مثالٍ مرجعي ـ مرجع أو بوصفه توافُقيّة سِماتٍ نمطيّةٍ). ولا يتمّ هذا التقويم بشكلٍ تحليليٍّ، كما هو حال التحقُّق المعياريّ في صيغة الشروط الضروريّة والكافية، بل يُنجَزُ بشكلٍ إجماليٍّ. زِد على أنَّ الاختلاف الجوهريّ الذي نتَجَ عن ذلك مقارنةً مع عمليّة التصنيف بواسطة صيغة الشروط الضروريّة والكافية يتجلّى في أنَّ العنصر يكون قابلاً للتصنيف دائماً، حتّى لو لم يكن تلاؤمه مع الأنموذج تامّاً. وبتعبيرٍ آخر، باستطاعتي أن أُطلِقَ اسم **كرسيّ** على كرسيٍّ، حتَى وإنْ كان هذا الكرسيّ لا يتطابق مع أنموذج الكرسيّ البَدئيّ.

2/ المعنى والمرجع: إنَّ النتيجة التي لم نكن نتوقَّعها حكماً، هي أنَّ علم دلالة الأنموذج يجعل المرجع رهن المعنى بطريقةٍ معيَّنةٍ، إذ: من شأن الإفادة أن تُحدِّد الإحالة أيضاً، لأنَّ الانتماء إلى فئةٍ معيَّنةٍ (أي المرجع أو الإحالة) يتمّ نسبةً إلى المعنى الأنموذجيّ البَدئيّ الذي تنطوي عليه الكلمة. فحتّى وإنْ كانت حدود الفئات غير واضحةِ المعالم، إلاّ أنَّه لا يتمّ انتقاء أعضائها بشكلٍ عشوائيٍّ. بل يتمّ تصنيفها على قاعدة السِمات التي تُقدِّمها بشكلٍ مشتركٍ مع الأنموذج. وبهذا المعنى، يُمكننا أن نقول أنَّ تحديد إحالة فئةٍ معيَّنةٍ يتمّ عبر إفادة هذه الفئة، باعتبارها توافُقيّة سِماتٍ نمطيّةٍ.

ينفصِل علم دلالة الأنموذج في هذا الصدد عن نظريّة الشَّكل

القولب التي نادى بها بوتنام (1975)، ولا يُعزى سبب ذلك إلى أنَّ بوتنام لا يُسلِّم بالعقيدة الفريجيّة القاضية بتحديد المرجع بواسطة المعنى، بل لأنَّه يرفِض اعتبار المعنى كحالةٍ ذهنيّةٍ. والحال أنَّ المعنى الأنموذجيّ البَدئيّ، شأنه شأن المعنى بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية، هو كنايةٌ عن غَرَضٍ ذهنيٍّ، ونتيجةً لذلك، إنَّه يستتبع أيضاً وَصْل **(i)** المعنى البسيكولوجيّ و**(ii)** المعنى- كصيغة تعيين المرجع، الأمر الذي يحتجُّ عليه بوتنام، كالآتي:

(i) يعني التعرُّف على مصطلحٍ معيَّنٍ أن نكون في حالةٍ بسيكولوجيّةٍ معيَّنةٍ؛

(ii) من شأن معنى المصطلح (أو إفادته) أن يُحدِّد إحالته (أو مرجعه).

يقوم بوتنام بتفسير النقطة الثانية (ii) بمعزلٍ عن النقطة الأولى (i)، كالآتي: يجعل تأشيريّة[27] (indexicalité) مصطلحات الأجناس

---

(27) يعود الفضل في ابتكار هذا المصطلح إلى شارل بيرس (Charles Peirce) الذي نحته من ثلاثة مصطلحات هي: المؤشِّر والرمز والعلامة. وغالباً ما تُعتَبر التأشيريّة كجزءٍ من التداوليّة التواصليّة (la pragmatique) التي هي جزء من دراسة علم اللُّغة والتي تُعنى باستعمال اللُّغة ومفاعيلها. والتأشيريّة أنواعٌ وضروبٌ وأشكال. ففي فلسفة اللُّغة، يدلّ (أو يُشير) السلوك التأشيريّ أو طريقة التعبير على عرضَ حالٍ معيَّن. فمن شأنه أن يدلّ مثلاً كما يقول الباحثون في مجال علم الإناسة الألسنيّة (anthropologie linguistique)، ولاسيّما ألينور أوشز (Elinor Ochs)، على الاختلافات المنوطة بالجنسَين انطلاقاً من الوضعيّة الجسديّة أو السلوك الألسنيّ (sexolecte) الذي يُمكن أن يعتمده الشخص. فمثلاً: تتَّصف النساء عموماً، بحسب ما يرد على لسان روبين لاكوف (Robin Lakoff)، بأنَّهنَّ يفقن الرجال بأشواطٍ بعيدةٍ لجهة "تهذيبهنَّ" في انتقاء تعابيرهنَّ الكلاميّة، وحتَّى إنَّ نبرة صوتهنَّ تكون مختلفةً. أمّا في علم اللِّسانيّات، فترتبِط التأشيريّة ارتباطاً وثيقاً بعناصر الإشارة (أنا، هنا، الآن... إلخ) وبأسماء الإشارة (هذا وذاك... إلخ) التي تُشكِّل فئةً فرعيّةً من العناصر التأشيريّة. وتبدو التأشيريّة، بحسب بيرس، كطريقةٍ بديلةٍ لفهم المرجع. كما أنَّه يعتبرها ظاهرةً تتجاوز حدود اللُّغة وحدها. فهي تتألَّف من أيّ شيءٍ يُمكننا تفسيره أو تأويله بوصفه إشارةً تدلّ على شيءٍ ما - بما في ذلك مؤشِّر الرياح أو الدخان. أمّا في الميدان البشريّ، فقد=

الطبيعيّة منها معيِّناتٍ قارَّةً، أسوةً بأسماء العلم، ويرجِع بالتالي إلى الخبراء أن يُحدِّدوا ماهيّة إفادتها (راجع الرمز H_2O للدلالة على **الماء**)، علماً بأنَّ الإحالة تُشكِّل مقوِّماً خاصّاً في تمثيله الدلاليّ للأسماء (بغية الاطِّلاع على نقدٍ لهذا التمثيل، انظر كليبر، 1985 أ)، وتُذكِّر الترسيمة المبيَّنة أدناه بمختلف مقوِّماته:

الماء

واسمات نحويّة	واسمات دلاليّة	قولب	إحالة
اسم كتليّ[28]، حسيّ	جنس طبيعيّ، سائل	بلا رائِحة، شفّاف، بلا طعم، ويروي الظمأ... إلخ.	H_2O

3/ توازٍ مزدوج: وإنْ كانت العلاقة إفادة–إحالة تخضَعُ في الصيغتين لمبدأ التعلُّق نفسه، إلاّ أنَّنا لا نعود نقع في المقابل، في **علم دلالة الأنموذج**، على التوازي المزدوج نفسه الذي كان يوجِز العلاقات القائِمة بين الإفادة والإحالة في صيغة الشروط الضروريّة والكافية. إذ لا يعود العامِلان المتغيِّران **وَضع متساوٍ** و**تتخيم** واضح رائِجَين: بل تكون الغلبة لعدم التكافؤ وعدم الجمود. فمثلما يظهر في الترسيمة المبيَّنة أدناه المُقتبسة بتصرُّفٍ عن غيرايرتز (1987)، نكون من جهةٍ بصدد إفادة لا تعود كنايةً عن مجرَّد عمليّة وَصْل

= تتضمَّن التأشيريّة أيّ إشارةٍ (كالملابس والهِندام وتنوُّع الخطابات... إلخ) تدلّ على الهويّة الاجتماعيّة أو تُساعِد على بنائها [المترجمة].

(28) يدلّ الاسم الكتليّ (nom massif) على الاسم الذي يُشير إلى وحدةٍ تكون غير قابلةٍ للعدّ وغالباً ما يكون اسم مادّة ويُستعمَل بصيغة المفرد، على غرار السكّر والماء والرمل والحليب... إلخ [المترجِمة].

شروطٍ ضروريّةٍ وكافية، بل إنَّها تُشكِّل بنيةً بمقتضى الشَّبَه العائليّ، وتتطابقُ معها على صعيد الإحالة فئةٌ غير جامدةٍ ذات حدودٍ مُبهمةِ المعالم. وتُطالعنا من جهةٍ أخرى إفادةٌ مؤلَّفةٌ من سِماتٍ نمطيّةٍ (مُتراتِبةٍ تتمتَّع **بإشارةٍ دالَّةٍ على الصحَّة** كبيرةٍ بدرجاتٍ متفاوتةٍ) وتقابلها على صعيد الإحالة بنيةٌ أنموذجيّةٌ مؤلَّفةٌ من أعضاء غير متكافِئةٍ تبدأ من الأمثلة الأكثر تمثيلاً وصولاً إلى المراجع الأكثر هامشيةً.

	وضع غير متكافئ	**تتخيم غير جامدٍ**
إحالة	بُنية أنموذجيّة (أعضاء غير متكافِئةٍ: بدءاً من الأمثلة الفضلى وصولاً إلى المراجع الأقل تمثيلاً)	حدود مُبهمة المعالمِ
إفادة	سِمات نمطيّة (درجة **الإشارة الدالَّة** على الصحَّة التي تملكها الخصائِص)	شَبَه عائلّي

4/ المعنى المتعدِّد لا تطرح العناصر الدالَّة ذات المعنى المتعدِّد على غرار الفعل الفرنسيّ voler (= **طارَ / سَرَقَ**) إشكاليّةً جِديَّةً. وتكون طريقة معالجتها شبيهةً بطريقة المعالجة الكلاسيكيّة، كالآتي: يتطابق الفعل الفرنسيّ voler مع كلمتَين، أي مع فئتَين، وبالتالي مع تنظيمَين أنموذجيَّين مختلفَين يحلّان إشكاليّة الانتماء إلى كلِّ فئةٍ من هاتَين الفئتَين. إلاّ أنَّه مع وقائِع "تعدُّديّة المعاني"، تعود الأمور لتتعقَّد من جديدٍ، مثلما يُبرهِنه ببراعةٍ غيرايرتز (1988)، وذلك بسبب الرابط المُدرَك بين مختلف المفاهيم (أو الأنماط المرجعيّة). فهل نعتبِر أنَّها تُشكِّل قاطِبةً فئةً واحِدةً، أي أنموذجاً واحداً؟ أم فئتَين (أو أكثر)، أي

بالتالي عدداً موازياً من البُنى الأنموذجية المختلفة؟ يُشكِّل الاحتمال الأوَّل الجواب الذي يُعطى غالباً هذه المرَّة، إذ: إنَّنا نتبيَّن في علم دلالة الأنموذج الوسيلة لتجنُّب إشكاليّة تعدُّد المعاني. فالكلمة "تعدد المعنى" لا تُمثِّل إلاَّ فئةً واحدةً يُشكِّل المعنى الأوَّل أي القاعديّ، أو المركزيّ، أنموذجها، وتُشكِّل المعاني الأخرى المراجع التي تكون بعيدةً بدرجاتٍ متفاوتةٍ. وبلا لفٍّ ودوران، نعتقِدُ أنَّ حلاًّ من هذا القبيل يكون اقتصاديّاً حتماً إلاّ أنَّه لا يكون صنيعة نسخة الأنموذج القياسيّة. فنكون إذاً بصدد نسخةٍ موسُّعةٍ للأنموذج ترتكِز على مفهوم "الشَّبَه العائليّ" بغية امتصاص عائِق المعنى المتعدِّد.

رابعاً: في مزايا علم دلالة الأنموذج

أ. ميدانُ تطبيقٍ واسع

لابدّ أنَّ لعلم دلالة الأنموذج مزايا جمَّة، وإلاّ لما كانَ حَصَدَ النجاح الذي يتمتَّع به في الوقت الراهن؛ ولاسيَّما في ميدان التطبيق بادئ ذي بدءٍ. ففي الواقع، يتَّضِح أنَّه أكثر نفوذاً من المقاربة الكلاسيكيّة، كما أنَّه يتمتَّع بقوَّةٍ لا تبدو قادرةً على السيطرة على علم الدلالة المعجميّ برمّته فحسب، بل إنَّها تبدو ملائِمةً أيضاً في نهايةَ المطاف لكلِّ ظاهرةٍ تستتبع تصنيفاً.

في البدء، عمَدَ روّاد علم دلالة الأنموذج إلى تطبيقه على صِفاتِ الألوان (انظر بيرلين وكاي، 1969، وهايدر (= روش)، 1971 و1972) وعلى مصطلحات الأجناس الطبيعيّة، واكتفوا فقط وبكلِّ حذرٍ، لابدّ لنا من التنويه بذلك، باقتراح إمكانيّة إخضاعه لتوسُّع يطول مصطلحاتٍ أخرى. ولكن ما لبِثَ أن نابَ الاستثناء ليُصبحَ العادة. وكثيرةٌ هي الأبحاثُ التي تسعى إلى برهنة أنَّه لا يكون ملائِماً فقط للمجالات التي عُرِفت بأنَّها لا تكون طيِّعةً للمعالجة

بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية، على غرار صِفات الألوان، بل إنَّه يُناسِبُ أيضاً مصطلحات **الحوادِث المُصطنعة** (راجع الأبحاث التي أنجزتها روش في المرحلة الثانية، والفَناجين التي تحدَّث عنها لابوف، 1973)، ومعجم مفردات اللُّغة المجرَّد (راجع الفعل الفرنسيّ mentir (= **كَذَبَ**) الذي قامَ كولمين وكاي بدراسته، 1981)، والأمر اللاَّفِت للنظر أنَّه يُناسِبُ حتَّى المصطلحات التي تخضَع للتحليل بمقتضى السِمات الضروريّة والكافية، على غرار **رجل عازِب** (bachelor) (انظر فيلمور، 1975 و1982) أو **أمّ** (mother) (انظر لاكوف، 1986 و1987).

ليست الأسماء المَعنيَّة الوحيدة به، إذ: إنَّ الأفعال المُنصرِفة (انظر فيلمور، 1975؛ وشليتر، 1982)، وحروف الجرّ (انظر فاندلواز، 1986)، وأسماء الإشارة (انظر فيلمور، 1986)، تخضَع أيضاً في النهاية للمقاربة الأنموذجية.

نبتعِد عن الإطار الأصليّ الذي تجري فيه عمليّة التصنيف الاسميّة، حين نعمد في إطارِ قواعد لغةٍ معرفيّةٍ (انظر لانغاكير، 1987) تُقيمُ فرضيّة أنَّ كلّ فئةٍ ألسنيّةٍ تكون منشأةً على منوال الفئات المعرفيّة - بما أنَّ "الفئات الألسنيّة تُشكِّل أنماطَ فئاتٍ معرفيّةٍ"، كما يؤكِّد لاكوف (1987، ص 57) - إلى تطبيق النموذج الأنموذجيّ على سائر ميادين الألسنيّة، ونعني بها: علم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو وقواعد اللُّغة الخطابيّة والألسنيّة النصيّة.

يقترح جايغير (1980) الذي استشهَدَ به لاكوف (1987، ص 61) أن يتمّ اعتبار الفونيمات بمثابة فئات صواتم بديلة[29] والمنظَّمة على

(29) في لغة القرّاء والنحويِّين، الإشمام هو عبارةٌ عن الإشارة إلى الحركة بالشَّفة من غير تصويت. وذلك بأن تُضمَّ الشَّفتان بعد الإسكان في المرفوع والمضموم من غير صوت [المترجمة].

أساس أنموذج. فالفونيم الإنجليزيّ /k/ (= / حرف الكاف/) مثلاً يُشكِّل الفئة المؤلَّفة من الأصوات المتغيِّرة بواسطة الإشمام التالية: (k) كما في كلمة school (= مدرسة) و(k h) كما في كلمة cool (= رابط الجأش) و(k') كما في كلمة ski (= تزلُّج) و(k' h) كما في كلمة keel (= الكِيْلة)[30]، والتي يشكِّل الصوت (k) فيها العضو الأنموذجيّ الذي ترتبِط به المراجع غير الأنموذجية بواسطة القواعد الصَوتميّة. ومن شأن هذه الفرضيّة، في حال كانت صحيحةً وفي حال أُثبِتَت في أماكن أخرى التجارب التي تدعمها، أن تُخالِف المقاربات النظريّة المُعاصِرة فيما يتعلَّق بعلم الأصوات، والتي ترتكز كلّها على الصيغة التصنيف الكلاسيكيّ، وتفتح الطريق أمام رؤيةٍ تعيد توحيد علم الأصوات وظواهرَ معرفيّة أخرى (انظر لاكوف، 1987، ص 61؛ ويستشهِد روبّا (1976) كذلك في إطار مقالةٍ أُعلنَ أنَّها ستصدر في مجلَّة BSL_{12}، بمقالةٍ بقلم ناتان (Nathan) تحمل عنوان: الفونيمات بوصفها فئاتٍ ذهنيّةً (Phonemes as mental categories)).

في مجال علم الصرف الصَوتميّ، من شأن الدراسة التي أجراها بايبي (J. L. Bybee) ومودر (C. L. Moder) (1983) (انظر أيضاً في ما يتعلَّق بعلم الصرف المقالة التي كتبها غيرايرتز ومورديك (A. Moerdijk)، 1984، والذي استشهَدَ بها غيرايرتز، 1985 أ، ص 33) والتي سنورِد في هذا الصدد النتائِج التي توصَّلت إليها بحسب لاكوف (1987، ص 62)، أن تُبرِزَ وجود فئةٍ صرفيّةٍ أنموذجيّةٍ للأفعال الإنجليزيّة المُنصرِفة القويّة[31] من نمط string/strung (=

(30) الكيلة هي عبارة عن سفينة مسطَّحة القعر تُستخدَم لنقل الفحم الحجريّ [المترجمة].

(31) في اللُّغات الجرمانيّة، يُسمَّى الفعل الذي يتَّخِذ في صيغة الماضي أشكالاً مختلفةً تميِّزه عن سواه بـ "الفعل القويّ" (strong verb)، فبحسب قواعد اللُّغة الإنجليزيّة مثلاً، يتمّ =

يربط بخَيط/ ربَطَ بخيط) (راجع الأفعال الإنجليزيّة المنصرِفة التالية: spin (= **يدور بسرعةٍ**) وwin (= **يربح**) وcling (= **يتماسك**) وfling (= **يندفع بقوَّةٍ**) وsling (=**يقذف بقوَّة**) وsting (= **يلسع**) وswing (= **يؤرجِح**) وwring (= **يعصرُ**) وhang (= **يُدلّي**) وstick (= يُقحِم) وstrike (= يضرِب) وslink (= **ينسلُّ خِلسةً**) وsneak (= **يتسلَّل**) وdig (= **يحفر**). . . إلخ). وتُفضي تجاربهما إلى إبراز الأنموذج وهو يملك في اللُّغة الإنجليزيّة الخصائِص الثلاث التالية:

ـ يبدأ بحرف s (= حرف السين) يتبعه حرف صامِت أو حَرفان صامتان، كالآتي: سين صامِت (صامِت) (sC(C))؛

– ينتهي بالحرف الأنفيّ النَطَعيّ[32] (/n/ = /ن/)؛

ـ يُقدِّم حرف صائِت لَهَويّ[33] مُغلَق: (I = إ).

تستوفي الأعضاء الأنموذجية هذه الخصائِص الثلاث (انظر مثلاً الأفعال الإنجليزيّة المُنصرِفة التالية: string وsling وswing وsting)، في حين تبتعِد الأفعال المُنصرِفة غير الأنموذجية عن الأنموذج من خلال امتلاكها خاصيَّتَين فقط من هذه الخصائِص (انظر الفعلَين

= تشكيل صيغة الماضي عبر إضافة حَرفَيّ (ed) في نهاية الفعل، وتُعرَف هذه الأفعال باسم "الأفعال الضعيفة" (weak verbs). إلا أنَّ مجموعةً من الأفعال تشذُّ عن هذه القاعدة وتُشكِّل ما يُعرَف بالأفعال القويّة، على غرار الفعل الإنجليزيّ sing (= غنَّى) الذي يتَّخِذ في صيغة الماضي الشكل التالي: sing, sang, sung. وإنْ أردنا أن نقرِّب الصورة إلى ذهن القارئ العربيّ نقول إنَّ هذه التقنيّة تُشبِه صيغة جمع التكسير حيثُ ينبغي حسب أصول قواعد اللُّغة العربيّة أن يتمّ تشكيل جمع المؤنَّث السالم بإضافة "ات" في آخر الكلمة، وجمع المذكّر السالم بإضافة "ون" أو "ين" في آخر الكلمة، والحال أنَّ مجموعةً من الكلمات تشذّ عن هذه القاعدة. إنَّه "ماضي التكسير"، إن جاز التعبير [المترجمة].

(32) نِسبةً إلى النَّطَع وهو غار الفمّ الأعلى [المترجمة].

(33) صِفة الحرف الذي يُلفَظ من اللَّهاة [المترجمة].

الإنجليزيَّين المنصرفَين cling وfling) أو حتَّى خاصيّةً واحدةً فقط (انظر الفعلَين الإنجليزيَّين المنصرفَين win وstrike).

كثيرةٌ هي الأمثلة الموضِّحة التي تُظهِر حسنات المقاربة الأنموذجية في علم النحو (انظر هوبر (P. J. Hopper) وتومبسون (S. A. Thompson)، 1984؛ وانظر لاكوف، 1984؛ وانظر شيباتاني (M. Shibatani)، 1985؛ وانظر روبّا، 1986؛ وانظر لانغاكير، 1987؛ . . . إلخ.). ومنذ 1972 و1973، دافعَ لاكوف عن الفكرة القائِلة بأنَّ الفئات النحويّة شأنها شأن قواعد علم النحو لا تكون مسألة نعم أو لا، بل إنَّها تكون بالأحرى مسألة درجاتٍ، وبأنَّ ثمّة قطاعاتِ تطبيقٍ مؤاتيةً، أي قطاعاتٍ أنموذجيّة، وأخرى مؤاتيةً بدرجةٍ أقلّ (انظر كليبر وريغل، 1978). وفي الحقبة نفسها، برهَن روس (J. Ross)، في مقالةٍ بعنوان "الاسمانيّة" ("Nouniness") (عام 1973)، أنَّ أسماء اللُّغة الإنجليزيّة ليست **أسماءً** بشكلٍ متساوٍ، إذ: ثمّة أسماء تُعدُّ أمثلةً نموذجيّةً أسوأ من سواها. ويتجلَّى الاختلاف القائِم بين الأسماء الجيِّدةِ التمثيل والأسماء غير الأنموذجية عبر محدوديّة طريقة العمل النحوية التي تتَّصِف بها الثانية. كما نتبيَّن أن تحديد بعض الظواهر مثل صيغة المجهول أو تعريف الوظائِف النحوية تبدو بمثابة القطاعات المرصودة للفهم بمقتضى الأنموذجات، في نطاق أنَّ كلّ وصفٍ يظهِرُ وجود حالاتٍ لا تقبل المناقشة وحالاتٍ هامشيّةٍ. وعليه، ليس ثمّة ما يدعو إلى الدهشة في واقع أنَّها تفضي إلى تحاليلَ أنموذجيّةٍ (انظر على سبيل المثال، بشأن مفهوم **الفاعل**، بيتس (E. Bates) وماكويني (B. MacWhinney)، 1982؛ وفان أوستن (J. Van Oosten)، (1977)، بالإضافة إلى مفهوم المجهول، انظر فان أوستن، (1984). والأمر نفسه ينسحِب على علم تركيب الجُمَل وعلى أنماط الجُمَل (انظر على سبيل المثال لاكوف، 1984؛ وروبّا، 1986).

على مستوى البُنى الدلاليّة الكبرى، أي تلك التي تتطلَّب تدخُّل مفاهيم مثل مفهومَي **المخطوطات** و**السيناريوهات** (انظر شانك (Schank) وأبيلسون (Abelson)، 1977)، تطالعنا ظواهرُ لاتماثلٍ تستدعي وصفاً بمقتضى الأمثلة الجيِّدة والأقلّ جودةً. "ففي بعض الحالات، كما يؤكِّد فيلمور (1975، ص 123)، تكون مساحة التجربة التي يفرِض عليها الشَّكل الألسنيّ أمراً عبارةً عن أنموذج". فمثلاً، يجمع السيناريو **الذهاب إلى المطعم** (aller au restaurant) مراجعَ مؤلَّفةً من سلسلةِ أفعالٍ تُعتبَر أنموذجيّةً، ومن مراجع أخرى تتضمَّن عناصر غير مألوفةٍ، أي غير متوقَّعةٍ. وتتطابق الأولى مع الأنموذج **الذهاب إلى المطعم**، في حين تُشكِّل الثانية أمثلةً بعيدةً بدرجاتٍ متفاوتةٍ عن البُنية المركزية. فإن لم تدفعوا مثلاً ثمن وجبة الطعام التي تناولتموها، وإنْ أكلتم وأنتم واقفين تحملون الطبَق بيدكم، وإنْ خدمتم أنفسكم بأنفسكم في المطبخ. . . إلخ، فثمّة حظوظٌ وافرةٌ ألاّ يُشكِّل "**ذهابكم** إلى المطعم" ممثِّلاً جيِّداً لسيناريو **الذهاب إلى المطعم**.

كان لهذه النظرة العامَّة الخاطِفة وغير الناجِزة التي استعرضنا فيها بعض التطبيقات الأنموذجية على مختلف ميادين الألسنيّة هدفٌ واحدٌ هو إظهار أنَّ علم دلالة الأنموذج يستطيع أن يتَّسِع ليطاول كلّ فئةٍ ألسنيّةٍ. ويخلص لاكوف من ذلك (1987، ص 67) إلى الاستنتاج التالي:

"تُقدِّم الفئات الألسنيّة، شأنها شأن الفئات التصوُّريّة، مفاعيلَ أنموذجيّةً. ونرصد مثل هذه المفاعيل عند كلّ مستوى من مستويات اللُّغة، من علم الأصوات إلى علم الصرف ومن علم النحو إلى علم المعجم. وأعتبر وجود مثل هذه المفاعيل بمثابة الدليل على أنَّ الفئات الألسنيّة تتَّصِف بالطابع نفسه الذي تتَّسِم به الفئات التصوُّرية".

يُمكننا أن نتساءَل عن الأسباب الكامنة وراء إجراء مثل هذا التوسُّع. فالتحجُّج بالتصنيف كتفسيرٍ مركزيٍّ لا يلقي الضوء بما فيه الكفاية برأيي على هذه المسألة، وحتَّى أنَّه قد يبدو بمثابة الدوران في حلقةٍ مُفرغةٍ. فإنْ كان لابدّ من صياغة مبدإٍ يُفسِّر مثل هذا التوسُّع أختار مبدأ **الاستثناءات** التي تؤكِّد القاعِدة. فمن خلال مماثلة الاستثناءات بحالات التصنيف المرجعيّ الهامشيّة أو اللاّنمطيّة والتواردات التي تُثبِت القاعدة بالمراجع الأنموذجية، نتوصَّل إلى حلٍّ أنموذجي تكون فائِدته جليّةً، ومفاده: ليس من شأن الاستثناءات أن تضع القاعدة في دائِرة الشكّ، كما أنَّه ليس من شأن المراجع اللاَّنمطيّة أن تضع الأنموذج في دائِرة الشكّ. والمُثير للاهتمام في هذه المسألة هو أنَّه يُصبِح في متناول الألسنيّ من هنا بالذات برهاناً يخوِّله إبعاد عددٍ كبيرٍ من الأمثلة التسفيهيّة التي تكون مزعجةً للغاية في سياق عمليّةِ تصنيفٍ صارِمةٍ، والتي تغدو حميدةً ما إن يتمّ تصوُّر عمليّة التصنيف هذه (سواء أكانت تصوُّريّةً أم لا) من زاويةٍ أنموذجية.

يكمن السبب الذي يدفعنا إلى إجراء مماثلةٍ من هذا القبيل في الرابط الممتاز الذي يجمع علم دلالة الأنموذج بمفهوم التكمية. فالأنموذج يخضع دائِماً في النسخة القياسيّة، بطريقةٍ أو بأخرى، للفكرة المزدوجة التالية: لا تكون التكمية الجامِعة ضروريّةً، ولكن لا بدّ من وجود أغلبيّةٍ. ويتمّ التعبير عن فكرة "في أغلب الأحيان" (dans la plupart des cas) هذه على مستويَين. أوَّلاً، على مستوى المتكلِّمين، لأنَّه ينبغي، مثلما تُبرهِنه الاختبارات المؤسِّسَة لمفهوم الأنموذج، أن يتوافَق السواد الأعظم من المتكلِّمين على الأنموذج الذي يتمّ وَقْفه لفئةٍ معيَّنةٍ. إذ يتعيَّن في القسم الأكبر من العوالم المُعتقديّة (انظر مارتن (R. Martin)، 1983 و1987)، أي بالتالي بالنسبة إلى كلِّ متكلِّمٍ تقريباً، أن يكون اختيار الأنموذج، أي المِثال

الأفضل أو التوافُقيّة المُنشأة، هو هو. وثانياً، على مستوى أعضاء الفئة ومن بعدها الخصائِص التي تتمتَّع بها هذه الأعضاء، بما أنَّه يتمّ تصميم الأنموذج الذي تتوفَّر فيه الخصائِص الأكثر تواتراً التي تُقدِّمها أعضاء الفئة. ومن شأن شِبه الشموليّة هذه التي يتمّ ربطها بشكلٍ ضِمنيٍّ أو مباشرٍ بفكرة الأنموذج أن تُفسِّر عمليّة تصديره إلى ميادين أخرى تفضي بدورها إلى ظواهرَ تكميةٍ شبه جامعةٍ، وكنتيجةٍ طبيعيّةٍ لذلك، إلى تدليلاتٍ منطقيّةٍ افتراضيّةٍ. وتكون عمليّة الاعتقال بمقتضى الأنموذجية ممكنةً، ما إن نكون، أيّاً يكن ميدان قواعد اللغة، أمام وضعٍ يضع في متناولنا غالبيّةً من التواردات التي تتوفَّر فيها هذه الخاصيّة أو تلك إزاء أقليّةٍ من التواردات التي لا تستوفي هذه الخاصيّة.

ب. فئاتٌ غير جامدةٍ

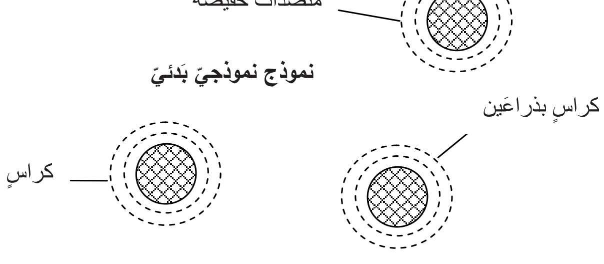
ينجو علم دلالة الأنموذج من مأخذ الجمود الذي يوجَّه إلى التصوُّر الخارجيّ للفئة في صيغة الشروط الضروريّة والكافية. ففي الواقع، من شأن غياب الشروط الضروريّة والكافية أن يستتبعَ مباشرةً إزالة الحواجز الفِئويّة الصارِمة للغاية: فينتفي وجود الخطّ الذي يفصِل بشكلٍ دقيقٍ بين ما يُشكِّل العنصر (x) وما لا يُشكِّل العنصر (x) كما يكون عليه الحال في صيغة الشروط الضروريّة والكافية. وتُظهِر الترسيمتان المبيَّنتان أدناه اللَّتان أعدَّهما كريستوف شوارز (1985، ص 87)، هذا الاختلاف في الوضع بمنتهى الوضوح.

يتمّ الانتقال من الكرسيّ إلى الكرسيّ بذراعَين أو إلى المِنضَدة الخفيضة، بشكلٍ غير مترابطٍ في حالة الشروط الضروريّة والكافية، وبشكلٍ مطَّردٍ، أي تدرُّجيٍّ، في حالة علم دلالة الأنموذج.

نخلص إلى نتيجتَين مباشرتَين، ألا وهما: أوَّلاً، يعرِض علم دلالة الأنموذج ضبابيّة الانطباقيّة المرجعيّة (انظر كليبر، 1987 ب)، أي بالتالي الحالات الهامشيّة التي لا تخضع للشروط الضروريّة والكافية، على غرار الكرسيّ ذي الرجل الواحدة والكرسيّ ذي الذراع الواحدة.



نموذج الشروط الضروريّة والكافية



نموذج نموذجيّ بَدئيّ

"ترمي رؤيتنا الأنموذجية للمعنى الذي تنطوي عليه كلمةٌ معيَّنة، مثلما يؤكِّده كولمان وكاي (1981، ص 27)، إلى إبراز الحَدْس القَبْنظريّ الجليّ القاضي بأنَّ الفئات الدلاليّة تملك حدوداً ضبابيّةً وتُجيز درجاتٍ متفاوتةٍ من الانتماء".

وثانياً، يتَّضِح أنَّ علم دلالة الأنموذج يتَّصِف بطابع مَرِنٍ بما فيه الكفاية للتكيُّف مع شروط الحقيقة المتغيِّرة، ولإدخال معطياتٍ جديدةٍ في الفئات الموجودة. غير أنَّ هذه المرونة لا تُمارَس بحريّةٍ

مطلقةٍ، لأنَّ الأمور لو كانت تسير على هذا المنوال لكان باستطاعتنا أن نُصنِّف عنصراً جديداً كيفما اتَّفق، والأمر الأكثر فداحةً بعد هو أنَّ حريّةً من هذا القبيل تعني في الواقع انهيار كلّ تصنيفٍ ممكنٍ: فيتعذَّر حينئذٍ تمييز الكرسيّ بذراعَين عن الكرسيّ، لأنَّه في هذه الحالة سيكون سيّان إن أطلقنا على الأوَّل كما على الثاني اسم **كرسيّ** أو **كرسيّ بذراعَين** أو **بوفَة** أو حتَّى **دراجة**. وينبثِق هذا الحاجِز الوِقائيّ من الثبات المركزيّ الذي يكون للأنموذج، فهو الذي يؤمِّن، من خلال ثباته النسبيّ، الاستقرار البُنيويّ الضروريّ لكي يكون التصنيف فعّالاً وملائِماً. وتكمن فعاليّة الفئة الأنموذجية، مثلما استشفَّه غيرايرتز (1986، ص 79) بمنتهى البراعة، في عمليّة وَصْل مرونة التكيُّف بالاستقرار البُنيويّ.

"تستوفي الفئات الأنموذجية بوضوحٍ شرطَي الاستقرار البُنيويّ وقابليّة التكيُّف المَرِن المتَّصِلَين. فمن جهةٍ، يدلّ بروز الفوارق المحيطيّة الخارجيّة داخل الفئات موضوع البحث على قدرتها الديناميكيّة على السيطرة على الشروط المتبدِّلة وعلى الاقتضاءات المعرفيّة المتبدِّلة. ومن جهةٍ ثانيةٍ، يدلُّ الواقع المتمثِّل بإمكانيّة إدخال متصوّراتٍ هامشيّةٍ خارِجةٍ عن المألوف إلى محيط الفئات الموجودة الخارجيّ على أنَّ هذه الأخيرة تميل من تلقاء نفسها إلى البقاء كوحداتٍ خاصَّة، مُحافِظةً بذلك على بنية النظام الإجماليّة".

ج. فِئاتٌ غير متجانِسةٍ

تبيِّن ترسيمة كريستوف شوارز بوضوحٍ تامٍّ اختلاف التصوُّر في ما يتعلَّق بالبُنية الداخليّة للفئة. فعلم دلالةِ الأنموذج يُسلِّم بالحَدْس القاضي بأنَّ الفئة لا تكون متجانسةً وبأنَّ أعضاءها لا تكون متساويةً وبأنَّ بعضها يبدو أفضل تمثيلاً للفئة من البعض الآخر.

وكثيرةٌ هي البراهين التي تؤيِّد مثل هذه الرؤية التراتبيّة. ونلجأ مرَّةً جديدةً بعد إلى التسويرات للمساعدة على كشف التضادّ مثلاً:

؟ **عصفور الدوري هو طائِرٌ أكثر منه شيئاً آخر** (? Un moineau est plus un oiseau qu'autre chose).

الصوص هو طائِرٌ أكثر منه شيئاً آخر (Un poussin est plus un oiseau qu'autre chose)

الذي يُظهِر أنّ **عصفور الدوري** و**الصوص**، مع أنَّهما طائِران، إلاّ أنَّهما لا يُشكِّلان مع ذلك مرجعَين متساويَين في الفئة. فالعضو غير الأنموذجيّ يتقبَّل بسهولةٍ أكبر التسوير التالي: **هو** X أكثر منه شيئاً آخر (être plus X qu'autre chose) مقارنةً مع العضو الأنموذجيّ.

ويكمن الصدى المعرفيّ في التأويل التفضيليّ لمقطعٍ جمليٍّ من مثل:

لو كنتُ طائِراً (Si j'étais un oiseau)

إنَّ روش ومِرفيس (1975) قد أقاما في الواقع الدليل على أنَّ الأحكام ذات الصِّلة بالأنموذجية كانت تُنبِئ بدرجة الاستبدال الممكنة لاسم الفئة بأحد أعضائها. ويعني ذلك أنَّ المتكلِّم الذي صدَرَت عنه فرضيّة **لو كنتُ طائِراً** يتصوَّر نفسه بشكلٍ طبيعيٍّ أكثر بمثابة عصفور دوريّ أو نسر أو أبو حِنّاء أو حتَّى سنونوٍ، أكثر منه صوصاً أو نعامةً أو حتَّى بِطريقاً. ويعني ذلك أيضاً أنَّه لو توجَّب عليه أن يُتابِع فرضيّته، لكان استكملها بواسطة متتالياتٍ تتضمَّن بالأحرى خصائِصَ نمطيّةً تتمتَّع بها الفئة، وليس بواسطة سِماتٍ لانمطيّةٍ. وعليه، سيحظى قولٌ من مثل:

لو كنتُ طائِراً لطرتُ نحوك يا ولدي (Si j'étais un oiseau, je volerais vers toi, mon enfant)

بفرصةٍ أكبر لأن يُبصِرَ النور من قولٍ آخر يقترحُ أنَّ الطائِر هو بطّةٌ، كالآتي:

لو كنتُ طائِراً لذهبتُ إليك مُتهادياً يا ولدي (Si j'étais un oiseau, j'irais vers toi, mon enfant, en me dandinant).

من النافل التشديد على فائِدة مثل هذه المعطيات في شرح إواليّات الفَهم النصيّ. ويأتي لاكوف (1986، ص 32) على ذكر اختبارٍ آخر (قامَ به ربز (Rips)) يثبِت تأثير البنية الداخليّة الأنموذجية على التدليل المنطقيّ. فلو قلنا لمجموعةٍ من الأشخاص أنَّ طيور أبو الحِنّاء التي تقطنُ في جزيرةٍ معيَّنةٍ أُصيبت كلّها بمرضٍ ما، وسألناهم بعد ذلك إنْ كان البطّ سيكون ضحية العدوى بدوره، ينزِعُ الردّ إلى أن يكون إيجابيّاً. ولكن من شأن الوضع المُعاكِس، أي في حال أخبرناهم أنَّ البطّ هو الذي أصيبَ بالمرض وسألناهم عن حالة طيور أبو الحِنّاء الصحيّة المستقبليّة، فسيؤدِّي على العكس إلى الحصول على جوابٍ سلبيٍّ بالأحرى. ونستنتِج بالتالي وجود اتِّجاهٍ استدلاليٍّ ينطلق من الأعضاء الأنموذجية باتِّجاه الأعضاء المحيطيّة الخارجيّة، وليس من الأعضاء المحيطيّة الخارجيّة باتِّجاه الأعضاء المركزيّة.

وعليه، تكون المسوِّغات المعرفيّة لإقامة بَنينةٍ أنموذجيّةٍ بمقتضى المراجع الأنموذجية والمراجع المحيطيّة الخارجيّة، عديدة. كما أنَّ المميِّزات البسيكولوجيّة الألسنيّة الأبرز التي تُنسَب عادةً إلى المراجع الأنموذجية هي نفسها تلك التي تتَّسِم بها فئات المستوى القاعديّ، ألا وهي:

- يتمّ التعرُّف عليها بشكلٍ أسرع؛

ـ يتمّ تعلُّمها في وقتٍ مُبكرٍ أكثر؛

– يتمّ استعمالها بوتيرةٍ أكبر.

تُفسِّر هذه الخصائِص الدور الذي تضطلع به المراجع الأنموذجية بوصفها "نقطةَ مرجعيّة معرفيّةٍ" (انظر روش، 1975 أ). وخِتاماً للحديث عن هذا الموضوع، سنستشهِد بما قاله لاكوف (1986، ص 32):

"في حاصل الكلام، يبدو أنَّ الأعضاء المركزيّة تُستخدَم لفَهم الفئة ككلٍّ. وتتجلَّى فائِدتها بالتالي في عمليّة التعرُّف والحفظ والتعلُّم، كما أنَّها تُشكِّل في الوقت نفسه القاعِدة التي يركن إليها الناس للتعميم في بعض الظروف".

د. خصائِص متميزة دلالياً، لكن ضروريّة

تتلازَم الرؤية التراتبيّة للبنية الداخليّة التي تتحلَّى بها الفئة مع التخلِّي عن معايير الانتماء الضروريّة والكافية. وينتجُ عن ذلك، كما رأينا آنِفاً، تصوُّرٌ تعريفيٌّ ذو طابعٍ "اسبرطيٍّ" أقلّ بكثيرٍ من تصوُّر صيغة الشروط الضروريّة والكافية. ويُشكِّل ذلك أحد أبرز مكتسبات علم دلالة الأنموذج، ويتجلَّى كالآتي: من شأن بروز مجموعةٍ تضمُّ عدداً أكبر بكثيرٍ من الخصائِص ذات "الكثافة الإخباريّة" (انظر غيرايرتز، 1986، ص 79–80) أن يُحرِّر علماء الألفاظ والمعجميِّين من غُلِّ التعريفات التحليليّة. ونستشهِدُ بهذا الشأن، في إطار نظرية الشَّكل القولبي التي نادى بها بوتنام، بالعمل اللاّفِت الذي أنجزه فرادين (B. Fradin) وماراندين (J.M. Marandin) (1979) وبتفكُّرات فيرزبيكا النظريّة والتطبيقيّة (عام 1985)، فضلاً عن النتائِج المعجميّة التي أفضت إليها المقارنة التي قامَ بها غيرايرتز (1985 أ) بين علم دلالة الأنموذج وعلم دلالة الشَّكل القولبي.

كثيرةٌ هي الاقتراحات الداعية إلى إدخال سِماتٍ "جديدةٍ". ففي صيغة جاكيندوف الدلاليّ (1983) مثلاً، يُضاف إلى الشروط الضروريّة على غرار "لون" بالنسبة إلى الفئة **أحمر** أو "حيوان" بالنِّسبة إلى الفئة **قِرد** على سبيل المثال، نمطان آخران من الشروط. فمن جهةٍ، نقع على شروط **المركزيّة** التي تُعيِّن قيمةً تبئيريّةً لخاصيّةٍ تكون مُدرَّجةً بشكلٍ مطَّرِدٍ (راجع القيمة التبئيريّة لمتصوّرات الألوان، أو قياساتٍ من مثل "ارتفاع" (hauteur) وعَرْض" (largeur)، . . . إلخ، فيما يخصُّ كلمةً على غرار **فِنجان** مثلاً) والتي تُبرِزُ من هنا بالذات ما الذي يجعل من هذا المرجع أو ذاك مِثالاً أفضل من هذا المرجع الآخر أو ذاك. ونقع من جهةٍ أخرى على شروط **الأنموذجية** التي تهدِف إلى تفسير الأفضليّة التي نُعطيها لعصفور الدوري بوصفه طائِراً مقارنةً مع البِطريق أو الصوص، أو حتَّى إلى تبرير عمليّة ربط هذه الخاصيّة أو تلك بهذا النمط من المراجع أو ذاك، فمثلاً: لماذا تكون التفاحات النمطيّة حمراء اللَّون ويكون للنمور النمطيّة تحزيزات.

أمّا فيرزبيكا (1985)، فتقترِحُ صيغة تعريفيّة مؤلَّفة من نمطين من الخصائِص، ألا وهما: الخصائِص **الأساسيّة** والخصائِص **الأنموذجية** (أو المميِّزات). وتُشكِّل الأولى التي لا ينبغي مزجها مع الشروط الضروريّة - إذ إنَّ الخاصيّة الأساسيّة، على غرار خاصيّة "يستطيع أن يطير" بالنسبة إلى الفئة **طائِر** مثلاً، لا تكون خاصيّةً ضروريّةً إلزاميّاً - ، "المجموعةَ الأصغر المؤلَّفة من سِماتٍ تَضمَن، إذا أُخِذَت مجتمعِةً في الاعتبار، أنَّه سيتمّ إجمالاً الاعتراف بكلّ غرضٍ يملكها بوصفه ينتمي إلى الفئة موضوع البحث" (1985، ص 60). أمّا الثانية، فهي كنايةٌ عن خصائِصَ نمطيّةٍ، ولكنَّها لا تتمتَّع شأنها شأن الأولى بطابع أساسيٍّ فيما يتعلَّق بتصوُّر المرجع. وتنطبِق على الخصائِص الأساسيّة الصيغة التالية: **متخيِّلين أشياء من هذا النوع،**

سوف يقول الناس الأشياء التالية عنها (Imagining things of this kind people would say these things about them)، في حين تنطبِق على الخصائِص الأنموذجية الصيغة التي يتمّ فيها استبدال الفعل الإنجليزيّ المُساعِد would (= سوف) بالفعل الإنجليزيّ المُساعِد could (= قد)، كالآتي: **متخيِّلين أشياء من هذا النوع، قد يقول الناس الأشياء التالية عنها** (Imagining things of this kind people could say these things about them).

لن ننغمِس في الجدل الذي تُثيره صواباً هذه الاقتراحات النظريّة الجديدة. فالمهمّ أن نفهَم التالي: أيّاً يكن التوسُّع الذي يتمَّ إحداثه، ينبغي قبل كلّ شيءٍ أن يبقى ملائِماً. فعلى خِلاف لانغاكير (1987) الذي يعتقِد بوجوب التشجيع على تمييز المراجع الأنموذجية على النحو الأكمل، أُشاطِر فيرزبيكا الرأي (انظر أعلاه) القاضي بعدم الإبقاء (أو على الأقلّ محاولة عدم الإبقاء) إلاّ على المعطيات التصوُّريّة المُفترَض بها أن تكون مُشتركةً (أيّاً يكن المتكلِّم تقريباً (LOC ∀)) لأنَّها وحدها، نظراً إلى طابعها الجامع (أيّاً يكن المتكلِّم (LOC ∀))، تُبدي، في مكانٍ أو في آخر، ملاءمةً يُمكننا وصفها بِ "الألسنيّة".

إنَّها ملاءمةٌ يتمّ الإقرار بها بحكم وضع هذه المعطيات التصوُّريّة الخاصّ بوصفها حقائِق **قَبْليّة** (انظر أعلاه، وراجع تعبيرَي "مبدئيّاً" و"من حيثُ المبدأ" التي ينسبها إليها كلّ من رولان غرونيغ (R. Grunig) وبلانش نويل غرونيغ (B. N. Grunig)، 1985)، ويُمكننا السيطرة عليها من خلال اللُّجوء إلى صيغة التحليل المنطقيّ المعروفة باسم التحليل المنطقيّ الافتراضيّ (انظر رايتر (R. Reiter)، 1980). إذ تُجيز الخصائِص النمطيّة استخراج استدلالاتٍ معقولة، فمثلاً: في حال كانت شخصيّة الرسوم المتحرِّكة تويتي طائِراً، تكون إذاً الحقيقة التالية: **يستطيع تويتي أن يطير** (Tweety peut voler)، بمثابة

الاستدلال المعقول. وبشكلٍ أدقّ، إنَّ التحليل المنطقيّ الافتراضيّ ينصّ على ما يلي:

في حال كان تويتي طائِراً، وفي حال عدم وجود أيّ معلومةٍ معاكِسةٍ، يُمكننا أن نستنتِجَ إذاً أنَّ تويتي يستطيع أن يطير.

تعترِضُ الأنموذجية هنا إشكاليّة جنسية. ولندع جانباً جمل جنسية التحليليّة على غرار إنَّ قِرَدة الشَمبنزي هي قِردةٌ (Les chimpanzés sont des singes) التي تُدخِل شرطاً ضروريّاً، ولنتفحَّص جمل جنسية التي تكون من مثل:

إنَّ حيوانات القُندس مسليّةٌ (Les castors sont amusants)

إنَّ حيوان القندس مسلٍّ (Le castor est amusant)

القُندس هو حيوانٌ مسلٍّ (Un castor est amusant).

فمن جهةٍ، يُطالعنا الواقع الذي يتمّ التنويه به بالإجماع في أيّامنا هذه، ومفاده أنَّ تمثيل هذه الجُمَل بواسطة المُكمِّم الجامِع (ألا وهو: **حيوانات القُندس/ حيوان القندس المعرَّف/** وحيوان القندس المنكَّر = "كلّها" ((Les castors/Le/Un castor = "tous les")) يُعدُّ تمثيلاً قويّاً، بما أنَّ وجود حيوانات قُندس غير مسليّةٍ لا يُبطِل إلى هذا الحدّ أقوالاً من هذا القبيل. وتبدو هذه الأقوال من جهةٍ ثانيةٍ وكأنَّها تعني بطريقةٍ أو بأخرى فئة حيوانات القُندس برمَّتها وليس فقط تلك التي تتَّصِف بطابعٍ مسلٍّ. ويقضي الحلّ الذي يوفِّق بين هذَين الاقتضاءَين بتقديمهما بوصفهما يُشكِّلان قاعدتَين تُجيزان استخراج استدلالاتٍ افتراضيّة (انظر بلاتّو (F. Platteau)، (1980)؛ وجاكيندوف، عام 1983؛ وسترينجين (A. Stringin)، (1985)؛ وغورتز (B. Geurts)، عام 1985؛ وهايير (G. Heyer)، (1985)؛ وديكليه (J.P. Desclès)، (1987)؛ وكليبر، (1988أ و1988ب).

وعليه، تتَّحِد الشموليّة بالنمطيّة بواسطة هذا القاسم المشترك، ونعني به التدليل المنطقيّ الافتراضيّ. ونتيجةً لذلك، تغدو جمل جنسية، التي استشهدنا بها أعلاه لدعم صيغة الشروط الضروريّة والكافية، برهاناً يصبُّ لصالح الأنموذجية التي تتحلّى بها الخصائِص. كما أنَّها تعمَل، وهذه فرضيّةٌ حملنا راية الدفاع عنها في موضع آخر (1988ب) كناقِلاتٍ للنمطيّة، إذ: يتمّ تقديم الخاصيّة التي تنقلها، سواء كانت تُشكِّل أصلاً خاصيّةً نموذجيّةً **قَبْليّاً** (على غرار خاصيّة **بناء السدود** (construire des barrages) بالنسبة إلى الفئة **قُندس**) أو لا (على غرار الخاصيّة **مسلٍّ** (amusant) بالنسبة إلى الفئة **قُندس**)، بوصفها صفةً نمطيّةً للفئة.

يتحدَّر مبدآ تأويلٍ نصيٍّ مُكمِّلان من وضع الخصائِص والصِفات النمطيّة بوصفها استدلالاتٍ افتراضيّةً. ويشير المبدأ الأوَّل الذي يُسمِّيه شليتر (1982) Prototyp-Annäherungs-Prinzip (= مبدأ المقابلات مع الأنموذج) إلى أنَّه في ظلّ غياب أيّ إشارةٍ مُعاكِسةٍ في النصّ، يخضَع إجمالاً تأويل المصطلح للأنموذج (المُصمَّم بوصفه توافُقيّة السِمات النمطيّة) الخاصّ بالفِئة المرتبطة بهذا المصطلح. وترتكِز طريقة عمل ترداد تشاركي ترابطيّ (انظر كليبر، في مؤلَّفٍ سيصدر عمّا قريب) على هذا المبدأ[34] بشكلٍ أساسيٍّ. فالاستخدام الترداديّ التشاركي لأداة التعريف الفرنسيّة 'l (= ال) الوارِدة في القول التالي:

(34) لا يعتبر فرادين (Fradin 1984) إلا العلاقات المبنيّة على أساس الشَّكل النمطيّ البوتناميّ (قلم حبر (stylo) ← الريشة (la plume)) بمثابة العلاقات الترددية الصحيحة. ويستبعِد بالتالي تلك التي ترتكِز على السيناريوهات أو المخطوطات (انظر **رحلة بحرية** (traversée) ← الإبحار (l'embarquement)). مع أنّ إواليّة التأويل الافتراضيّ نفسها هي التي تكون قيد التطبيق في كلتا الحالتَين (انظر فيلمور).

وصلنا إلى القريّة .كانت أبواب الكنيسة مُقفلةً (Nous arrivâmes dans un village. L'église était fermée)

تُسوِّغه سِمة "ليس فيها إلاّ كنيسةً واحِدةً" (n'avoir qu'une église) التي تُشكِّل جزءاً من أنموذج القرية. ولكنَّنا لا نجد فيه في المقابل سِمة "فيها دكّانٌ واحدٌ" (avoir un magasin)، ومن هنا استحالة استخدام الرابط التّرداد التشاركي الترابطيّ في القول التالي:

وصلنا إلى القرية .وكان الدكّان مُقفلاً (Nous arrivâmes dans un village. Le magasin était fermé).

أمّا المبدأ الثاني (الذي يُطلق عليه شليتر اسم Abweichungs-Signalisierungs-Prinzip (= مبدأ التباعدات المُعلَنة))، فيطرح وفق التقليد الغريسيّ أنَّ على المتكلِّم أن يُشير إلى كلّ تفاوتٍ بالنسبة إلى الأنموذج حين يودُّ عدم تطبيق المبدأ الأوَّل. وهكذا، يُفضي المصطلح الألماني Er reitet (= امتطى) بحسب المبدأ الأوَّل إلى التأويل الأنموذجيّ التالي "Er reitet auf einem Pferd" (= امتطى جواداً). أمّا المبدأ الثاني، فيدفع المتكلِّم إلى إضافة إيضاحٍ مقصودٍ في حال لم تكن المسألة تتعلَّق بامتطاء جواد، كالآتي: Er reitet auf einem Kamel (= امتطى جَملاً) (هذا المثل هو مُقتبسٌ عن شليتر). ونُذكِّر في هذا الصدد بالدور الذي يؤدِّيه الاسم المُشبَّه بالفعل **لكنَّ** (mais) بوصفه واسمَ تأويلٍ غير أنموذجيٍّ، وإليكم بعض الأمثلة:

؟ **إنَّه قُندسٌ ولكنَّه يبني سدوداً** (? C'est un castor, mais il construit des barrages)

إنَّه قُندسٌ ولكنَّه لا يبني سدوداً (C'est un castor, mais il ne construit pas des barrages).

فبغية إبراز درجة نمطيّة الخصائِص وبغية تفسير البروز المعرفيّ للمستوى القاعديّ، يجد علم دلالة الأنموذج نفسه مُجبراً، كما رأينا آنِفاً، على دراسة طبيعة الخصائِص وقيمتها. ومثلما أشرنا أعلاه،

تتجلّى النتيجة الأبرز التي أفرزها هذا المظهر، غير المألوف كثيراً ربَّما في الأبحاث الأنموذجية، في إقامة الدليل على أنَّ الفئات لا تكون اعتباطيّةً بقدر ما يُزعَم. فالتبعيّة إزاء الظواهر الإدراكيّة الحسيّة (راجع بشأن صِفات الألوان، بيرلين وكاي، 1969؛ وروش، 1973) وواقع أنَّ الخصائِص تُشكِّل في أغلب الأحيان تعالقَ صِفاتٍ (راجع مثلاً سِمات "له ريش" و"يستطيع أن يطير" و"بَيوض" و"له منقار") قد أفضيا أوَّلاً إلى التفكير بأنَّ إنشاء علاقةٍ بين العالم والفئات كان أمراً مُبرَّراً، في ما يتعلَّق ببعض المجالات المعجميّة على الأقلّ، وإلى التفكير تالياً بأنَّ تقسيم العالم إلى أشياء "مُسمّاة" لم تكن توجِّهه الفائِدة الاجتماعيّة و/أو الثقافيّة وحسب، مثلما تزعمه عقيدة الاعتباط التي نادى بها وورف (1956) (انظر أيضاً بوتنام، 1983)، بل كان يخضعُ أيضاً لبنيةٍ موضوعيّةٍ للحقيقة.

لقد تمّ التخلِّي عن مثل هذا الاستنتاج مع تطوُّر الأبحاث الأنموذجية، ولكنَّ هذا العدول عن الموضوعيّة "الصِرْف" التي تجعل من الخصائِص صِفاتٍ تنتمي إلى الأغراض بشكلٍ ملازِم ومستقلٍّ، لا يعني، كما برهنَّاه آنِفاً، العودة ببساطةٍ إلى الذاتيّة التي تفتقر إلى الضوابط. إذ لا يتمّ انتقاء السِمات كيفما اتَّفق: بل إنَّها تخضع لبُنية العالم المُدرَك وللتفاعليّة المتبادَلة. وإنَّ هذا التوجُّه الجديد، الذي يضع الشخص الذي يعتقِل (knower) في المرتبة الأولى، يكون ذا منفعةٍ جوهريّةٍ بالنِّسبة إلى علم الدلالة المعجميّ، لأنَّ صيغة الشروط الضروريّة والكافية، بالنظر إلى انشغالاتها التفارقيّة أولويّاً، لم تولِ إشكاليّة طبيعة السِمات الاهتمام الذي كانت تستحقِّه. والحال أنَّ واقع تحليل "أنماط" الخصائِص النمطية يفتح بلا أدنى شكٍّ آفاقاً مغريةً، مثلما تشهد بذلك بفصاحةٍ الأبحاث اللِّفاظيّة والمعجميّة التي أنجزتها باحثتان تعملان في اتِّجاهَين نظريَّين مُختلفَين

تماماً، على غرار فيرزبيكا (1985) وبيكوش (1986 و1989)، اللّتَين تقيمان الدليل على ملاءمة البُعد التشبيهيّ وأهميّته في عمليّة تمييز المحتوى الدلاليّ المعجميّ. وتكمن فائِدة علم دلالة الأنموذج في أنَّه شدَّد على ضرورة تحديد مدى أهميّة هذه الخصائِص وطبيعتها، وفي أنَّه أظهَرَ أنَّها كانت تتباين تِبعاً لمستوى المصطلح (أعلى وقاعديّ وتابِع) وتبعاً لنمط المراجع (جنس طبيعيّ أو **حادِث مصطنع**، . . . إلخ)، وذلك على الشَّكل الآتي: أهميّة ظواهر الإدراك الحسيّ بالنسبة إلى مصطلحات الأجناس الطبيعيّة، وتفوُّق مفهوم **جزء من** والسِمات الوظيفيّة بالنسبة إلى **الحوادِث المصطنعة**، وأهميّة السِمات المجرَّدة الوظيفيّة بالنسبة إلى المصطلحات العليا، بالإضافة إلى أهميّة التعالقات القائِمة بين السِمات الإدراكيّة الحسيّة والسِمات الوظيفيّة بالنسبة إلى مصطلحات المستوى القاعديّ. . . إلخ

هـ. حول التنظيم التراتبيّ لعلم المعجم

ليس في جُعبة صيغة الشروط الضروريّة والكافية الكثير لتقوله بشأن تنظيم الفئات التراتبيّ. فما إنْ يُصار إلى إبراز التضمين الفِئويّ، لا تُعنى هذه الصيغة مطلقاً بالأوضاع المختلِفة التي تملكها المستويات المختلفة. أمّا علم الدلالة البُنيويّ، فهو يُمهِّد مع متصوّراتٍ مثل متصوّرَي **سيمم جامع** (archilexème) **عجمم جامع** (archisémème)، لإنشاء مقاربةٍ مميِّزةٍ لطريقة العمل المعجميّة، ولكنَّه لا يمضي بعيداً بقدر ما كان يجدر به أن يفعلَ، حيثُ إنَّه لا يُفسِّر إلى هذا الحدّ مسألة التسمية التفضيليّة. ويعود الفضل إلى علم دلالة الأنموذج في أنَّه غاصَ إلى عمق إشكاليّة المستوى الفِئويّ الممتاز الذي أبرزه براون، وذلك من خلال استخراج تنظيم عموديٍّ يتألَّف من ثلاثة مستوياتٍ، يكون مستواها الأوسَط، أي المستوى القاعديّ، الأكثر بروزاً على الصعيد المعرفيّ. وتُحَلُّ هذه المرَّة مسألة الكلب

الذي نُطلِق عليه اسم كلب بدلاً من **حيوان** أو **سَبَنْيليّ**، كالآتي: تُشكِّل كلمة **كلب** مصطلحاً ينتمي إلى المستوى القاعديّ، ونعني به المستوى حيثُ تتحقَّق التسمية القياسيّة. وعليه، لا داعي بعد الآن إلى برهنة الأهميّة البسيكولوجيّة والألسنيّة التي يتمتَّع بها هذا المستوى، ولقد سنحت لنا الفرصة بأن نعرِضَ سلسلةً بأكملها من مفاعيله. ويبدو لنا في المقابل أنَّه لم يتمّ بعد قياس الرهان بأكمله الذي يُمثِّله هذا المستوى القاعديّ بالنسبة إلى علم الدلالة المعجميّ إجمالاً، كما لم يتمّ إدراك الانعكاسات الألسنيّة كلّها التي تنشأ عنه. ويُصار إلى توضيح النقطة الأولى عبر نقاشٍ نظريٍّ تفتحه فيرزبيكا (1985) حول مفهوم **الجنس** (kind) يستحقُّ أَن يُكرِّره علماء الألفاظ، لأنَّه يطرح بشكلٍ صريح مسألة التراتبات الملائِمة والتراتبات غير الملائِمة. هَبْ مثلاً كلمة **نبتة** (plante): هل تُعدُّ مُصطلحاً أعلى أو لا للفئة **شجرة**؟ فحتَّى لو كنَّا نقع على أقوالٍ تفارقيّةٍ من مثل:

أهتمُّ لأمر النباتات، وليس الحيوانات (Je suis intéressé par les plantes, pas par les animaux)

يقترح واقع صعوبة الإدلاء القولَين التاليَين:

انظر إلى هذه النبتة! إنَّها السنديانة الأعتق في المنطقة (Regarde cette plante! C’est le plus vieux chêne de la région)

انظر إلى هذه النباتات! إنَّها الشجرات الأعتق في المنطقة (Regarde ces plantes! Ce sont les plus vieux arbres de la région)

إنَّ الشجرة (وبالتالي السنديانة أيضاً) ليست نبتةً مثلما يحملنا التصنيف الثلاثيّ المؤلَّف من المستوى الأعلى (**نبتة**) والقاعديّ (**شجرة**) والتابع (**سنديانة**) على الاعتقاد للوهلة الأولى.

أمّا النقطة الثانية، فسنوضِّحها من خلال الإشارة إلى الاستخدام

الجنسي لأداة التعريف الفرنسيّة le (= ال). فخِلافاً لكلّ من أداة التعريف الفرنسيّة les (= ال التعريف الدالَّة على الجَمع) وأداة التنكير الفرنسيّة un (= التنكير المُفرَد) الجنسيتَين، تتوافق أداة التعريف الجنسية le (= ال) بصعوبةٍ، كما سَبَق لـِ فاندلير (Z. Vendler) (1967) أن نوَّهَ بذلك، مع الأسماء "العليا"، على غرار **حيوان** (animal) و**ثَدْيي** (mamifère) و**ذي قدَمَين** (bipède) و**فاكهة** (fruit) و**نبتة** (plante) وحيوان قشريّ (crustacé) و**مقعد** (siège). . . إلخ، كالآتي:

؟ الثَدْيي هو حيوانٌ (? Le mamifère est un animal)

؟ سأحدِّثكم عن الحيوان / النبتة / الفاكهة / الحيوان القِشريّ

(? Je vais vous parler de l'animal / de la plante / du fruit / du crustacé)

؟ وُجِد المِقعَد لنجلِس عليه (? Le siège est fait pour s'asseoir)

الثَدييّات هي حيوانات (Les mamifères sont des animaux)

كلّ ثَدْيي هو حيوان (Un mamifère est un animal)

سأحدِّثكم عن حيواناتٍ / نباتاتٍ / فواكه / قِشريّاتٍ / مقاعِدَ

(Je vais vous parler des animaux / des plantes / des fruits / des crustacés / des sièges).

كلّ مقعدٍ وُجِدَ لنجلِس عليه (Un siège est fait pour s'asseoir)

وفي المقابل، لا يطرح استخدام أداة التعريف الجنسية le (= ال) مع الأسماء التي تنتمي إلى المستوى القاعديّ أو المستوى التابع إشكالياتٍ من هذا القبيل:

سأحدِّثكم عن الكلب / الرجل / القندس / **الكرسيّ** (Je vais vous parler du chien / de l'homme / du castor / de la chaise)

الطائِر هو من ذوات القائِمتَين (L'oiseau est un bipède)

سأحدِّثكم عن القطّة السياميّة / الكرسيّ الذي يُطوى (Je vais vous parler du chat siamois / de la chaise pliante)

ليس الكرسيّ الذي يُطوى مُريحاً (La chaise pliante n'est pas confortable).

كيف السبيل إلى تفسير هذه الظاهرة الغريبة؟ يكمن الجواب في التعارُض القائِم بين المستوى الأعلى والمستويَين الآخَرين، إذ: إنَّ المصطلحات التي تنطبِق عليها أداة التعريف الجنسية le (= ال) بصعوبةٍ هي أسماءٌ تنتمي إلى المستوى الأعلى وتضمّ بصفتها كذلك تواردات تفتقر إلى الأشكال الإجماليّة التي يتمّ إدراكها بوصفها متشابهةً. فبإمكاننا أن نرسِمَ كلباً أو هرّاً أو إنساناً أو شجرةً (المستوى القاعديّ)، تماماً كما يُمكننا أن نرسِمَ سنديانةً أو تروتَةً أو هرّاً سياميّاً (المستوى التابع). ولكن يصعب علينا أن نرسمَ فاكهةً أو حيواناً لا يُشكِّل بعد مثالاً قاعديّاً أو تابِعاً، ومردّ ذلك إلى أنَّ هذه المصطلحات العليا تضمّ أمثلةً مختلفةً إلى حدٍّ يتعذَّر معه تمثيلها بواسطة شكلٍ واحدٍ (سواء كان صورةً ذهنيّةً أو ترسيمةً). والحال أنَّ استعمال أداة التعريف الجنسية le (= ال) يتمخَّض، مثلما عمدنا إلى برهنته في موضع آخر (انظر كليبر، 1989)، عن عمليّةِ جعل الفئة المرجعيّة مجانِسةً. ونفهم بالتالي المقاومة التي تُبديها المصطلحات العليا حيال التحديد بواسطة أداة التعريف الجنسية le (= ال)، فتنافر المراجع التي تضمّها يتعارض مع التحييد (neutralisation) الذي تُنشئه أداة التعريف le (= ال).

و. خطوةٌ إلى الأمام في مجال علم الدلالة المعجميّ

بالرَّغم من التردُّد الذي تبديه نسخة نظريّة الأنموذج القياسيّة حول لون الورقة الرابحة في هذه التوزيعة الدلاليّة الجديدة التي يُمكن إيجازها على الشَّكل الآتي: هل يُعدُّ الأنموذج بمثابة أفضل مِثالٍ

(الأنموذجية "على طريقة روش" الطريقة الأولى) أو بمثابة التوافقيّة التي تجمع الخصائِص الأكثر صلاحةً للفئة (الأنموذجية المتعلِّقة بالخصائِص)؟، إلاّ أنَّها تشكِّل بلا أدنى ريبٍ تطوُّراً مذهلاً في مجال علم الدلالة المعجميّ يتجلَّى:

ـ عبر إبراز بَنينةٍ بَيْفِئويّةٍ تُنظَّم حول مراجع أنموذجيّة تضطلعُ بدورٍ جوهريٍّ في إطار مهامٍ معرفيّةٍ مختلفةٍ (كالتدليل المنطقيّ، والفهم النصيّ. . . إلخ)؛

ـ عبر تعيين مستوى فِئويٍّ ممتاز، هو المستوى القاعديّ، يُشكِّل مكان التسمية القياسيّة للأغراض؛

– عبر رؤيةٍ إيجابيّةٍ للمعنى المعجميّ، تقطع بشكلٍ جذريّ علاقاتها مع وجهات النظر التفارقيّة التقليليّة بشكلٍ أساسيٍّ للتصوُّرات الكلاسيكيّة. إذ يشجِّع علم دلالة الأنموذج على دَمج الخصائِص النمطية قاطبةً في معنى الكمة التعريفيّ، ونعني بها الخصائِص التي تستوفي شرط الملاءمة المزدوج، كالآتي:

(i) الشرط القاضي بتقديم قدرٍ كبيرٍ من الصحَّة للفئة (أيّاً يكن عضو الفئة تقريباً (∀ membre de la catégorie))؛

(ii) الشرط الذي يفترِض أنَّ هذه الخصائِص تكون مشتركةً بين المتكلِّمين كافَّةً (أيّاً يكن المتكلِّم تقريباً (∀ LOC)).

ويبرَّر دمجها عبر واقع أنَّها تتدخَّل جوهريّاً، أكثر بكثيرٍ من المراجع الأنموذجية، في مختلف العمليّات الدلاليّة (ولاسيّما في عمليّة بناء معنى النصّ).

– وأخيراً، عبر الأبحاث التي تتمحور حول الطبيعة نفسها التي تتمتَّع بها هذه الخصائِص والتي تعمَد نتائجها، القليلة العدد يعد

بالتأكيد، إنَّما الواعِدة، إلى (إعادة)تمكين علم دلالةٍ لم يَعُد يهابُ لا الظواهر المرجعيّة ولا بُعْد السِمات "الإنسانيّ" (human-sized features)، من دون أن يمتزِج معها.

يغيبُ عن هذا المشهَد الذي يميل لصالح نظريّة الأنموذج القياسيّة الجواب الذي ينبغي إعطاؤه ردّاً على السؤال الأساسيّ الذي يُطرح بشأن التصنيف، ألا وهو: **ما الذي يبتُّ في مسألة** الانتماء إلى فئةٍ معيَّنةٍ؟ إنَّ النسخة القياسيّة تُجيبُ، كما سبَقَ ورأينا، بوضوح على هذا السؤال بما مفاده: إنَّ المقارنة مع الأنموذج هي التي تبتُّ في مسألة انتماء الوحدة أو عدم انتمائها إلى الفئة. وبالتالي، ثمّة ما يُثير الدهشة في هذا الغياب، خصوصاً وأنَّ علم دلالة الأنموذج يُقدَّم عادةً على أنَّه النظريّة التي تُعطي الجواب **الشافي** عن هذا السؤال.

لقد آن الأوان إذاً لنُبرهِن أنَّ علم دلالة الأنموذج ليس الحلّ المُعجِزة، وأنَّه يواجِه في هذا المجال صعوباتٍ جديّةٍ توازي تلك التي تصطدم بها صيغة الشروط الضروريّة والكافية، والتي لا تُحَلُّ إلاّ من خلال إخضاع النظرية القياسيّة لتوسُّع لا يُستهان به يجعلها نسخةً أنموذجيّةً مشظّاةً يُعرِّقها[35] متصوَّر الشَّبَه العائليّ.

(35) إنَّ الفعل "عرَّقَ" هو مشتقٌّ من "التعرُّق" وهو نِظام انتشار العروق في أوراق النباتات أو أجنحة الحيوانات. ويُستعمَل مجازيّاً للدلالة على كثرة تشعُّبات أمرٍ ما [المترجِمة].

الفصل الثالث

في صعوبات النسخة القياسيّة

أوَّلاً: في سبيل عرض هذه الصعوبات

أوَلاً تُعدُّ إذاً نظريّة الأنموذج بمثابة **المفتاح السحريّ** لعلم الدلالة المعجميّ؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال، دعنا نلعَب قليلاً على الكلام.

نلاحظُ في المقام الأوَّل أنَّ نظرية الأنموذج تشتمل في ذاتها، أي تعريفيّاً، على حدودها التطبيقيّة القصوى الخاصّة. وحاصل الكلام، يظهر مفهوم الأنموذج، مثلما تصوَّرناه حتَّى الآن ومثلما قدَّمه أيضاً الروّاد في البدء، بمثابة المفهوم الكلاسيكيّ الذي يمكننا التعريف به بواسطة عددٍ معيَّنٍ من السِمات. ولكن، فلنُطبِّق التصوُّر الأنموذجيّ على متصوَّر الأنموذج نفسه. تتوقَّع حينئِذٍ نظرية الأنموذج، مثلما يُبيِّنه عنوان المداخلة التي أدلى بها غيرايرتز في مؤتمر غاند (Colloque de Gand) حول العلوم المعرفيّة سنة 1987 ألا وهو: الأنموذجية بوصفها مفهوماً أنموذجيّاً (Prototypicality as prototypical notion)، أنَّ مفهوم الأنموذج نفسه يكون مفهوماً أنموذجيّاً، أي أنَّه يتعذَّر تطبيقه بالطريقة نفسها على القطاعات كلها:

فثمّة ميادين مُفضَّلة (أي مراجع أنموذجيّة) تشكِّل الممثِّلات الفضلى لاستخدامات هذه النظريّة وميادين هامشيّة بدرجاتٍ متفاوتةٍ (ونعني بها المراجع غير الأنموذجية) تفقِد فيها هذه النظرية الفعاليّة التي تُبديها في الاستعمال الأنموذجيّ. وبكلام آخر، من شأن فكرة الأنموذجية نفسها، حين نُطبِّقها بشكلٍ انعكاسيٍّ، أي على تصوُّرها الخاصّ وعلى طريقة العمل الخاصَّة بنظريّة الأنموذج، أن تحكم على هذه الأخيرة سلفاً بعدم الملاءمة التامّة إلاّ في بعض القطاعات التي تكون بطبيعة الحال... أنموذجيّةً من جملة استخداماتها كافّةً.

كيف يكون ذلك ممكناً؟ يكفي أن نتصوَّر مفهوم الأنموذج بوصفه فئةً لا تنتقي أعضاءها على قاعدة الشروط الضروريّة والكافية بل على أساس تماثلٍ كبيرٍ بدرجاتٍ متفاوتةٍ مع أنموذج الفئة الذي يُمكن تحديده بواسطة حزمةٍ من السِمات التي لا تكون ضروريّةً ولا كافيةً (انظر فيلمور، 1982، وغيرايرتز، 1987 أ)، على غرار تلك التي عدَّدناها بوصفها فرضيّاتٍ مركزيّةً للنظرية. وتكون فائِدة هذه الطريقة في التأتّي للأمور كبيرة. فمن خلال جعل نظريّة الأنموذج فئةً أنموذجيّةً بدورها، نقي أنفسنا مُسبقاً من عددٍ كبيرٍ من الانتقادات التي يُمكن أن توجَّه إليها. ففي حال لم تكن الأمثلة متطابقةً بالنَّظر إلى نظرية الأنموذج، أي إنْ كانت لا تُقدِّم كلّها السِمات نفسها، وتبدو بالتالي وكأنَّها تُخالِف بدرجاتٍ متفاوتةٍ بعض الفرضيّات التي تُدافِع عنها نظريّة الأنموذج، فليس ثمّة ما يدعو إلى الدهشة في ذلك، إذ يُعزى هذا الأمر إلى أنَّ مفهوم الأنموذج يُعدُّ بنفسه مفهوماً أنموذجيّاً ويُفرِز بالتالي أمثلةً تُشكِّل ممثّلاتٍ جيّدةً بدرجاتٍ متفاوتةٍ للفئة، تبعاً للسِمات التي تتشاطرها مع "الأنموذج الخاصّ بالأنموذج". فهل تتعلَّق المسألة بحيلةٍ ما؟ سنرى أدناه أنَّ هذا الحلّ الذي دافعَ عنه غيرايرتز (1978أ) والذي يؤدّي إلى أنماطٍ مختلفةٍ من الأمثلة، لا

يكفي لإخراج النسخة القياسيّة من وضعها الحَرِج.

لنلقِ هذه المرّة، على المستوى النظريّ الانعكاسيّ، نظرةً مماثلةً، أي أنموذجيّةً، على مختلف تمثيلات هذه النظرية، أي على التواردات المختلفة التي تمثّلها. وينبغي أن نتوقّع مجدّداً وجود أمثلةٍ أفضل وأخرى أسوأ، أي نسخ "أنموذجيّةٍ" لنظريّة الأنموذج وأخرى بعيدةٍ بدرجاتٍ متفاوتةٍ، تبعاً لدرجة التشابه المُقدَّمة مع... الأنموذج الخاصّ بنظريّة الأنموذج. متوسُّلين هذه الطريقة، يكون بإمكاننا هنا أيضاً إنقاذ نظريّةٍ مهدَّدةٍ من الهلاك، إنَّما على نحوٍ يفقِد هذه المرّة كلّ طابعٍ مُقنعٍ.

وبقدر ما قد يبدو ذلك غريباً، إنَّ الملاحظة المزدوجة الانعكاسيّة على الصعيد الأنموذجيّ التي أبديناها، والتي كان من الممكن تشبيهها في البداية بلعبةٍ ما، ليست بلا مُبرِّرٍ: ففي الواقع، يُثبِت عرض حال الأبحاث النموذجية هذَين التوقُّعَين اللَّذَين قمنا بتسليط الضوء عليهما. بيد أنَّ ذلك لا يجدر به أن يُشكِّل مقدَّماً حجرَ عثرةٍ يمنعنا إلى هذا الحدّ من أن نستعرِضَ مختلف الحدود التطبيقيّة القصوى لنسخة الأنموذج القياسيّة، فضلاً عن الصعوبات الأساسيّة التي تُصادِفها.

ثانياً: الحدود التطبيقيّة القصوى

في الواقع، إنَّ نفوذ علم دلالة الأنموذج هو أدنى شأناً من الشهرة التي حصدها. إذ يتعذَّر تطبيق نظريّة الأنموذج على الظواهر المعرفيّة والدلاليّة كلها المرتبطة بالتصنيف التصوُّريّ والمعجميّ. وعليه، من الضروريّ أن ندلي بالإيضاح التالي، من دون أن ننكر إلى هذا الحدّ أهميّة علم دلالة الأنموذج المجدِّدة، لابدّ لنا من إعادته إلى أهميَّته النسبيّة الأقل "جنسية" والأكثر اعتدالاً. وإنَّ موقف

بوسنر (Posner) هو موقفٌ يُحتذى به بهذا الشأن، ألا وهو: "لم تقترِح الوقائِع البيِّنة قطّ، كما يؤكِّد بوسنر (1986، ص 54)، أنَّ المتصوّرات كانت ممثَّلةً تمثيلاً تامّاً بمقتضى الأنموذجات، كما أنَّها لم تقترح أنَّ الأنموذجات كانت تُشكِّل قاعدةً كافيةً يرتكِز عليها الفِكر. وبالرغم من ذلك، أعتبر الثورة الروشيّة (révolution roschienne) ثورةً بكلّ ما للكلمة من معنى، لأنَّها كانت تُشكِّل جزءاً من مَفهَمَةٍ عامَّةٍ جديدةٍ للعقل البشريّ بمقتضى المعقوليّة ذات الصلة التي تستتبع علاقاتٍ تضمينيّةً على جانبٍ من الأهميّة بالنسبة إلى علم النفس والعلوم الاجتماعيّة".

أ/ في لزوم الشروط الضروريّة

تأبى نظرية الأنموذج البُعد التحليليّ. فما من خاصيّةٍ تكون مشتركةً بالضرورة بين أعضاء الفئة كافّةً. ولكن يبدو مع ذلك أنَّه لا غنى عن مثل هذه السمات للتنظيم الفِئويّ. إذ ترتكز جوهريّاً بُنية ثَبت المصطلحات التراتبيّة (أي البُعد **العمودي** للدراسات التي تتناول الأنموذجية الفِئويّة) على علاقاتٍ تضمينيّةٍ (انظر مارتن، 1983 و1985) لا تعود تتَّصِف بطابعٍ أرجحيٍّ. فالاستدلال المنطقيّ الذي يوصِل من **هذا هرّ** (C'est un chat) إلى **هذا حيوان** (C'est un animal) أو من **هذا أحمر** (C'est du rouge) إلى **هذا لون** (C'est une couleur)، لا يُعدُّ بمثابة الاستدلال المعقول وحسب. بل إنَّه يكون صالِحاً تماماً، كما تُثبِته هنا عبثيّة الاستدلال الغيابيّ التالي (انظر كليبر، 1988أ):

؟ في حال كان x هرّاً وفي حال عدم وجود أيِّ معلومةٍ مُعاكِسةٍ، إذاً يكون x حيواناً (? Si x est un chat et s'il n'y a pas d'information contraire, alors x est un animal).

وثمّة معايير تطابقيّة أخرى تكون ملائِمةً أيضاً (انظر كليبر، 1978ب)، ونذكر منها:

ـ اختبار الرابط **لكن** (mais)، حيثُ نرى أنَّ الصيغة المنفيّة والصيغة المُثبَتَة تكونان كلتاهما مصوغتَين بشكلٍ رديءٍ، كالآتي:

؟ إنَّه هرّ، ولكنَّه ليس حيواناً (? C'est un chat, mais ce n'est pas un animal).

؟ **إنَّـه هـرٌّ، ولـكـنَّـه حـيـوانٌ** (? C'est un chat, mais c'est un animal).

ـ اختبار التَكمِية الجامِعة، حيثُ يبدو القولَين التاليين، خارج إطار سياقاتٍ خاصَّةٍ (تصويبيّة وتذكيريّة، إلخ):

الهررة كلّها حيواناتٌ (Tous les chats sont des animaux)

كـلّ / أيّ / أيّاً يـكـن الـهـرّ يـكـون حـيـوانـاً (Chaque / tout / n'importe quel chat est un animal)

بمثابة القولَين اللَّذَين يتَّصِفان بالغرابة، لأنَّ استعمال المُكمِّم الجامِع لا يبدو ملائِماً إلاّ في الحالة التي تبقى فيها إمكانيّة ألاّ تستوفي المراجع كلّها التي ينطبِق عليها هذا المُكمِّم الجامِع هذه الخاصيّة، مفتوحةً على جميع الاحتمالات.

– اختبار التحديد الخاصّ، حيثُ يُعدُّ القول التالي:

؟ هذا الهرّ هو حيوانٌ (? Ce chat est un animal)

خارِجاً عن المألوف لأنَّه يندرِج في خانة تحصيل الحاصل، في حين يبدو القول التالي:

* ليس هذا الهرّ حيواناً (* Ce chat n'est pas un animal)

خارِجاً عن المألوف أيضاً لأنَّه متناقِضٌ.

- اختبار العطف المرتبط باختبار كلمة آخر (autre):

؟ **لـقـد اشـتـريـت هـرّاً وحـيـوانـاً** (? J'ai acheté un chat et un animal)

لقد اشتريت هرّاً وحيواناً آخر (J'ai acheté un chat et un autre animal)

من المُفيد أن نُحدِّد طبيعة هذه الشروط الضروريّة والكافية بدقَّةٍ لتحاشي الاعتراض البوتناميّ الوجوديّ التالي: **ماذا لو كانت الهررة روبـوتـاتٍ؟** (Et si les chats étaient des robots?) (انـظـر جـاكـوب، 1979). إنَّه لمن الصحيح في الواقع أنَّ وضع السِمة **حيوان** في ما يتعلَّق بالفئة **هرّ** يختلف عن وضع سِمتَي شخص بالغ غير متزوِّج فيما يتعلَّق بالفئة **رجل عازِب**. ففي الحالة الثانية، من غير الممكن أن نتصوَّر أن يكون الرجل العازِب شيئاً آخر غير شخصٍ بالغ غير متزوِّج. فهذا واقعٌ اصطلاحيٌّ في اللُّغة الفرنسيّة، ويكون بهذا المعنى أقوى على الصعيد التحليليّ من جملة **الهرّ هو حيوانٌ** (Un chat est un animal) التي تكون قابلةً للتعديل، مثلما يُبرهِنه مَثَل الحوت الشهير الذي تحوَّل من سمكةٍ إلى حيوانٍ ثَدْييٍّ. فهل يتعيَّن علينا اعتبارها بمثابة الحكم الطارئ إلى هذا الحدّ؟ تقترح المعطيات التي تقدَّمنا بها أعلاه، أنَّه لا يجدر بنا فعل ذلك. ففي الواقع، ينطوي هذا النمط من الأحكام على عنصرٍ ألسنيٍّ ثابتٍ يُجسِّده الواقع التالي: حتَّى وإنْ كانت المسألة تتعلَّق باعتقادٍ حول العالم (المُدرَك)، يتمُّ تقديم هذا الاعتقاد باعتباره مشتركاً بين المتكلِّمين كلّهم من جهةٍ (انظر مارتن، 1983 و1987)، كما أنَّه يتمّ تقديم الحكم من جهةٍ أخرى باعتباره صالِحاً بشكلٍ جنسي، أي من دون استثناءاتٍ. وعليه،

إنْ كان باستطاعتنا أن نسلِّم بفكرة أنَّ الهررة قد تكون في الواقع روبوتاتٍ، فلن نسلِّم في المقابل، في حال كنَّا نعتقِد أنَّ الهررة هي حيواناتٌ، أنَّ هذا الهرّ المعيَّن ليس حيواناً بل روبوتاً (انظر بهذا الشأن اختبار التعديل واختبار المثال التسفيهيّ لدى ستيفن شوارتز (S. P. Schwartz)، 1978 و 1980). وبالتالي، أن تكون الهررة في الحقيقة كنايةً عن روبوتاتٍ أو حتَّى عن ألسنيِّين متنكِّرين، فهذا أمرٌ لا يُبدِّل مطلقاً واقع حال الأشياء، ابتداءً من اللَّحظة التي نعتقِد فيها أنَّ المتصوَّر هرّ يستتبع بالضرورة المتصوَّر **حيوان**، أي ابتداءً من اللَّحظة التي نخال فيها أنَّ الهررة كلّها هي حيواناتٌ فِعلاً. ولابدّ من التذكير بأنَّ الهدف الذي يصبو إليه علم الدلالة المعجميّ ليس وصف المعطيات "العلميّة" (انظر كليبر، 1985 أ، وفيرزبيكا، 1985). ويزول هكذا العائِق الذي كان يقضُّ مضجع الفلاسفة، إذ: ثمّة مغزى في التحدُّث عن شرطٍ ضروريٍّ حتَّى فيما يتعلَّق بسِمةٍ "قابلةٍ للتعديل" مثل السمة "حيوان" بالنِّسبة إلى الفئة **هرّ!**

إنَّ الموقف الذي يتَّخذه بوتنام نفسه معبِّرٌ بهذا الشأن، ويتجلَّى كالآتي: لقد شعر بوتنام، في تمثيله للمعنى (انظر أعلاه)، بالحاجة إلى طرحِ مقوِّم خاصٍّ، هو **الواسم الدلاليّ**، المُتميِّز عن الشَّكل القولب، بهدف الإشارة إلى الوضع الخاصّ الذي يتحلَّى به نمط المعلومات هذا (انظر كليبر، 1985 أ).

لا يعني القبول بهذه الشروط الضروريّة العودة بلا قيدٍ أو شرطٍ إلى صيغة الشروط الضروريّة والكافية. بل يجدر بنا التنويه بوجود اختلافَين جوهريَّين. يقضي الأوَّل بأنَّ هذه الشروط ليست بالضرورة تلك التي تُبرِزها المقاربة الكلاسيكيّة. ومن النافل التذكير بأنَّه من الممكن التشكيك بالشروط الضروريّة التي تقول بها صيغة الشروط الضروريّة والكافية. أمّا الاختلاف الثاني، فيقضي بأنَّ هذه الشروط

تكون ضروريّةً ولكنَّها لا تكون كافيةً. وعليه، لا تكون حاسِمةً للبتّ في مسألة الانتماء.

وانطلاقاً من هنا بالذات، يُمكننا أن نجعل صيغة الشروط الضروريّة والكافية أقلّ جموداً من خلال التخلِّي عن شرط الكِفاية لصالح اعتماد السِمات الضروريّة وحدها. وتُمثِّل نظريّة **مسلَّمات** المعنى (انظر على سبيل المثال فودور (J. Fodor)، 1975)، أسوةً بنظرية **الشبكات الدلاليّة** (انظر على سبيل المثال، راستيه، 1987ب)، نسخةً ملطَّفةً من هذا القبيل حول الشروط الضروريّة والكافية. فالعلاقة التي تُنشِئها بين المصطلح و"تعريفه" لا تعود علاقةَ تحييد بل علاقةً تضمينيّةً فقط. فبدلاً من طرح أنَّ فعل قَتَل (tuer) مثلاً هو مساوٍ لعبارة تصرَّف على نحوٍ يجعل شخصاً، أو شيئاً، غير حيٍّ (faire de telle sorte que quelqu'un, ou quelque chose, devienne non vivant)، نُنشئ فقط علاقةً تضمينيّةً بين الاثنين (انظر كريستوف شوارز، 1985)، كالآتي:

فلان قتل علاّن فلان جَعَلَ علاّن غير حيٍّ (X tuer Y X faire Y devenir non vivant).

تتَّصف الأحكام التي يُصدرها المتكلِّمون بشأن مثل هذه العلاقات التضمينيّة، مثلما يلاحِظه بولمان (1983، ص 47)، بطابع واثِقٍ أكثر من الأحكام التي تتناول علاقات الترادف، فمثلاً: يُسلِّم المتكلِّم بثقةٍ أكبر بالعلاقة التضمينيّة التالية: **في حال كان شخصٌ ما عازِباً**، يعني ذلك أنَّه **غير متزوِّج** (si quelqu'un est célibataire, il n'est pas marié)، من تسليمه بعلاقة الترادف القائِمة بين **رجل عازِب** (célibataire) وشخصٍ **بالغ غير متزوِّج** (adulte non marié). وعليه، من الممكن الإبقاء على فكرة أنَّ العلاقة التي تكون قائِمةً بين العنصر الشرطيّ والعنصر المترابِط المنطقيّ في مِثل هذه العلاقات التضمينيّة

تتَّصِف بطابعٍ دلاليٍّ، أي تحليليٍّ (بالمعنى الذي يقصده مارتن، 1983 و1985) ولاً تكون طارِئةً فقط. وانطلاقاً من هنا، يُمسي قسمٌ كبيرٌ من الانتقادات التي تمّ توجيهها إلى الحلّ الأوَّل، باطِلاً.

ب/ حالاتٌ مؤاتيةٌ وحالاتٌ مؤاتية بدرجةٍ أقلّ

1. فئات مرجعيّة

ثمّة واقعٌ يُسلَّم به اليوم بالإجماع تقريباً (انظر جاكيندوف، 1983، وكويكنز (H. Cuyckens)، 1984، وكريستوف شوارز، 1985، ولانغاكير، 1987)، ومفاده: لا تخضع فئات المراجع كلّها بسهولةٍ لمعالجةٍ أنموذجيةٍ. أمّا القطاعات المفضَّلة (أي القطاعات الأنموذجية بالتالي)، فهي تلك التي استُخدِمَت كنقطة ارتكازٍ لتطوير النظريّة، ألا وهي: قطاعات ظواهر الإدراك الحسيّ (راجع صِفات الألوان)، ومصطلحات الأجناس الطبيعيّة، ومجال الحوادِث المصطنعة، إلخ. (انظر كورديه ودوبوا، 1981).

بيد أنَّ الدراسات، على غرار تلك التي أجراها فيلمور (1975 و1982) حول الفئة **رجل عازِب** (bachelor) وتلك التي أنجزها كولمان وكاي (1981) حول الفعل **كَذَبَ** (mentir)، تقترح توسُّعاً يشمَل فئات المراجع جميعها. ولكن إنْ نظرنا عن كَثَبٍ، نلاحِظ أنَّ برهنتهم ليست حاسِمةً مطلقاً.

فبرهنة فيلمور لا تُثبِت إلاّ شيئاً واحِداً فقط، ألا وهو: إنَّ الشروط الثلاثة المطروحة لفئة **رجل عازِب**، ونعني بها "رجل" (homme) و"بالِغ" (adulte) و"غير متزوِّج" (non marié) ليست كافيةً. إلاّ أنَّ هذه الشروط الثلاثة تكون كلّها ضروريّةً في المقابل لكي نتمكَّن من التحدُّث عن **رجل عازِب**، فما من رجلٍ عازبٍ لا

تنطبِق عليه هذه الشروط الثلاثة مجتمِعةً. والحال أنَّه، لكي يتمّ التسليم بملاءمة تصنيفٍ أنموذجيٍّ يتناول الفئة **رجل عازِب**، يكون من الأجدر إيجاد أمثلةٍ عن رجالٍ عزّابٍ لا يملكون إلاّ خاصيّةً واحدةً أو اثنتَين من هذه الخصائِص الثلاث. وحتّى إنَّ لاكوف (1986 و1987) يبرهن أنَّنا لكي نتمكَّن من التحدُّث بشكلٍ طبيعيٍّ عن **رجل عازِب** (انظر أعلاه)، **في** الصيغة المعرفيّة المؤمثلة (Idealized cognitive model (ICM)) التي طرحها فيلمور، تكون الصيغة الأرسطوطاليسيّة هي الراجِحة، إذ تكون الشروط الثلاثة في مثل هذا الإطار ضروريّةً وكافيةً.

أمّا التدليل المنطقيّ الذي يقول به كولمان وكاي، فيتَّصِف بطابعٍ منطقيّ أكثر، فهو يرمي إلى دحض التمييز الضروريّ للشروط الثلاثة التي تمّ تسليط الضوء عليها فيما يتعلَّق بالفعل **كَذَبَ** (lie)، ألا وهي:

(i) إنَّ الجملة (ج) التي يؤكِّدها المتكلِّم الذي يكذِب خاطئةٌ؛

(ii) يعتقِد المتكلِّم أنَّها خاطِئةٌ؛

(iii) من خلال الإدلاء بِـ (ج)، يقصد المتكلِّم خِداع المخاطب الذي يوجِّه إليه الكلام

وذلك من خلال تقديم تواردات أكاذيبٍ لا تتطابق مع هذه الشروط مجتمعةً. ولكن لسوء الحظّ، لا نسلِّم بأيّ مثلٍ من الأمثلة التي ضرباها، بحيثُ تخرج صيغة الشروط الضروريّة والكافية سليمة من التجربة التي أخضعاها لها. وهكذا، إنَّ "الكذبة بداعي التهذيب" التي لا يقصد المتكلِّم من خلال الإدلاء بها، قائِلاً على سبيل المثال:

أن يخدعَ مخاطبه، لا تكون كذبةً بكلّ ما للكلمة من معنى لأنَّه يكون باستطاعة هذا الأخير أن يكتشِفَ أنَّ هذا التأكيد هو خاطئٌ. وتُبرهِن فيرزبيكا (1985، ص 341–342) التي تحمل راية الدفاع عن الموقف نفسه، أنَّ متصوَّر الكذبة يتضمَّن بالإضافة إلى ذلك مقوِّمَ استحقاق اللَّوم.

أمّا تحليل الفئة **أمّ** (mother) الذي يقترحه لاكوف (1986 و1987)، فهو على ما يبدو ملائِماً أكثر. ويُظهِر لاكوف (1987، ص 74–75) في الواقع أنَّ التعريف الكلاسيكيّ بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية لفئة **أمّ**، ومفاده: "المرأة التي أنجَبَت طفلاً" (femme qui a donné naissance à un enfant)، لا ينطبق على جميع الحالات التي نتحدَّث فيها عن **الأمّ**. فإلى جانب "نموذج الوِلادة"، نجد صيغاً أخرى، مثل:

- "الصيغة المُعيل": إنَّ المرأة البالِغة التي تُطعِم طِفلاً وتربِّيه تكون **أمّ** هذا الطفل؛

- "الصيغة الزوجيّة": إنَّ زوجة الأبّ هي **الأمّ**؛

- "الصيغة الوِراثيّة": المرأة التي أعطت اللَّوازِم الوِراثيّة؛

تخوِّلنا إطلاق اسم **أمّ** على امرأةٍ لم تُنجِب بالضرورة الطفل الذي نقول إنَّها أمّه.

يمكننا إعطاء جوابٍ مزدوجٍ ردّاً على ذلك. فمن جهةٍ، يكون من المباح التفكير، كما في حالة **الأكاذيب الاجتماعيّة** بداعي التهذيب (social lies) التي تحدَّث عنها كولمان وكاي أعلاه، بأنَّ هذه الأمّهات لسنَ أمَّهاتٍ **فعليّاتٍ**. وينحو شعور المتكلِّمين في هذا

الاتِّجاه، مثلما ينوِّه به لاكوف شخصيّاً حين يُشير إلى أنَّه ثمّة مَيل إلى اعتبار أحد هذه الصيغ فقط بمثابة النموذج الذي يُميِّز المتصوَّر "الحقيقيّ" لكلمة **أمّ**. وتعكِسُ غرابة بعض الأقوال صدى هذا الحدس، على غرار القول التالي:

لديّ أربع أمَّهاتٍ فعليّاتٍ: المرأة التي أعطتني اللَّوازِم الوِراثيّة والمرأة التي أنجبتني والمرأة التي ربَّتني والمرأة التي تزوَّج بها أبي (J'ai quatre varies mères: la femme qui a fourni le matériel génétique, la femme qui m'a mis au monde, la femme qui m'a élevé et la femme qui est l'épouse de mon père) (انظر لاكوف، 1987، ص 75).

بيد أنَّه لا يبدو كافياً بنظر لاكوف الذي يضع في مقابل هذا المَيل ما يُسمِّيه **بالبداهة الألسنيّة** التي تُطالعنا في جملٍ من مثل:

إنِّي طفلٌ مُتبنَّى ولا أعرف مَن هي أمِّي الحقيقيّة (J'ai été adopté et je ne sais pas qui est ma vraie mère)

لستُ شخصاً معيلاً ولا أعتقد بالتالي أنَّني أستطيع أن أكون أمّاً فعليةً لطفلٍ ما (Je ne suis pas une personne nourricière et je ne crois donc pas que je pourrais être une vraie mère pour un enfant)،

بغية إقامة الدليل على وجود أكثر من صيغة معياريِّة للتعريف بماهيّة الأمّ الفعليّة. إلاّ أنَّ الوقائِع الألسنيّة التي استندَ إليها ليست بديهيّةً بقدر ما يعتقده: فالصفة حقيقيّ (vrai) لا تعمل بالطريقة نفسها في القولَين، الأمر الذي يعطِّل بالتأكيد البرهنة. ففي القول الأوَّل، تُقابل الصفة **حقيقيّ** (vrai) الصفة **خاطئ** (faux)، في حين أنَّه في القول الثاني، لا يتطابق مجال فهمها مع مجال فَهم الانتماء إلى

الطبقة. فهي لا تصلح في هذا الاستخدام إلاّ للتشديد على الخصائِص المميِّزة التي يتحلَّى بها المرجع الذي تنطبق عليه، وهي ميزةٌ كان قد أبرزها لاكوف نفسه سنة 1972 بشأن الصفة الإنجليزيّة real (= حقيقيّ) (انظر كليبر وريغل، 1978). وينتج عن ذلك أنَّه مع هذه القيمة التي يُميِّزها معجم *Littré* بواسطة المُلصق **مغالاة** (exagération)، لا تصلح الصِفة حقيقيّ كبرهانٍ لتبرير وجود متصوّرات متعدِّدة لكلمة **أمّ**. وخير دليلٍ على ذلك هو الاستعمال الاستعاريّ الذي تشهده في استخدامٍ من هذا القبيل (انظر عبارة **جان هو سمكة حقيقيّة** (Jean est un vrai poisson)).

يبقى أن نُفسِّر السبب الكامن وراء إمكانيّة استخدام كلمة **أمّ** أبعد من حدود إحالتها الطبيعيّة بوصفها "المرأة التي أنجبت طفلاً". وندرِكُ هنا ظاهرةً أعمّ وأشهر من أن تُعرَّف وقد تمَّت مناقشتها كثيراً وعولِجَت بطرقٍ مختلفةٍ، ألا وهي: ظاهرة "إحالة المعنى" المتعدِّد المعاني التي تُطالعنا مجدَّداً في صلب الإشكاليّة الفِئويّة التي تطرحها النسخة الموسَّعة. والمهمّ عند هذه المرحلة هو أن نُدرِكَ أنَّ إمكانيّة الاستخدام الأوسَع هذه لا تُشكِّل برهاناً باتّاً لرفض تحليل كلمة **أمّ** بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية من مثل "المرأة التي أنجبَت طفلاً". فمثلما تُذكِّر به فيرزبيكا (1985، ص 341)، "غالباً ما يكون الناس مهيَّئين لاستخدام كلمةٍ أبعد من حدود استعمالاتها التي يُمكننا توقُّعها انطلاقاً من معناها، ولا يعني ذلك أنَّ المعنى نفسه يكون مُبهماً".

يقضي الجواب الثاني الذي يُمكننا إعطاؤه ردّاً على الإشكاليّة التي يثيرها الوصف الذي تناول فيه لاكوف كلمة **أمّ** بأنَّ التفسير بمقتضى "صيغ عنقوديّةٍ" (Cluster Models) موضَّحةٍ، يتجاوز وبأشواطٍ بعيدةٍ، من خلال تعدُّد صيغ **أمّ** التي يقترحها، ما يتوافق مع

رغبة لاكوف، أي إطار نسخة الأنموذج القياسيّة.

2. فئاتٌ نحويّة

لطالما لوحِظَ (انظر كورديبه ودوبوا، 1981؛ وكريستوف شوارز، 1985؛ وبولمان، 1983) أنَّ الأسماء تبدو مؤاتيةً أكثر للمعالجة بمقتضى نظريةٍ أنموذجيّةٍ من فئاتٍ نحويّةٍ أخرى مثل الفعل المنصرف على سبيل المثال. وإنَّ الدراسات التجريبيّة كما النظريّة التي قام بها روّاد نظرية الأنموذج تعطي الأفضليّة لتمثيل الأغراض الحسيّة (انظر **طائِر** (oiseau) و**مَركَبة** (véhicule) و**خضَر** (légume) و**فاكهة** (fruit) و**ثياب** (vêtement) و**أثاث** (meubles). . . إلخ)، ومن هنا بالذات، إنَّها تمنح أيضاً الأفضليّة لتحليل الأسماء الدلاليّة. فهل يُعزى سبب ذلك، كما تقترحه لوفتوس (E. F. Loftus) (1972)، إلى أنَّ ذاكرتنا الدلاليّة تكون منظَّمةً أساسيّاً بمقتضى فئاتِ أسماءٍ؟ من دون أن ننقل المناقشة إلى هذا الميدان، دعنا نلاحِظ ببساطةٍ أنَّه يكون من الأسهل علينا أن نتخيَّل ما هو المثال الأفضل لفئة **طائِر** من أن نتصوَّر ما هو المثال الأفضل لفعل **ركَضَ** (courir) أو لحرف الجرّ **في** (dans). ما السبب الكامن وراء ذلك؟

يكمن السبب الأوَّل في اختلاف التنظيم التراتبيّ. إذ يتمّ تصوُّر المصطلحات على شاكلة **طائِر** أو **فاكهة** بصفتها تجمع فئاتٍ فرعيّةٍ من الممكن أن يتمّ فيها اختيار المثال الجيِّد والأقلّ جودةً. ولا تعود هذه الصيغة ملائِمة على ما يبدو إلى هذا الحدّ خارج نطاق دائرة الأسماء. والبرهان على ذلك هو أنَّ تصانيف بيرلين وروش العموديّة تنطبق بصعوبةٍ أكبر خارجه (وبغية الاطِّلاع على دراسةٍ حول الأفعال المنصرِفة، انظر بولمان، 1983، ص 108). وثمّة دليلٌ آخر يكمن في صعوبة إخضاع الأفعال المنصرِفة وأحرف الجرّ. . . إلخ، إلى الاختبارات، ولاسيَّما الكلاميّة الفعليّة منها، التي تُستعمَل لدى تحليل

الفئات الاسميّة. ولكن قد يعترِض أحدهم قائِلاً إنَّ علاقات تضمينٍ تُنظِّم أيضاً مجال هذه التعابير. إذ تُقدِّم الأفعال المنصرفة، كما نعلم، حالاتٍ جمَّة من علاقة الاسم المُندرِج، ونذكر منها على سبيل المثال، فعلَي **اغتالَ** (assassiner) و**أَجهَزَ** (exécuter) بالنسبة إلى الفعل **قَتَلَ** (tuer)، وفعل **قدَّمَ** (offrir) بالنسبة إلى الفعل **أعطى** (donner)، وفِعلَي **ألَّفَ** (rédiger) و**حرَّرَ** (libeller) بالنسبة إلى الفعل **كَتَبَ** (écrire). . . إلخ، والتي تُجيز بالتالي، حيث توجد أمثلةٌ عديدةٌ ممكنةٌ، إصدار أحكامٍ ذات صلةٍ بالأنموذجية. ولكنَّني لا أعتقد مع ذلك وبالرَّغم من التجارب التي أنجزها بولمان (1983، ص 110-122) في هذا الاتِّجاه، والتي تُشير إلى عكس هذا الأمر، أنَّ باستطاعتنا إنشاء مدروجات أنموذجيّة تتمتَّع بالملاءمة الحدسيّة التي تملكها تلك التي تكون رائِجةً في الفئات الاسميّة. فنحن نتقبَّل الحكم القاضي بأنَّ عصفور الدوري يُشكِّل مثالاً أفضل لفئة **طائِر**، بسهولةٍ أكبر من الحكم القائِل إنَّ فعل **اغتالَ** يُشكِّل مِثالاً أفضل لفعل **قَتَل** مقارنةً مع الفعل **أجهَزَ**. ومردّ ذلك برأيي إلى اختلافٍ تصوُّريٍّ لا يمكننا تجاهله، يقضي بما يلي: أن تملك الفئة **طائِر** طبقاتٍ فرعيّةً، فهذا معطى يُشكِّل جزءاً من المتصوَّر **طائِر**، لأنَّ كلمة **طائِر** تُعيِّن فئةً من المراجع التي تملك عادةً فئاتٍ فرعيةً. أمّا واقع أن يملك الفعل **قَتَل** أو الفعل **كَتَبَ** طبقاتٍ فرعيّةً، فهذه إشارةٌ لا تُدمَج فيهما بالطريقة نفسها، لأنَّ متصوَّرَي الفعل **قَتَلَ** والفعل **كَتَبَ** لا يُعدَّان في مصاف الفئات التي تملك **قبليّاً** أنماطاً فرعيّةً.

ينشأ السبب الثاني بلا ريبٍ عن واقع أنَّ هذه الفئات النحوية تتطلَّب، بصفتها قابلةً للإسناد، ركيزةً مرجعيّةً. وينتج عن ذلك أنَّنا، حين نسعى إلى إنشاء مثالها الأفضل، نُساق بكلٍّ طبيعيّةٍ إلى تضمينه هذه الركيزة أيضاً، الأمر الذي يُثير بالتالي بشكلٍ مباشرٍ

مسألة مستوى الأنموذجية، فهل تتعلَّق المسألة بأنموذج الفئة أو بالأنموذج الخاصّ بالمقام الذي يدمج الركيزة والمسنَد إليه المعنيّ؟

تكون حالة الصفات على شاكلة **كبير** (grand) و**جيِّد** (bon). . . إلخ، أي الفئات المتَّحِدة (syncatégorématiques) الكلاسيكيّة، واضحةً وتتجلَّى كالآتي: يُمكننا التمحُّص في القسم الثاني وحده من التعاقب. فلا يكون للصفة كبير أيّ معنى أنموذجيٍّ ممكنٍ، إنْ لم نُحدِّد فئة المراجع التي تنطبِق عليها. فنحصل حينئِذٍ على أنموذج مختلفٍ لكلِّ نمطٍ مختلفٍ من المراجع، فمثلاً: يختلف أنموذج **رجل كبير** (homme grand) عن أنموذج **قِرد كبير** (singe grand). . . إلخ.

أمّا مع التعابير الفِئويّة المتَّحِدة، بالمعنى الواسع المدلول هذه المرّة للتعابير التابعة مرجعيّاً (انظر كليبر، 1981)، فيكون من الممكن ضمّ القسم الأوَّل من التعاقب، حتَّى ولو اقتضى ذلك أيضاً دمج ركيزة مرجعيّة. فبالنسبة إلى الفعل **رَكَضَ** مثلاً، نستطيع أن ندافع عن فكرة أنَّ الحالة التالية: **رجلٌ يركض** (un homme court) تُشكِّل الممثِّل الأفضل للفئة **رَكَضَ** وأنَّ حالاتٍ من مثل **سلطعون يركض** (un crabe court) تُشكِّل أمثلةً ذات درجةٍ أدنى شأناً بالنسبة إلى هذه الفئة. وهكذا، تُعدُّ، بحسب شليتر (1982)، الحالة التي تجسِّدها العبارة الألمانيّة التالية Er steigt den Berg hinauf (= يتسلَّق الجبل)، بمثابة المُعادِل فيما يتعلَّق بالفعل steigen (grimper/ escalader = **تسلَّق** / توقَّلَ)، **لعصفور** الدوري في ما يتعلَّق بالفئة **طائِر**، وستشكِّل حالةٌ من مثل Er steigt aus der Badewanne (وتعني حرفيّاً = **يتسلَّق المغطس من الناحية الخارجيّة** (Il grimpe au-dehors de la baignoire) مِثالاً غير أنموذجيٍّ، يبتعِد عن هذه القيمة المركزية، شأنه شأن **الصوص** مثلاً مقارنةً مع **عصفور الدوري**. إلاّ أنَّنا نلاحِظ

أنَّ حلاًّ من هذا القبيل يبدو من وجهة نظر التصنيف أقلّ ملاءمةً بكثيرٍ من المعالجة الأنموذجية المطابِقة لفئة **طائِر**. إذ يصعبُ في الواقع التفكير بأنَّ تصنيف أحد تواردات الفعل **رَكَضَ** يتمّ استناداً إلى مقارنةٍ مع الأنموذج من مثل **رجلٌ** يركضُ، في حين أنَّ عمليّةً ذهنيّةً من هذا القبيل تبدو طبيعيّةً أكثر بكثيرٍ بالنسبة إلى الفئة **طائِر**.

زِد على أنَّه ثمَّة اختلافٌ جوهريٌّ يفصل الحالة الأنموذجية التي تتمتَّع بها الأسماء على غرار **طائِر** عن الحالة الأنموذجية التي تكون للأفعال على غرار **رَكَضَ** على سبيل المِثال. فالمراجع كلّها، سواء الأنموذجية أو غير الأنموذجية، تتضمَّن الفعل-الفئة نفسه، ونعني به الفعل **رَكَضَ** (انظر **رجلٌ يركضُ** (un home court) و**دجاجةٌ تركض** (une poule court) و**زرافةٌ تركض** (une girafe court) و**سلطعون يركض** (un crabe court)، . . . إلخ)، في حين أنَّه مع الأسماء، لا تعود المراجع تُشرِك الاسم-الفئة. وتُظهِر هذه النقطة الأخيرة أنَّه من شأن مثل هذه المعالجة للأفعال وسواها من الفئات المتَّحِدة أن تحوِّلَ في الواقع المقاربة الأنموذجية نحو الاستخدامات أو الاستعمالات (انظر اقتباسنا الأصليّ المأخوذ عن فاندلواز). فإلى قائمة مراجع الفعل الفرنسيّ courir (= **ركَضَ**) المقاميّة التي أشرنا إليها أعلاه، نُساق بكلّ طبيعيّةٍ إلى إضافة استخداماتٍ من مثل:

Le fleuve court à travers... (= **يجري النهر عبر....**)

Le bruit court que... (= **يشيع نبأ أنَّ...**)

Le sentier court à travers... (= **الطريق يمتدّ عبر...**).

وفي فعلنا هذا، نتخلّى عن النسخة القياسيّة من أجل اعتماد نسخةٍ موسَّعةٍ للأنموذج، تتَّصِف بطابع "متعدِّد المعاني" وتكون مختلفةً من حيث طريقة عملها ومعايير التصنيف التي تعتمدها.

3. وحداتٌ أكبر من الكلمة

يُعدُّ واقع أنَّ علم دلالة الأنموذج يواجه صعوباتٍ مع الوحدات التي تكون أكبر من الكلمة أمراً طبيعيّاً للغاية لأنَّه مرصودٌ بالدرجة الأولى لعرض التصنيف، أي علم دلالة التسميات أو الوحدات المرمَّزة، وليس لعَرض التوافيق غير المرمَّزة المؤلَّفة من وحداتٍ معجميّةٍ صغرى والتي لا تتناسب معها فئاتٌ معدَّة سلفاً. إلاّ أنَّه لا يُمكننا التملُّص من التطرُّق إلى هذه المسألة. ويجدر بنا أن نفهم قبل كلّ شيءٍ كيف تندمِج المعالجة الأنموذجية للمعنى المعجميّ في عمليّة تركيب معنى وحداتٍ من هذا القبيل.

لنتأمَّل مثلاً في التوافُقيّة التالية: **كلبٌ أصفر** (chien jaune). تعطي نمط الشروط الضروريّة والكافية معنى تركيبيّاً مؤلَّفاً، ليس بموجب صيغة الإضافة وحدها (انظر أصلاً بهذا الشأن فينريتش، 1966)، من توافُقيّةِ الشروط الضروريّة والكافية للفئة **كلب** ومن توافقيّة الفئة **أصفر**. ويسمح مثل هذا التركيب الدلاليّ بتفسير سبب تطبيق مجموعة مصطلحاتٍ من هذا القبيل تطبيقاً مرجعيّاً على عنصرِ حقيقةٍ معيَّنٍ. وتتلاءَم المقاربة الأنموذجية بصعوبةٍ أكبر هنا. إذ يتَّضِح أنَّ مبدأ الأزواج الأنموذجيّ الباتّ في مسألة الانتماء إلى فئةٍ معيَّنةٍ لا يكون ملائِماً على الإطلاق في هذا الصدد. فبغية البتّ في ما إذا كان من الممكن وصف الوحدة باعتبارها كلباً أصفر أو لا، لا نركنُ إلى مقارنةٍ مع المِثال الأفضل للكلب الأصفر. فنظراً إلى أنَّ المسألة لا تتعلَّق بفئةٍ واحدةٍ، يرتكز التطبيق المرجعيّ على إواليّةِ انتماءٍ مزدوجةٍ، كالآتي: يترتَّب على الوحدة أن تكون **كلباً**، وأن تكون **صفراء** (انظر العبارتَين التاليتَين: **ليس هذا** كلباً أصفر بل كلب بنيّ (Ce n'est pas un chien jaune, mais un chien brun) وليس هذا كلباً بل هرّ (Ce n'est pas un chien, mais un chat)). وقد يُخيَّل إلينا بأنَّ

أنموذج فئة **كلب** وأنموذج الفئة **أصفر** يوضعان موضع التطبيق من أجل الانتماء إلى طبقة الكلاب والانتماء إلى الفئة **أصفر**. وإنْ كان هذا الأمر لا يطرح صعوباتٍ كبيرةً بالنسبة إلى الفئة **كلب**، إلاّ أنَّ الأمور تتعقَّد في المقابل مع الفئة **أصفر**، ومردّ ذلك إلى أنَّ الأنموذج للفئة **أصفر** لا يعود يصلح بوضوح كمرتكزٍ مقارنيٍّ، فلو كانت القيمة "المركزيّة" للفئة **أصفر** (أو بغية إعطاء تفسيرٍ على طريقة فيرزبيكا، الأصفر بوصفه لون زهرة الميموزا أو الصوص) هي التي تُعدُّ ملائِمةً فِعلاً في هذا الصدد، ينبغي بالتالي أن يُشكِّل الكلب ذو اللَّون الأصفر الفاقع مِثالاً أفضل عن الكلب الأصفر من الكلاب التي تتمتَّع بلونٍ أصفر "هامشيٍّ" أكثر. والحال أنَّ كلباً أصفر من هذا القبيل يُعدُّ، مهما بدا ذلك غريباً، كلباً أصفر غير مألوفٍ، أي لانموذجيّاً. فالتمثيل الذي قد نتخيَّله للكلب الأصفر لا يتطابق في الواقع مع تمثيل الكلب الذي يكون لونه أصفر كلون الميموزا أو الكنار. بل تتعلَّق المسألة بالأحرى، كما لفتت انتباهي بيكوش إلى ذلك، بِـ "كلبٍ مهجَّنٍ قبيح" (vilain corniaud). وبتعبيرٍ آخر، لا يتطابق الأنموذج للكلب الأصفر مع توافُقيّة أنموذج **كلب** و**أصفر** (انظر أوشيرسون (D. N. Osherson) وسميث، 1981، بغية الاطِّلاع على برهنةٍ مماثلةٍ بشأن التعبير الإنجليزيّ pet fish (= **السمكة المدلَّلة**)).

يُفضي هذا المثل إلى استخلاص نتيجتَين في ما يتعلَّق بنظرية الأنموذج: الأولى سلبيّة والثانية إيجابيّة. تُثبِت الأولى بوضوح أنَّ الإحالة، أي الانطباقية المرجعيّة للتوافيق غير المرمَّزة، لا تنظِّمها عمليّة تلاؤم أنموذجيٍّ ترتكز على الأنموذجات الخاصّة بكلّ مكوِّنٍ من مكوِّناتها. أمّا الثانية، فتُظهِر في المقابل أنَّه من شأن رؤيةٍ أنموذجيّة أن تُحافِظ على بعض الملاءمة على مستوى البَنينَة المعرفيّة. إذ لا يُبرِز النموذج الكلاسيكيّ على الإطلاق وجود لون أصفر

تفضيليّ في الصورة الذهنيّة للكلب الأصفر. فواقع أن توجَد مراجع للكلاب الصفراء تكون أفضل من سواها تبعاً للَّون الأصفر الذي تتحلَّى به، يفتح الباب أمام اعتباراتٍ أنموذجيّةٍ جديدةٍ كليّاً، تتمحور حول:

ـ الدور الذي يؤدِّيه الاسم الموجِّه (nom recteur)، بغية عرض اختلاف اللَّون الأصفر المستتبع باختلاف الاسم (انظر الاختلاف القائِم بين التفاحة الصفراء (pomme jaune) والكلب الأصفر، انظر أيضاً، بغية الاطِّلاع على توزيع اللَّون والشَّكل والمساحة الملوَّنة، الاختلاف الأنموذجيّ القائِم على سبيل المثال بين **الكلب الأصفر** والأبيض (un chien jaune et blanc) و**العلم الأصفر والأبيض** (un drapeau jaune et blanc)، ولاسيَّما بغية توضيح أنَّنا لا نقع على مثل هذه الظاهرة مع الفئات المرجعيّة كلها، إذ لا يُفرِز **الفستان الأصفر** (robe jaune)، على ما يبدو، صورةً أنموذجيّةً مثل **الكلب الأصفر**. فواقع أنَّ المسألة تتعلَّق بمصطلحاتٍ تدلُّ على أجناسٍ طبيعيّةٍ يُشكِّل عامِلاً على جانبٍ من الأهميّة، إنَّما غير باتٍّ. وما يكون حاسِماً هنا، إنَّما هو التعوُّد، فالخبرة التي نملكها بشأن الكلاب الصفراء والفساتين الصفراء تُعلِمنا أنَّ اللّون الأصفر الخاصّ بالكلاب الصفراء يكون في أغلب الأحيان من نمطٍ معيَّنٍ، في حين أنَّ اللَّون الأصفر الخاصّ بالفساتين الصفراء قد يكون جدّ متنوِّع. ويؤدِّي ذلك إلى تشكيل أنموذج في الحالة الأولى، ولكن ليس في الحالة الثانية. وسنشير ببساطةٍ إلى أنَّ الأنموذجية تتحدَّر بشكلٍ مباشرٍ هذه المرَّة من التعوُّد.

-الواقع غير المتوقَّع القاضي بأنَّ أنموذج الاسم الموجِّه يوضع في المرتبة الثانية في نمط التوافيق هذا. ففي صورة **الكلب الأصفر** التفضيليّة، لا يُعتَبَر (أو لا يعود يُعتبَر) الأنموذج نفسه لفئة **كلب** بمثابة العنصر الأنموذجيّ الأساسيّ لهذه التوافُقيّة، حتَّى وإنْ كان

الكلب، بوصفه الاسم الموجِّه، هو الذي يُشكِّل العامل الباتّ لاختيار لوينة اللَّون الراجحة. ويرجِّع اقتراحٌ عبَّر عنه لاكوف (1987، ص 74) بشأن **الأكاذيب الاجتماعيّة** بداعي التهذيب، صدى هذا الأمر، ومفاده: في حالة النزاع بين المصطلح المعدِّل والمصطلح الرئيس، تكون الغلبة للمصطلح المعدِّل، طبقاً بلا ريبٍ للمبدأ المعرفيّ العامّ، الذي يُطلِق عليه اسم (ص 147) **قانون فيلينسكيّ** (loi de Wilensky) انظر فيلينسكي (R. Wilensky)، 1983)، والقاضي بأنَّ "الحالات الخاصّة يكون لها أولويّة على الحالات العامّة" (1987، ص 74).

وها نحن ذا نعود بطريقةٍ أخرى إلى إشكاليّة أنموذج التعابير الفِئويّة المتَّحِدة. ولقد بتنا نفهم الآن بوضوحٍ لِمَ لا يُمكن للتفسير الأنموذجيّ "المقاميّ"، مثل ذلك الذي عرضناه أعلاه بشأن الأفعال المُنصرِفة، أن يكون موافِقاً. فبغية البتّ في مدى ملاءمة توافُقيّةٍ من مثل **سلطعون** يركض مع وضعٍ مستمدٍّ من الواقع، لابدّ من إدخال الحالة الأنموذجية للفعل **رَكَضَ**. ولنفترِض أنَّ هذه الحالة هي **رجلٌ يركض**، نتوصَّل حينئذٍ إلى الخلاصة نفسها غير المرغوب فيها، الشبيهة بتلك التي استنتجناها من التدليل المنطقيّ المماثل بشأن **الكلب الأصفر**، ومفادها: إنْ كان السلطعون الذي نتحدَّث عنه يركض كما يركض الرجل (!)، فهو يركض على نحوٍ أفضل ممّا لو كان يركض كما يركض... السلطعون!

4. مصطلحات قاعديّة ومصطلحات عليا

تتجلّى إحدى أبرز النتائِج التي يُفرِزها البحث الأنموذجيّ، كما سبقَ ورأينا، في إظهار بُعدٍ عموديٍّ للفئات مؤلَّفٍ من ثلاثة مستوياتٍ، ألا وهي: المستوى القاعديّ، وهو الأكثر اقتصاداً على

الصعيد المعرفيّ، والمستوى الأعلى والمستوى التابع. وتُظهِر الأمثلة التي تتمحور حولها التجارب والروائِز المخصَّصة لإبراز مَدروج الأنموذجية أنَّ مفهوم الأنموذج يكون ملائِماً لفئات المستوى القاعديّ (انظر الفئة **طائِر**) كما لفئات المستوى الأعلى (على غرار الفئات **فاكهة** و**حيوان** و**مَركبَة**. . . إلخ). وقد أظهَر الاختبار الذي أجراه كورديه (1980) للفئة **حيوان** المراجع الأنموذجية التالية: **كلب** و**هرّ** و**حِصان**. . . إلخ، وللفئة **فواكه** الأنموذجات التالية: **تفاحة** و**برتقالة** و**إجاصة**. . . إلخ، وللفئة **طائِر** الأمثلة الأنموذجية التالية: **أبو الحنَّاء** و**عصفور دوري** و**نسر** و**سنونو**. . . إلخ.

إلاّ أنَّنا إنْ نظرنا عن كثبٍ، فسنُدرك واقعاً سبَقَ أن أثرناه في معرض حديثنا عن **الكلب** الأصفر، ونعني به واقع أنَّ الأصل الذي يتحدَّر منه مفهوم الأنموذج يختلف باختلاف مستوى الفئات. فواقع أنَّ المسألة تتعلَّق في حالة المصطلحات العليا كما في حالة المصطلحات القاعديّة بالأنموذج يتمّ التعريف به بوصفه أفضل ممثِّلٍ للفئة، هو واقعٌ لا يُمكن إنكاره. بيد أنَّ ما يتبدَّل بشكلٍ جوهريٍّ، إنَّما هو الأصل الذي تتحدَّر منه هذه التمثيليّة. وإنَّ الحلّ الذي تعتمده النسخة القياسيّة لا يعود ينطبق (أو ينطبقُ بصعوبةٍ) على الأنموذجات الخاصَّة بالمصطلحات العليا. إذ لا يعود من الممكن اعتبار هذه الأخيرة بمثابة الأمثلة التي تُقدِّم الخصائِص الفضلى التي تتحلَّى بها الفئة، أي خصائِصها النمطيّة، كما هو حال الأنموذجات الخاصّة بالمصطلحات القاعديّة. فهي لا تختزِل الخصائِص البارِزة التي تتمتَّع بها الفئة ولا توجِزها. وإنَّ الطابع الذي تكتسِبه بوصفها المثال الأفضل ينبثق من تواترها في التجربة (المباشرة أو غير المباشرة) التي يملكها الأشخاص بشأنها. ونظراً إلى أنَّه يتمّ اعتبار الكلب والهرّ والحصان، . . . إلخ. أو التفاحة والبرتقالة والإجاصة

والموزة، . . . إلخ، بمثابة الحيوانات المألوفة أو الفواكه المألوفة، فهي تُعدُّ ممثِّلات فضلى لفئة الحيوانات أو الفواكه. أمّا إذا كان **القِمام الآسيّ** (myrtille) أو **الجانِركة** (mirabelle) على سبيل المثال يُشكِّلان مثلَين أكثر سوءاً عن الفواكه، باعتبار أنَّهما يقعان في أسفل سلَّم التمثيليّة الذي وضعه كوردييه (1980)، فلا يُعزى سبب ذلك إلى أنَّهما لا يتشاطران السِمات التي تملك **إشارةً دالَّةً على الصحَّة** مرتفعةً بالنسبة إلى فئة الفواكه ـ فمن وجهة النظر هذه يبدو صُنفا الفواكه هذان بمثابة الممثِّلَين الجيِّدَين بالأحرى ـ، بل مردّ ذلك إلى أنَّهما يكونان مألوفَين بدرجةٍ أقلّ بنظر الأشخاص، فحين نتحدَّث عن الفئة **فواكه**، يخطر في بالنا التفاح والبرتقال والإجاص أسرع من القِمام الآسيّ أو الجانِرك، على أساس التعوُّد وليس على أساس النمطيّة إلى هذا الحدّ. أمّا تصنيف **الصوص** بوصفه مِثالاً غير أنموذجيٍّ لفئة **طائِر**، فلا يركن في المقابل إلى شعور التعوُّد، بل إلى حكم ذي صلةٍ بالنمطيّة يُدخِل الخصائِص في البحث.

ولابدّ من أن نُضيف على الفور أنَّه في سلالم الثمثيليّة المُستخرجة، غالباً ما يتداخل معيارا التعوُّد وامتلاك صِفاتٍ نمطيّة، سواء كانت المسألة تتعلَّق بالفئات العليا أو في حالة الفئات القاعديّة، ممّا يستوجِب تأويلاً للنتائِج التي نحصل عليها، وهذا أمرٌ لا يتحقَّق دائِماً. ممّا يُفسِّر على سبيل المثال المرتبة المتدنيّة للغاية التي يحتلُّها **الشمّام** (melon) في الفئة **فواكه** على اللَّوائِح التي قدَّمها كوردييه (1980)، والتي لا يُعزى سببها بالتأكيد إلى التعوُّد، بل بالأحرى إلى النمطيّة هذه المرَّة، في حين أنَّ العكس يكون صحيحاً بالنسبة إلى **ثمرة التوت** (mûre) التي تحتلّ المرتبة نفسها. وكذلك، إنْ كنَّا نقع في الفئة **طائِر** على **عصفور أبو زريق** (geai) و**الصوص** عند المستوى نفسه، فلا يُعزى ذلك بالتأكيد إلى الأسباب نفسها، باعتبار أنَّ

عصفور أبو زرَيق يُعدُّ عصفوراً نمطيّاً، ولكنَّه يُعتبَر بوجه الاحتمال مألوفاً بدرجةٍ أقلّ.

لا ينبغي أن تُنسينا هذه التداخلات المحتملة النقطة الأساسيّة التي سلَّطنا عليها الضوء، ومفادها: تتلاءَم المصطلحات العليا مع أحكامٍ ذات صلةٍ بالأنموذجية تستنِد إلى التعوُّد أكثر ممّا تستنِد إلى تعالقٍ الصِفات البارِزة التي تتمتَّع بها الفئة. ومن السَّهل علينا أن نفهم السبب الكامن وراء ذلك، ألا وهو: تضمّ الفئات العليا فئاتٍ قاعديّة تكون، مثلما برهنته الأبحاث التي قامَ بها تفيرسكي (انظر أعلاه)، مختلفةً اختلافاً ملحوظاً من حيثُ أجزائها، ولا تتشاطر إلاّ الصِفات العامّة (التي تكون مجرَّدةً ووظيفيّةً في أغلب الأحيان). ومن الصعب، كما نتذكَّر، أن نعمدَ إلى تخيُّل صورة ذهنيّة للفئة تصلحُ كأنموذج نوعيٍّ (qualitatif) لهذه الفئة.

تكون تبعات هذا الاختلاف في الأصل الأنموذجيّ على جانبٍ من الأهميّة. ونُلاحِظ أوَّلاً أنَّ التعوُّد لا يُفضي إلى أحكام مختلفةٍ حول الملاءمة تكون متعالقةً مع درجة التمثيليّة. وإنَّ انطباع "الحقيقة" الأدنى شأناً الذي يولِّده الحكم الثاني في ثنائيّة القولَين التاليَين:

عصفور الدوري هو طائِر (Le moineau est un oiseau)

البطريق هو طائِر (Le pingouin est un oiseau)

ينتفي وجوده مع القولَين التاليَين:

الهرّ هو حيوان (Le chat est un animal)

الكَوْجَر هو حيوان (Le puma est un animal)

مع أنَّ الكَوْجَر يُعتبَر أنموذجيّاً بدرجةٍ أقلّ من الهرّ. وثانياً،

يتعيَّن التخلِّي عن إحدى الفرضيّات الجوهريّة في النسخة القياسيّة، ونعني بها فرضيّة التصنيف عن طريق الأزواج مع الأنموذج. إذ تكون المراجع القاعديّة التي تتفرَّع عن المصطلح الأعلى نفسه جدّ مختلفةٍ لدرجة أنَّ مبدأ الأزواج مع الأمثلة الفضلى لهذا المصطلح الأعلى يحظى بفرصةٍ ضئيلةٍ لإفراز نتائِجَ ملائِمةً. وهكذا، يبدو برأيي مَثَل الفواكه الذي ضربه شليتر، والذي استشهدنا به أعلاه، في غير محلِّه، إذ: إنَّنا لا نعمَد إلى تصنيف أحد تواردات الفاكهة في هذه الفئة على أساس درجة تشابهه مع أنموذج أو أنموذجات الفواكه، بل استناداً إلى واقع امتلاكه هذه السِمة النفعيّة أو تلك. فنحن لا نُصنِّف غَرَضاً معيَّناً في فئة **الفواكه** من خلال مقارنته مع التفاحة أو البرتقالة أو حتَّى الموزة. وكما نلاحِظ، تبدو صيغة الشروط الضروريّة والكافية أكثر ملائِمةً من السِمات الأنموذجية لتفسير تصنيف المصطلحات العليا. ومن شأن العلاقة التضمينيّة التي تربِط الفئات القاعديّة بمصطلحاتها العليا (راجع عبارة **الفهد هو حيوان** une panthère est un animal) أن تعزِّز فرضيّةً من هذا القبيل.

ثمّة نقطةٌ أخيرةٌ، لن تظهر أهميّتها إلاّ لاحِقاً، تستحقُّ أن تتمّ الإشارة إليها، ألا وهي وإنْ كانت المصطلحات العليا لا تتيح مجالاً للتصنيف عن طريق المقارنة مع الأنموذج، إلاّ أنَّها تشهَد ظاهرةَ الضبابيّة. فهي لا تخلو من الحالات الهامشيّة. وهكذا، يُمكننا أن نتساءَل مثلاً عن وضع **الشمّام**: هل يُعدُّ بمثابة **الفاكهة** أو لا؟

سنستوقِف عند خلاصتَين تنتجان عن عمليّة أخذ المصطلحات العليا هذه في الحسبان، ألا وهما:

(i) ما من أصلٍ واحدٍ فقط يتحدَّر منه الحكم بشأن التمثيليّة الفِئويّة. إذ يبدو معيار التعوُّد ملائِماً لتبرير اختيار المراجع الفضلى الخاصّة بالفئات العليا، في حين أنَّ النمطيّة أو واقع امتلاك الصِفات

البارِزة التي تتحلَّى بها الفئة يرجَح بالأحرى في ما يتعلَّق بالفئات القاعديّة.

(ii) يتعذَّر علينا الإبقاء على تفسير التصنيف بواسطة الأزواج مع الأنموذج في ما يتعلَّق بالمصطلحات العليا.

5. مصطلحاتٌ قاعديّة ومصطلحاتٌ تابِعة

تطرحُ عمليّة تطبيق نظرية الأنموذج على الفئات التي تضمّها الفئات القاعديّة (راجع **عصفور دوري** و**نسر** و**صوص**. . . إلخ، بالنسبة إلى الفئة **طائِر**) صعوباتٍ تتعلَّق بطبيعة الأنموذج ينبثق منها مباشرةً، برأيي، الانتقال الذي وصفناه أعلاه من الأنموذج ـ المرجع الأفضل (أي الأنموذجية "على طريقة روش" الطريقة الأولى) إلى الأنموذج ـ التوافُقيّة المجرَّدة المؤلَّفة من خصائِصَ نمطيّةٍ (أي الأنموذجية التي تتحلَّى بها الخصائِص). فلو سلَّمنا بأنَّ **عصفور الدوري** مثلاً يُشكِّل الأنموذج للفئة **طائِر**، ولو تساءلنا عن ماهيّة الأنموذج **لعصفور الدوري**، سيُظهِر الجواب الذي سنحصل عليه، بشكلٍ منطقيٍّ تماماً، أنَّ المسألة تتعلَّق بالأنموذج نفسه: فلا يُمكن أن يكون الأنموذج **لعصفور الدوريّ** سوى **طائِر**، في حال كان **عصفور الدوري** يُشكِّل الأنموذج **للطائِر**. وممّا لا ريب فيه، أنَّ البعض سيعترِضون قائِلين إنَّ **عصفور الدوري** يعرِفُ بدوره ممثِّلاتٍ أفضل فلنتخيَّل مثلاً وجود عصفور دوري الكروم (moineau des vignes)، وأنَّه ينتفي بالتالي وجود التطابق الأنموذجيّ البَدئيّ بين **عصفور الدوري والطائِر**. ولكن في الواقع، كلّ ما في الأمر أنَّنا نكون قد أزحنا الإشكاليّة درجةً واحدةً، لأنَّ التطابق الأنموذجيّ يبقى، ويتَّخِذ الشَّكل الآتي: لو كان **عصفور الدوري** يُشكِّل الأنموذج **للطائر** ولو كان عصفور دوري الكروم

يُشكِّل الأنموذج **لعصفور الدوري**، فمن الواضح أنَّ عصفور دوري الكروم سيُشكِّل أيضاً، كون المسألة تتعلَّق بتمثيلاتٍ ذهنيّةٍ، الأنموذج **للطائِر**.

ولكن، يتعذَّر القبول بمثل هذه الحالة، التي تملك فيها الفئة التابعة التي تُشكِّل أنموذجاً بَدئيّاً الأنموذج نفسه الذي تملكه الفئة القاعديّة، إذ يُعدُّ ذلك بمثابة التأكيد على أنَّ **عصفور الدوري والطائِر** ينطويان على المعنى نفسه، وهي نتيجةٌ تُخالِف كلّ حدسٍ دلاليٍّ ولم تناد بها بعد أيّ نظريةٍ دلاليّةٍ، ولا حتَّى تلك التي تجحَد مفهوم المعنى.

لا يُمكننا اجتناب هذه النتيجة غير المرغوب فيها إلاّ إذا تخلَّينا عن تصوُّر الأنموذج بوصفه أفضل مرجعٍ للفئة من أجل تصوُّره كوحدةٍ مجرَّدةٍ مؤلَّفةٍ من الخصائِص "الفُضلى" المرتبطة بالفئة. وحينئذٍ، لا يعود الأنموذج الخاصّ **بعصفور الدوري** (ولا ذلك الخاصّ بعصفور دوري الكروم الافتراضيّ الذي تحدَّثنا عنه**!**) يُشكِّل الأنموذج **للطائِر**، حتَّى وإنْ كان من الممكن بعد أن ننظر إلى **عصفور الدوري** بوصفه مرجعاً أنموذجيّاً للفئة، وذلك لأنَّه، مثلما رأيناه آنِفاً، لا يتمّ تكرار السِمات الأنموذجية كلّها التي يتمتَّع بها **عصفور الدوري** في الأنموذجية **للطائِر** (راجع "**زَقزَقَ**" (pépier) عل سبيل المثال)، في نِطاق أنَّ الخصائِص لا تكون كلّها صالحةً لهذه الفئة.

يصِف جاكيندوف (1983) صعوبةً أخرى تتربَّص بمعالجة علاقات الفئات القاعديّة–الفئات التابعة معالجةً أنموذجيّةً. وتُعنى هذه الصعوبة بالحالة التي يُقدِّم فيها تواردٌ محدَّدٌ (أي أنموذجٌ ما) ـ ينتمي إلى فئةٍ تابعةٍ غير أنموذجيّةٍ (راجع الفئة **نعامة** بالنسبة إلى الفئة **طائِر**)

ـ سماتٍ مماثِلةً لأنموذج الفئة القاعديّة (راجع الحالة التي يستطيع فيها **الأنموذج** موضوع البحث أن يطير). ما الذي يحدث حينئِذٍ؟ تُخصِّص نظرية الأنموذجية مكانَين مختلفتَين لنعامةٍ من هذا القبيل، كما يلي: تورِدها في الوقت نفسه في الأنموذجية **للطائِر** بصفتها مرجعاً أنموذجيّاً للفئة **طائر**، وبصفتها نعامةً تقع خارِج إطار هذا الأنموذج، بما أنَّ النعامات تُعدُّ طيوراً لانموذجيّةً. ومن شأن هذا التمييز بين **النمط**/والأنموذج الذي يستخدمه جاكيندوف (1983) أن يجعل الأمور أكثر وضوحاً، إذ قد يكون **أنموذجٌ ما** (على غرار التوارد نعامة) لانموذجياً بالنسبة إلى نمطه (أي النعامات) الذي قد يُعدُّ بدوره بمثابة الأنموذج اللاّنموذجيّ بالنسبة إلى نمطٍ أعلى (أي، الطيور).

يبدو لي أنَّه ينبغي استنتاج أمثولةٍ إضافيّةٍ من هذه الحكاية المعقَّدة على نحوٍ باروكيٍّ[1] والتي تتحدَّث عن "النعامة-اللاَّنموذجيّة-الطائر-النموذجيّ". فإنْ كانت مسألة الانتماء تُبَتُّ استناداً إلى تلاؤم مع المراجع الأنموذج، فكيف يُعقَل أنَّ النعامة التي نتحدَّث عنها لا تنفكّ تعدُّ نعامةً، في حين أنَّها تكون شبيهةً بالأنموذج **للطائر**، لا بل إنَّها تقع داخله؟ أوَ لا يُعزى سبب ذلك إلى أنَّ آلية الأزواج الأنموذجيّة لا تكون حاسمةً في ما يتعلَّق بالتصنيف؟ سنسعى في سياق التوسيع الذي سيلي إلى محاولة الردّ بالإيجاب عن هذا السؤال.

---

(1) نسبةً إلى الباروكية (baroque)، وهي حركة ثقافية (تشمل الأدب والفلسفة والفن والموسيقى) في العصر الذي بدأ في نهاية القرن السادس عشر وانتهى في منتصف القرن الثامن عشر. والباروكيّة أسلوب في التعبير الفنيّ أدباً وبناءً، تُخالِف الأسلوب الاتِّباعيّ. وتستخدَم الصفة "باروكيّ" مجازيّاً للدلالة على كلّ ما يصدمُ بغرابته [المترجمة].

ثالثاً: حيث نعود إلى إشكاليّة التصنيف

أ/ "كراسي" نودّ مع ذلك أن نسميِّها كراسٍ

نتذكَّر أنَّ صيغة الشروط الضروريّة والكافية لا يسمحُ، كونه صارِماً للغاية، بإطلاق اسم **كرسيّ** على الأغراض كلها التي قد نرغب في تسميتها هكذا. وتجد نظرية الأنموذج حلاًّ لهذه الإشكاليّة، كالآتي: لا يتمّ التصنيف على أساس وجود سِماتٍ تكون مشتركةً بين أعضاء الفئة كلها، بل يرتكز على مقارنةٍ مع الأمثلة الأنموذجية الخاصّة بالفئة. وهكذا، إنَّ الكراسيّ الهامشيّة التي تملك رجلاً واحدةً أو ذراعاً واحداً. . . إلخ، والتي لم يكن باستطاعتنا أن نطلق عليها اسم **كرسيّ** في صيغة الشروط الضروريّة والكافية لأنَّها لا تتطابق مع التعريف المعياريّ المُقترَح، والتي نرغب مع ذلك في إطلاق هذه التسمية عليها، يُمكنها أن تُصنَّف في خانة الكراسي بفضل مبدأ التصنيف الأنموذجيّ. وعليه، يبدو أنَّ نظرية الأنموذج تَحلُّ الإشكاليّة الجوهرية التي تطرحها مسألة الانتماء إلى فئةٍ معيَّنةٍ، كالآتي: يتمّ تحديد إحالة الفئة عن طريق درجة تماثل عناصرها مع الأنموذج.

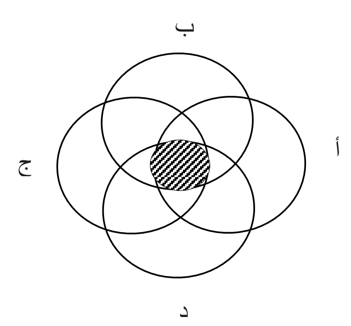
تحثُّنا بعض المؤشّرات في الصِيَغ التي استشهدنا بها للتوّ على التفكير بأنَّ هذا الحلّ لا يتَّصِف ربَّما بطابعٍ حاسمٍ بقدر ما يبدو عليه. ففي مَثَل الكراسي مثلاً، لابدّ من التوقُّف عند الصيغة التالية: **التي نودّ مع ذلك تسميتها** "كراسٍ" (que nous voudrions néanmoins appeler "chaise")، والتساؤل عن السبب الذي يجعلنا نرغب مع ذلك في إطلاق اسم **كرسيّ** على مثل هذه الكراسيّ اللانمطيّة. كما يقتضي أن نُفسِّر أيّ معايير تكون وراء بروز الضمير الدالّ على الملكيّة "ها" (ses) المذكور في التعريف التالي: "يتمّ

تحديد إحالة الفئة عن طريق درجة تماثل عناصرها...".

ب/ إشكاليّةٌ لا تزال عالقةً

تتجلَّى الفرضيّة التي نحمِل راية الدِّفاع عنها في أنَّ نسخة الأنموذج القياسيّة لا تُعطي جواباً شافياً على إشكاليّة الانتماء إلى فئةٍ معيَّنةٍ. إذ أنَها، من خلال رفض التسليم بضرورة وجود معاييرَ مشتركة بين أعضاء الفئة كلها، تجرِّد نفسها من المبدأ النظريّ الذي يُبرِّر وجود الفئات بحدِّ ذاتها.

ولنكرِّر الترسيمة التي يُمثِّل غيفون بواسطتها النسخة القياسيّة، ألا وهي:



ولنُسلِّم مؤقَّتاً بأنَّ الحدود الخارجيّة للدوائِر تُشكِّل أيضاً حدود الفئة. سنتحقَّق حينئِذٍ من أنَّه إذا كانت الأعضاء كلّها تملك سمةً واحدةً على الأقلّ من سمات الأنموذج (الجزء المُظلَّل)، فما من سمةٍ تكون في المقابل مشتركةً بين الأعضاء كلها. وبكلام آخر، لا تتَّسِم أيّ سمةٍ من سِمات الأنموذج بطابع ضروريٍّ. ولكنَّنا نُلاحِظ أيضاً أنَّه باستطاعتنا التعبير عن حالةٍ من هذا القبيل بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية، على الشَّكل الآتي: لكي يكون العنصر (x)

عضواً في الفئة Y التي يتألَّف أنموذجها من تقاطع السِمات أ وب وج ود، يترتَّب عليه أن يُحقِّق الفَصْل التضمينيّ[2] (disjonction inclusive) التالي: أ v ب v ج v د. فلا يحصل الانتماء إلى الفئة عن طريق مقارنةٍ مع الأنموذج، بل يتوقَّف على تحقُّقٍ معياريٍّ، مفاده: ينبغي أن يملك العنصر الواجِب تصنيفه خاصيّةً واحدةً على الأقلّ من الخصائِص الأربع التي تُساهِم في رسم الحدود الفِئويّة.

قد يعترِض أحدهم قائِلاً إنَّ الحدود الخارجيّة للدوائِر الأربع المبيَّنة في الترسيمة لا تُشكِّل حدود الفئة Y، وهي حالةٌ تجعل تعريف معيار الانتماء بمقتضى الفَصل التضمينيّ تعريفاً غير ملائِم. ولكنَّنا نلاحِظ أنَّنا، بفعلنا هذا، نُسلِّم بأنَّ التواردات كلّها التي تستوفي خاصيّةً واحدةً فقط، أي التواردات كلها التي تُشكِّل جزءاً من المناطق التي لا تتراكب إحداها مع الأخرى، لا تعود تُعتبر أعضاءً في الفئة Y. ففي حال كانت كلّها أعضاء، يُمسي التعريف المعياريّ السابق ملائِماً مجدَّداً. أمّا في حال لم يكن أيٌّ منها عضواً، نرجِع من جديدٍ إلى إطار الشروط الضروريّة والكافية، مع تعريف انتماءٍ ينصُّ على أنَّه يتعيَّن على الغرض، لكي يُشكِّل جزءاً من الفئة Y، أن يمتلك صفتَين على الأقلّ من الصِفات الأربع أ وب وج ود. وعليه، تتألَّف حدود الفئة Y من المناطق التي تتراكب كلّها. وعليه، ينبغي أن يكون جزء فقط من التواردات التي لا تستوفي إلاّ خاصيّةً واحدةً من الخصائِص الأربع بمثابة الأعضاء في الفئة Y. وعليه، تُطرح إشكاليّة

---

(2) لقد سبق لنا أن أشرنا أنَّ الفَصْل نوعان: فَصل تضمينيّ (disjonction inclusif) وفَصل حصريّ (disjonctin exclusif). يعني الفَصل التضمينيّ أن يكون أحد التأكيدَين الإخباريَن صحيحاً على الأقلّ، أمَّا الثاني فمن الممكن أن يكون صحيحاً أو لا. أمّا الفَصل الحصريّ، فيعني أنَّه في حال كان أحد التأكيدين الإخباريّين صحيحاً، فالثاني يكون غير صحيحٍ حكماً [المترجمة].

الانتماء بمنتهى الوضوح كالآتي: على أيّ أساسٍ نُقرِّر أنَّ هذه التواردات هي أعضاء في الفئة Y وليس التواردات الأُخرى؟

لا يُمكن الاستناد إلى درجة التشابه مع الأنموذج: فجلّ ما تُثبِته هو أنَّه ثمَّة خاصيّة واحدة مماثلة مع الأنموذج، الأمر الذي يكون غير كافٍ لأنَّ هذه الخاصيّة تكون كذلك ملك تواردات يتعذَّر تصنيفها بوصفها Y، تحت طائِلة السقوط مجدَّداً في الحالة الأولى التي تحدَّثنا عنها.

وعليه، تبقى إشكاليّة الانتماء على حالها وتعيد إلى الأذهان المَثَل الذي أوردناه بشأن الكراسي اللاّنموذجيّة التي نودّ مع ذلك تسميتها **كراسٍ**. فتماماً كما لم يُذكَر السبب الذي يجعلنا نرغب مع ذلك في تصنيف هذه الكراسي بوصفها كراسٍ، كذلك تعجز هنا نظرية الأنموذج في نسختها القياسيّة عن تبرير السبب الذي يدفعنا إلى تصنيف بعض التواردات التي لا تملك سوى السمة **أ** (أو **ب** أو **ج** أو **د**) من مجمل سمات الأنموذج بوصفها أعضاءً في الفئة Y، في حين أنَّ تواردات أخرى تملك هذه السِمة أيضاً لا تُصنَّف باعتبارها كذلك.

تُقدِّم صياغة التدليل المنطقيّ الغيابيّ الذي نلجأ إلى استعماله بغية تمييز الطاقة الاستدلاليّة الكامنة التي تتحلّى بها الخصائِص النمطيّة، دليلاً إضافيّاً على قصور النسخة القياسيّة في تنظيم إشكاليّة الانتماء إلى فئةٍ معيّنةٍ. وإنَّ التدليل المنطقيّ التالي:

في حال كان العنصر x طائِراً، وفي حال عدم توفُّر أيّ معلومةٍ معاكِسةٍ، يُمكننا أن نستنتِجَ إذاً أنّ العنصر x يستطيع أن يطير (Si x est un oiseau, et s'il n'y a pas d'information contraire, alors x peut voler)

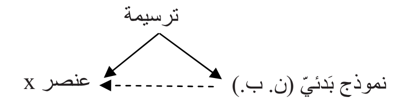
يُظهِر بمنتهى الوضوح أنَّ التوارد (x) الذي يتمحور حوله التدليل المنطقيّ قد سبَقَ أن صُنِّف في فئة الطيور. فلو لم يكن العنصر (x) ينتمي مسبقاً إلى طبقة الطيور، لا يكون أيّ استدلالٍ، ولا حتَّى غيابيّ، ممكناً. والحال أنَّ ذلك ينسحِب على كلّ خاصيّةٍ أنموذجيّةٍ، لأنَّها لا تكون ذات طابع ضروريٍّ. ولا يتمّ مُطلقاً تعريف الانتماء بواسطة سِماتٍ من هذا القبيل لأنَّها تفترِض في كلّ مرَّة، في إطار استدلالٍ منطقيٍّ غيابيٍّ، أنَّه قد سبق حلّ مسألة المقدِّمة المنطقيّة التالية :**في حال** x كان Y (si x est Y)، بواسطة وسيلةٍ أخرى.

لابدّ إذاً من القبول بفكرة أنَّ النسخة القياسيّة تعجز عن حلّ إشكاليّة الانتماء. ولا نُشكِّك بالحدس القاضي بوجود قاسم مشتركٍ (خصائِص "أساسيّة" ربَّما؟)، ولاسيَّما بما يتعلَّق بمصطلحات الأجناس الطبيعيّة. ولكن بدلاً من اللُّجوء إلى الحلّ الذي تحدَّث عنه بوتنام (1975)، والقاضي بتحديد الإحالة بواسطة... الإحالة نفسها![3]، يُستحسَن بنا أن نُعيدَ إدخال نمط معياريٍّ للانتماء يكون أكثر مرونةً، ويكون منسجِماً بخاصّةٍ مع أنماط معرفيّة أخرى، لتفسير هذا الواقع البسيط الذي لا يُمكننا إنكاره، والقاضي بأنَّه ثمّة فئاتٌ مختلفة.

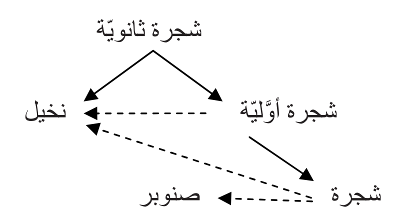
يعمد حاليّاً أنصار عمليّة دمج البُعد الأنموذجيّ في علم دلالة اللُّغات الطبيعيّة أنفسهم إلى التعمُّق في هذه الطريقة. ويُبرهِن لانغاكير (1987) أنَّ الأنموذجية نفسها تستتبع الترسيميّة (schématicité)، ونعني بها عمليّة الدمج على أساس تماثلٍ ما في ترسيمةٍ معيَّنةٍ. ففي الحالة التي يُشبِه فيها التوارد (x) الأنموذج (ن.ب.) ((Prototype (P.T.)) الخاصّ بفئةٍ معيَّنةٍ، تكون الترسيميّة واضحةً، لأنَّ الشَّبه يكون

(3) تتعلَّق المسألة في الواقع بخاصيّة (انظر H2O بالنسبة إلى الماء). انظر كليبر (Kleiber 1985a).

موجوداً. ولكن حين لا يشكِّل العنصر (x) مرجعاً أنموذجيّاً، أي حين لا يُشبِه الأنموذج، ويكون التصنيف حاصلاً مع ذلك، يتمّ هذا التصنيف أيضاً على أساس تماثلٍ ما، إنَّما تماثلٍ يُشكِّل دليلاً على وجود ترسيميّةٍ عليا، كما تُبيِّنه الصورة التالية:



وهكذا، بغية وصف تصنيف مرجعَين غير أنموذجيَّين، على غرار **صنوبر** (pin) ونَخيل (palmier)، بوصفهما ينضويان في الفئة **شجرة**، طرح لانغاكير فوق ترسيمة **شجرة** (arbre) التي تجمع المراجع غير الأنموذجية، ترسيمتَين أعليَين، ألا وهما: **شجرة أوَّليّة** (arbre') و**شجرة ثانويّة** (arbre'')، كالآتي:



يحلُّ هذا النظام، لابدّ أنّنا فهمنا ذلك، إشكاليّة ما يُمكننا أن نُطلِق عليه، مستذكرين مَثَل الكراسي اللاّنمطيّة التي تحدَّثنا عنها، اسم التصنيف "مع ذلك" (catégorisation "néanmoins") للمراجع غير الأنموذجية. ولكنَّ وضع الوحدتَين شجرة أوَّليّة وشجرة ثانويّة يبدو لنا مُكتنفاً بالغموض مع ذلك.

ومن هذا المنظور، يتَّصِف الحلّ الذي تقدَّم به لاكوف (1986 و1987) بطابع أكثر اتِّساقاً. إذ يُميِّز لاكوف بوضوحٍ بين معايير الانتماء والخصائِص النموذجيّة. فالأولى تسمح بتمييز فئةٍ عن أخرى،

كالآتي: تُفصَل الطيور عن اللّاطيور بواسطة سِماتٍ من مثل "لديها أجنحة" و"يكسوها الريش" و"لديها منقار" و"تضع بيوضاً"، . . . إلخ. أمّا الثانية، فتُحدِث مفاعيلَ أنموذجيّةً تمثِّل أفضل مِثالٍ نموذجيٍّ (راجع الحجم والقدرة على الطيران. . . إلخ). وتكون معايير الانتماء عبارةً عن سماتٍ ضروريةٍ وكافيةٍ مجمَّعةٍ في **صيغة** معرفيِّة مؤمثَلِة (Idealized Cognition Model) قد لا يتطابق مع العالم الحقيقيّ[4] (راجع بالنسبة إلى الفئة **رجل عازِب**: "رجلٌ بالغٌ غير متزوِّج"). وتُشكِّل السِمات النمطية، أي سِمات الفئة التي تكون صحيحةً "إجمالاً"، ما يُطلق عليه لاكوف اسم **الشَّكل القولب الاجتماعيّ** (stéréotype social). وهكذا، ترتبط بالفئة **رجل عازِب** خصائِص من مثل "يعيش وحيداً" (vit seul) و"ذكوريّ" (est macho) و"يطبخ لنفسه" (fait sa cuisine)، . . . إلخ. ومن شأن نظرية الأنموذج أن تمزج الاثنَين، كما يُشدِّد على ذلك بحقٍّ لاكوف[5]: فيكون أنموذج النسخة القياسيّة مزيجاً من الصيغتين المعرفيتين يفرِض إنشاء بنيةٍ تمثيليّةٍ خطيّةٍ للفئة. والحال أنَّ هذه التمثيليّة الخطيّة التي تُفسِّر التصنيف بمقتضى درجة البُعد عن الأنموذج ليست في الواقع بنظر لاكوف سوى ظاهرةٍ سطحيّةٍ. ومثلما تبيِّنه الفقرة المذكورة أدناه، يُعلِن مثل هذا التصوُّر في آنٍ نهاية نسخة الأنموذج القياسيّة ويفتَح الطريق أمام نظريةٍ موسَّعةٍ للأنموذج يتمّ فيها، كما سنرى لاحِقاً، إمّا التخلّي عن النقاط الجوهريّة التي كانت تنادي بها النسخة القياسيّة أو معالجتها باعتبارها مفاعيلَ ثانويّة فقط:

---

(4) سنُمحِّص هذه النقطة في ما سيلي.

(5) لقد أدركَ كلّ من كولمان وكاي أيضاً هذا الاختلاف. وقد اقترحا في الواقع أن يُصار إلى التمييز بين الأنموذجيّ الدلاليّ، الذي يجمع الخصائِص الأنموذجيّة، والأنموذجيّ غير الدلاليّ (المسمّى النمطيّة) والذي يجمع الخصائِص النمطيّة.

"لا تُعنى (البنى التمثيليّة) إلاّ بدرجة القُرب من الحالات الأنموذجية، ومن هنا إنَّها تُخفي قسماً كبيراً من الغنى البُنيويّ الذي يكون موجوداً في النماذج المعرفيّة التي تُميِّز الفئة. فالبنى التمثيليّة، وإنْ كانت حقيقيّةً، إلاّ أنَّها ليست سوى أخيلةٍ للصيغ المعرِفيّة. ومن المهمّ أن نتذكَّر ذلك، لأنَّ نظريّة الأنموذج تظهر أحياناً وكأنَّها تستتبع بُنى خطيّةً تمثيليّةً من هذا القبيل وليس صيغاً معرِفيّة. إنَّها وجهة نظرٍ ركيكة لنظرية الأنموذج" (انظر لاكوف، 1986، ص 41).

ج/ انتماءٌ وضبابيّةٌ وأنموذجيّةٌ

ثمّة برهانٌ جديٌّ أيضاً يستطيع مَن يُدافع عن النسخة القياسيّة أن يُثيره بوجه النقد الذي وجَّهناه إلى عملية التصنيف الأنموذجية. إنَّه برهان تشوُّش الفئات. فإن كانت الفئات تفتقر إلى حدودٍ واضحةٍ، لا تعود مسألة الانتماء إلى فئةٍ معيّنةٍ تتطلَّب في الواقع جواباً دقيقاً. وحينئذٍ، لا تعدُّ مراجع الفئة أعضاءً أو لا أعضاء في هذه الفئة، بل إنَّها تكون كذلك أو لا تكون بدرجةٍ معيَّنةٍ فقط. والحال أنَّ نظرية الأنموذج القياسيّة تتوقَّع إمكانيّة تشوُّشٍ من هذا القبيل، مثلما يذكِّر به أوشيرسون وسميث (1981، ص 35) في نقدهما لعلم دلالة الأنموذج، قائلَين:

"لا تقع الوحدات بشكلٍ واضحٍ داخل إحالة فئةٍ معيَّنةٍ أو بشكلٍ واضحٍ خارجها. إذ لا يُمثِّل الغرضُ متصوَّراً ما إلاّ في النطاق الذي يكونُ فيه مُشابِهاً للأنموذج الخاصّ بهذا المتصوَّر؛ وعليه، يكون الحدّ الفاصل بين الانتماء وعدم الانتماء إلى إحالةِ متصوَّرٍ معيَّنٍ مُبهَم المعالِم".

كلَّما كانت المراجع قريبةً من الأنموذج، كانت درجة انتمائها إلى الفئة مرتفعةً أكثر. وهكذا، يُقدِّم عصفور الدوري، لدى لاكوف

(1972)، درجة انتماء أكبر إلى الفئة **طائِر** (أي أنَّه يستحقُّ بالإجمال اسم طائِرٍ أكثر) من البطريق أو من الصوص.

تكون الأنموذجية والضبابيّة الفِئويّة (أي **غموض الانطباقيّة المرجعيّة**: انظر كليبر، 1987 ب) ممتزجتَين بالتالي، إذ تكون الفئات مكتنفةً بالغموض لأنَّها تتطابق مع تنظيم أنموذجيٍّ داخليٍّ. فكيف نردّ على مثل هذه الفرضيّة الأنموذجية التي غالباً ما يتمّ التعبير عنها (انظر كولمان وكاي وشليتر وكريستوف شوارز)[6]؟ لقد سبَقَ لنا أن أعطينا آنِفاً عدَّة عناصر إجابةٍ.

أوَّلاً، لا تعفينا نظرية ضبابيّة الانتماء من تفسير السبب الذي يدفعنا مع ذلك إلى تصنيف تواردات غير أنموذجيّةٍ. فالصعوبة التي تطرحها الكراسي التي تحدَّثنا عنها والتي نعتبرها "كراسٍ مع ذلك" ("chaises néanmoins") لا تخبو إذاً في الضبابيّة.

ثانياً، لا تُشكِّك الأنموذجية في وجود الفئات، إذ: لا تتطابق بالضرورة المراجع غير الأنموذجية مع حالةِ انطباقيّةٍ مرجعيّةٍ متأرجحةٍ. وبالتالي، لا تكون الأنموذجية مترادِفاً للضبابيّة. ومن شأن مَثَل **الأعداد الفرديّة** (nombres impairs) الذي ضربه أرمسترونغ (S. L. Armstrong) وليلى غلايتمان (L. Gleitman) وهنري غلايتمان (H. Gleitman) (1983)، والذي أعاد لاكوف (1986 و1987) تفسيره، أن يُبرهِن هذا الأمر على نحوٍ لافتٍ. وتُثبِت الاختبارات البسيكولوجيّة أنَّ الأعداد الفرديّة التي تتراوح من 1 إلى 9 تُعدُّ بمثابة الممثِّلات الفضلى لمتصوَّر الرقم الفرديّ. بيد أنَّ هذه الأنموذجية لا تؤدِّي إلى حصول ضبابيّةٍ، إذ يكون للمتصوَّر تعريفٌ محدَّدٌ بدقَّةٍ (ألا وهو:

---

(6) انظر على سبيل المثال كريستوف شوارز (Schwarze, 1985, p. 78): "تتَّصِف الفئات المبيَّنة على أساس تشابهٍ مع الأنموذجيّ بطابعٍ غامضٍ من حيثُ طبيعتها نفسها".

"رقمٌ لا يُمكن قسمته باثنَين") يؤمِّن انطباقيّةً مرجعيّةً تكون خلواً من أيّ تأرجحٍ.

يكون تمييزاً من هذا القبيل ملائِماً أيضاً بالنسبة إلى الفئات "الطبيعيّة". فالبُنية الداخلية للفئة **طائِر** لا تجعل الفئة غامِضةً إلى هذا الحدّ، فمثلاً: "لا تُعدّ طيور البطّ والعِقبان، مثلما يُشدِّد عليه بقوَّةٍ لاكوف بالذهنيّة التي كان يُفكِّر بها (1986) (ص 43)، بمثابة الطيور الأنموذجية، إلاّ أنَّها طيورٌ". فلكي يكون الطائِر "طائِراً أفضل"، ينبغي طبعاً أن يكون طائِراً أوَّلاً. ويُطالعنا هنا تدليلٌ منطقيٌّ مماثلٌ لذلك الذي أجريناه حول الخصائِص النمطيّة والتدليل المنطقيّ الغيابيّ. ومن شأن التصرُّف بشكلٍ مُغايرٍ أن يؤدِّي إلى قبول فكرة أنَّه ثمَّة طيور بنسبة 50٪ و70٪. . . إلخ، الأمر الذي يتعذَّر تبريره (انظر جاكيندوف، 1983، ص 116). ولقد رأينا أعلاه السبب الكامن وراء ذلك، ومفاده: ليست معايير الانتماء والمعايير التي ينشأ عنها التصنيف الأنموذجيّ واحدةً. فالحجم والميزة "خاتِل"[7] أو "غير خاتِل" يُشكِّلان بُعدان ملائِمان للبَنينَة الأنموذجية لفئة **طائِر**، ولكنَّهما لا يمتّان بصلةٍ إلى الانتماء أو عدم الانتماء إلى هذه الفئة، إذ "إنَّ مسألة الانتماء إلى فئةٍ ومسألة التصنيف التراتبيّ داخل الفئة ليسا وجهين لعملةٍ واحدةٍ، كما تؤكِّده كارول شميدت (C. Schmidt) (1974)، كردَّة فعلٍ على المقالة التي كتبها لاكوف (1972). إذ يرتكِز التصنيف، كما توضِّح، على صِفاتٍ لا يُمكن استخدامها لتحديد الانتماء".

يكمن السبب الثاني لعدم المَزج بين الأنموذجية والضبابيّة في ملاحظة أنَّ المصطلحات التي تتوافَق معها بصعوبةٍ فرضيّة التصنيف

(7) صِفة الحشرة التي تعيش من القنص [المترجمة].

عن طريق الأزواج مع الأنموذج تستطيع مع ذلك أن تتلازَم مع تجليّاتٍ تنمّ عن وجود ضبابيّة. إذ إنَّ مصطلحاً من مثل **فاكهة**، الذي يُستحسَن معالجته بالنظر إلى ذلك معالجةً غير أنموذجيّةٍ، لأنَّه مصطلحٌ أعلى، يشهد رغم كلّ شيءٍ، كما أوردناه آنِفاً، حالاتِ تطبيقٍ مرجعيٍّ غامضةً.

والأمر اللاّفت أكثر للانتباه هو أنَّ المتصوّرات التي تشتمِل في ذاتها على فكرة التدرُّج (راجع **كبير** (grand) على سبيل المثال) يتمّ تحديدها بواسطة شروطٍ ضروريّةٍ وكافيةٍ (في ما يتعلَّق بالصِفة **كبير** مثلاً: يُعدُّ العنصر (x) كبيراً فقط إذا كان حجمه أكبر من متوسِّط الحجم المتوقَّع بالنسبة إلى الفئة التي ينتمي إليها هذا العنصر (x التي تستتبع الضبابيّة (أين يقع الحدّ الفاصل؟ فهل يُعدّ مثلاً رجلٌ يبلغ من الطول 1,70 متر رجلاً كبيراً؟... إلخ) (انظر كليبر، 1987ب، ما أطلقنا عليه اسم **الغموض الرصديّ** (vague observationnel).

نلاحِظ هكذا أنَّه، خِلافاً لرأيٍ شائِعٍ جدّاً، لا يكون علم الدلالة الإعرابيّ الدلاليّ، أي علم الدلالة الذي يستخدِم السِمات المُنفصِلة، في موضع المهاجمة **بفعل الواقع** جرّاء وجود حالاتٍ هامشيّةٍ، أي حالاتٍ يصعب تصنيفها. والخطأ الذي ينبغي اجتنابه برأيي هو أن نعمَد إلى ربط التقطُّع الفِئويّ بوجود تقطُّعٍ مماثلٍ للواقع. ويُخطِئ مَن يعتقد أنَّ تعريف المصطلح لا يُمكن أن يكون دقيقاً إلاّ شرط أن تكون عناصر الحقيقة دقيقةً أيضاً، أي أن تتطابق معه. وينبغي أن نسلِّم بواقع أنَّ ثمَّة "أشياء" لا تدخل في الفئات المعجميّة. ولكن لا يُشكِّل ذلك إلى هذا الحدّ السبب الذي يجعل الفئات المعجميّة مكتنفةً بالغموض.

علاوةً على الضبابيّة المُدرَجَة في المتصوَّر نفسه (انظر الكلمات على شاكلة كبير)، تنبثِق الضبابيّة كذلك عن التفاوت القائِم بين

الحقيقة والفئات المتقطِّعة (راجع الصيغ المعرِفية المؤمثَلَة الشهيرة التي نادى بها فيلمور ولاكوف والتي سبَقَ أن استشهدنا بها مراراً). وتُدافع فيرزبيكا (1985) عن مثل هذا التصوُّر من خلال النظر إلى الحالات الهامشيّة باعتبارها ما هي عليه، أي حالاتٍ هامشيّةٍ. ويبدو لنا تنبيهها التالي في محلِّه بوجهٍ خاصٍّ:

من المهمّ أن ندرِكَ أنَّ كلّ شيءٍ لا يكون شيئاً ما، إنْ جاز التعبير، أي لا تُصنَّف الأشياء كلّها في هذه الفئة المعجميّة أو تلك. فثمّة أشياء تقع بين **الفناجين** (cups) و**الأكواب** (mugs)، لا تكون لا فناجين ولا أكواب، تماماً كما توجَد أشياء بين **التنانير** (skirts) و**السراويل** (trousers)، لا تكون لا تنانير ولا سراويل. ومن الممكن جدّاً أن يُصار إلى وصف الأشياء التي تكون من هذا النمط، والتي تفتقر إلى مُلصقٍ معجميٍّ قياسيٍّ، استناداً إلى الجنس الذي يُعدُّ الأقرب إليها معجميّاً، فتُسمَّى على سبيل المثال **نوع من فنجان** (sort of cup) أو **فنجان** مُضحِك (funny cup) أو **شيء-يُشبِه-الفنجان** (cup-like-thing). وقد تُنسَب إليها أسماء نصف تقنيّة من مثل **الكولوت**[8] (divided skirt). ومن الأساسيّ أن نميِّز مثل هذه الفئات المتوسِّطة عن الأجناس الفعليّة، أي الأجناس التصوُّرية المُعترَف بها على الصعيد المعجميّ بصفتها كذلك (انظر فيرزبيكا، 1985، ص 38).

وإنْ لم تكن الضبابيّة والأنموذجية تُشكِّلان مظهرَين للظاهرة نفسها، إلاّ أنَّه ثمَّة علاقة بينهما تُفسِّر السبب الذي يدفعنا إلى مماثلة إحداهما بالأخرى. فسواء كانت الضبابيّة ناشِئةً عن مُسنَدٍ رصديٍّ

---

(8) إنَّ الكولوت هو عبارةٌ عن ثوبٍ نسويّ يبدو وكأنَّه تنّورة ولكنَّه مفصَلٌ ومَخيطٌ على شكل بنطلون [المترجمة].

(على غرار **كبير**) أو عن مُسنَدٍ معياريٍّ متعدِّد، على غرار **كرسيّ**، فهي تولِّد دائماً مفاعيلَ أنموذجيّةً (انظر لاكوف، 1986 و1987). ويكون هذا الأمر بيِّناً في ما يتعلَّق بالمسانيد الرصديّة، فمثلاً: يُعدُّ الرجل الذي يبلغ 1,90 متر مِثالاً عن الرجل الكبير أفضل من رجلٍ يبلغ 1,73 متر. بيد أنَّ ذلك ينطبِق أيضاً على المسانيد المعياريّة المتعدِّدة، في نطاق أنَّ التعارض القائِم بين التواردات الهامشيّة والتواردات التي لا تطرح إشكاليّةً بوجه عمليّة التصنيف يجعل تلقائيّاً من التواردات الثانية أمثلةً "جيِّدةً" للفئة، أو على الأقلّ أمثلةً أفضل من التواردات القابلة للنقاش.

سنذكِّر بأنَّ العكس لا يكون صحيحاً: فالبَنيَنَة الأنموذجية لا تسبِّب تلقائيّاً الغموض، وهذا سببٌ جوهريٌّ يدفعنا إلى عدم المزج بين الظاهرتَين وإلى عدم التحجُّج بالضبابيّة في معرض الردّ على سؤال الانتماء الفِئويّ. ضبابيّةٌ أو لاضبابيّة، يبقى هذا السؤال في الواقع مفتوحاً على جميع الاحتمالات في نسخة الأنموذج القياسيّة. ويؤدِّي جوابٌ أكثر دقَّةً، يرتكز أساسيّاً على متصوَّر **الشَّبَه العائليّ**، إلى توسُّع النظرية القياسيّة باتِّجاه نسخةٍ مرجعيّةٍ متعدِّدةٍ تكون أكثر نفوذاً بأشواطٍ بعيدةٍ.

الفصل الرابع

نسخة علم دلالة الأنموذج الموسَّعة

تُفضي التفكُّرات والأمثلة التي بحثنا فيها أعلاه إلى إعادة نظرٍ جديّةٍ في نسخة الأنموذج القياسيّة، وبوجهٍ أخصّ في الاقتراحات المُعبَّر عنها في ما يختصُّ بالبُعد الأفقيّ، باعتبار أنَّ البُعد الآخر تطاوله الانتقادات بشكلٍ أقلّ بكثيرٍ. ومن بين الفرضيّات الجوهريّة التي تُنظِّم تصوُّر الفئة القياسيّ والتصنيف بمقتضى الأنموذج، قليلةٌ هي تلك التي يُمكننا الإبقاء عليها كما هي.

أوَّلاً: حلٌّ انتقاليٌّ: الأنموذج بوصفه مفهوماً أنموذجيّاً

ثمّة حلٌّ، "أنموذجيٌّ ذاتيٌّ"، سَبَق أن أعلنَّاه منذ مستهلّ مراجعتنا الانتقاديّة للنسخة القياسيّة، يكون قابِلاً للتصوُّر في محاولةٍ لإنقاذ قوام النسخة القياسيّة. ويقضي هذا الحلّ باعتبار أنَّ "**الأنموذجية** نفسها تشكِّل مفهوماً أنموذجيّاً" (انظر غيرايرتز، 1987أ). ويسمح مثل هذا الموقف بتفسير كيف أنَّ الخصائِص الجوهريّة التي تُعتبَر مميِّزةً لعلم دلالة الأنموذج لا تُطالعنا كلّها في مختلف الأمثلة التي نُعاينها. فهو يتوقَّع أنَّ هذه الأخيرة تكون بدورها، تبعاً لعدد المميِّزات التي تملكها، أنموذجيّةً بدرجاتٍ متفاوتةٍ، أي أنَّها تكون

قريبةً بدرجاتٍ متفاوتةٍ من الوضع الأنموذجيّ البَدئيّ المؤلَّف عن طريق وَصْل السِمات المُقدَّمة بغية التعريف بفئةٍ أنموذجيّةٍ معيَّنةٍ. وتجمع التوافُقيّة التي يعتمدها غيرايرتز (1987أ) السِمات الأربع التالية:

أ) تعدُّديّةٌ دلاليّةٌ تحليليّةٌ مقرونةٌ بتواطؤٍ حدسيٍّ (وهي سِمةٌ، سنتمحَّص فيها أدناه، تُشير إلى أنَّ الفئة قد تُحيل إلى أنماطٍ مختلفةٍ من المراجع في الوقت نفسه الذي نشعر فيه حدسيّاً بأنَّها أحاديّة المَفهَم، فمثلاً: تُحيل الفئة **طائر** إلى **عصفور دوري** و**نسر** و**نعامة** من دون أن تكون مبهمةً لهذا الحدّ)؛

ب) مجموعة عنقودية من المعاني المتداخِلة (Clustering of overlapping senses) (وهي سِمةٌ تدلّ على أنَّ بنينة الفئة لا تخضع لتطابقِ سِماتٍ بل لشَبَهٍ عائليٍّ)؛

ج) درجات تمثيليّة (وهي سِمةٌ تعتمِد على وجود أمثلةٍ فضلى، أي بالتالي أنموذجات)؛

د) حدودٌ مُبهمةُ المعالِم.

تسمح له هذه السِمات الأربع برسم جدولٍ "أنموذجيٍّ" لفئات **طائر** (oiseau) و(vers) (وهي كلمة هولنديّة، تنطوي تقريباً في اللُّغة الفرنسيّة على معنى frais = أي، طازج) و**أحمر** (rouge) و**عدد فرديّ** (nombre impair)، كالآتي:

	طائر	جديد	أحمر	عدد فرديّ
أ)	+	–	–	–
ب)	+	+	–	–
ج)	+	+	+	+
د)	–	+	+	–

يُظهِر هذا الجدول أمرَين على الأقلّ. أوّلاً، تنوُّع الحالات الأنموذجية. إذ تقدِّم الفئات خصائِصَ أنموذجيّةً مختلفةً تبعاً لنمطها، فمثلاً: لا تكون فئتا **طائر** و**عدد فرديّ** ضبابيّتَين، في حين لا تكون الفئة **أحمر** مكتنفةً بالغموض على المستوى التحليليّ، بل ضبابيّةً بالأحرى، . . . إلخ. كما أنَّه يكشِفُ ثانياً عن تنظيم مفهوم الأنموذج تنظيماً أنموذجيّاً في ما يتعلَّق بنقطتَين جوهريَّتَين. فالأمثلة تُشكِّل ممثِّلاتٍ تكون جيِّدةً بدرجاتٍ متفاوتةٍ تبعاً لعدد خصائِص التوافُقيّة الأنموذجية التي تستوفيها، وعليه: تُعدُّ فئتَا **جديد** و**طائِر**، نظراً لامتلاكهما ثلاث سِماتٍ، بمثابة الفئتَين الأنموذجيَّتَين البَدئيَّتَين أكثر من فئتَي **أحمر** و**عدد فرديّ** اللَّتَين لا تنطويان إلاّ على خاصَّتَين اثنتَين[1] فقط من خصائِص التوافُقيّة. ثمّ إنَّ البَنينَة تخضع أيضاً في النسخة القياسيّة إلى الشَّكل الخارجيّ للفئة الأنموذجية: فالأمثلة الأنموذجية كلّها تُقدِّم سمةً مشتركةً واحِدةً على الأقلّ مع الأنموذج. والحالة هذه، إنَّ المسألة تتعلَّق هنا بسمةٍ متطابقةٍ، ألا وهي: درجة التمثيليّة. غير أنَّنا نفهم على الفور السبب الكامن وراء ذلك، فمن دون هذه السِمة، ليس هناك ما يدعو للتحدُّث عن الفئة الأنموذجية بعد الآن.

يبدو بالتالي أنَّ موقفاً من هذا القبيل لا يبرح إطار النسخة

---

(1) برأيي، ثمّة خطأ واردٌ هنا في العبارة الفرنسيّة الأصليّة. فقد أورِدَ المؤلِّف في الفقرة التي سبقت هذه العبارة جدولاً أنموذجيّاً يبيِّن فيه توافُقيّة السِمات التي تملكها الفئات بغية درسة درجة أنموذجيّتها، وإذا تأمَّلنا في الجدول المبيَّن أعلاه، نُلاحِظ أنَّ الفئة **أحمر** تملك خاصيَّتَين من الخصائِص التي تحدَّث عنها غيرايرتز، أمّا الفئة **عدد فرديّ** فلا تملك سوى خاصيّة واحدة، ولا يجوز بالتالي القول: "... أكثر من فئتَي أحمر وعدد فرديّ اللَّتَين لا تنطويان إلا على خاصَّتَين اثنتَين فقط منها"، بل كان من الأصحّ القول: "... أكثر من فئتَي أحمر وعدد فرديّ اللَّتَين لا تنطويان إلا على خاصَّتَين **أو خاصيّةٍ واحدةٍ** فقط". فاقتضى التوضيح [المترجِمة].

القياسيّة لأنَّه يُبقي، من وجهة نظرٍ أنموذجيّةٍ انعكاسيّةٍ طبعاً، على الفرضيّات الجوهريّة التي تنادي بها النسخة القياسيّة. وفي الواقع، تتعلَّق المسألة بحلٍّ متوسطٍ، انتقاليٍّ أصلاً. والواقع أنَّنا، لو نظرنا عن كثبٍ، نُلاحِظ أنَّ ثمّة واقعَين يضعان أصلاً هذا الموقف في خانة النسخة الموسَّعة: فمن جهةٍ، يؤدِّي الطابع الاختياريّ للسِمة أ)، كما سنرى أدناه، إلى توسُّعٍ يُطاوِل ميدان تعدُّديّة المعاني، ويُفضي إلى تصوُّرٍ مختلفٍ اختلافاً ملحوظاً لمفهوم الفئة؛ ومن جهةٍ أخرى، لا تعود السِمة ج) تبدو لنا ملائِمةً للفئة vers، كما سنحظى بفرصة رؤيته أدناه، بحيثُ يلقى مفهوم الأنموذج نفسه محوَّلاً أيضاً عن المعنى الذي كان يملكه في النسخة القياسيّة. وتكون هاتان النقطتان حاسمتَين بالنسبة إلى تمييز نسخة علم دلالة الأنموذج الموسَّعة، كما سنراه للتوّ.

ثانياً: نحو نظريةٍ جديدةٍ للأنموذج

أ/ مراجعةٌ جذريّة

لقد عمَدَ مؤلِّفو النسخة القياسيّة أنفسهم، وعلى رأسهم روش، كما سبق أن أشرنا مراراً أعلاه، إلى صقل نظريهتم الأصليّة وإدخال الإيضاحات والتصويبات التي ارتأوها ضروريّةً إليها. إلاّ أنَّ هذه التبدُّلات وهذه الإيضاحات لم تعقبها أيّة مفاعيل في أغلب الأحيان: فلقد استأنفَت نظرية الأنموذج انتشارها بعد عام 1978 بشكلها القياسيّ أساسيّاً. ما السبب الكامن وراء ذلك؟ يُعزى سبب ذلك، مثلما اقترحناه في مستهلّ عرض النسخة القياسيّة الذي تقدَّمنا به، إلى أنَّنا لا نستطيع أن نتعلَّل ببساطةٍ بسوء التفاهم، أي بسوء تأويل الآخرين، أسوةً بما يفعله كلّ من روش ولاكوف على نحوٍ متساهلٍ للغاية يُزيل عن كاهلَيهما سريعاً جدّاً عبء تحمُّل أيّ مسؤوليّةٍ في

هذا الصدد. ففي الواقع، إنَّ التعديلات المُدخَلَة قد أجرِيَت على نحوٍ أدَّى إلى فقدان الميزة الأساسيّة التي تتحلَّى بها النسخة القياسيّة، ونعني بها ميزة اقتراح بديلٍ عن الصيغة الكلاسيكيّة للتصنيف بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية، ومعها المظهر "الثوريّ" للاقتراحات التي نادت بها روش. وهكذا، إنَّ النظرية التي تتولَّى التغيير، ونقصد بها النسخة **الموسَّعة**، لا تشكِّل امتداداً للنسخة القياسيّة، بل إنَّها تُمثِّل انفصالاً فعليّاً مقارنةً معها. ويكفي لكي نقتنع بذلك أن نجري موازنةً ختاميّةً تُظهِر الفرضيّات التي تمّ الإبقاء عليها والفرضيّات التي تمّ التخلِّي عنها أو تعديلها.

أوَّلاً، فكرة الأنموذج. من البيِّن أنَّه من غير الممكن أن تندثر، تحت طائِلة القضاء مسبقاً على أيّ علم دلالة الأنموذج. ومن الواضح أيضاً أنَّه يتعذَّر علينا التشكيك بصحَّتها، لأنَّ ثمّة تجارب واختبارات تُثبِت بما لا يحمل على الشكّ سبيلاً أنَّها تملك درجةً معيَّنةً من الحقيقة. ولكن من الممكن في المقابل التشكيك بتأويل النتائِج التي تفرِزها هذه التجارب واقتراح تفسيرٍ جديدٍ لها. وهذه هي الوسيلة التي وقع اختيار روش (1978) ولاكوف (1987) عليها. فمفهوم الأنموذج بوصفه أفضل مِثالٍ للفئة لا يتلاشى، ولكن باعتبار أنَّه لا يعود يتحدَّر من أصلٍ واحدٍ وأنَّه يستطيع أن يطرأ حتَّى في الفئات الكلاسيكيّة (راجع فئة **العدد الفرديّ**)، فهو يفقد وضعه كوحدة مؤسِّسة للبنية الفِئويّة الذي كانت قد خصَّصته له النسخة القياسيّة. وكونه يملك عدَّة مصادر ممكنةٍ، لا نعود نعتبره إلاّ بمثابة المفعول، ممّا يدفع المراجعين الذاتيّين على غرار روش (عام 1978، ص. 40) إلى التحدُّث عن درجاتِ أنموذجيّةٍ بدلاً من التحدُّث عن **الأنموذج**:

"إنَّ التحدُّث عن **الأنموذج** هو مجرَّد خيالٍ نحويٍّ موافِقٍ؛ فما هو مقصودٌ فِعلاً إنَّما هي الأحكام ذات الصِّلة بدرجة الأنموذج".

فالفكرة الجوهريّة التي تعدل عنها روش بقولها ذلك تتجلّى في أنَّ الأنموذج يُشكِّل تمثيل متصوَّرٍ معيَّنٍ وأنَّه يصلح لتخيُّل الفئة، وأنَّ الفئات تملك بالتالي بنيةً داخليّةً أنموذجيّةً، قائِلةً: "لا تُشكِّل الأنموذجات نظريةَ تمثيلٍ للفئات" (1978، ص 40). ويقتصر بالتالي دور التجارب والاختبارات المُنجَزَة على إبراز مفاعيل أنموذجيّة بَدئيّة وليس بنية الفئات نفسها. فلا تعود هذه الأخيرة منظَّمةً وفق سلَّم أنموذجيّةٍ بَدئيّةٍ يقودنا من الأمثلة الأنموذجية الفضلى، الموضوعة في مَركَز الفئة، إلى الأمثلة غير الأنموذجية التي تقع في محيطها الخارجيّ.

من خلال دحض فكرة أنَّ الأنموذج يُشكِّل الوحدة المنظِّمة للفئة، ننتزِع منه أيضاً كلّ قدرةٍ على تفسير انتماء الوحدة إلى الفئة. وهنا تسقط إذاً العقيدة الثانية التي تنادي بها النظرية القياسيّة، كالآتي: "لا تُشكِّل الأنموذجات صيغة موازنة خاصة للفئات" (انظر روش، 1978، ص 40). ويتمّ بذلك التخلِّي عن الفرضيّة القاضية بأنَّ الانتماء إلى فئةٍ معيَّنةٍ يتمّ على أساس درجة التماثل مع الأنموذج، فمثلاً: لا يعود باستطاعتنا تفسير تصنيف غرضٍ بوصفه **كرسيّاً** على ضوء مقارنته مع الأنموذج لفئة **كرسيّ**.

توصَف بالخاطِئة في الوقت نفسه، إنَّما لأسبابٍ يُمكن أن تبقى مستقلَّةً عن الخيار المتَّخَذ بشأن تنظيم الفئة تنظيماً أنموذجيّاً أو لا، كلّ من الفرضيّة القائِلة بأنَّ حدود الفئات تكون مبهمةَ المعالم والفرضيّة التي تُشبِّه درجة تمثيليّة المثال بدرجة انتمائه إلى الفئة، وعليه: حتَّى لو كان الصوص يُشكِّل مثالاً أسوأ للفئة طائِرٍ من عصفور الدوري، إلاّ أنَّه يُعدُّ طائِراً مع ذلك.

وحدها تنجو من الهلاك أيضاً، بالتزامن مع فكرة الأنموذج بوصفه ظاهرةً سطحيّةً، الفرضيّة القاضية باستحالة عرض الفئات

بواسطة الشروط الضروريّة والكافية. وهنا أيضاً، نتفهَّم السبب: فقد كان ذلك ليكون ببساطةٍ بمثابة العودة إلى النظريات الكلاسيكيّة. ولكن كيف السبيل حينئذٍ لتفسير عمليّة جمع وحداتٍ مختلفةٍ في الفئة نفسها؟ من خلال الإبقاء على فكرة **الشَّبَه** العائليّ، أي: "فكرة أنَّه من الممكن ربط أعضاء فئةٍ معيَّنةٍ بعضها بالبعض الآخر من دون أن تملك أيّ خاصيّةٍ مشتركةٍ تُعرِّف بالفئة" (انظر لاكوف، 1987، ص 12). وتكمن فائِدة مفهوم الشَّبَه العائليّ في أنَّه يشمَل الفئات التي تنطبِق عليها، أسوةً بفئة **العدد الفرديّ،** شروطٌ ضروريّةٌ وكافيةٌ. إذ من الممكن تصوُّر فئةٍ منشأةٍ على أساس الصيغة الكلاسيكيّة بوصفها حالةً خاصَّةً من حالات صيغة الشَّبَه العائليّ، أي الحالة التي تملك فيها أعضاء الفئة كلّها السِمات نفسها، وهو وضعٌ تُجيزه حتَّى الاستعارة بالمعنى الحرفيّ. وتُعدُّ نظرية الشَّبَه العائليّ بمثابة الصيغة التي تتوقَّع فقط، من دون أن تفرِضَ، إمكانيّة ألاّ يملك أعضاء الفئة نفسها أيّ سمةٍ مشتركةٍ. وبلغة التداخل، يُمكننا أن نقول أنَّ الفئة الكلاسيكيّة هي فئةٌ يبلغ فيها تداخل السِمات المميِّزة لصيغة الشَّبَه العائليّ الحدّ الأقصى. وإنَّ هذا الواقع، الذي يتجاهله لاكوف، هو أساسيٌّ مع ذلك: فهو وحده الذي يضمَن لمختلف صيغة المعرفيّة المؤمثَلَة مبدأ تصنيفٍ مماثلٍ.

يبدو موازنة هذه المراجعة الخِتاميّ، الذي يصلح كبرنامج انطلاقٍ نظريٍّ للنسخة الموسَّعة، مذهِلاً، فمن الاقتراحات الستّةَ الأساسيّة التي قدَّمتها النسخة القياسيّة، لا يبقى سوى اقتراحَين فقط، علماً بأنَّ الأوَّل قد خضعَ بالإضافة إلى ذلك لتعديلٍ جذريٍّ، ألا وهما:

(i) لم يبقَ سوى مفاعيل أنموذجيّة بَدئيّة، فلقد اندثر الأنموذج بوصفه ممثِّلاً لمتصوّرات الفئات وبوصفه يُشكِّل بَنية الفئة؛

(ii) إنَّ العلاقة التي تربط مختلف أعضاء الفئة نفسها، أيّاً تكن هذه الفئة، هي علاقة شبَهٍ عائليٍّ.

إنَّ العلاقة التي تربِط بين الاقتراح الثاني (ii) والاقتراح الأوَّل (i) هي معاكِسةٌ تماماً لتلك التي كانت قائِمةً في النسخة القياسيّة. ففي نظرية الأنموذج القياسيّة، كان الأنموذج، أي النقطة التي تتطابق مع الاقتراح الأوَّل (i)، يُستخدَم لتفسير بنينة الفئات، وبالتالي لتفسير العلاقات القائِمة بين أعضاء الفئة نفسها، أي النقطة التي تتطابق مع الاقتراح الثاني (ii). ونتيجةً لذلك، كانت بَنينة الشَّبَه العائليّ خاضعةً للبَنينة الأنموذجية ولم يكن باستطاعتها بالتالي إلاّ أن تُفرِز، مثلما تؤكِّده الترسيمات كلّها والتأويلات جميعاً، بَنينَةً شعاعيّةً، تتضمَّن مركزاً، ونعني به المرجع أو المراجع الأنموذجية، وأعضاءً غير أنموذجيّةٍ بَدئيّةٍ تبتعِد بدرجاتٍ متفاوتةٍ وبشكلٍ شعاعيٍّ عن الأنموذج المركزيّ تبعاً لدرجة تماثلها معه. وبتعبيرٍ آخر، من خلال جعل النقطة الثانية (ii) رهن النقطة الأولى (i)، لا تكون أيّ بَنينَةٍ من البَنينات التي تجيزها صيغة الشَّبَه العائليّ موافقةً. فقد كان ذلك يقتضي الإبقاء على الصورة الأنموذجية للمركز والمحيط الخارجيّ. ولكنَّ مراجعة الصيغة القياسيّ تُفضي إلى التبعيّة المعاكِسة تماماً، إذ يتعيَّن هذه المرّة على بنى الفئات، المعفاة من أي اقتضاء تمثيلٍ أنموذجيٍّ أوَّليٍّ، أن تُفسِّر المفاعيل الأنموذجية. فعلى الاقتراح الثاني (ii) أن يُبرِّر الاقتراح الأوَّل (i)، أو بتعبيرٍ آخر أيضاً، لا تكون المفاعيل الأنموذجية سوى تبِعةٍ، أي **نتيجةٍ ثانويّةٍ** (by-product)، مثلما يُعبِّر عنه لاكوف (1987)، تنبثِق من بنى الفئات أو، في إطار التصنيف الذي يقوم به لاكوف، من **الصيغ المعرفيّة المؤمثلة**. وبالتالي، لا تعود هذه البنى الفِئويّة تخضع للقاعدة الإلزاميّة التي كان يفرضها تصوُّر الفئات الأنموذجيّ والتي كانت تجعل كلّ بنينةٍ

بمقتضى الشَّبَه العائليّ غير موافقةٍ. فالقاعدة الإجباريّة الوحيدة التي تُمارَس عليها هي وجوب أن تكون قادرةً على تفسير المفاعيل الأنموذجية من جهةٍ، وأن تخضع لصيغة الشَّبَه العائليّ العامّ، أيّاً يكن شكله الخارجيّ الخاصّ، من جهةٍ أخرى.

لقد سبقَ لنا أن أجبنا عن سبب وجود هذه القاعدة الإلزاميّة المزدوجة. إذ يقتضي من جهةٍ عرض المفاعيل الأنموذجية، لأنَّها تُشكِّل معطياتٍ تُمارَس ملاءمتها، التي يتمّ إبرازها على الصعيد التجريبيّ والتي لا يُمكننا أن نغضَّ الطرف عنها، في سياق مهام معرفيّةٍ متعدِّدة، وبخاصّةٍ ألسنيةٍ. وأذكِّر بأنَّ التخلِّي عن الاقتراح الأوَّل (i) يعني أيضاً التخلِّي عن فكرة علم دلالة الأنموذج نفسها. كما ينبغي من جهةٍ أخرى اللُّجوء إلى مفهوم الشَّبَه العائليّ لأنَّه وحده يسمح بالسيطرة، من دون العودة إلى تصوُّر الشروط الضروريّة والكافية السابق، على إشكاليّة الانتماء إلى فئةٍ معيَّنةٍ. فهو يقترح في الواقع نموذج تجميعٍ نافذٍ بما فيه الكفاية لينطبِقَ، كونه يسمح لأعضاء الفئة نفسها بعدم تقديم سِماتٍ مشتركةٍ، على مختلف أنماط التنظيم الفِئويّ التي نودّ عرضها.

ب/ تصوُّرٌ مختلفٌ للمعنى

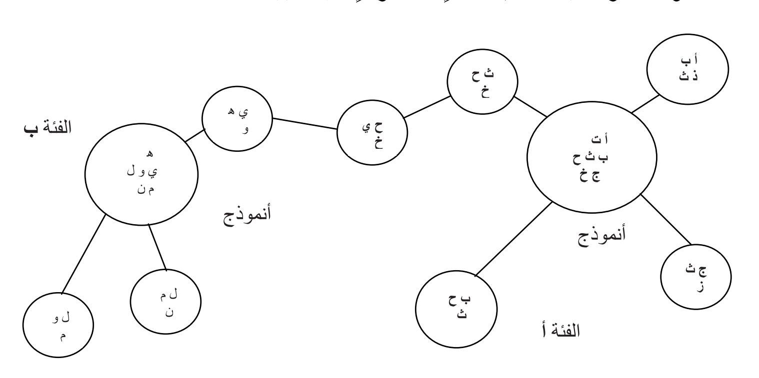
قبل أن نعاين انعكاسات مفهوم الشَّبَه العائليّ على علم دلالة الأنموذج، لابدّ من التنويه بأنَّ التبدُّل في وجهة النظر الذي طرأ على طريقة تصوُّر الفئات يتلازَم أيضاً مع تبدُّلٍ مماثلٍ في طريقة تصوُّر معنى المصطلح. فتماماً كما أنَّنا نكفُّ عن تصوُّر الفئات وكأنَّها منظَّمةٌ تنظيماً أنموذجيّاً، وعن تصنيف الوحدات على أساس تلاؤم مع الأنموذج، أياً يكن التصوُّر الذي يكون لدينا بشأنه، كذلك لا يعود بإمكاننا أن نتصوَّر معنى المصطلح وكأنَّه من الواجِب صياغته

بمقتضى المصطلحات الأوَّليّة الأنموذجية، مثلما كانت توصي به النسخة القياسيّة. وتتجلّى التبِعة المباشرة التي يستتبعها واقع العدول عن اعتبار الأنموذج بمثابة التمثيل المباشر للمتصوّرات في إزالة اقتضاء تمثيل معنى المصطلح تمثيلاً أنموذجيّاً. ونتيجةً لذلك، تستعيد التمثيلات أو التعريفات الأكثر تنوُّعاً حقّ أن يُصار إلى ذكرها.

يتطابق مع تنوُّع بَنينات الفئات (أو المتصوّرات) تنوُّعٌ مماثِلٌ في التعريفات أو التمثيلات الدلاليّة. ويُعدُّ هذا الأمر على جانبٍ من الأهميّة نظراً إلى كونه يسمح بإعادة دمج الاقتراحات والتصوُّرات المُنجَزَة في النظريّات الدلاليّة غير الأنموذجية السابقة، بقدر ما تستوفي طبعاً هذه الاقتراحات المتصوّرات التي تصفها. وباعتبار أنَّه لم يعد من الضروريّ وصف المعنى المعجميّ بمقتضى الأنموذج، وهي عمليّةٌ لم تكن في الواقع قابلةً فِعلاً للتصوُّر، كما نتذكَّر، إلاّ مع الأنموذج ـ حزمةِ خصائص نمطيّة –، فقد يتبادر إلى ذهننا أنَّ ذلك يعني فشل تطبيق نظريّة الأنموذج على علم الدلالة المعجميّ. ولكن في الواقع، لا تسير الأمور على هذا المنوال، لأنَّه تماماً كما أنَّ تصوُّر تنظيم الفئات ينبغي أن يكون قادراً على توقُّع المفاعيل الأنموذجية، كذلك يتعيَّن على تمثيل المعنى أو تعريفه أن يكون قادراً على توضيحها. وعليه، ثمَّة مغزى من مواصلة التحدُّث، في سياق هذا الإطار الأنموذجيّ البَدئيّ الجديد، عن **علم دلالة الأنموذج**.

من شأن قَلب الاتِّجاه التفسيريّ **الأنموذج-فئة**، وهو واقعٌ جوهريٌّ في مراجعة النسخة القياسيّة، أن يُحرِّر، كما سبقَ ورأينا، صيغة الشَّبَه العائليّ من ضرورة تمثيل الفئات بواسطة نمطٍ واحدٍ من البنينَة بمقتضى الشَّبَه العائليّ، ونعني به النمط الذي يتطابق في الوقت نفسه مع تنظيمٍ أنموذجيٍّ للفئة نقع فيه، كما تُذكِّر بذلك الترسيمة

المبيَّنة أدناه التي وضعها روبّا (1986، ص 325)، على منطقةٍ أنموذجيّةٍ مركزيّةٍ (ترمز إلى الأمثلة الأنموذجية الفضلى أو توافُقيّة الخصائِص الأكثر بروزاً؛ وفي الترسيمة التي أعدَّها روبّا، ترمُز أحرف الأبجديّة إلى الخصائِص) ومراجعَ بعيدة بدرجاتٍ متفاوتةٍ تتشاطر عدداً متفاوتاً من السِمات مع الأنموذجية المركزيّ، من دون أن تكون ملزَمةً بامتلاكِ سمةٍ مشتركةٍ فيما بينها.



من خلال جعل الأنموذج، المُدنَّأ إلى مرتبة المفعول فقط، رهن تنظيم الفئات وليس العكس، تُصبح البنينات الأخرى التي تخضع لمفهوم الشَّبَه العائليّ متاحةً. وغايتنا في الوقت الراهن أن نبرهِنَ أنَّ حالةً من هذا القبيل، حيثُ يتحرَّر مفهوم الشَّبَه العائليّ من أيّ قلقٍ أوَّليٍّ يحتِّم عليه إقامة تمثيلٍ أنموذجيٍّ، تستتبِع تبِعتَين ضارَّتَين بالنسبة إلى نظرية الأنموذج تُثبِتان أنَّ النسخة الموسَّعة لا تعود تُعتبر امتداداً للنسخة القياسيّة، ألا وهما:

ـ إنَّها تُفضي إلى نسخةٍ أنموذجيّةٍ لا يعود فيها مفهوم الأنموذج (أو المفعول الأنموذجيّ) خاضِعاً للتعريف الأصليّ للأنموذج بوصفه أفضل مِثالٍ يعترِف به الأشخاص بالإجماع بوصفه كذلك؛

ـ إنَّها تُفضي إلى تصوُّرٍ فِئويٍّ مختلفٍ لا يشكِّل فيه المتصوَّر أو

مطابقه على المستوى الدلاليّ، أي المفهوم أو المعنى، المؤشِّر على وجود الفئة، إنَّما تضطلعُ الوحدة المعجميّة بهذا الدور. فتنتُج عن ذلك نسخةٌ متعدِّدة المعاني أو متعدِّدة الفئات تعمَد، بدلاً من شرح سبب انتماء هذه الوحدة أو تلك إلى هذه الفئة المعيَّنة أو تلك، إلى إبراز أنَّ باستطاعة الكلمة نفسها أن تجمع عدّة معانٍ مختلفةٍ، أي أنَّ باستطاعتها أن تُحيل إلى عدَّة أنماطٍ من المراجع أو... الفئات.

لا يُمكننا برهنة هاتَين النقطتَين إلاّ من خلال معاينة المفهوم الذي تتحدَّران منه بشكلٍ مباشرٍ، ألا وهو: صيغة الشَّبَه العائليّ. وسأوضح بادئ ذي بدءٍ من خلال عودةٍ إلى الوراء أنّ إدخال هذه الفكرة الفيتغنشتاينيّة إلى النسخة القياسيّة قد تمَّ على قاعدة مماثلةٍ في غير محلِّها بين درجة التشابه مع الأنموذج والشَّبَه العائليّ. ففي الدراسات الشائِعة التي تَعرِض نسخة الأنموذج القياسيّة، يُساوي الشَّبَه العائليّ درجة البُعد عن الأنموذج، المرادِفة لدرجة التشابه مع الأنموذج، كما تُذكِّر به بوضوحٍ المُقتطفات التالية:

ـ "قليلةٌ هي الخصائِص، لا بل ولا واحدة ربَّما، التي تكون مشتركةً بين الأفراد **المحيطيّة** الخارجيّة كلّها، فلا يوجَد إلاّ **شبَه عائليّ** واحد أو تشابُهات مع الأنموذج" (انظر شليتر، 1982، ص 13).

ـ "تفترِض روش أنَّ وصفاً إفاديّاً وحيداً وجامِداً **لجوهر** (essence) فئةٍ معيَّنةٍ يكون مستحيلاً، إذ: لا تكون تطبيقات الفئة، أو فوارقها الدقيقة المتنوِّعة، مرتبطةً بواسطة جوهر مثاليٍّ إفاديٍّ مشتركٍ، بل بواسطة **تشابهاتٍ عائليّةٍ**" (انظر غيرايرتز، 1985أ، ص 29).

ـ "يتمّ إذاً التعريف بتمثيلاتِ الأمثلة الأنموذجية الأخرى استناداً إلى هذا الأنموذج (إلى هذا التمثيل النمطي)، إمّا بمقتضى درجة

البُعد أو بمقتضى الشَّبَه العائليّ" (انظر دوبوا، 1986، ص 86).

تنشأ هذه المماثلة عن واقع أنَّ نظريّة الأنموذج القياسيّة أسوةً بنظريّة الشَّبَه العائليّ لا تستوجب أن يملك أعضاء الفئة كلّها صِفةً مشتركةً واحدةً على الأقلّ. إلاَّ أنَّ نقطة التحوُّل "النظريّ" هذه، التي تتَّصِف بطابعٍ جوهريٍّ، ليست كافيةً لتسويغ تراكب هذَين المفهومَين تراكُباً كليّاً. ففي الواقع، لا تختلط نظرية الشَّبَه العائليّ مع الصيغة البنيوية للفئة الأنموذجيّة.

ثالثاً: نظريّة الشَّبَه العائليّ بوصفها نظرية تصنيف

أ/ البَنينَة بمقتضى الشَّبَه العائليّ

ما هي في الواقع نظريّة الشَّبَه العائليّ؟ سنضرِب مَثَل الألعاب الشهير كجوابٍ تمهيديٍّ:

"هَبْ مثلاً النشاطات التي نُطلِق عليها اسم **ألعاب** (jeux). وأقصد بها ألعاب الطاوِلة (= لعبة الضامة والشطرنج... إلخ)، وألعاب الورق وألعاب الكرة والألعاب الأولمبيّة، وهلمّ جرّا. ما هو القاسم المشترك بينها؟ - لا تقولوا: **لابدّ من وجود شيءٍ ما مشتركٍ بينها وإلاّ لما كان بوسعنا أن نُطلِق عليها اسم "ألعاب"**، - بل انظروا عن كثبٍ أكثر واسألوا أنفسكم إنْ كان ثمَّة شيء مشترك بينها كلّها ـ. لأنَّكم لو ألقَيتم نظرةً خاطفةً فلن تروا شيئاً مشتركاً بينها **كلّها**، بل ستعثرون فقط على تماثلاتٍ وعلاقاتٍ ومجموعةٍ بأكملها من هذه وتلك. ولنعُد إلى موضوعنا: لا تفكِّروا بل انظروا! (...) هل تتَّصِف كلّها بطابعٍ "مسلٍّ"؟ قارِنوا الشطرنج بلعبة **الدوائِر والمتقاطعات** (= noughts and crosses). أو اسألوا أنفسكم إنْ كنّا نجد دائِماً رابحين وخاسرين أو أيضاً إنْ كان ثمّة منافسة بين

اللاَّعبين؟ ولا تنسوا أيضاً طول الأناة. ففي ألعاب الكرة، يخسر المرء أو يربح، ولكن حين يرمي ولدٌ طابته على الحائِط ثمّ يلتقطها، نجد أنَّ هذا المظهر يتلاشى. وفكِّروا أيضاً بالألعاب التي تستوجِب المهارة والحظّ، وكذلك بالاختلاف القائِم بين المهارة في لعب الشطرنج والمهارة في لعب كرة المضرب. وفكِّروا الآن بألعابٍ من مثل لعبة رنّ رنّ يا جرس[2] (ring-a-ring-a-roses) (= إنَّها عِديَّةٌ)؛ يُطالعنا هنا بُعد اللَّهو، ولكن كم من السِمات الأخرى المميِّزة تكون قد اختفَت! ويُمكننا أن نواصل بالطريقة نفسها معاينة مجموعات الألعاب الأخرى العديدة لا بل العديدة جدّاً؛ فنرى حينئذٍ كيف تبرز التماثلات وكيف تختفي.

نخلُص من هذه المعاينة إلى ما يلي: تُطالعنا في هذه الألعاب شبكة معقَّدة من التماثلات التي تتشابك وتتقاطع: فتارةً تتعلَّق المسألة بتماثلاتٍ جنسيةٍ، وطوراً بتماثلاتٍ تفصيليّةٍ.

لا أجد تعبيراً لتمييز هذه التماثلات أفضل من تعبير **الشَّبَه العائليّ**، باعتبار أنَّ مختلف التشابهات التي تجمع أفراد العائِلة الواحدة، ونذكر منها مثلاً: البِنية والملامِح ولون العيون والمِشية والطَّبع، . . . إلخ، تتشابك وتتقاطع بالطريقة نفسها. وأسمح لنفسي بقول إنَّ "الألعاب" تؤلِّفُ عائلةً" (انظر فيتغنشتاين، 1953، ص 31–32، اقتباسٌ مأخوذٌ عن جاكيندوف، 1983، ص 118–119).

بيد أنَّ شهرة هذا المَثَل لا تضمَن وضوحاً مباشراً، وهذا ما

(2) إنَّها لعبة يُمارِسها الأطفال في مختلف أنحاء العالم، علماً بأنَّها بريطانيّة الأصل. وتقضي هذه اللُّعبة بأن يُمسِك الأطفال بأيدي بعضهم البعض وهم يدورون في حلقةٍ دائريّةٍ مردِّدين كلمات هذه العِديّة التي تتبدَّل كلماتها من بلدٍ إلى آخر، ولكنَّها تُحافِظ على اللَّحن نفسه [المترجِمة].

يُفسِّر، باعتقادي، كيف أنَّ مناصري نظرية الأنموذج قد تمَّكنوا من استخدام مفهوم الشَّبَه العائليّ من أجل تمييز علاقات التماثل القائِمة بين تواردات الفئة والأنموذج[3].

ولكن، ما هو في الواقع "الشَّبَه العائليّ"؟ إنَّه يُميِّز مجموعةً من التماثلات القائِمة بين توارداتٍ مختلفةٍ لعائِلةٍ واحدةٍ. إلاّ أنَّ المسألة الجوهرية تَقضي بإدراك ماهيّة هذه التشابهات: إنَّها خصائِص لا تحتاج لأن تكون مشتركةً بين الأعضاء كافَّةً، بل نجدها لدى عضوَين على الأقلّ. ولا نعثر في أيّ مكانٍ على تلميح مباشرٍ إلى وجوب إقامة مماثلةٍ مع أنموذج، إمّا بوصفه أفضل مِثالٍ للفئة أو بوصفه تمثيلَ خصائِص أنماطيّة. بيد أنَّ مَثَل الألعاب لا يصلح كثيراً لإبراز هذا الأمر. فبقدر ما يُمكننا التسليم بأنَّ كرسيّاً يملك أربع أرجل ومَسنَد ظَهْر ويكون بلا ذراع ومصنوعاً من مادّةٍ صلبةٍ يُعدُّ نمطاً أكثر من الكرسيّ الذي يملك رِجلاً واحدةً وذراعاً واحِدةً، إلى ما هنالك، بقدر ما يكون من البَدَهيّ العكسيّ أن نختار من بين الألعاب التي استعرضها فيتغنشتاين لعبةً تشكِّل بلا نزاع مثالاً نمطيّاً أفضل من سواها. ولو اعتزمنا إنشاء الأنموذج بواسطة خصائِصَ نمطيّةٍ، لا نتوصَّل هنا أيضاً إلى أيّ نتيجةٍ ملائِمةٍ مع مثل الألعاب، في حين تسمح لنا الكراسي أو الفَناجين أو الطيور بكلّ سهولةٍ بإقامة عرضٍ من هذا القبيل. ولنتأمَّل في الواقع السِمات التي أثارها فيتغنشتاين. إنَّها تُساهِم، في إطار مقاربةٍ أنموذجيّةٍ، في تشكيل أنموذج الفئة بوصفه خصائِصَ صالحةً (أو نمطيّةً) للفئة. ونتيجةً لذلك، تُعدُّ أمثلة اللَّعب التي لا تستوفي هذه الخصائِص (أو التي لا تخضع لهذا

(3) ليس مؤكَّداً البتّة، مثلما اقترح عليّ دانون - بوالو، أنَّه ما من سِماتٍ تكون مشتركةً بين مختلف **الألعاب** (games). بيد أنَّ ذلك يُشكِّل أصلاً "لعبة" أخرى!

التمثيل الأنموذجيّ) بمثابة المراجع غير الأنموذجية، أي أنَّها تُشكِّل أمثلةً أسوأ من الأعضاء الأنموذجية. هل هذا ما يقصد فيتغنشتاين قوله؟ لا أعتقد ذلك البتّة. وحسبنا أن نأخذ مَثَل لعبة Ballspiele (= رمي الطابة) مع سِمةِ "المنافسة"، حيثُ إنَّنا لا نشعر مطلقاً أنَّ اللُّعبة التي يُمارِسها الولد والقاضية بأن يرمي طابته على الحائِط ليعود فيلتقطها، تُشكِّل مرجعاً لانمطيّاً للَّعب، مع أنَّها تفتقِر إلى سِمةِ المنافسة.

يكمن الاختلاف الحاسِم مع نظرية الأنموذج القياسيّة في أنَّ نظرية الشَّبَه العائليّ التي نادى بها فيتغنشتاين لا تستتبع وجود وحدةٍ مركزيةٍ "تُمثِّل" الفئة، إمّا بوصفها أفضل مِثالٍ أو بوصفها توافُقيّة خصائِص نمطيّة، يُصار إلى تقييم أعضاء الفئة بالنسبة إليها. أمّا وجه الشَّبَه الوحيد، فيكمن، كما سبقَ وأشرنا، في عمليّة تمييز الخصائِص بوصفها خصائِص غير ضروريّةٍ، إلاّ أنَّ هذا المظهَر لا يُعتبَرُ مسوِّغاً كافياً لمماثلة هاتَين النظريّتَين.

بما أنَّ نظرية الشَّبَه العائليّ لا تفترِض وجود صورةٍ مركزيّةٍ أنموذجيّةٍ بَدئيّةٍ، فقد يختلف تنظيمها للبنية الفِئويّة الداخليّة اختلافاً ملحوظاً عن تلك التي تعتمدها نظرية الأنموذج. وإنَّ الفقرة التالية التي نقتبسها عن رائِد نظرية الشَّبَه العائليّ، دوغالد ستيوارت (Dugald Stewart) (1818، **دراسات فلسفيّة** (*Philosophical Essays*)، الجزء الثاني، ص 262)، والتي نستشهِد بها نقلاً عن أردون ليون (1969، ص 409)، لمعبِّرةٍ، ومفادها:

"لنفترِض بادئ ذي بدءٍ أنَّ الأحرف الأبجديّة أ وب وج ود وهـ تُشير إلى سلسلةٍ من الأغراض؛ وأنَّ أ يتشاطر مع ب خاصيّةً واحدةً على الأقلّ، وب خاصيّةً مع ج، وج خاصيّةً مع د، ود خاصيّةً مع هـ، في حين أنَّها لا تملك من جهةٍ أخرى أيّ خاصيّةٍ تكون مشتركةً

بين ثلاثة أغراضٍ أياً تكن من هذه السلسلة. أوَ لا يكون معقولاً أن يُفضي التقاربُ القائِم بين أ وب إلى نقل الاسم من الأوَّل إلى الثاني، وأن يتمكَّن الاسم نفسه، بسبب التقاربات الأخرى التي تجمع الأغراض الباقية، من الانتقال على التوالي من ب إلى ج ومن ج إلى د ومن د إلى هـ؟ فتُبصر هكذا تسميةٌ مشتركةٌ النور بين أ وهـ، علماً بأنَّ هذَين الغرضَين قد يكونان، من حيث طبيعتهما وخصائِصهما، بعيدَين كلّ البُعد أحدهما عن الآخر لدرجة أنَّ كلَّ جهدٍ تخيُّليٍّ قد نبذله لتبيُّن أفكارٍ تؤدِّي من الأوَّل إلى الآخَر يكون جهداً ضائِعاً. إلاّ أنَّه من الممكن أن تحصل هذه الانتقالات على نحوٍ غير محسوسٍ وتدريجيٍّ لدرجة أنَّنا قد نتمكَّن، لو توصَّل منظِّرٌ محظوظٌ ولبيبٌ من اكتشافها صدفةً، من التسليم مباشرةً، ليس فقط باحتمال هذا التخمين، لا بل أيضاً بصحَّته..." .

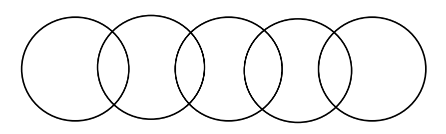
وعليه، يمكن أن يتكوَّن الشَّبَه العائليّ من مجموعة مراجع أ وب وج ود وهـ ترتبط في ما بينها بواسطة علاقاتٍ من نمطٍ تجميعيٍّ، كالآتي: أ ب (AB) وب ج (BC) وج د (CD) ود هـ (DE)، تبرِّر وجود تسميةٍ (أو عمليّة تصنيفٍ؟) مشتركةٍ.

ب/ الشَّبَه العائليّ والبَنينَة الأنموذجية

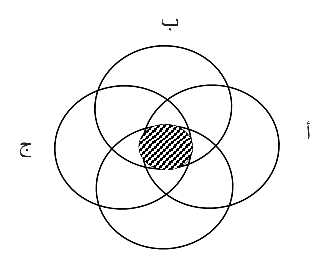
تكون عملية الانتماء إلى فئةٍ معيَّنةٍ، كما نرى، مختلفةً اختلافاً تامّاً عن عمليّة الانتماء في النظرية الأنموذجية. إذ لا يعود التصنيف يتمّ استناداً إلى وحدةٍ أنموذجيّةٍ تمثِّل الفئة، بل يُبرَّر التصنيف بواسطة علاقاتِ وصلٍ تربِط بين مراجعَ (أو أنماط مراجع) مختلفةٍ، وليس بواسطة علاقةٍ تربط هذه المراجع المختلفة قاطبةً بالوحدة نفسها، ونعني بها الأنموذج.

ومثلما تُظهِره الترسيمة المبيَّنة أدناه التي وضعها غيفون (1986،

ص 78)، لكي نتمكَّن من التحدُّث عن شَبَهٍ عائليٍّ، ينبغي ويكفي أن يتشاطر كلّ عضوٍ من أعضاء الفئة خاصيّةً واحدةً على الأقلّ مع عضوٍ آخر ينتمي إلى الفئة نفسها، كالآتي:



نضع هذه الترسيمة، التي تُمثِّل الشروط الضروريّة والكافية لبُنيةٍ بمقتضى الشَّبَه العائليّ، في مقابل ترسيمةِ غيفون لنظرية الأنموذج، التي سنُكرِّرها أدناه، والتي تتطابق بدورها أيضاً، سنُذكِّر بذلك، مع بنيةٍ بمقتضى الشَّبَه العائليّ، لأنَّها تخضع للشروط التي تفرضها مثل هذه البنية (انظر أيضاً ترسيمة روبّا التي أوردناها آنِفاً)، ألا وهي:



وعليه، يكون الاختلاف القائِم بين هاتَين البَنينَتَين واضِحاً، إذ يُثبِت عدم وجود صورةٍ مركزيّةٍ أنموذجيّةٍ في ترسيمة الشروط الضروريّة والكافية أنَّ أعضاء الفئة المُرتكزة على نظرية الشَّبَه العائليّ لا تكون مُلزَمةً باستيفاء شرطٍ كان يُعدُّ أساسيّاً بالنِّسبة إلى نسخة الأنموذج القياسيّة، فما من داعٍ لأن يملك الأعضاء سِمةً مشتركةً واحدةً على الأقلّ مع الأنموذج. وهكذا، ينتفي من نظرية الشَّبَه

العائليّ وجود القاسم المشترك للتصنيف الأنموذجيّ القياسيّ، ونعني به واقع أن تستوفي الأعضاء كلها سِمةً واحدةً على الأقلّ من سِمات الأنموذجية.

يكون هذا الاختلاف حاسِماً، لأنَّه يستتبع تبديلاً في تنظيم الفئة بأكمله، إذ: لا تعود مختلف مراجع الفئة نفسها تميل للتوجُّه نحو الوحدة المركزيّة نفسها، التي تُشكِّل في النسخة القياسيّة الرِباط الذي يشدّ أواصر الفئة، والتي تجعل من هذه النسخة الأنموذجية **حلاًّ وسطاً** (انظر غيفون، 1986) بين الصيغة الكلاسيكيّة ونظرية الشَّبَه العائليّ.

ونتيجةً لذلك، تتلازَم عمليّة إدخال مفهوم الشَّبَه العائليّ إلى نظرية الأنموذج مع إمكانيّة حدوث تبديلٍ جذريٍّ في تصوُّر الفئات الأنموذجيّ البَدئيّ القياسيّ. وتُفضي المقارنة بين نظرية الأنموذج والشَّبَه العائليّ، بالرّغم من أنَّ تطابق وجهات النظر حول طابع الخصائِص غير الضروريّ يُحابي إقامتها، إلى نسخةٍ موسَّعةٍ حول الأنموذج تكون نافِذةً أكثر بكثيرٍ لأنَّها تتحرَّر من القاعدة الإجباريّة القاضية بوجوب أن تُقدِّم الأعضاء كلّها سِمةً أو سِماتٍ مشتركةً مع الأنموذج.

ج/ من تصوُّرٍ أحاديّ المعنى إلى تصوُّرٍ متعدِّد المعاني

إنَّ النتيجة الأبرز التي يُفرِزها التخلّي عن هذه القاعدة الإجباريّة تتجلَّى في الانتقال من تصوُّرٍ أحاديّ المرجع للفئات إلى تصوُّرٍ متعدِّد المراجع. فمن خلال تحديد الأنموذج كمُرتكزٍ لعمليّة الأزواج المرجعيّ، تكتفي النسخة القياسيّة بتصوُّر الفئة بوصفها تجمع نمطاً واحداً من المراجع، فالواقع القاضي بأنَّ على أعضاء الفئة كلّها أن تستوفي سمةً واحدةً على الأقلّ من سمات الأنموذج يحول دون

تشظِّي الفئة إلى فئاتٍ فرعيّةٍ قد لا تملك أيّ شيءٍ مشتركٍ في ما بينها. وهكذا، يرتبط عضو الفئة أيّاً يكن، هامشيّاً أو لا، بسائِر الأعضاء نظراً لكونه يُشبِه أسوةً بها الأنموذج، سواء كان ذلك بشكلٍ جيِّدٍ أو سيِّئ. وعليه، ثمَّة صلةٌ تجمع دائِماً العضو الأخير بالأعضاء الأنموذجية. ولكن في حال تلاشى الأنموذج بوصفه وحدةً توحِّد الفئة، مثلما تُجيزه نظرية الشَّبَه العائليّ، يكون حينئِذٍ الطريق مفتوحاً أمام إقامة تصوُّرٍ مرجعيٍّ مُشظًّى للفئة، فيكون مباحاً أن نتصوَّر أنَّ الفئة تكون مؤلَّفةً من أنماطِ مراجع أو فئاتٍ فرعيّةٍ مختلفةٍ ترتبِط إحداها بالأخرى على نحوٍ قد لا تمتُّ فيه الأولى مثلاً بأيّ صلةٍ مباشرةٍ للأخيرة (راجع التنظيم أ ب (AB) وب ج (BC) وج د (CD) ود هـ (DE)، حيثُ لا يعود الغرض أ يمتّ بأيّ صلةٍ للغرض هـ). وبتعبيرٍ آخر، لا تعود الفئة تستوفي نمطاً واحداً من المراجع.

وهكذا، يمكن تطبيق نسخة الأنموذج الموسَّعة، التي تُعزِزها نظرية الشَّبَه العائليّ، على الفئات (أو الكلمات) غير المتجانِسة على الصعيد المرجعيّ، نظراً لكونها تجمع فئاتٍ فرعيّةً مختلفةً مؤلَّفةً من مراجعَ لم تعد تملك أيّ شيءٍ مشتركٍ في ما بينها، إلاّ علاقاتِ تشابهاتٍ عائليّةٍ من نمط تلك التي تمَّ تصوُّرها في ترسيمتَي غيفون وروبّا أو في الأحرف الألفبائية التي نادى بها ستيوارت. وبكلامٍ آخر، يفتح مفهوم الشَّبَه العائليّ المُطبَّق على نظرية الأنموذج الطريق أمام نظرية التصنيف المتعدِّد أو المعنى المتعدِّد. وبإمكاننا أن نُطلق على هذه النظرية اسم نسخة الأنموذج **المتعدِّدة الدلالة** بغية تمييزها عن النسخة القياسيّة أو النسخة **الأحاديّة المعنى**. فلا تعود الدوائِر المختلفة في ترسيمة غيفون، شأنها شأن أحرف الألفبائية التي نادى بها ستيوارت، ترمز إلى الخصائِص، كما كان عليه الحال في ترسيمات صيغة الشروط الضروريّة والكافية والنسخة القياسيّة، بل إنَّها ترمز إلى

أنماط مراجع أو استخداماتٍ أو استعمالاتٍ مختلفةٍ، في حال كنَّا نقصد التشديد على أنَّه يُصار إلى استعمال الكلمة نفسها للدلالة على أنماطٍ مختلفةٍ من المراجع.

يُقرّ لاكوف (1987، ص 378) بذلك بشكلٍ بيِّنٍ من خلال التأكيد على ما يلي: "تبدو تعدُّديّة المعاني وكأنَّها حالةٌ خاصّةٌ من التصنيف ذي الركيزة الأنموذجية، حيثُ تُشكِّل معاني الكلمة أعضاء الفئة. ومن شأن تطبيق نظرية الأنموذج على دراسة معنى الكلمات أن يبثَّ النِظام حيثُ كانت تعمُّ الفوضى وحدها من قَبل". وإنَّ الموقف الذي يُعبِّر عنه فيلمور (1982، ص 36) هو بمنتهى الوضوح أيضاً حين يُحدِّد تنظيم تعدُّديّة المعاني هذه بواسطة علم دلالة الأنموذج، قائِلاً: "من شأن نظرية علم دلالة الأنموذج أن تخوِّلنا - أو أن تفرِض علينا في الواقع - فصل المعاني الأوَّليّة للتعابير الألسنيّة عن معانيها المشتقَّة".

هَبْ التحليل الأنموذجيّ للصِفة الهولندية vers (التي تتطابق على وجه التقريب مع الصفة frais في اللُّغة الفرنسيّة) الذي أنجزه غيرايرتز (1987أ و1988). إنَّها تنطوي على ثلاثة معانٍ قاعديّةٍ، مع الإشارة إلى أنَّ معناها الأوَّل يتألَّف عن طريق وَصْل المعنيَين الآخرَين، على الشَّكل الآتي:

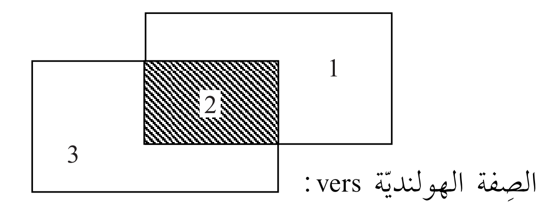
- vers = "مُنتَج حديثاً، جديد، ومن هنا نشأت الصفة "أمثَل" (optimal)، في مجال الاستهلاك على سبيل المثال (يُطبَّق في معرض الحديث عن الفواكه والخبز والحليب... إلخ)؛

- vers = "حديث، جديد" (يُطبَّق مثلاً في معرض الحديث عن الجروح أو الأخبار)؛

- vers = "أمثَل" (يُطبَّق مثلاً في معرض الحديث عن الهواء).

إنَّ المجموعة المؤلَّفة من هذه المعاني الثلاثة تُشكِّل بنيةً

بمقتضى الشَّبَه العائليّ يُبيِّنها غيرايرتز كالآتي (1987أ و1988):



الصِفة الهولنديّة vers:

2: جديد، ومن هنا نشأت الصِفة أمثَل (في مجال الاستهلاك)؛

1: جديد، حديث؛

3: أمثَل (في مجال الاستهلاك).

والتي يُمكننا أن نُمثِّلها أيضاً بواسطة ترسيمةِ أحرف الأبجديّةِ، كالآتي: أ (A) أب (AB) ب (B).

قد يوحي هذا المثل بأنَّنا لا زلنا في إطار النسخة القياسيّة، كونه يُقدِّم مرجعاً مركزيّاً، ونعني به 2، يملك كلّ مرجعٍ من المرجعَين الآخرَين، أي 1 و3، خاصيّةً من خصائِصه. ولكنْ ليس هذا واقع الأمور تماماً، لأنَّنا نكون أصلاً بصدد معانٍ مختلفةٍ، كما أنَّ فكرة الأنموذج نفسها لا تعود، كما سنراه لاحِقاً، ملائِمةً.

ولا يعود للإبهام مكانٌ مع مَثَلٍ مستحقٍّ المشاهدة كمَثَلِ المُصنِّفات[4] (أو مُقدِّمات الأسماء) في اللُّغة الديربالية (Dyirbal) الذي ضربه لاكوف (1986 و1987) انطلاقاً من الأعمال التي أنجزها

(4) في إطار قواعد اللُّغة، يكون المُصنِّف كناية عن كلمة أو مورفيم نلجأ إلى استخدامه في بعض اللُّغات وفي بعض السياقات للإشارة إلى القسم التي ينتمي إليها اسم ما. ويتمّ عادةً تعريف هذه الطبقات، من جملة أمورٍ أخرى، بواسطة المميِّزات الدلاليّة (على غرار شكل الغرض). وتجدر الإشارة إلى أنَّ الأسماء لا تحتاج كلّها إلى مُصنِّف، وبالعكس، قد يتَّخِذ العديد من الأسماء أكثر من مصنِّفٍ واحدٍ [المترجمة].

ديكسون (R. M. W. Dixon) (1982) وآنيت شميدت (1983). إذ تشتهِر المُصنِّفات الأربعة في هذه اللُّغة الأبارجيّة التي يتحدَّثها سكّان أستراليا الأصليّون، ألا وهي: bayi (= رِجال) وbalan (= نِساء) وbalam (= نباتات تؤكَل) وbala (= أمور متفرِّقة)، بأنَّها تجمع فئاتٍ مرجعيّةً فرعيّةً تكون متنافرةً لدرجة أنَّه يبدو من الوهلة الأولى أنَّ ما من تفسيرٍ منطقيٍّ يُبرِّر وجود مثل هذه التصانيف. وسنكوِّن فكرةً عن ذلك من خلال معاينة مَثَل المُصنِّف bayi الذي يجمع:

الرجال (الذكور) وحيوانات الكَنجَر وحيوانات الأوبوسوم[5] والوطاويط وغالبيّة الأفاعي وغالبية الأسماك وبعض الطيور وغالبيّة الحشرات والقمر والعواصف وقوس القزح والمرتدَّات[6] وبعض الأرماح، . . . إلخ.

لا تكون نسخة الأنموذج القياسيّة ملائِمةً بطبيعة الحال لعَرض السبب الذي يحدو إلى تصنيف قوس القزح أسوةً بالرجل ولتصنيف حيوانات الكَنجَر مع المرتدّات، . . . إلخ. ومن النافل البحث عن الأنموذج-أفضل مِثالٍ أنموذجيٍّ أو عن الأنموذج-توافُقيّة خصائِصَ نمطيّة يتمّ التصنيف نسبةً إليه. أمّا نسخة الأنموذج الموسَّعة، فتستطيع في المقابل أن تعالج مجموعة المراجع التي تُصنِّفها كلمة bayi بوصفها فئةً، وذلك بفضل مفهوم الشَّبَه العائليّ. إذ تكون مختلف الأعضاء التي تُصنِّفها كلمة bayi منظَّمةً بمقتضى بنيةِ الشَّبَه العائليّ التي تنجَحُ، كونها لم تعد تفرِض وجود شَبَهٍ مركزيٍّ بل تماثلاتٍ

(5) إنَّ الأوبوسوم (opossum) هو حيوان أميركيّ من ذوات الجراب يتظاهر بالموت حين يُحدِق به الخطر [المترجمة].

(6) إنَّ المرتدَّة (boomerang) هي كناية عن سلاح من خشبٍ يستعمله الأستراليّون الأصليّون، ومن خصائِصه أنَّه يرتدّ إلى قرب مطلقه إذا لم يصب الهدفَ [المترجمة].

"موضِعيّةٍ" فقط قد تكون جدّ متنوِّعةٍ (انظر مختلف مبادئ التسلسل التي تحدَّث عنها لاكوف، عامَي 1986 و1987)، في بثّ النظام في مجموعة المراجع المتنافِرة ظاهريّاً التي تجمعها كلمة bayi. ويُبرهِن لاكوف أنَّ هذا التصنيف لا يكون اعتباطيّاً، إذ يرتبط كلّ عضوٍ بالعضو الآخر بواسطة خاصيّةٍ مشتركةٍ. فإنْ كان القمر مثلاً يقع في الفئة bayi، فمردّ ذلك إلى أنَّه يتشاطر سمةً مشتركةً مع الرِجال: ففي الأساطير، يظهر القمر وكأنَّه الزوج، في حين تكون الشمس الزوجة وترِد بالتالي مع النساء في الفئة balan. كما يُفسَّر وجود أدوات صيد السمك في الفئة bayi بواسطة الرابط التجميعيّ القائِم بينها وبين الأسماك، كالآتي: إنَّها تُشكِّل جزءاً من ميدان التجربة نفسه أسوةً بالأسماك. وعليه، تنظِّم الفئة bayi المعقَّدة بواسطة سلسلةٍ من التسلسلات التي تنطلق من الأعضاء الأوَّليّة (أو **المركزيّة**)، أي الرِجال والحيوانات بالنظر إلى هذه الحالة، التي تكون مرتبِطةً بأعضاءٍ أخرى تكون بدورها مرتبطةً بأعضاء أخرى، وهكذا دواليك. وتكمن النقطة المهمَّة المميِّزة للبُنية بمقتضى الشَّبَه العائليّ في أنَّنا لا نعود نقع هذه المرّة على خاصيّةٍ واحدةٍ تكون مشتركةً بين الأعضاء كلها.

لا ينبغي أن تحجبَ مَجلوبيّة[7] هذا المَثَل وطابعه المستحقّ المشاهدة أهميّةَ عمليّة التصنيف الجديدة هذه. فبواسطة الشَّبَه العائليّ، تُصبح نظرية الأنموذج نسخةً موسَّعةً تجد سبيلاً لكي تُطبَّق على ظواهر التصنيف المتعدِّد المعاني كلّها، أي على مجمل ظواهر المعنى المتعدِّد التي تُقدِّم مفاهيمه، بما أنَّه لابدّ من وجود تسلسلٍ واحدٍ على الأقلّ، رابِطاً أو عدَّة روابط تجمعها في ما بينها. فمن

(7) تدلّ المجلوبيّة (exotisme)، وتسمَّى أيضاً "غرائِبيّة"، على الشيء الذي يكون دخيلاً، أي مجلوباً من ثقافةٍ أخرى غريبة عن ثقافة المجتمع الذي يتلقَّاه [المترجمة].

شأن كلمة **عجل** (veau) مثلاً أن تجمع في فئةٍ واحدةٍ الفئات المرجعيّة الفرعيّة التالية: "حيوان" و"لحم هذا الحيوان"، بالإضافة طبعاً إلى "جِلد هذا الحيوان". ويُمكننا تفسير التسمية المشتركة بواسطة مبادئ تسلسلٍ وترابطٍ مرجعيّةٍ عامَّةٍ، من مثل تلك التي سلّط لاكوف الضوء عليها بشأن المصنِّفات في اللُّغة الدييربالية والمُصنِّف hon (= طويل رفيع)[8] في اللُّغة اليابانيّة (انظر أيضاً **الوظائف المرجعيّة** التي تحدَّث عنها نونبيرغ، 1978). وتُنتِج هذه المبادئ المختلفة، حتَّى استناداً إلى رِباطٍ واحدٍ، التماثلات الكافية للدمج في العائلة الفِئويّة نفسها.

لقد بدأنا نفهم بشكلٍ أفضل الآن ما الذي يفصل نسخة الأنموذج "المُعدَّلة" عن النسخة القياسيّة. علماً بأنَّ التسمية **نسخة موسَّعة** أو **نسخة متعدِّدة المعاني** لنظرية الأنموذج لم تظهر في المؤلَّفات التي تتناول هذا الموضوع، ومردّ ذلك بكلٍّ بساطةٍ إلى أنَّ أنصار علم دلالة الأنموذج "المُعدَّل" لا يعرِفون التناقض الذي رسمنا خطوطه بين **النسخة القياسيّة** أو **النسخة الأحاديّة المعنى** و**النسخة الموسَّعة** أو **النسخة المتعدِّدة المعاني**، تحتَ هذا الشَّكل. ولكن من الضروريّ برأينا أن نرسِمَ مثل هذا الخطّ الفاصل النظريّ، لأنَّه وحده يسمح لنا فِعلاً بإدراك مداخِل المقاربات المُعدَّلة ومخارجها. ويرى أنصار نظرية الأنموذج "على الطريقة الثانية" أنَّ الخطّ الفاصل يقع في موضع آخر أي، في عمليَّة التعرُّف إلى مفاعيل أنموذجيّة متعدِّدة تُحدِثها أنماطُ بَنيناتِ فئاتٍ مختلفةٍ. ويُمكنهم بالتالي أن يستنتِجوا، بحقٍّ على ما يبدو، أنَّ الصيغة الأنموذجيّة المجدَّدة

(8) تستخدِم اللُّغة اليابانيّة المُصنِّف "hon" للدلالة على فئةٍ من الأغراض تكون أعضاؤها طويلةً ورفيعةً، على غرار قلم الحبر أو القنينة... إلخ [المترجِمة].

تُشكِّل تقدُّماً بالنِّسبة إلى النسخة القياسيّة، فهي تعرِض الظواهر الأنموذجية التي تُبرِزها النسخة القياسيّة، ويُشكِّل نظريّةَ فئاتٍ تكون أكثر نفوذاً لأنَّها تبدو قادرةً على السيطرة حتَّى على وقائِع تعدُّديّة المعاني. ولكن، ثمَّة تحليلٌ انتقاديٌّ حول هاتَين النقطتَين يُثبِت، مثلما سنبرهنه في ما سيلي، وجود انفصالٍ، إذ يُحوَّل مفهوم الأنموذج عن معناه الأصليّ، في حين يفقد مفهوم الفئة سِمته التعريفيّة التصوُّريّة الأوَّليّة.

رابعاً: الأنموذج في النسخة الموسَّعة

على ما يبدو، إنَّ الأنموذج يبقى... أنموذجاً في النسخة الموسَّعة، حتَّى وإنْ كان بوصفه مفعولاً فقط وليس بوصفه بعد الآن تمثيلاً ذهنيّاً للفئة. وأكثر بعد، يُفضي واقع تصوُّره كنتيجةٍ تستتبعها البنى الفِئويّة "العُمقيّة" إلى تنويع أنماط الأنموذجات، أي إلى غنى أكبر.

يُميِّز فيلمور (1982) ستَّةً منها على الأقلّ، كالآتي:

1/ نمط الفعل تسلَّق (grimper = climb): "يتمّ تعيين الفئة بمقتضى عمليّة فَصْل شروطٍ متجانِسةٍ بالتبادُل، وتُعدُّ بمثابة الأمثلة الأنموذجية الفضلى تلك التي تكون أعضاء الفَصْل كلّها ماثِلةً فيها".

في ما يختصُّ بالفعل الإنجليزيّ climb (= **تسلَّق**)، إنَّ الشرطَين الملائِمَين هما clambering (أي، "تسلَّقَ" (grimper) أو "**توقَّلَ**" (escalader)) وascending (أي، "صعَد" (monter) أو "**ارتقى**" (s'élever)) بحيثُ تُعدُّ الحالة حيثُ يتوقَّل قردٌ سارية العَلَم حالةً أنموذجيّةً لأنَّها تستوفي هذَين الشرطَين، في حين أنَّ تلك التي ينزِل فيها القرد عن السارية (clambering down) تُعدُّ غير أنموذجيّةٍ، لأنَّها

لا تستوفي سوى شرطٍ واحدٍ فقط من هذَين الشرطَين.

2/ نمط الصِفة طويل (= long): "يتمّ تعيين الفئة بمقتضى عملية فَصْل الشروط، إلاّ أنَّ أحد هذه الشروط يتمتَّع بوضع ممتازٍ، وتتألَّف الأمثلة الفضلى من تلك التي يكون الشرط الممتازُ متوافِراً فيها. وتُعتبَر المراجع الأخرى بمثابة المراجع المشتقَّة من هذا الاستعمال الأوَّليّ" (ص 32).

من الممكن استخدام الصفة طويل لقياس المِساحة المكانيّة والزمانيّة في آنٍ. مع أنَّ الاستعمال المكانيّ يُشكِّل الاستعمال القاعديّ، في حين نشعر أنَّ الاستعمال الزمانيّ هو الاستعمال المشتقّ.

3/ النمط طائِر (= oiseau): "يتمّ تعيين الفئة بمقتضى مجموعةٍ ثابتةٍ من الشروط، ولكنَّ الأمثلة الفضلى هي تلك التي تكون الأقرب إلى إجراء أَمْثَلَةٍ[9] للفئة، علماً أنَّ هذه الأَمْثَلَة تكون عبارةً عن عمليّة وَصْل السِمات التي تؤمِّن للفئة الإشارة الدالَّة على الصحَّة" (ص 33).

إنَّ الطيور كلها، من بطارِقَ ونعاماتٍ... إلخ، تُعتبَر أسوةً بعصافير الدوري... طيوراً، بالنظر إلى مجموعة الشروط المُفترَضَة، إلاّ أنَّ عصفور الدوري يُعدُّ مثالاً أفضل عن الفئة لأنَّه يعكِسُ بشكلٍ أفضل الأَمْثَلَة التي نُجريها للفئة.

4/ نمط اللَّون أحمر (rouge): "تُشكِّل الفئة جزءاً من مجموعة فئاتٍ يتمّ فيها التعريف بكلِّ فئةٍ منها بوصفها منطقةً (range) موجودةً حول منطقةٍ "هدف"، علماً أنَّ الأمثلة الفضلى هي تلك التي تقع في

(9) تعني الأمثَلَة (idéalisation) عملية جعل الشيء مثاليّاً [المترجمة].

المنطقة الهدف" (ص 33).

يُشكِّل اللَّون الأحمر "البؤريّ" لُوَينةً للَّون الأحمر، في حين أنَّ اللُّوَينات التي تبتعِد عن المنطقة البؤرية تُعدُّ أمثلةً نموذجيّةً أسوأ عن الأحمر.

5/ نمط الصِفة عازِب (= célibataire = (bachelor): "يتمّ التعريف بالفئة بمقتضى مجموعةٍ من الشروط، ولكنَّ الأمثلة الفضلى هي تلك التي تندرِج في إطار خلفيّةٍ قياسيّةٍ أو أنموذجيّةٍ" (ص 34).

ومن هنا، نجد تفسيراً، وهو أمرٌ سَبَقَ أن أثرناها مراراً، للحالة التي لا تتلاءَم كثيراً مع عملية إطلاق تسمية **رجل عازِب** على الحبر الأعظم أو على ثنائيٍّ مؤلَّفٍ من رجلَين لوطيَّين... إلخ.

6/ نمط الاسم مَيت (décédé = decedent): "يتمّ تحديد الفئة بمقتضى مجموعة شروطٍ، ولكنَّ المثال الأفضل **لأحد استخدامات** الفئة هو ذلك الذي يكون فيه المتكلِّم مُلتزِماً على نحوٍ ملائِم في نمط النشاط الذي تكون الفئة قد اتَّخذَت بالارتباط معه اسماً مميَّزاً" (ص 34).

تتعلَّق المسألة بحالةٍ هامشيّةٍ، أي غير أنموذجيّةٍ، من حالات علم دلالة الأنموذج. وما يودّ فيلمور إظهاره هو أنَّ مجموعةً كبيرةً من التعابير تملك إطاراً اصطلاحيّاً لاستخدامها الأكثر عفويّةً، وأنَّ استعمالها في ظلّ ظروفٍ مختلفةٍ اختلافاً ملحوظاً يشكِّل تفاوتاً بالنسبة إلى هذا الاستخدام الأنموذجيّ. إذ من الممكن استخدام كلمة **مَيت** (decedent)، كما يفهمها فيلمور، للإحالة إلى شخصٍ **متوفٍّ** (deceased) حين يتمحور الحديث حول مسألة وِراثة ممتلكات هذا الشخص وأنَّ المشارِكين في هذا الحديث يتصرَّفون في سياقٍ

"قانونيٍّ".

قد توحي معاينةٌ سطحيّةٌ لهذه الحالات الستَّ بأنَّ مفهوم الأنموذج يبقى هو نفسه ذلك الذي قامت النسخة القياسيّة بتوسيعه، ففي كلِّ مرَّةٍ، نكون بصدد أمثلةٍ يعتبرها المتكلِّمون أفضل من سواها. ولكن يكفي أن نتأمَّل في تعريف النمط رقم 1/ لنُدرِكَ أنَّ حكم المتكلِّمين لا يعود باتّاً. فحتَّى لو كان مَثَل الفعل الإنجليزيّ climb (= **تسلَّقَ**) لا يزال يغشُّ بعد، إلاّ أنَّه لا يتطابق بالضرورة مع الأنموذجات التي يُسلِّط التعريف 1/ الضوء عليها لإدراك حكم مماثِلٍ ذو صلة بالأنموذجية يصدر عن الأشخاص. وتُشكِّل الحالةَ رقم 2/ مثلاً موضِّحاً مُبيناً أكثر، إذ من غير المؤكَّد مطلقاً، خِلافاً لما يؤكِّده فيلمور، أن يتَّفِق **المتكلِّمون الأصليّون** (native speakers) على اعتبار أنَّ المعنى المكاني للصفة **طويل** يُمثِّل استخداماً قاعديّاً أكثر من استعمالها الزمانيّ. وحتَّى لو كان هذا واقع الأمور، لابدّ من التسليم بأنَّ واقع أن تتمتَّع الصِفة **طويل**-المكانيّة بطابعٍ قاعديٍّ لا يمنحها **بفعل الواقع** وضع المِثال الأفضل مقارنةً مع الصِفة طويل-الزمانيّة. فهل يكون المتكلِّمون مهيَّئين لاعتبار أنَّ تواردات المسافة الطويلة تُشكِّل ممثِّلاتٍ فضلى للصفة **طويل** من تواردات المدَّة الطويلة؟ لا أعتقد ذلك. وبكلامٍ آخر، لا يعود المعيار التعريفيّ البسيكولوجيّ النَّفسيّ الذي يُستخدَم كنقطةِ انطلاقٍ لنظرية الأنموذجية موجوداً في عملية تمييز الأنموذجية للصفة **طويل**. فمن خلال تشبيه مفهوم الأنموذج بمفهوم المعنى القاعديّ، نُجرِّده من ركيزته الدلاليّة الأوَّليّة المتمثِّلة في كونه يُشكِّل أفضل مِثالٍ يُقرُّ به الأشخاص بوصفه كذلك. وفي المقابل، تُحدِث حالة المثل رقم 3/ والمَثَل رقم 4/ مفاعيل أنموذجيّةً تستوفي الشرط المطلوب لكي تُعدَّ أنموذجاً في النظرية القياسيّة. وهكذا، نلاحِظ أنَّ المفاعيل الأنموذجية لا تعود

متجانِسةً، فمفهوم الأنموذجية في النسخة الموسَّعة لا يعود يشتمِل فقط على حالات الأمثلة الفضلى التي يُقرُّ الأشخاص بها بوصفها كذلك، بل يمتدُّ أيضاً ليطول استخداماتٍ أو أنماط مراجع تبدو، على قاعدة معايير أخرى، قاعديّةً أو أوَّليّةً، من دون أن يرتبط بها حكمٌ ذو صلةٍ بالتمثيليّة.

يقترح غيرايرتز (1987أ)، كما رأينا أعلاه، أربعة أنماطٍ من الأمثلة الأنموذجيّة، ألا وهي: **طائر** و**أحمر** و**عدد فرديّ** وvers، ولا يمنحها سوى خاصية مشتركة واحدة فقط، ألا وهي: خاصيّة إحداث مفاعيل أنموذجيّةٍ. إلاّ أنَّه يبدو لنا أنَّ الصِفة vers التي سبقَ لنا أن أوردنا أعلاه التحليل الذي يتناولها، لا تُشكِّل حالةً تُقدِّم درجاتٍ من التمثيليّة: فلا يسعنا أن نؤكِّد أنَّ الأشخاص يشعرون أنَّ معنى الصفة vers الذي يجمع شرطَي "جديد" و"أمثَل" يُشكِّل مثالاً أفضل عن الصفة vers، وأنَّ المعنيَين الآخرَين يكونان في المقابل بمثابة الممثِّلَين الأسوأ. وهنا أيضاً، من شأن الانتقال إلى تعدُّديّة المعاني التي تُفسَّر بواسطة الشَّبَه العائليّ أن يحوِّل مفهوم الأنموذج عن معناه الأصليّ.

يُمكننا رصد حالةٍ مماثلةٍ لدى لاكوف (1986 و1987) الذي يُميِّز بين سبعة أنماطٍ من الأنموذجات التي تتطابق في كلّ مرّةٍ مع كناية فِئويِّة مختلفٍ، ألا وهي: الأمثلة النمطية والأشكال المقولبة الاجتماعيّة والأمثلة العليا، والأمثلة البالغة حدّ الكمال (parangon) والمولِّدات (générateurs) والحال أنَّنا لا نُصنِّف في خانة الأمثلة الأنموذجية الحالات الكلاسيكيّة فقط، على غرار **عصفور دوري** بالنسبة إلى الفئة **طائِر** أو **مناشير** (scies) و**مطرقات** (marteaux) بالنسبة إلى الفئة عدَّة (outils)، بل أيضاً المراجع المركزيّة التي تنتمي إلى فئاتٍ متعدِّدةِ الدلالة، على غرار فئات المصنِّفات في اللُّغة

الديربالِيّة، إذ يُشكِّل الرجال أعضاء نمطيين في الفئة bayi والنساء أعضاء نمطيات في الفئة balan والنباتات التي تؤكَل أعضاء نموذجيّة في الفئة balam (انظر لاكوف، 1986، ص 34). فهل يتوافق ذلك بعد مع حكم المتكلِّمين على تمثيليّة هذه الأمثلة الأنموذجية؟ من المسموح أن تساورنا الشكوك بشأن ذلك. فنحن لا نفهم جيِّداً ما الذي يجعل من الرجال الأعضاءَ الأفضل في الفئة bayi أكثر من الأسماك مثلاً.

ومن ناحيةٍ أخرى، يؤدِّي واقع اعتبار أنَّ المفاعيل الأنموذجية تتحدَّر من كناية إلى إضفاء طابع اختياريٍّ على عنصرَين مستعملَين لإبراز أنموذج النسخة القياسيَّة، ألا وهما: وحدة الحكم على الأنموذج ووضع المِثال الأنموذجيّ بوصفه فئةً فرعيّةً. فمن شأن الأنموذج المتمثِّل **بالنموذج البالغ حدّ الكمال**، أن يسمح لعضوٍ فرديٍّ مستقلٍّ بتمثيل الفئة برمَّتها (انظر مثلاً اللاعب بلاتيني[10] (Platini) بالنسبة إلى لعبة كرة القدم والاستعمالات الكلاميّة التي تتحدَّر منه، على غرار: **هذا بلاتينيّ آخر** (c'est un autre Platini)). أمّا الأنموذج المتمثِّل **بالمِثال البارِز**، فيعرِض الأمثلة الأنموذجية الفرديّة "الخاصّة"

(10) إنَّ ميشال بلاتيني هو لاعب كرة قدم فرنسيّ من أصلٍ إيطاليّ. لعِبَ في المنتخب الفرنسيّ لكرة القدم ويُعدُّ أحد أساطير الكرة في عصره. قال عنه بوبي تشارلتون (Bobby Charlton): "هذا اللاعب يستطيع دفع الكرة عبر عين الإبرة وينتهي أمرها إلى شباك المرمى". بلاتيني أيضا يتميز في تنفيذ الركلات الحرّة. تألق بلاتيني كثيراً في كأس الأمم الأوروبية لكرة القدم 1984، حيث حصل الفريق الفرنسيّ على الكأس، ليحقِّق رقماً قياسياً في بطولة أوروبا لم يحقِّقه لاعب على الإطلاق وهو إحراز 9 أهداف في بطولة واحدة من بطولات الأمم الأوروبية. تمّ التصويت له كأفضل لاعب أوروبي في الأعوام 1983 و1984 و1985 وحصل على جائزة أفضل لاعب في العالم والتي تمنحها مجلة الكرة العالمية عامي 1984 و1985. ترأس بلاتيني لجنة تنظيم كأس العالم 1998 والتي أقيمت في وطنه. وهو في الوقت الراهن رئيس الاتحاد الأوروبي لكرة القدم [المترجمة].

الفضلى، وعليه: إنْ كان صديقكم المفضَّل نباتيّاً وإنْ كنتم لا تعرِفون شخصاً نباتيّاً آخر، فستنزعون إلى فهم مجمل فئة النباتيِّين انطلاقاً من مَثَل صديقكم وحده.

بيد أنَّ هذَين التبدُّلَين الأخيرَين يبقيان منسجِمَين مع قوام نظرية الأنموذج ولا يُفضيان إلى انحرافٍ متعدِّد المعاني يُخرِج نظرية الأنموذج من إطار الفئة الأحادية المرجع. بل إنَّهما يُشكِّلان على العكس تقدُّماً ملحوظاً في عمليّة مطابقة "الممثِّلات الفضلى" المحتملة وتنوُّعها، كما أنَّهما يسمحان، مع أنماطٍ أخرى على غرار نمط الصيغ الفرعيّة، بإبراز عددٍ معيَّنٍ من المفاعيل المعرِفيّة التي تُحدِثها بعض الاستدلالات بوجهٍ خاصٍّ.

إنَّ التخلِّي عن حكم المتكلِّمين في التسليم بالأنموذج (أو المفاعيل الأنموذجية) هو الذي يُشكِّل التبدُّل الحاسِم وهو الذي يسِم الانفصال بين النسخة القياسيّة والنسخة الموسَّعة. فباعتبار أنَّ نظرية الشَّبَه العائليّ لا تستلزِم وجود وحدةٍ مركزيّةٍ، تكون أفضل أو جوهريّةً أكثر من سواها، كان من الممكن أن يتلاشى مفهوم الأنموذج. إلاّ أنَّه يصمد، كما رأينا للتوّ، من خلال تبديل محتواه. بحيثُ يستطيع أن ينطبق هذه المرَّة على الفئة الفرعيّة المرجعيّة (أو الاستخدام أو المعنى) ـ التي تُعتبر قاعديّةً أو أوَّليّةً أو حتَّى مركزيّةً. وتُنجَز المماثلة بالتالي بين الأنموذج ـ أفضل مِثالٍ (أو تمثيل الخصائِص الأنموذجية) والفئة الفرعيّة المرجعيّة أو الاستخدام (أو الاستعمال) الذي يتمّ إدراكه بوصفه الفئة الفرعية أو الاستعمال القاعديّ الذي تُفسَّر على ضوئِه سائِر الفئات الفرعيّة أو الاستعمالات. فتماماً كما أنَّ المِثال الأفضل للفئة **طائِر** أو "الطائِر" يُفسِّر تصنيف سائِر التواردات، كذلك من شأن الاستعمال المركزيّ أو الفئة الفرعيّة المركزيّة أن يبرِز سائِر استخدامات المصطلح نفسه (أو فئاته الفرعيّة).

وعليه، تُعدُّ أيضاً الاستخدامات القاعديّة أو الفئات الفرعيّة المركزيّة بمثابة الاستخدامات أو الفئات الفرعيّة الأكثر نمطيّةً نوعاً ما في الفئة. فبالنِّسبة إلى المصنِّف bayi مثلاً، إنَّ الفئة الفرعيّة **رجال** هي التي تُشكِّل فئته الفرعيّة المركزيّة. أمّا فيما يتعلَّق **بالعِجل** (veau)، فتشكِّل الفئة الفرعيّة **حيوان** فئته الفرعيّة المركزيّة بدلاً من **لحم** أو **جِلد**، وذلك لأسبابٍ بيِّنةٍ. فنقع نتيجةً لذلك على تمثيلاتٍ تُذكِّرنا بترسيمات النظرية القياسية في نِطاق أنَّها تتضمَّن صورةً مركزيّةً "أنموذجيّةً" تتطابق مع الفئة الفرعيّة القاعديّة، مثلما نرى في الصورة المبيَّنة أدناه للمصنِّف bayi حيثُ يرمز المربَّع الموجود في الوسط إلى الرجال (انظر لاكوف، 1986، ص 24)، كالآتي:

BAYI

إنْ كرَّرنا ترسيمة الدوائر التي تحدَّث عنها غيفون (أو أحرف الألفبائية)، نجد أنَّ الدائرة الأولى (أو الحرف أ) هي التي تُشكِّل الاستعمال أو الفئة الفرعيّة القاعديّة، أي ذلك الذي تتفرَّع منه أو تلك التي تتفرَّع منها سائِر الاستعمالات أو الفئات الفرعيّة. وهكذا، ترتسِم أمامنا بوضوح أسباب هذا التبدُّل الأساسيّ في تصوُّر الأنموذج (أو المفاعيل الأنموذجية). فضلاً عن أنَّنا نأخذ عواملَ تفسيريّة أخرى بعين الاعتبار.

ممّا لا شكّ فيه أنَّ الإبهام الذي يكتنِف مصطلح **أنموذج** ليس

لاعلائِقيّاً تماماً. فما يُسهِّل تطبيقه، في النسخة الموسَّعة، على مفهوم المعنى الأوَّليّ أو الاستخدام الأوَّليّ (انظر أعلاه) الذي تتفرَّع منه سائِر المعاني أو الاستخدامات، هو مفهومه الشائِع كصيغة أوَّليِّة تُنجَز على ضوئه النماذج الأخرى. ومن شأن النعت **مركزيّ** (central) الذي يُطبَّق على المعنى القاعديّ أن يُحابي أيضاً حدوث هذا الانتقال. ويُورِد لاكوف (1986، ص 25) كمصطلحاتٍ معادِلة له **مركزيّ** (central) و**الأكثر نمطيّةً** (le plus typique)، حين يقول، في معرض الحديث عن الفئات الفرعيّة لمصنِّفات اللُّغة الدييرباليّة، أنَّه يقتضي تحديد "أيُّها تكون مركزيّةً أو أيها **الأكثر نمطيّةً**" لاكوف هو الذي يشير إلى ذلك. ومن شأن تحييد من هذا القبيل أن يُعطي انطباعاً بوجود تطابقٍ: ففي النسختَين، يظهر الأنموذج بوصفه الوحدة **المركزيّة** للفئة.

يضطلع عامِلان آخران بدورٍ على جانبٍ أكبر بعد من الأهميّة، وتتعلَّق المسألة بتطابقٍ مزدوجٍ لجهة الإشكاليّات المطروحة وعمليّة إيجاد الحلول. إذ تُعنى كلٌّ من النسخة القياسيّة والنسخة الموسَّعة بإشكاليّة الإحالة، كالآتي: إحالة فئويّة من المراجع الأنموذجية إلى المراجع الهامشيّة في الحالة الأولى وإحالة فئويّة من المعنى القاعديّ إلى المعاني المشتقَّة في الحالة الثانية. كما أنَّ العمليّة التي تُنظِّم الإحالة تكون هي هي في الحالتَين، إذ، تتعلَّق المسألة بعمليةٍ مجازيةٍ مرسلةٍ. ويكون ذلك واضِحاً في ما يتعلَّق بالنسخة الموسَّعة، حيثُ إنَّ علاقاتٍ مجازيةً مرسَلةً من نمط "جزء للدلالة على كلّ (partie/tout) تؤمِّن الانتقال من استخدام إلى آخر (راجع استخدام عجل المذكور أعلاه)، ولكنَّ ذلك يصلحُ أيضاً بالنِّسبة إلى النسخة القياسيّة، في نطاق أنَّنا نستطيع أن نعتبرَ أنَّ "الممثِّل الأفضل" (سواء كان مثالاً توافُقيّة خصائِص نمطيّة) يُشكِّل جزءاً يكون صالِحاً لمجمل الفئة.

ويعتبر لاكوف أنَّ العمليّات المجازيّة المرسلة تُشكِّل المصدر نفسه الذي تتحدَّر منه المفاعيل الأنموذجية، لدرجة أنَّ التسليم بالمفاعيل الأنموذجية ينزع إلى أن يُقام استناداً إلى وجود تدليلاتٍ منطقيّةٍ ومطابقاتٍ مجازيّةٍ مرسلةٍ لفئةٍ معيَّنةٍ (1987، الفصل الخامس) من دون أن تتلازَم هذه المفاعيل بالضرورة، كما رأينا آنِفاً، مع حكم تقويميٍّ حول تمثيليّة المراجع المُستخدَمة في مختلف هذه المهامّ المعرفيّة.

وعليه، يُمكننا في نهاية المطاف أن نوجِز وضع الأنموذج في النسخة الموسَّعة كالآتي:

1/ يقتصر الأنموذج على كونه ظاهرةً تتجلَّى على مستوى السطح.

2/ يتَّخِذ أشكالاً مختلفةً - ومن هنا نشأت تسمية المفاعيل الأنموذجية -، تبعاً لنموذج الفئة الذي يجعله يُبصِر النور.

3/ من شأن توسُّعه إلى ميدان تعدُّديّة المعاني، بواسطة مفهوم الشَّبَه العائليّ، أن يؤدِّي إلى حصول تبدُّلٍ تعريفيٍّ يجرِّده من العنصر التعريفيّ الأساسيّ الذي كان يملكه في النسخة القياسيّة، فلا يعود الأنموذج، حتَّى ذلك الذي يتمّ تصوُّره بوصفه مفعولاً فقط، يُعدُّ اضطراراً بمثابة المِثال الذي يُسلِّم به الأشخاص باعتباره الأفضل.

خامساً: الفئة في النسخة الموسَّعة

أ/ الصيغ المعرفيّة المؤمثَلَة

يقتضي إتمام هذا الموازنة الخِتاميّ من خلال معاينة وضع الفئة داخل النسخة الموسَّعة. فباعتبار أنَّ الأنموذج لم يعد يخضع لتنظيم الفئات الفعليّ، لم تتأثَّر قوام صيغة علم دلالة الأنموذج المُعدَّل

بالتحليل الانتقاديّ الذي قُمنا به لتوِّنا. فجلُّ ما برهنه هذا التحليل هو أنَّ استعمال مفهوم الأنموذج في النسخة الموسَّعة كان يبتعِد حول نقطةٍ جوهريّةٍ عن ذلك الذي تُقدِّمه النسخة القياسيّة. أمّا الجواب الذي يُعطى في النسخة الموسَّعة ردّاً على إشكاليّة الفئات، فيستطيع أن يبقى ملائِماً.

يقضي هذا الجواب بشكلٍ أساسيٍّ أن نفترِضَ وجود **صيغ معرفيّة مؤمثَلَة** ينشأ عنها تشكيلُ الفئات والمفاعيل الأنموذجية، "فنحن نُنظِّم معرفتنا، كما يؤكِّد لاكوف (1987، ص 68)، بواسطة بنى تسمَّى **صيغ معرفيّة مؤمثَلَة**". وتكون مثل هذه صيغ كنايةً عن مجموعاتٍ منظَّمةٍ بواسطة أربعة مبادئ بَنينَة، ألا وهي:

ـ بنى جُملِيَّة (كما في **الأطر** التي تحدَّث عنها فيلمور)؛

ـ بنى مؤلَّفة من رسم ترسيميٍّ (كما في قواعد اللُّغة المعرفيّة التي تحدَّث عنها لانغاكير)؛

ـ إحالات استعاريّة (كما لدى لاكوف وجونسون، 1985)؛

ـ إحالات مجازية مرسلة (كما لدى لاكوف وجونسون، عام 1985).

يعكِس المبدأ الأوَّل بَنينات الفئات الكلاسيكيّة؛ فهو يُنتِج صيغاً مع شروطٍ ضروريةٍ وكافيةٍ ويسمح بالتالي بدمجِ التصنيف الأرسطوطاليسيّ في مجموعةٍ معرفيّةٍ أكثر اتِّساعاً. في حين تبرِز المبادئ الأخرى قابليّة اللُّجوء على الصعيد التصوُّريّ إلى استعمال الصور الذهنيّة والعمليّات الاستعاريّة والمجازية المُرسلة.

يتمّ مثلاً التعريف بالفئة **ثلاثاء** (mardi) بالقياس إلى أنموذج مؤمثَلٍ يُنظِّمه المبدأ الأوَّل. ويُضمِّنه لاكوف (1987، ص 68-69) الدورة الطبيعيّة التي يُحدِّدها دوران الشمس، والوسائِل القياسيّة

لتمييز نهاية النهار الأوَّل وبداية النهار الثاني، فضلاً عن دورة أيّام الأسبوع السبعة. ويكون **الثلاثاء** اليوم الثالث في هذه الدورة، الذي يكون مؤمثلاً، بما أنَّ الأسبوع لا يكون موجوداً بشكلٍ موضوعيٍّ، مثلما يُثبِت ذلك وجود أسابيعَ مختلفةٍ في ثقافاتٍ أخرى. وتُعدُّ الفئة **رجل عازِب** فئةً من النمط نفسه، كما سبقَ أن أشرنا، إذ، يتمّ التعريف بها بالقياس إلى صيغة يتَّصِف فيها الزواج نمطيّاً بطابع أحاديّ الزواج ويحصل عند بلوغ المرء سنّاً معيَّناً، . . . إلخ. ولا تتطابق هذه الصيغة المؤمثَلة مع الحالات كلها التي يُمكننا مصادفتها على أرض الواقع، فمثلاً: تُعدُّ حالات الحبر الأعظم واللّوطيِّين والأرامل. . . إلخ، بمثابة الحالات التي لا تلحظها هذه الصيغة. وتنشأ الأنموذجية السطحيّة التي يتمتَّع بها نمط الفئات هذا عن وجود تنافرٍ من هذا القبيل. ففي الواقع، تنبثق المفاعيل الأنموذجية من درجات المطابقة التي يُمكن أن تكون موجودةً بين الصيغة المعرفيّة المؤمثَلة والحالات التي تحصل في الواقع، فمثلاً: إنْ كان رجلٌ بالغٌ يستوفي متطلِّبات هذه الصيغة، فهو يُشكِّل ممثِّلاً جيِّداً عن الفئة **رجل عازِب.** أمّا إذا كان يُمثِّل حالةً لا تلحظها الصيغة، فسيُعدُّ في المقابل غير أنموذجيٍّ.

نفهم هكذا كيف يُمكن لفئةٍ "كلاسيكيّة"، على غرار الفئة **رجل عازِب،** أن تُنتِج حالات لاتماثلٍ متبوعةٍ بمفاعيلَ أنموذجيّةٍ. وعليه، تُشكِّل على ما يبدو فرضيّة **الصيغ المعرفيّة المؤمثَلة** هذه جواباً ملائِماً على مستوى الفئات. وحتَّى من دون المضيّ أبعد من ذلك في معاينة مختلف أنماط الفئات التي يُمكن أن تؤلِّفها الصيغ وتوافيقها، نلاحِظ مع ذلك أنَّه قد تمّ توسيع مفهوم الفئة المستتبعة على نحوٍ مدهشٍ.

ب/ الفئات ومعنى الوحدة المعجميّة

تؤدِّي في الواقع مراجعة النسخة القياسيّة إلى حصول تبديلٍ جوهريٍّ في عمليّة تصوُّر الفئات، يسِمُ بدوره أيضاً وجود انفصالٍ جذريٍّ بين النسختَين. ففي نسخة الأنموذج القياسيّة، تُطالعنا فكرةٌ جوهريّةٌ، ومفادها: حتَّى لو كان ثمَّة مراجع مختلفة (سواء أعضاء أو فئات فرعيّة على غرار **عصفور دوريّ** و**نسر**... إلخ، للفئة **طائِر**)، يبقى بالضرورة الحدس القاضي بأنَّ هذه المراجع لا تُشكِّل إلاّ فئةً واحدةً، وهذه وَحدانيّةٌ[11] يُعزِّزها الشعور بأنَّه ينبغي ربطها بمتصوَّر واحدٍ. فلقد نوَّه غيرايرتز (1987أ و 1988) صواباً بهذا الصدد بأنَّ مَن يدافِع عن علم دلالة الأنموذج لا يستطيع أن يكتفي بإثبات عدم ملاءمة تعريف فئةٍ واحدةٍ بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية، بل يتعيَّن عليه أيضاً أن يُبرهِن أنَّ الوحدة المعجميّة الصغرى الأنموذج لا تُقابلها على صعيد الحدس عدَّة معانٍ. ونستنتِج بالتالي أنَّه ينبغي أن يُقابِل "تعدُّديّة المعاني التحليليّة" وجود معنى واحد، إذ "من شأن الفئات الأنموذجية أن تُقدِّم، كما يؤكِّد غيرايرتز (1987)، تواطؤاً حدسيّاً مَقروناً بتعدُّديّة معانٍ تحليليّةٍ (تعريفيّةٍ)، وليس فقط غياب تعريفٍ ضروريٍّ وكافٍ".

والحال أنَّ هذه السِمة، التي تبدو لنا أساسيّةً مع ذلك، قد تمَّ التخلِّي عنها في النسخة الموسَّعة. وقد عدل غيرايرتز (1987أ) شخصيّاً عنها بغية إبراز الحالة الأنموذجية للفئة vers (راجع الجدول الذي استشهدنا به أعلاه). فخِلافاً للفئة **طائِر**، لم تعد الفئة vers تظهر

---

(11) صِفة ما يكون وحيداً، فنقول مثلاً "وحدانيّة اللَّه". ويتعلَّق مصطلح الوحدانيّة بنوعٍ أخصّ بالشخصيّة الفرديّة لإنسانٍ أو غرضٍ ما بمعنى أنَّ الوحدانيّة تدلّ على صفة "الفَرادة" [يستحيل استبدال فرديّة بفرديّة أخرى] في كلّ فرديّة [المترجمة].

بمظهر الفئة التي تمثّل معنى واحداً: بل تبدو مكتنفةً بالغموض، في حين لا تبدو الفئة **طائِر** كذلك، بالرغم من تنوُّع المراجع التي تجمعها.

أبوسعنا بعد في ظلّ هذه الظروف أن نتحدَّث عن وجود فئةٍ كما في النسخة القياسيّة. لا أعتقد ذلك. إذ إنَّ الانفتاح على القطاع المعجميّ المتعدِّد الدلالة، الذي يُفضي إليه مفهوم الشَّبَه العائليّ بشكلٍ طبيعيٍّ، يتلازَم مع تبدُّلٍ من مفهوم الفئة إلى مفهوم معنى المصطلح. ولا تعود النسخة الموسَّعة في هذه الحالة تُعتبَر بمثابة النظرية التي تُعنى ببَنينَةِ الفئات، بل بمثابة النظرية التي تتولَّى مهمَّة التنظيم الدلالي للوحدات المعجميّة الصغرى المتعدِّدة الدلالة. كما أنَّها لا تُبيِّن كيفيّة تنظيم الفئة (أو المتصوَّر)، بل كيف أنَّ المصطلح نفسه يستطيع أن يُحيل إلى فئاتٍ مختلفةٍ، من دون أن نضطرّ إلى افتراض وجود فئةٍ مشتركةٍ تجمع هذه الفئات المختلفة. وبالتالي، لا تعود النسخة الموسَّعة، متى تتطرَّق إلى الألفاظ المتعدِّدة الدلالة، عبارةً عن نظرية تصنيفٍ، بل تغدو نظريةً دلاليّةً معجميّةً تصِف العلاقات القائِمة بين مختلف مفاهيم الكلمة نفسها، أي بالتالي بين مختلف فئاتها. وبكلامٍ آخر، لا يُرجِع المُصنِّف bayi إلى فئةٍ معيَّنةٍ، فوصف تنظيمه الداخليّ الذي يتقدَّم به لاكوف ليس عبارةً عن وصفٍ للمتصوَّر bayi، أي الفئة bayi، بل هو فقط وصف بَنينَة مختلف المعاني أو الفئات التي يُصنِّفها بالضبط المصنِّف bayi.

ندرك ماهيّة الخطأ الذي يتمّ ارتكابه، وهو الخطأ القاضي بطرح أنَّه، إنْ كان ثمَّة مصطلح معجميّ واحد، فلابدّ من وجود فئةٍ واحدةٍ أيضاً **بحكم الواقع**. ولكن ثمّة مخرجٌ ممكنٌ على ما يبدو يقضي بالنظر إلى هذه الوحدات الألسنيّة بوصفها فئاتٍ **ألسنيّةً لغويةً** وبالإعلان بعد ذلك، كما يفعل لاكوف (1987، ص 57) أنَّ "الفئات

الألسنيّة هي أنماط من الفئات المعرفيّة" أو حتّى بأن نعتبر، على نحوٍ أكثر دقّةً، أنَّ هذه الوحدات المعجميّة تُشكِّل "فئات معانٍ طبيعيّة" (1987، ص 417). وبالطبع، يُمكننا التحدُّث عن فئةٍ ألسنيّةٍ لغويةٍ في ما يتعلَّق بوحدةٍ معجميّةٍ معيَّنةٍ. ويُمكننا كذلك أن ندافع عن الفكرة القائِلة بأنَّ تنظيم مختلف المعاني التي تنطوي عليها هذه الوحدة المعجميّة، في حال كانت متعدِّدة الدلالة، يخضع لعمليّاتٍ مجازيّةٍ مرسلةٍ نجدها في مواضع أخرى. وعلى ضوء هذه المقدِّمات المنطقيّة، يُمكننا أخيراً أن نستنتِج وجود تقاربٍ بين هذه الفئات الألسنيّة والفئات المعرفيّة، والإعلان بالتالي أنَّ المسألة تتعلَّق بـِ "فئاتِ معانٍ طبيعيّةٍ". إلاَّ أنَّ ما يكون ممنوعاً علينا فعله هو أن نضعها عند المستوى نفسه مع الفئات المرجعيّة، أي أن نُماثِل "فئةً" ألسنيّةً لغويّةً من مثل الفئة bayi التي تجمع معاني وفئاتٍ مختلفةً، من دون أن تكون هي نفسها فئةً تصوُّريةً، مع "فئةٍ" ألسنيّة لغوية من مثل الفئة **طائِر** التي تُعدُّ فئةً تصوُّريةً، باعتبار أنَّها لا تضمّ معاني أو فئاتٍ مختلفة، بل أعضاء أو مراجع (أفراد أو فئات فرعيّة). فمن الممكن النظر إلى وحدةٍ متعدِّدة الدلالة على غرار bayi أو vers باعتبارها فئةً، إنَّما فئة معانٍ أي مفاهيم مختلفة. أمّا الوحدة غير المتعدِّدة الدلالة على غرار **طائِر**، فتُحيل إلى فئةِ مراجع. ويكون الاختلاف القائِم بين الاثنَين، خِلافاً لما يزعمه أنصار الأنموذج المُعدَّل، غير قابلٍ للاختزال. فواقع أنَّ المسألة تتعلَّق في كلتا الحالتَين بوحدةٍ معجميّةٍ لا يكفي للتحدُّث عن الفئة بالطريقة نفسها في الاثنتَين.

ج/ اختلافٌ لا يُختزل

لا جَرَم أنَّ التعابير الفئويّة المتَّحِدة تُحابي إقامة هذه المماثلة. فباعتبار أنَّها تستخدِم ركيزةً مرجعيّةً، فهي تُفضي بكلّ طبيعيّةٍ إلى

أخذ أفضل الاستخدامات بعين الاعتبار، كما أنَّها تقودنا، سواء بشكلٍ بيِّنٍ أو لا، إلى ميدان التعدُّديّة الدلاليّة، إنَّما إلى ميدانٍ لا تتَّصِفُ فيه الأشياء "المتعدِّدة الدلالة"، وبخاصَّةٍ إشكاليّات تعيين حدود الواقع المتعدِّد الدلالة والتسليم به، بالوضوح، مثلما تشهد بذلك الكتب الغزيرة التي ترتاده. وبعد أن نخلُصَ إلى هذا الاستنتاج، يُمكننا أن ندافِع عن فكرة أنَّ الأسماء والأفعال المنصرِفة وحروف الجرّ... إلخ، تكون كلّها قابلةً للمعالجة معالجةً أنموذجيّةً، إنَّما تكون الأسماء ملائِمةً أكثر لمثل هذه المعالجة في النسخة القياسيّة، في حين تكون الأفعال المنصرِفة وحروف الجرّ ملائِمةً أكثر في النسخة الموسَّعة.

في المقابل، تكون الأسباب الكامنة وراء منع إجراء هذه المماثلة واضحةً عندما تكون تعدُّديّة المعاني مُثبتةً. وسنذكِّر أوَّلاً باختلاف الحدس الذي يبدو لنا، متى يكون جليّاً، أنَّه يُشكِّل عنصراً باتّاً، فمع وحدةٍ معجميّةٍ متعدِّدة الدلالة على غرار bayi، لا ينطبق، كما مع وحدةٍ معجميّةٍ أحاديّة المعنى على غرار **طائِر**، الحدس القاضي بأنَّ الوحدة لا تدلّ إلاّ على فئةِ مراجع واحدة. ومن ثمّ، إنْ تأمَّلنا في العناصر التي يجمعها نمطا الوحدات هذان، نلاحِظ أنَّ أسئلة التصنيف التي يُمكننا طرحها بشأنها لا تتراكب. فمع الوحدة الأحادية المعنى لا يتلاءم إلاّ السؤال الفِئويّ التالي: **لماذا نُصنِّف الوحدة** x في فئة الطيور؟ أمّا السؤال المتعلِّق بالفئة "الألسنيّة" للوحدة المتعدِّدة الدلالة، فيُعنى بالمعاني أو الفئات التي تجمعها الوحدة، فمثلاً: **لِمَ يتمّ تصنيف هذا المعنى الخاصّ في فئة المعاني التي يجمعها المصنِّف** bayi؟ ولا يكون مثل هذا السؤال ملائِماً للفئة **طائِر**، في حين أنَّ السيمة المتعدِّدة الدلالة لا تستبعِد تساؤلاً مرجعيّاً شبيهاً بذلك الذي تُثيره الفئة **طائِر**، لأنَّه وإنْ كان لا يستطيع أن يُعنى

بالسيمة المتعدِّدة الدلالة بمجملها، باعتبار أنَّها لا تُشكِّل فئةً مرجعيّةً، إلاّ إنَّه يستطيع في المقابل أن يُطبَّق على كلّ فئةٍ من الفئات المرجعيّة التي تجمعها. فمن شأن اختلاف الجواب في معرض الردّ على السؤال التالي:

لِمَ نُطلق على الوحدة x الاسم x؟ (Pourquoi appelle-t-on l'entité particulière x X?)

تبعاً لكون X يشكِّل وحدةً متعدِّدة المعاني أو لا، أن يوجِز مستوى التعارض الفِئويّ المُستخدَم.

فإنْ كانت الوحدة X تُشكِّل وحدةً مثل **طائِر**، يكون الجواب الأوَّل (i) قابِلاً للتصوُّر، ومفاده:

(i) نُطلق على الوحدة x)) الاسم X، لأنَّها تملك سماتٍ (سواء ضروريّة أو كافية، أو أنموذجيّة بَدئيّة أو بارزة أو مميِّزة أو قولبة، قلَّ ما يهمُّ وضعها الدقيق) تكون مرتبطةً بالفئة X أو بمتصوَّرها (راجع العبارة التالية: تُعدُّ الوحدة (x) طائِراً، لأنَّها تملك خصائِص مرتبطةً بالفئة **طائِر** أو بمتصوَّرها، كالآتي: إنَّه حيوان، ويكسوه الريش، وله منقار... إلخ).

أمّا في حال كانت الوحدة X عبارة عن مصطلح متعدِّد الدلالة على غرار bayi، فيكون الجواب المُطابق للجواب الأَوَّل (i) مختلِفاً اختلافاً ملحوظاً، ويتجلّى كالآتي:

(ii) نطلق على الوحدة (x) الاسم X لأنَّها تملك سماتٍ مرتبطةً بالفئة Y أو بمتصوَّرها، علماً بأنَّ الفئة Y هي إحدى الفئات التي تضمُّها الفئة X (راجع القول التالي: في حال تمَّ تصنيف وحدة ما بواسطة المصنِّف bayi، فلا يُعزى سبب ذلك إلى أنَّها تملك سمات الفئة bayi، بل إلى كونها تملك على سبيل المثال السِمات المرتبطة

بفئة الرجال، وهي فئةٌ تُعدُّ في عداد الفئات التي يجمعها المصنِّف (bayi).

من شأن التعارض القائِم بين الجواب الأوَّل (i) والجواب الثاني (ii) أن يؤكِّد في الوقت نفسه الخلاصة التي توصَّلنا إليها بشأن اختلاف التصوُّر بين أنموذج النسخة القياسيّة وأنموذج النسخة الموسَّعة. إذ يُبيِّن الجواب الأوَّل (i) أنَّنا لا نستطيع التحدُّث إلاّ عن الأنموذج قياسيٍّ في ما يتعلَّق بالفئة X، في حين يُشير الجواب الثاني (ii) إلى أنَّنا نستطيع أن نتحدَّث عن الأنموذج قياسيٍّ، ليس في ما يتعلَّق بالفئة X، بل في ما يتعلَّق بكلِّ فئةٍ من الفئات Y أو بكلّ استعمالٍ من الاستعمالات Y المتميِّزة للمصطلح X نفسه. وهكذا، تستطيع كلّ فئةٍ من فئات **العجل**-الحيوان و**العجل**-اللَّحم و**العجل**-الجلد أن ترتبط بِـ "مِثالٍ مثاليٍّ"، في ما لا يُمكن تصوُّر عمليّةٍ من هذا القبيل بالنسبة إلى الفئة **عجل**، بكل بساطة!

يكمن العنصر الأهمّ بلا ريبٍ الذي يدفعنا إلى رفض المماثلة التي يقوم بها لاكوف بين الفئة المرجعيّة والفئة ـ "الألسنيّة" ـ التي ـ تُصنِّف ـ معاني في وجود اختلافٍ جوهريٍّ من حيثُ المنفعة وطريقة العمل، إذ: تكون الأولى عبارةً عن فئاتٍ مفتوحةٍ على كلّ الاحتمالات، أي نوعيّةٍ، باعتبار أنَّها لا تضمّ، كما سبَقَ وأشرنا، تواردات حَدَثيّةً[12] وحسب، بل أيضاً تواردات افتراضيةً وحَدَثيّةً مضادّة. فهي تكون مرصودةً لتصنيف مراجع جديدة. أمّا الثانية، فتكون في المقابل، في حال كنّا ننظر بالتالي إلى الوحدات المتعدِّدة الدلالة بوصفها فئاتٍ تضمّ معاني، عبارةً عن فئاتٍ مُغلقةٍ: فهي لا تضمّ إلاّ معاني مُثبتة، أي موجودة (راجع العرض الذي تقدَّمنا به

(12) أي المتعلِّقة بحدثٍ أو بواقعة [المترجمة].

بشأن الفئة bayi أو الفئة **عجل**) وهي لا تملك من هنا أيّ قدرةٍ على تصنيف عناصرَ جديدةٍ (ونعني بها معاني أو فئاتٍ) بوصفها تنتمي إلى فئتها. وبكلام آخر، إنَّها تفتقر إلى أيّ قابليّةٍ للتصنيف. ففي أيّ نطاقٍ إذاً لا تزال المسألة تتعلَّق بعد بفئاتٍ حقيقيّة؟ سندع لعلم دلالة الأنموذج عناية الإجابة عن سؤالٍ... التصنيف هذا!

سواء كانت المسألة مسألة فئة أو لا، المهمّ أن نفهم أنَّ تصوُّر الفئة في النسخة القياسيّة لا يعود ذلك الذي يُفضي إليه الشَّبَه العائليّ في النسخة الموسَّعة. فمن شأن عمليّة أخذ إشكاليّة الانتماء التي تتحدَّر مباشرةً من ملاحظتنا السابقة، في الحسبان، أن تُعطي، إنْ كان ذلك لا يزال يُعتبر ضروريّاً بعد، تبريراً أخيراً.

د/ الانتماء والتعليل[13]

إنَّ إشكاليّة الانتماء والضبابيّة - أي إشكاليّة المراجع الهامشيّة – التي تُعدُّ أساسيّةً بالنسبة إلى نسخة الأنموذج القياسيّة، تُحلُّ بطريقةٍ ما في النسخة الموسَّعة بحيثُ إنَّها لا تعود تظهر في المرتبة الأولى. ففي الواقع، إنَّ المسألة التي تتصدَّر الاهتمام في نسخة الأنموذج المتعدِّدة المعاني هي مسألة الإبهام وليس الضبابيّة (وبغية الاطِّلاع على الرابط بينهما، انظر كليبر، 1987ب، ولاسيَّما فوشز .C) (Fuchs، 1986 و1987). يرفض الجواب المُعطى المعنى الواحد لصالح اعتماد معنى أو استخداماً "أنموذجيّاً" تُنظَّم على ضوئه سائِر المعاني أو الاستخدامات. ومن شأن الطريقة التي يتمّ بموجبها تنظيم

(13) إنَّ التعليل (motivation) هو عبارة عن مجموعة حوافِز. والحافِز هو سبب نُبرِّر بواسطته عملنا، ويُقابله "المحرِّك" وهو السبب الحقيقيّ لعملنا، أي ما يُحرِّك عملنا فعليّاً. يُشكِّل التعليل السبب الواعي والتبرير الاجتماعيّ والاستعاديّ غالِباً لما نكون قد فعلناه، في حين أنَّ المحرِّك هو شعورٌ، أو حالة عاطفيّة قد يبقى على كلّ حالٍ، لاواعياً [المترجمة].

مختلف هذه المعاني أو الفئات أن تطرحَ بشكلٍ مباشرٍ إشكاليّة الانتماء إلى الفئة، التي تركناها موارِبةً قليلاً. وتكون نسخة الأنموذجية المتعدِّدة المعاني مُلزَمةً في الواقع بشرح السبب الذي يجعل هذه الفئة أو تلك (أو هذا المعنى) تشكِّل جزءاً من الفئة، في حين أنَّ هذه الفئة الأخرى أو تلك، التي تُقدِّم مع ذلك العلاقات الضروريّةَ لكي تكون جزءاً منها على حدٍّ سواء، لا تكون كذلك. وتُطالعنا، إنَّما على مستوى مختلفٍ، حالة التواردات الخاصّة التي تحدَّثنا عنها آنِفاً، والتي لا تُصنَّف كلُّها، مع أنَّها تقدِّم سمةً مشتركةً مع الأنموذج البَدئيّ، في الفئة التي ينتمي إليها الأنموذج.

من المثير للاهتمام أن نرى كيف تحلّ النسخة الموسَّعة هذه الإشكاليّة. فالسلاح النظريّ الوحيد الذي يكون بيدها هي صيغة الشَّبَه العائليّ. والحال أنَّ هذه الصيغة لا تقضي بالكثير من الأمور في نهاية المطاف - وهذا ما يجعلها بلا ريبٍ مناسبة إلى هذا الحدّ: فهي تشير ببساطةٍ، كما نعلم، إلى أنَّ مختلف المعاني التي تنطوي عليها الوحدة المعجميّة نفسها (الأمر الذي يستبعِد إذاً المجانسة) لا تُصنَّف معاً تحت المُلصق الاسميّ الاشتقاقيّ نفسه بفعل المصادفة. فثمّة روابط تجمع بين مختلف المعاني على نحوٍ لا تكون فيه أيّ سمةٍ مشتركةٍ مفروضةً، وتتجلَّى القاعدة الإلزاميّة الوحيدة في أنَّه يتعيَّن على كلّ معنى أن يتشاطر سمةً واحدةً على الأقلّ مع معنى آخر.

تملك صيغة من هذا القبيل قدرةً وصفيّةً نافِذةً للغاية: فهي تنطبق كما سبقَ وأشرنا على الحالات كلّها، إلاّ تلك التي تتطابق مع عمليّة تجميع اعتباطيّةٍ. وإنْ كانت تُعتبر على الصعيد الوصفيّ نافِذةً إلى هذا الحدّ، فمردّ ذلك إلى أنَّ قواعده الإجباريّة النظرية تقتصر بالضبط على غياب العامل الاعتباطيّ. ولكنَّه يبدو نتيجةً لذلك ضعيفاً من حيث القدرة التفسيريّة، مثلما يلاحِظه زوبن (D. A. Zubin)

وسفورو (S. Svorou) (1984، ص 347)، قائِلَين: "تملك صيغة من هذا القبيل قدرةً وصفيّةً كونها تعالج بطبيعة الحال حالات تعدُّديّة المعاني والترادف الظاهريّ، إلاّ أنَّها تفتقر إلى القدرة التفسيريّة لأنَّ القاعدة الإجباريّة النظرية التي تضغَط على نمط البنية الذي يُمكنه أن يظهر تكون ضعيفةً: فالقاعدة الإجبارية الوحيدة تتجلَّى في أنَّه يتعذَّر على المعنى المعجميّ أن يكون كنايةً عن بعشرةٍ اعتباطيّةٍ لمعانٍ لا يتَّصِل بعضها بالبعض الآخر. ولا تنجح هذه الصيغة في فَصلِ نواةٍ دلاليّةٍ مشتركةٍ لوحدةٍ معجميّةٍ معيَّنةٍ، لأنَّ المعاني كلها تتمتَّع بقيمةٍ متساويةٍ، كما أنَّه يُخفِق في فرض سيطرته على الطريقة التي تمتدُّ فيها سلاسل المعاني وعلى اتِّجاه تمدُّدها، وبوجهٍ خاصٍّ، إنَّه يعجز عن السيطرة على تراكب المعاني الجزئيّ بين الوحدات المعجميّة".

قد يكون هذا التأكيد قاسياً وغير مبرَّرٍ في ما يتعلَّق بغياب التراتب بين مختلف المعاني المترابطة وبغياب التفسير الذي يتناول إحالة المعاني: فالصيغة المُعدَّلة تُسلِّم بوجود معنى قاعديٍّ تتفرَّع منه سائِر المعاني، كما أنَّها تُقدِّم تفسيراتٍ بشأن الروابط القائِمة بين مختلف المعاني المعنيَّة. ولكنَّها تفشل في المقابل في السيطرة كليّاً على الأسباب الكامنة وراء الإحالات المُنجزَة فِعلاً. وإنْ كانت ترفض في الواقع العامل الاعتباطيّ، لكن ليس من شأن ذلك في المقابل أن يجعلها قابِلة للتوقُّع. ما السبب الكامن وراء ذلك؟ مردّ ذلك إلى أنّه لا يُصار إلى تطبيق مبادئ تسلسل المعاني، أي التفسيرات المقدَّمة لإقامة الدليل على أنَّ "فئة المعاني الطبيعيّة" لا تُنظَّم عشوائيّاً، تطبيقاً نِظاميّاً. عِلماً أنَّه يتعذَّر تطبيقها بشكلٍ نِظاميٍّ، وإلاّ نكون بصدد فئةٍ ذات شروطٍ ضروريّةٍ وكافيةٍ. وبالتالي، ثمّة روابط يُمكننا تفسيرها بواسطة عمليّات كنايةٍ متنوِّعةٍ، ولكنَّها لا تَحدُث بالضرورة. "نحتاج إذاً، كما يستنتِجه لاكوف (1987، ص 379)، إلى نظريةٍ لتعليل

ذلك، لأنَّ الفئات الفرعيّة غير المركزية لا تكون اعتباطيةً ولا قابلةً للتوقُّع انطلاقاً من الفئة الفرعية المركزيّة". ويقع الاختيار على حلّ **التعليل**، بوصفه حلاًّ وَسطاً بين الاعتباط والتوقُّعية (أو اللُّزوم). إذ ينتمي هذا المعنى غير القاعديّ أو ذاك إلى "الفئة" المتعدِّدة الدلالة الفلانيّة، ليس لأنَّ الصدفة أو الضرورة وضعته هنا، بل بفعل التعليل، أي: يكون باستطاعتنا أن "نُفسِّر" سبب تواجده هنا. وعليه، يتمّ تصوُّر تعدُّديّة المعاني بوصفها أساسيّاً ظاهرةَ عُرفٍ معلَّلٍ.

هل تُعتبر هذه المعالجة مرضيةً أم لا؟ يبقى السؤال مفتوحاً على جميع الاحتمالات، كما أنَّه يستحقُّ عرضاً يتَّصِف بطابعٍ أقلّ كاريكاتوريةً، لكنَّ غَرَضنا الأساسيّ هو إقامة الدليل على أنَّ الجواب بمقتضى العُرف المُعلَّل من شأنه أن يزيل، في ما يختصّ بالنسخة القياسيّة، إشكاليّة التواردات-"مع ذلك": ففي الواقع، يُعفينا المتصوَّر تعليل الأضعف من طرح معايير انتماء تُترجَم بمقتضى التوقُّعيّة. ومن وجهة النظر هذه، يقتضي التنويه بأنّ النسخة القياسيّة تُقدِّم قدرةً تفسيريّةً محفِّزةً أكثر بكثيرٍ.

ومن جهةٍ أخرى، وخِلافاً لما يعتقِده لاكوف الذي يعتبر أنَّ علم دلالة الأنموذج "يبثُّ النِظام" في ميدانٍ، ألا وهو ميدان تعدُّدية المعاني، كانت تعمّ فيه "قبلاً" الفوضى وحدها" (1987، ص 378)، تفقد نسخة الأنموذج المتعدِّدة الدلالة هذه كلّ طابعٍ ثوريٍّ. فإنْ كان ثمَّة ميدان وُصِفَت فيه العلاقات المُعلَّلة التي تربط المعاني بإتقانٍ (انظر مثلاً مارتن، 1972 و1977 و1979)، فهو ميدان تعدُّديّة المعاني ولم يتمّ ذلك بواسطة علم الدلالة البنيويّ وحده (الأوروبيّ بشكلٍ أساسيٍّ والذي يجهله بالتالي لاكوف) الذي يُعنى قبل كلّ شيءٍ بوجهاتِ النظر التزامنيّة، بل أيضاً بواسطة علم دلالة الفقهاء القَبنويويِّين المتمسِّكين بإبراز تطوُّر معنى الكلمات، والذين يوجِّهون

أنظارهم من هنا مباشرةً نحو مُعلِّلات التسلسلات المُنجَزَة. ولقد سلَّط غيرايرتز (1987ب) الضوء على جوهر نقاط التقارب بين دارسي تاريخ علم الدلالة المعجميّ وأنصار علم دلالة الأنموذج. ويرفض لاكوف طبعاً تقارباً من هذا القبيل لأنَّه يُفضي إلى اعتراضٍ لطالما تمّ توجيهه إليه، ألا وهو: النظر إلى فئاته المعرفيّة باعتبارها مجرَّد **ذخائر**[14] تاريخيّة (mere historical relics) (1986، ص 47). ولن نكرِّر صورة **الذخائِر المجرَّدة** المبالغ فيها برعونةٍ، ولكنَّنا نُسلِّم بالفكرة التي تقصد توضيحها والتي يفشل لاكوف في مناقضتها، ألا وهي: إنَّ مختلف المعاني الاصطلاحيّة التي تمّ إحصاؤها والتي يرتبط بعضها بالبعض الآخر بواسطة مُعلِّلاتٍ هي ثمرة توسُّع معنى المصطلح أو معانيه مع مرور الزمن. ولا يُعتبر واقع أنَّ هذه التبدُّلات تكون خاضعةً لمبادئ معرفيّة نجدها قيد الاستعمال في مواضع أخرى في الألسنيّة التزامنيّة بمثابة الواقع الذي يُشكِّك في التأكيد الأوَّليّ.

يعني ذلك كلّه أنَّ إشكاليّة الانتماء لا تُحَلُّ إلاّ ظاهريّاً على المستوى التزامنيّ الذي هو مستوى التصنيف. وباعتبار أنَّ عملية التصنيف لا تعود ترتكز، كما كان في النسخة القياسيّة، على الأزواج مع الأنموذج، بل على علاقة تعليلٍ اصطلاحيّةٍ غير قابلةٍ للتوقُّع من حيثُ المبدأ، فلا يكفي أن نتعلّم المبدأ "المعلِّل"، أي المبدأ الذي يُفسِّر التسلسل، أو أن نعرفه، لأنَّه لا يكون فعّالاً دائِماً. بل ينبغي أن نتعلَّم في كلّ مرَّةٍ تطبيقه، أي كلّ معنى خاصّ من المعاني التي تضمُّها الوحدة المتعدِّدة الدلالة. والحال أنَّه في حال كان من الممكن تصوُّر إمكانيّة تعلُّمٍ من هذا القبيل في حالة الوحدات المتعدِّدة

(14) تعني الذخائِر بالمعنى الحرفيّ بقايا شيءٍ ثمينٍ، يُشار بها عادةً إلى الآثار المُقدَّسة (كآثار قدّيسٍ أو شهيدٍ). أمّا بالمعنى المجازيّ، فتدلُّ الذخائِر على أثرٍ من عادةٍ قديمةٍ أو معتقدٍ بالٍ [المترجمة].

الدلالة، حيثُ تتعلَّق المسألة باستعمالاتٍ أو فئاتٍ مختلفةٍ، إلاّ أنَّه يكون مستبعداً بالتأكيد في ما يتعلَّق بالمراجع الخاصَّة، أي بالتالي في ما يتعلَّق بموضع الانتماء الأحاديّ المعنى إلى نمطٍ من المراجع. ويُطالعنا هنا التعارض الذي لا يختزَل بين "فئة المعاني" وفئة المراجع أو الفئة التصوُّريّة.

صحيحٌ أنَّ التبدُّل في تصوُّر الأنموذج ينقل هذه الإشكاليّة إلى المرتبة الثانية. ففي الواقع، يتمّ توجيه الانتباه بوجهٍ خاصٍّ إلى توسُّع هذه النظرية إلى مجالاتٍ جديدةٍ، إذ: تكمن حسنة النسخة الموسَّعة في أنَّها تستطيع أن تُطبَّق على الظواهر كلّها التي تتمتَّع بأنماطِ استخداماتٍ مختلفةٍ. وتكمن فائِدة "الشيء الأنموذجيّ البَدئيّ" في عدم جدوى البحث عن معنى واحدٍ يشمَل مختلف استخداماته، إذ: نطرح استعمالاً (أو معنى) أوَّليّاً، أي أنموذج الفئة، ونفسِّر (أو نشتقّ) على ضوئِه سائِر الاستعمالات بواسطة صيغ تجميعيّة مختلفة (التي سبقَ لنا أن تحدَّثنا عنها أعلاه)، علماً بأنَّ القدرة الوصفية تتفوَّق، مثلما أشرنا آنِفاً، على القدرة التفسيريّة في إطار هذه العمليّة.

يفترِض هذا الأمر بطبيعة الحال أن نعيِّن المعنى القاعديّ أو الاستعمال الأوَّليّ. وإنْ وضعنا جانباً التواتر، لا تعود السمات التي استُخدِمت لتمييز الأنموذج-القياسيّ تصلحُ بعد الآن لإبراز هذا الأنموذج. فيقتضي أخذ اعتباراتٍ أخرى بعين الاعتبار (انظر نونبيرغ، 1978، ولاكوف، 1986 و1987).

يكفي مثلٌ واحدٌ لتوضيح نفوذ النسخة الموسَّعة، ألا وهو: مَثَل أسماء الإشارة الذي ضربه فيلمور (1982). ونعلم أنَّ أسماء الإشارة في اللُّغتَين الفرنسيّة والإنجليزيّة، كما في لغاتٍ أخرى، تكون في آنٍ عبارةً عن عناصرَ إشارة (بالمعنى الضيِّق لهذا المصطلح) وعناصرَ تكرار. فهي تشهَد في الواقع استخداماً هدفه المطابقة المكانيّة - إذ

إنَّها تموضع المرجع الماثِل في مقام فعلِ قولٍ خارجيٍّ ألسنيٍّ –، واستخداماً هدفه المطابقة النصيّة - إذ إنَّها تعيِّن نوع مرجع "ماثِل" في السياق الألسنيّ. ولكن كيف السبيل إلى عرض نمط الاستخدام المزدوج هذا؟ يُقدِّم علم دلالة الأنموذج "الموسَّعة" جواباً مغرياً، ومفاده: يعدُّ الاستعمال المكانيّ أوَّليّاً، في حين يُعدُّ الاستعمال "النصيّ" مشتقّاً. وتكون فائِدة مثل هذا الحلّ جليّةً، إذ: لا حاجة البتَّة لإيجاد معنى واحدٍ يشمَل قولب الاستخدام هذَين. فمن شأن قاعدة تحويلٍ أن تُفسِّر الانتقال من المعنى الإشاريّ إلى المعنى التكراريّ. بيد أنَّ هذا النمط في معالجة الأمور يتضمَّن مخاطرةً أيضاً، ألا وهي: إدخال تعدُّديّة المعاني في كلّ مكانٍ توجَد فيه استخدامات واستعمالات مختلفة. ومن هنا، تفضي النسخة الموسَّعة مباشرةً، حيثُ ترصُد استعمالاتٍ مختلفةً يرتبط بعضها بالبعض الآخر، إلى إنتاج تحاليل دلاليّة "مشظّاة"، من دون أن تتكبَّد عناء طرح السؤال المُسبَق حول احتمال وجود معنى موحَّد من شأنه أن يُفسِّر مختلف أنماط الاستخدامات التي تمّ إحصاؤها. هذا ما يحدث، برأيي، مع التحليل المتعدِّد الدلالة لأسماء الإشارة التي تُعتبَر تارةً بمثابة عناصرَ الإشارة وطوراً بمثابة العناصر النصيّة. ومن الممكن في الواقع أن نقيم الدليل على أنَّ استخدام أسماء الإشارة استخداماً تكراريّاً ليس سوى تبعةً من التبِعات التي تخلِّفها قيمةٌ جوهريّةٌ أكثر (وبغية الاطِّلاع على حلّ الرموز التأشيريّة المُبهَمة، انظر كليبر، 1983 و1984 و1986؛ وبغية الاطِّلاع على فرضيّة المعيِّنات الناقصة، انظر كوربن، 1987).

وهكذا، يرتسِم أمامنا تحرُّكٌ دلاليٌّ معاكِسٌ لتحرُّك الصيغة الكلاسيكيّة بمقتضى الشروط الضروريّة والكافية، إذ: تتجلّى النزعة الطبيعيّة لنسخة علم دلالة الأنموذج الموسَّعة في مضاعفة التحاليل

المتعدِّدة الدلالة التي تتناول معنى الوحدات المعجميّة. وتكمن أصلاً بذور هذا التحرُّك في النسخة القياسيّة باعتبار أنَّ شرط وجود سِماتٍ مشتركةٍ لا يعود مفروضاً فيها، ولكنَّه لم يكن يستطيع بعد أن يتطوَّر بحريّةٍ كما هو الحال في النسخة الموسَّعة، وذلك بسبب وجود قاعدةٍ إجباريّةٍ لا تزال قائِمةً بعد، كما سبقَ ورأينا، ونعني بها ضرورة مشابهة الأنموذج بواسطة سمةٍ واحدةٍ على الأقل. ومتى تسقط هذه القاعدة الإجباريّة، عبر الاستثمار الأقصى لمفهوم الشَّبَه العائليّ، تزول الروادع، وهكذا: تستطيع النسخة الموسَّعة أن تُطلق العنان لتحرُّكٍ متعدِّد الدلالة نافذٍ ونزّاعٍ إلى السيطرة يُعيد الحقّ في اللُّجوء بشكلٍ شبه نِظاميٍّ إلى المداخلِ المعجميّة "المشظّاة"، تماماً كما تُعيد النسخة القياسيّة حقّ أن يُصار إلى ذكر السِمات غير الضروريّة المُبعدة في وقتٍ ما من تعريفات المعاجِم.

خاتِمةٌ

أنموذجيّةٌ ولا أكثر

لقد ذيَّلنا المقالة التي كتبناها (1988ج) والتي تحمل العنوان التالي: "الأنموذج والشَّكل المقولب: هل يجمعهما شَبَهٌ عائليّ؟" (Prototype, stéréotype: un air de famille?) بخاتمةٍ أردناها "لانمطيّةً" عن سابق تصوُّرٍ وتصميم. ولكنَّنا سنختم هذه المرّة، عن سابق تصوُّرٍ وتصميم على حدٍّ سواء، على نحوٍ يتَّصِف بأكبر قدرٍ ممكنٍ من الكلاسيكيَّة، مذكِّرين بالنتائِج الأبرز الّتي أفرزتها الدراسة التي أجريناها في الميادين القديمة والجديدة التي يشغلها علم دلالة الأنموذج أو يغزوها.

تتعلَّق النتيجة الأولى بالتوضيح. فالعائِق الفوريّ الذي يتربَّص الزائِر لدى دخوله ميدان نظرية الأنموذج هو عدم دقَّة المفاهيم وتبدُّل المتصوّرات المستعملة والإبهام الذي يكتنفها، فضلاً من الغموض والضبابيّة اللَّذَين يرجِّع صداهما التباسٌ مضطربٌ في المصطلحات المُستخدمة. ونأمَل أن نكون قد أجرينا عرضاً انتقاديّاً يسمح بالتصدِّي بشكلٍ أفضل لما هو مقصود بـِ علم **دلالة الأنموذج** وفهمَه بشكلٍ أفضلٍ أيضاً.

تتجلَّى النتيجة الأبرز في تسليط الضوء على حالتَين من حالات هذه النظرية، غير معروفتَين بهذا الشَّكل في المؤلَّفات التي كُتِبَت عن هذا الموضوع، ألا وهما: النسخة **القياسيّة** والنسخة **الموسَّعة** لعلم دلالة الأنموذج واللَّتين تختلفان اختلافاً ملحوظاً من حيث مبادئهما وطريقة عملهما.

تطرح الأولى تنظيماً داخليّاً للفئات يؤدِّي فيه الأنموذج، الذي يتمّ إدراكه بوصفه أفضل ممَّثلٍ للفئة، دوراً مهيمناً. فهو يوفِّر بشكلٍ مباشرٍ مبدأ تنظيم الفئات وتمثيلها: فتُنظَّم الفئات تبعاً لسلَّم أنموذجيّةٍ يقودنا من الممثِّلات الفضلى، الموضوعة في مركز الَفئة، إلى الممثِّلات الأسوأ التي تقع عند محيطها الخارجيّ. كما أنَّه يوفِّر في الوقت نفسه مبدأ التصنيف، إذ: يتمّ تنظيم الوحدات في فئةٍ معيَّنةٍ تبعاً لدرجة تشابهها مع الأنموذج. وهكذا، تصبح درجة التمثيليّة معادِلةً لدرجة الانتماء في فئاتٍ يتمّ إدراكها بوصفها تملك حدوداً مبهمةَ المعالم. ويكون مفهوم الأنموذج نفسه خاضِعاً لتبدُّلاتٍ تعريفيّةٍ تحوِّله من "أفضل مثالٍ" إلى "توافق خصائِص نمطيّة".

تُدنِّئ النسخة الموسَّعة الأنموذج إلى مرتبة المفعول. فلا يعود يُعتبَر بمثابة المبدأ الذي يُبَنْين الفئة، كما أنَّه لا يعود يُعطي الإجابة الشافية عن السؤال الذي يطرحه التصنيف. وكنتيجةٍ طبيعيّةٍ لذلك، يتمّ التخلِّي عن فرضيّتَي الإبهام الذي يكتنف الفئات والتحييد بين درجة التمثيليّة ودرجة الانتماء. ويُشكِّل مفهوم الشَّبَه العائليّ، الموجود أصلاً في النسخة القياسيّة، السبب الذي أدَّى إلى تشكيل النسخة الموسَّعة. ولكن، تنشأ تبعتان جوهريتان عنه، فنشهد من جهةٍ تحوُّلاً في مفهوم الأنموذج الذي، حتّى باعتباره ظاهرةً سطحيّةً، يصل إلى حدّ فقدان سِمته التعريفيّة الأصليّة بوصفه "أفضل ممثِّل بنظر الأشخاص" لصالح اكتساب سمةِ "مركزيّ" أو "قاعديّ"

فقط، ونشهدُ من جهةٍ ثانية، توسُّعاً يطول الوحدات المتعدِّدة المعاني ويؤدِّي إلى إقامة مماثلةٍ في غير محلِّها بين الفئة التصوُّرية (أو المرجعيّة) وفئة المعنى (**الألسنيّة**). ومن هنا، تُشكِّل النسخة الموسَّعة انفصالاً بالنسبة إلى النسخة القياسيّة.

ماذا عن مدى ملاءمتهما كنظريَّتَي فئاتٍ وتصنيف؟ تقترحُ كلٌّ من هاتَين النسختَين حلاًّ مختلفاً لإشكاليّة الانتماء إلى فئةٍ معيَّنةٍ، إلاّ أن إجابتَيهما ليستا، كما برهنّاه، مرضيتَين تماماً. وهكذا، إنَّه لمن المُباح التأكيد على أنَّ علم دلالة الأنموذج، الذي غالباً ما يُستخدَم كبرهانٍ أساسيٍّ لتبرير المقاربات المعرفيّة الجديدة، ولاسيَّما **الواقعيّة التجريبيّة** (réalisme expérienciel) التي نادى بها لاكوف، لا يؤدِّي تماماً الدور الذي نوكله إليه. وعليه، لا زال الجدل المعرفيّ الذي تعمَّدنا عدم الانغماس به، مفتوحاً، مثلما تشهد بذلك التفكُّرات الانتقاديّة التي عبَّر عنها كوزينيل ـ مارميش ودوبوا وماتيو (عام 1988).

يملك الجواب بمقتضى الأزواج الذي تُعطيه النسخة القياسيّة قدرةً تفسيريّةً يفتقر إليها الجواب الذي تعطيه النسخة الموسَّعة. بيد أنَّ قدرته الوصفيّة تكون محدودةً، إذ: يتعذَّر تطبيقه على الفئات كلها، لأنَّه يطرح صيغة تنظيم مماثلة للفئات كلّها. والحال أنَّ أسباباً عديدةً تحول دون أن تكون الفئات متشابهةً، إذ: لا تكون كلّها ضبابيّةً، فصيغة الشروط الضروريّة والكافية تلائم بعضاً منها ولا تلائم البعض الآخر. . . إلخ. أمّا الجواب الذي تعطيه النسخة الموسَّعة، فله قدرةٌ تفسيريّةٌ أضعف، لأنَّه نظراً إلى كونه يلجأ إلى مبادئ بَنينةٍ على غرار الصيغة الجُمَليّة وصيغة الرسم الترسيميّ والصيغ الاستعارية والكناية، فهو لا يبدو قابِلاً للتوقُّع أسوةً بصيغة الشروط الضروريّة والكافية وبالنسخة القياسيّة: فحتَّى لو تمّ استيفاء الشروط التي تنصُّ عليها

مختلف مبادئ التصنيف لكي يتمّ تصنيف مرجعٍ معيَّنٍ بوصفه كذا أو كذا، فمن غير المؤكَّد أن يحصَل هذا التصنيفُ. وهكذا، حتّى وإنْ كان ثمّة مرجعان يرتبطان على الصعيد الكناية، وأنَّ مبدأ كناية يُجيز تصنيف الثاني في الفئة نفسها التي ينتمي إليها الأوَّل، فمن غير المحقَّق أن يُسمَّى الثاني أسوةً بالأوَّل. وباعتبار أنَّ عامل الاعتباط يكون مستبعداً بالتأكيد، فإنَّ مفهوم **التعليل** هو الذي يُستخدَم إذاً كمبدإٍ مفسِّرٍ، ولكن ليس بوصفه تفسيريّاً بعد الآن، لأنَّ هذا المفهوم يمتاز بطابعٍ وصفيٍّ بالأحرى: فهو يجد سبيلاً لينطبق على التصانيف المُنجَزَة كلّها، في نطاق أنَّنا لا نقع البتّة على تصنيفٍ يكون اعتباطيّاً تماماً!

تتمتَّع النسخة القياسيّة بقوّةٍ مماثلةٍ لوصف وضع أعضاء الفئة. إذ إنَّ اللُّجوء إلى **الإشارة الدالَّة** على الصحَّة التي تملكها الخصائِص لا يسمح فعليّاً بتفسير ظواهر الأنموذجية المرصودة كلّها. ولقد رأينا بوجهٍ خاصٍّ أنَّ الفئات العليا كانت تُفرِز أحكاماً ذات صلة بالأنموذجية مبنيّةً بالأحرى على التعوُّد وليس على الأنموذجية. أمّا النسخة الموسَّعة، فتكون، بواسطة تنوُّع صيغ الفئة المقترحة، مسلَّحةً بشكلٍ أفضل في هذا الصدد لتفسير سبب إصدار أحكام "أفضل مِثالٍ". وتتجلَّى القوَّة الوصفية، وليس التفسيريّة، التي تتحلَّى بها النسخة القياسيّة في هذا المجال، في أنَّها تستطيع أن تُطبَّق على كلِّ فئةٍ تتضمَّن "استثناءات"، لأنَّ مفهوم الأنموذج يكون مرتبطاً فيها بمفهوم التكمية شبه الجامِعة: فباعتبار أنَّ الأنموذج، في النسخة القياسية، يتطابَق مع عمليّة وَصْل الشرطَين (i) و(ii) التاليَين:

(i) ليست التكمِية الجامِعة ضروريّةً؛

(ii) يقتضي وجود أغلبيّة،

من الممكن تصديره إلى الميادين كلّها التي تُنتِج ظواهرَ تكمِيةٍ مماثلةٍ، أي تدليلاتٍ منطقيّةٍ غيابيّةٍ. ويتحدَّر النجاح الذي حصدته النسخة القياسيّة في مجال الألسنيّة من هذه القدرة على اعتقال كلّ وضع أغلبيٍّ بمقتضى الأنموذج. وإن تأمَّلنا في نظرية الأنموذج من هذا المنظار، نجد أنَّها تُشكِّل هذا المفهوم "الذي يُدرِك-كلّ-شيء" (attrape-tout) الذي تُدينه فيرزبيكا (1985، ص 343). ويقضي الخطأ باعتقاد أنَّ من شأن هذا المفهوم، كونه "يُدرِكُ-كلّ-شيءٍ"، أن يُفسِّر أيضاً كلّ شيء.

وأخيراً، يتَّضِح أنَّ النسخة القياسيّة والنسخة الموسَّعة، مع أنَّهما مختلفتان اختلافاً جوهريّاً، تكونان مزوَّدتَين كلٌّ على طريقتها وعلى مستوى مختلفٍ بقوَّةٍ وصفيّةٍ لا تعزِّزها قوَّةٌ تفسيريّةٌ مماثلةٌ. وعليه، إنَّ مثل هذه القوّة تغدو سريعاً، كما تمكَّنا من برهنته، في غير محلِّها، "ونتيجةً لذلك، يفقد الأنموذج القادر على تفسير كلّ شيءٍ على ما يبدو، ولاسيّما الظواهر التي تتناقض، جزءاً كبيراً من قوَّته البرهانيّة"، مثلما يؤكِّده هجّاج (1987، ص 65).

هل يبقى ملائِماً كنظريةٍ دلاليّةٍ؟ بالتأكيد، لا تستطيع أيٌّ من النسختَين أن تدَّعي أنَّها تُشكِّل الحلّ-المعجزة لعلم الدلالة المعجميّ: فغالبيّة الملاحظات التي أبديناها بشأن طريقتهما في معالجة الفئات تنسحِبُ كذلك على طريقتهما في تصوُّر معنى الكلمة. وعليه، قد يبدو حماس بعض مناصري علم دلالة الأنموذج مبالغاً فيه في هذا المجال. بيد أنَّ الموقف المقابل يبدو مبالغاً فيه أيضاً بالقدر نفسه. فأمام عالِم الدلالة وعالِم الألفاظ والمعجميّ الكثير ليتعلّموه عن علم دلالة الأنموذج. فهو يقترح، في ما يختصُّ بعدَّة نقاطٍ جوهريّةٍ، وجهاتِ نظرٍ جديدةٍ ويُطلق تفكُّرات جديدة ويفتح آفاقاً مستقبليّةً ويُشكِّل من هنا بالذات بالنسبة إلى الألسنيّ، كما فطِنَت إليه

فيرزبيكا (1985)، عنصراً محفِّزاً ديناميكيّاً ومثمراً.

وبطبيعة الحال، يكمن المُكتسَب المُباشر في أهميّة مفهوم الأنموذج بالنسبة إلى التعريف الدلاليّ نفسه لمصطلح معيَّنٍ. ولا تتعلَّق المسألة بطرح التحييد التالي: **معنى المصطلح** = أنموذجٍ هذه الفئة البَدئيّ، وبالتالي النظر مباشرةً - وهو أمرٌ ممكنٌ، ولكنَّه لا يتمّ من دون مواجهة بعض الصعوبات، كما حاولنا برهنته ـ، إلى نظرية الأنموذج باعتبارها صيغة تحليلٍ دلاليٍّ. فالأمثولة التي يتعيَّن على كلّ نظريةٍ دلاليةٍ تتناول مفهوم الأنموذج أن تحفظها هي ضرورة عرض تجليّات الأنموذج المعرفيّة، وبنوعٍ أخصٍّ تجليّاته "الألسنيّة" في فهم النصوص واستخدام المصطلحات، إلى آخره. وعليه، يتعيَّن على التعريفات الدلاليّة أن تتمكَّن، بطريقةٍ أو بأخرى، من عرض الأحكام ذات الصلة بالأنموذجية في نطاق أنَّ هذه الأحكام يكون لها ارتدادات "دلاليّةٌ". إذ يترتَّب على التعريفات أن تتمكَّن من تفسير السبب الكامن وراء اعتبار أنَّ عصفور الدوري، مكرِّرين المَثَل العموميّ طائِر، يُعدُّ مثالاً نموذجيّاً أفضل من النعامة بنظر المتكلِّمين، ومردّ ذلك إلى أنَّ تأويل كلمة **طائِر** في النصّ يكون، تقريبيّاً، أقرب لكلمة عصفور دوري منه لكلمة نعامة. ولا يسعنا إلاّ أن نلاحِظ أنَّه بغضّ النظر عن الاختلافات القائِمة بين نسختَي علم دلالة الأنموذج بشأن المكان الذي يحتلُّه الأنموذج والدور الذي يؤدِّيه، إلاّ أنَّهما تتَّفِقان في الرأي حول المسألة التالية بالذات، ألا وهي: كلتاهما تُقرّان بضرورة عرض المفاعيل "المعرفيّة" التي يُخلِّفها الأنموذج. ولكن، كيف ينجح تعريفٌ دلاليٌّ في فعل ذلك؟

هنا أيضاً، لا يعطي علم دلالة الأنموذج، بنسخته القياسيّة كما بنسخته الموسَّعة، جواباً "جاهِزاً"، ولكنَّه يزوِّد بعناصرَ جديدةٍ تستطيع أن تدفع الأمور قُدماً.

أوّلاً، من شأن الأهمية التي نمنحها للبُعد العموديّ مع إبراز مستوى ممتازٍ، ونعني به **المستوى** القاعديّ، أن تُعيد تشكيل مشهد التراتُب المعجميّ: فيتمّ دمج التعارض الكلاسيكيّ القائِم بين علاقة الاحتواء/ **علاقة الانضواء** في إطار إشكاليّةٍ جديدةٍ، ألا وهي: إشكاليّة مستوى التسمية القياسيّة. وتتلازَم هذه النتيجة مع فائِدةٍ أخرى. إذ يكون لمحاولات تمييز المستوى القاعديّ انعكاسات مباشرة على نمط السِمات "الدلاليّة" التي ينبغي دمجها في تعريفٍ ما، فمثلاً: تُظهِر الأبحاث التي قام بها تفيرسكي الدور الذي تضطلع به مفاهيم **الجزء** للدلالة على **الكلّ** (partie/tout) في التنظيم الدلاليّ.

تضطلع النسخة القياسيّة، في مجال تعيين نوع السِمات هذا، بدورٍ غايةٍ في الأهميّة بالنِّسبة إلى علم الدلالة المعجميّ. فأسوةً بعلم دلالة الشَّكل القولب الذي نادى به بوتنام، إنَّها تدعو، من خلال رؤيتها الإيجابيّة للمعنى المعجميّ المتناقضة تماماً مع التصوُّر السابق الذي يكتفي بتحقيق حدٍّ أدنى والقائِل بوجود معنى واحدٍ مميِّزٍ بشكلٍ أساسيّ، إلى (إعادة)دمج عددٍ كبيرٍ من الخصائِص المُبعَدَة قَبلاً لأنَّها كانت تُعتبَر غير مفرِّقةٍ وكانت توصَف من هنا بالذات بالموسوعيّة، في معنى الكلمة التعريفيّ. فحتَّى وإنْ لم يكن وضع هذه السِمات ثابِتاً تماماً بعد، مثلما يشهد بذلك عَرضَ حال الأبحاث الحاليّة، إلاّ أنَّه لا يعود يتمّ التشكيك بضرورة الإتيان على ذكرها في الوصف الدلاليّ للمصطلح. إذ إنَّ الدور الذي تضطلعُ به في عمليّات التأويل يفرِضَ في الواقع وجودها في كلّ صيغة دلالية تطمحُ إلى السيطرة بشكلٍ إجماليٍّ على عمليّة تركيب المعنى.

يحيطُ علم دلالة الأنموذج بشكلٍ أفضل أيضاً بالطبيعة التشبيهيّة التي تتمتَّع بها هذه الخصائِص، حتَّى وإنْ كان من الملائِم أن نبدو، في ما يختصُّ بهذه المسألة، منصفين تجاه صيغة الشروط الضروريّة

والكافية. فخِلافاً للآراء التي يتمّ تأكيدها هنا وهناك، إنَّه لمن الخاطئ في الواقع أن ندَّعي أنَّ علم الدلالة الكلاسيكيّ يُغفِل البُعد "غير الموضوعيّ" للسِمات وأنَّه يقصر نفسه في مقاربةٍ محض موضوعيّةٍ للظواهر الدلاليّة مُبعِداً كلّ ما يتَّصِل بالبُعد العارِض (non intrinsèque) للمراجع. ولسذاجة بعض التأكيدات في هذا المجال ما يُدهِش حتَّى عالم الدلالة المُبتدئ. والصحيح في المقابل هو أنَّ علم الدلالة الكلاسيكيّ لم يولِ طبعاً هذا الجانب من الأمور الأهميّة التي كان من الأجدر به أن يمنحه إيّاها. وهنا يكمن كلّ فَضْل علم دلالة الأنموذج في أنَّه عرِفَ أن يُبرهِن ملاءمة الخصائِص **المتجسِّدة** (embodied) أو ذات **الحجم** البشريّ (human sized)، وذلك من خلال إبراز الأهميّة التي تكتسبها السِمات **التفاعليّة** بالنسبة إلى علم الدلالة المعجميّ.

نستطيع أن نُدلي بالشيء نفسه تقريباً بشأن تعدُّديّة المعاني، مشدِّدين على أنَّه، في حال كانت النسخة الموسَّعة لا تبتكِر جديداً في مجال المعنى المتعدِّد، إلاّ أنَّها في المقابل تلقي الضوء على العلاقات المعرفيّة التي تربط بين مختلف معاني المصطلح المتعدِّد المعاني. مع أنَّه لم يتمّ مطلقاً التخلِّي عن هذه العلاقات الاستعارية والكناية بشكلٍ أساسيٍّ، بل على العكس تماماً، لدرجة أنَّه ينبغي الإنقاص من تأثير الأنموذج في هذا القطاع. وجلّ ما فعله علم دلالة الأنموذج الموسَّع هو تأكيد ملاءمة هذه العلاقات لكي يُفسِّر بواسطة **التعليل** التكوين الطبيعيّ للوحدة المعجميّة المتعدِّدة الدلالة. وينضمّ بذلك إلى الخلاصة التي نجحَ آخرون على غرار بيكوش (1986) في التوصُّل إليها بأسلوبٍ مختلفٍ يقضي بعدم النظر إلى تعدُّديّة المعاني بوصفها ظاهرةً هامشيّةً، أي "عَيباً" ألسنيّاً، بل باعتبارها عمليّة تسمية اعتياديّة واقتصادية وطبيعيّة ومميِّزة للُّغات البشريّة. فهو يُحيي، من هنا

بالذات، تقليد علم الدلالة المعجميّ التاريخيّ (انظر غيرايرتز، 1987ب) ويندرِج بذلك في إطار مذهبٍ دلاليٍّ يستطيع أن يمدّه بوجهات نظرٍ وآفاقٍ مستقبليّةٍ جديدةٍ، ولكنَّه قد يستفيد بدوره من خبرته.

الثبت التعريفي

إحالة (extension)/ إفادة (intension): تندرِج **الإفادة** (أو الفهم (compréhension) لدى المؤلِّفين القدامى) و**الإحالة** في خانة المتصوّرات المنطقيّة التي لجأت إلى استعمالها الفلسفة القديمة والقروسطيّة، والتي تستخدمها اليوم فلسفة اللُّغة على نطاق واسع. ومن الممكن أيضاً الإشارة إلى إحالة المصطلح بواسطة المصطلح "تعيين" (dénotation). وبحسب المنطق التقليديّ، الأرسطوطاليسيّ، تُشير الإحالة إلى مجموعة الأغراض التي تنطبق عليها الخصائِص نفسها (أغراض تنتمي إلى القسم أو الفئة نفسها). وهكذا، تتعارض الإحالة مع الإفادة التي تُشير إلى مجموعة من المحمولات التي تتعلَّق بالمتصوّر (محمولات الموضوع). والمحمول والموضوع، عند المنطقيِّين، هما بمنزلة المُسنَد والمُسنَد إليه عند النحاة. ففي جملة "الإنسان فانٍ"، الإنسان هو الموضوع وفانٍ هو المحمول. وبالتالي، نستطيع أن نُحدِّد كلّ قسم أو فئةٍ من العناصر إمّا من طريق الإحالة (من خلال تسمية كلّ فردٍ ينتمي إليها أو الإشارة إليه) أو من طريق الإفادة، أي من خلال إجراء وصفٍ (على غرار تعيين عددٍ معيَّنٍ من المحمولات) يُعرِّف بهذه الفئة. وهكذا، يتمّ تشبيه الإفادة بالمتصوّر. وعليه، من شأن الإفادة أن تُحدِّد

الإحالة، أو بكلامٍ آخر، من شأن دلالة المصطلح (أي إفادته) أن تُحدِّد إحالته، ولكنَّ العكس لا يكون صحيحاً.

إشارة دالَّة على الصحّة (Cue validity): تُعتبَر الإشارة الدالَّة على الصحَّة بمثابة الاحتمال الشرطيّ (Conditional Probability) لانتماء غرضٍ ما إلى فئةٍ معيَّنةٍ استناداً إلى كونه يملك خاصيّةً معيَّنةً أو إشارةً محدَّدةً.

أنموذجيّ (prototype): إنَّ أوَّل مَن اقترحَ مصطلح "أنموذجيّ" كانت إليانور روش (Eleanor Rosch) عام 1973 في دراسةٍ قامت بها بعنوان **الفئات الطبيعيّة** (*Natural Categories*). وقد عمَدتَ بادىء ذي بدءٍ إلى تحديده باعتباره العضو الذي يتَّخذ المكان الأبرز في تشكيل الفئة لأنَّه يُشكِّل العضو الذي يتبادر إلى ذهننا أوَّل ما يأتي ذكر الفئة التي ينتمي إليها. ولكنَّها سرعان ما أعادت التعريف به بوصفه العضو المركزيّ في الفئة والذي يضطلع بدورِ النقطة المرجعيّة المعرفيّة. وتجدر الإشارة إلى أنَّ مصطلح "الأنموذجيّ" لا يتَّخِذ في هذا السياق، أي في علم الدلالة، المعنى نفسه الذي ينطوي عليه في السياق الصِناعيّ. وعليه، تتعلَّق المسألة بمفهومٍ تقنيٍّ مختلفٍ عن المعنى الشائِع الذي يُشير إلى "المِثال النموذجيّ الأوَّليّ لصيغٍ معيَّنة (كإواليّةٍ أو سيّارةٍ)، أي القالب الذي تُصنَع على أساسه صيغاً أخرى مماثِلة". وتقضي الفِكرة الجوهريّة بأنَّ الفئات لا تكون مؤلَّفةً من أعضاء "متساوية البُعد" بالنسبة إلى الفئة التي تجمعها، بل إنَّها تتضمَّن أعضاءً تُشكِّل نماذج تُعدُّ أفضل من سواها. ونستنتِج بالتالي أنَّ الأنموذجيّ يُشكِّل فئةً فرعيّة وليس مرجعاً وحيداً. وهكذا، قد يتألَّف الأنموذجيّ لمصطلح **كلب** من مصطلح **سَبَنيليّ** (Epagneul) ولكن لا يُمكنه مطلقاً أن يتشكَّل من وحدةٍ فرديّة على غرار **سبايك** (Spike) مثلاً، اسم كلب الجيران.

تأشيريّة (indexicalité): يعود الفضل في ابتكار هذا المصطلح إلى شارل بيرس (Charles Peirce) الذي نحته من ثلاثة مصطلحات هي: المؤشِّر والرمز والعلامة. وغالباً ما تُعتَبر التأشيريّة جزءاً من التداوليّة التواصليّة (la pragmatique) التي هي جزء من دراسة علم اللُّغة والتي تُعنى باستعمال اللُّغة ومفاعيلها. والتأشيريّة أنواعٌ وضروبٌ وأشكال. ففي فلسفة اللُّغة، يدلّ (أو يُشير) السلوك التأشيريّ أو طريقة التعبير على عرض حالٍ معيَّن. فمن شأنه أن يدلّ مثلاً كما يقول الباحثون في مجال علم الإناسة الألسنيّة (anthropologie linguistique)، ولاسيّما ألينور أوشيز (Elinor Ochs)، على الاختلافات المنوطة بالجنسَين انطلاقاً من الوضعيّة الجسديّة أو السلوك الألسنيّ اللُّغويّ (sexolecte) الذي يُمكن أن يعتمده الشخص. فمثلاً: تتَّصف النساء عموماً، بحسب ما يرد على لسان روبين لاكوف (Robin Lakoff)، بأنَّهنَّ يفقن الرجال بأشواطٍ بعيدةٍ لجهة "تهذيبهنَّ" في انتقاء تعابيرهنَّ الكلاميّة، وحتَّى إنَّ نبرة صوتهنَّ تكون مختلفةً. أمّا في علم اللِّسانيّات، فترتبِط التأشيريّة ارتباطاً وثيقاً بعناصر الإشارة (أنا، هنا، الآن... إلخ) وبأسماء الإشارة (هذا وذاك... إلخ) التي تُشكِّل فئةً فرعيّةً من العناصر التأشيريّة. وتبدو التأشيريّة، بحسب بيرس، كطريقةٍ بديلةٍ لفهم المرجع. كما أنَّه يعتبرها ظاهرةً تتجاوز حدود اللُّغة وحدها. فهي تتألَّف من أيّ شيءٍ يُمكننا تفسيره أو تأويله بوصفه إشارةً تدلّ على شيءٍ ما - بما في ذلك مؤشِّر الرياح أو الدخان. أمّا في الميدان البشريّ، فقد تتضمَّن التأشيريّة أيّ إشارةٍ (كالملابس والهِندام وتنوُّع الخطابات.. إلخ) تدلّ على الهويّة الاجتماعيّة أو تُساعِد على بنائها.

تجريبيّة (expérientialisme): التجربة معرفة تُكتسَب بالملاحظة لا بالعقل. يشتقُّ المذهب التجريبيّ (أي، لوك (Locke) وهيوم

(Hume)) المعارِف كلها من التجربة، ومن التجربة وحدها. ويُقابِل المذهب التجريبيّ المذهب العقلانيّ الكلاسيكيّ (أي، ديكارت (Descartes) وكنت (Kant)) الذي يعتبر التجربة المحسوسة، رغم أنَّه لا بدّ منها، غير كافيةٍ ولا تساوي شيئاً بدون الفِكر الذي يُتيح لنا إدراك التجربة المحسوسة وتنظيمها. فمن وجهة النظر هذه نُقابِل التجربة بِ "العقل"، وبكلّ ما يكون "فِطريّاً".

تصنيف (catégorisation ou classification): إنَّها عمليّة تقوم على جمع عددٍ معيَّنٍ من الأغراض أو الواقعات أو الكائِنات التي تتشاطر بعض الخاصيّات. وهكذا مثلاً، نُصنّف الحيوانات في أنواعٍ وأجناسٍ.

يفترِض مثل هذا التصنيف تحليلاً ومقارنةً وقدرة عزل الفروقات الفرديّة. ويُعتبَر التصنيف نقطة انطلاق كلّ علم، فهو يُتيح لنا الانتقال بصورةٍ علميّةٍ من مرحلةِ "الملاحظة" إلىَ صياغة "القانون" أو "القاعِدة".

تعليل (motivation): إنَّه مجموعة حوافِز. والحافِز هو سببٌ نُبرِّر بواسطته عملنا، ويُقابله "المحرِّك" وهو السبب الحقيقيّ لعملنا، أي ما يُحرِّك عملنا فعليّاً. إنَّه السبب الواعي والتبرير الاجتماعيّ والاستعاديّ غالباً لما نكون قد فعلناه، في حين أنَّ المحرِّك هو شعورٌ أو حالة عاطفيّة قد يبقى على كلّ حالٍ لاواعياً.

حادِث مصطنع (Artefact): إنَّه عبارة عن أثر (مشتقّ من اللاتينيّة factum) مصطنع (مشتقّ من اللاتينيّة ars أو artis). ويعني حرفيّاً: "المصنوعة اليدويّة الأثرية التي تكون من صنع الإنسان". ولكنَّه يُستخدَم بشكلٍ عامٍّ للدلالة على غرضٍ صنعه الإنسان (objet fabriqué)، في مقابل الظواهر والأغراض والأجناس الطبيعيّة.

رسوخ البنية (prégnance): ويُقال أيضاً للاختصار "الرسوخ". ويعني ذلك في علم النفس ثبات شكلٍ نفسيٍّ مُميَّزٍ بين أشكالٍ ممكنةٍ. ويوصَف بِ "الراسخ" (prégnant) كلّ ما يكون له دلالة أو يكون معبِّراً أو حافلاً بالمعنى الضمنيّ. ويدلّ "الرسوخ" على كيفيّةٍ خاصَّةٍ ببنيةٍ إدراكيّةٍ فرضت نفسها علينا بفضلِ صفائِها وانتظامها على نحوٍ أعظم من البُنى الأخرى: إنَّنا نُدرك مثلاً، في غيمةٍ من الغيوم، "رأس حِصان" أو "شكل كتاب" من بين أشكالٍ أخرى ممكنةٍ ولامتناهيةٍ. وتتَّخِذ هذه الأشكال صِفة "الراسخة".

شكل نمطيّ (stéréotype): تعني النمطيّة في التفكير، التي تُعرَف أيضاً باسم "التعميم الفِكري"، الحكم بوجود فكرةٍ مُسبقةٍ في شيوع فكرةٍ معيَّنةٍ عن مجموعةٍ أو فئةٍ معيَّنةٍ، تكتسِب صِفة العموميّة وتُلقي صِفاتٍ معيَّنةٍ على أفراد المجموعة كلّها.

فالتفكير النمطيّ هو التفكير الذي يتَّبِعه الشخص أو الأشخاص اعتماداً على الأفكار الجاهِزة التي يُمكن إرجاعها إلى العادات والتقاليد والموروثات الثقافيّة والدينيّة. فهو كناية عن اعتماد نهجٍ معيَّن بشكلٍ تردادِيٍّ دون الغوص في مبرِّراته.

نستنتِج إذاً أنَّ **نظرية الشَّكل النمطيّ** (théorie du stéréotype) التي نادى بها بوتنام (Putnam) (عام 1975) تتحدَّر من أصلٍ "اجتماعيٍّ". ويُميِّز صواباً كلّ من هورفورد (J. R. Hurford) وهيسلي (B. Heasley) (عام 1983) وكريستوف شوارز (عام 1985) بين الغرض الذي يُشكِّل المثال الأفضل للفئة، مطلقين عليه اسم **أنموذجيّ**، والمتصوّر الذي يتطابق معه، مطلقين عليه اسم **الشَّكل النمطيّ**. ويقع الأوَّل على مستوى الإحالة، في حين يقع الثاني على مستوى الإفادة.

لا يكون هذا التمييز ضروريّاً في غالبيّة الحالات، الأمر الذي يُفسِّر الاستخدام الشائِع لمصطلح **أنموذجيّ** للدلالة على كلا المستويَين بلا تمييزٍ. غير أنَّه ليس بلا مبرِّرٍ تماماً، ذلك لأنَّه يسمح بعرض الوضع الذي لا تتطابق فيه في ذهن الشخص معرفة الأنموذجيّة - الحقيقة الذهنيّة (أي الشّكل النمطيّ بلغة كريستوف شوارز) مع معرفة الأنموذجيّ - المثال الأفضل. إذ من الممكن أن يعرف المتكلِّم المتصوّر الأنموذجيّ لفئةٍ ما من دون أن يعرف، على مستوى الإحالة، أيّ فئةٍ فرعيَّةٍ تتطابق معه.

وكثيرةٌ هي التحاليل التي تتمحَّص في دراسة الشَّكل النمطيّ، فمثلاً: تتحدَّث فيرزبيكا (Wierzbicka) عن ما تُسمِّيه **قولب مُشترك** (stéréotype partagé). في حين يؤثِر لاكوف (Lakoff) **التحدُّث عن الشَّكل النمطيّ الاجتماعيّ** (stéréotype social).

صيغة الشروط الضروريّة والكافية (modèle des conditions suffisantes et nécessaires (CNS)): توضَع صيغة الشروط الضروريّة والكافية في مقابل نظريّة الأنموذجيّة. فلقد شكَّل مفهوم الأنموذجيّ الذي نادت به روش في مطلع السبعينيّات مفهوماً ينفصل انفصالاً جذريّاً عن صيغة الشروط الضروريّة والكافيّة الأرسطوطاليسيّة. فبدلاً من اعتماد صيغة تعريفيِّة (حيث يتمّ تحديد المصطلح **طائِر** استناداً إلى امتلاكه السِمات التالية: "ريش" و"منقار" "وقدرة على الطيران")، تنظر نظريّة الأنموذجيّ إلى الفئة "طائِر" بوصفها ترتكز على صِفاتٍ مختلفةٍ لا تتمتَّع بوضع متساوٍ، فمثلاً: قد يُشكِّل **أبو الحنّاء** مِثالاً أفضل عن الفئة **طائِر من البِطريق**. الأمر الذي يُفضي إلى تصوُّرٍ تدريجيٍّ عن الفئات. فيتمّ وصف تنظيمها الداخليّ والخارجيّ، أي التصنيف البَيفئويّ من المنظار الأفقي والعموديّ، تبعاً لوظيفتها. وعليه، لا تعود عمليّة التصنيف كنايةً عن مجرَّد عملية اكتشاف قاعدةِ

تصنيفٍ، بل تكون عبارةً عن عمليّةٍ هدفها إبراز أوجهَ شَبَهٍ عائليّة إجماليّة. فنتحدَّث بالأحرى عن وجود خصائِصَ نمطيّة بدلاً من شروطٍ ضروريّةٍ.

علم الدلالة (sémantique): يُشكِّل علم الدلالة فرعاً من الألسنيّة يُعنى بدراسة المدلولات. ويتحدَّر المصطلح الفرنسيّ *sémantique* من الكلمة اليونانيّة σημαντικός (= semantikos)، علماً بأنَّ المصطلح الفرنسيّ *signifié* (= المدلول) هو مشتقٌّ بدوره من الكلمة اليونانيّة σημαίνω (= semaino) التي تعني "دلَّ، أشارَ" أو من الكلمة اليونانيّة σήμα (= SEMA) التي تعني "دلالة أو علامة". ولذلك، نلاحِظ أنَّ مصطلح *sémantique* يُترجَم إلى اللُّغة العربيّة إمَّا بمصطلح "علم الدلالة" أو بمصطلح "سيمياء". وباختصارٍ، يرمي علم الدلالة إلى "دراسة المعنى اللُّغويّ على صعيد المفردات والتراكيب"، وله أغراض دراسةٍ متنوِّعةٍ، ألا وهي:

- دلالة الكلمات المركَّبة؛
- العلاقات المعنويّة القائِمة بين الكلمات (كالاشتراك اللَّفظيّ والترادف الدلاليّ والتشاكل الدلاليّ والتضمين الدلاليّ... إلخ)؛
- شروط صدق فعل القول؛
- التحليل النقديّ للخطاب الكلاميّ؛
- توزيع الفاعلين (actants) داخل فعل القول؛
- التداوليّة التواصليّة بوصفها فرعاً من فروع علم الدلالة.

غالباً ما يوضَع مصطلح "علم الدلالة" في مقابل مصطلح "علم النحو" (syntaxe) في الدراسة التي تتناول لغات البرمجة في ميدان المعلوماتيّة. إذ تقوم بين علم الدلالة وعلم النحو العلاقة نفسها تماماً الموجودة بين المعنى والمبنى.

فرضيّة سابير ـ وورف (hypothèse de Sapir-Whorf (HSW)): تُسمَّى أحياناً بفرضيّة وورف (Hypothèse de Whorf) فقط. وتحيلُ هذه التسمية في علم الألسنيّة على إشكاليّاتٍ ذات صلةٍ بالنسبيَّة الألسنيّة اللُّغويّة، أي بواقع وجود تغيُّريّة [أو لا] في تمثيلات العالم وتصانيفه في كنف اللُّغات.

فعل قويّ (verbe fort): في اللُّغات الجرمانيّة، يُسمَّى الفعل الذي يتَّخِذ في صيغة الماضي أشكالاً مختلفةً تُميِّزه عن سواه من الأفعال بِ "الفعل القويّ". فبحسب قواعد اللُّغة الإنجليزيّة مثلاً، يتمّ تشكيل صيغة الماضي عبر إضافة حرفَيّ (*ed*) في نهاية الفعل، وتُعرَف هذه الأفعال باسم "الأفعال الضعيفة" .(weak verbs) ولكنَّ مجموعةً من الأفعال تشذُّ عن هذه القاعدة، وتُشكِّل ما يُعرَف بالأفعال القويّة، على غرار الفعل الإنجليزيّ *sing* (= **غنَّى**) الذي يتَّخذ في صيغة الماضي الشكل التالي: *sing, sang, sung*. وإن أردنا أن نقرِّب الصورة إلى ذهن القارئ العربيّ نقول إنَّ هذه التقنية تُشبِه صيغة جمع التكسير حيثُ ينبغي بحسب أصول قواعد اللُّغة العربيّة أن يتمّ تشكيل جمع المؤنَّث السالم بإضافة "ات" في آخر الكلمة، وجمع المذكَّر السالم بإضافة "ون" أو "ين" في آخر الكلمة، والحال أنَّ مجموعةً من الكلمات تشذُّ عن هذه القاعدة. إنَّه "ماضي التكسير"، إن جاز التعبير.

فئة (ج. فئات) (catégorie(s)): إنَّه قسم مؤلَّف من أشخاص أو أشياء ذات طبيعة واحِدة. ويتمّ تصنيف الفئات وِفقاً لمبادئ عامَّة معيَّنة مثل هوية "المكان" والزمان" (كما يقول أرسطو (Aristote))، أو وِفقاً لقوانين العقل العامّة مثل "الكمّ" و"الكيف" و"الإضافة" أو "الموقِف" الذي نتَّخِذه، أي "الجهة" في أحكامنا على الأغراض (بحسب ما يقول كنت (Kant)). وعليه، إنَّ الفئات هي الأشكال

العامّة لشتَّى العلاقات التي يُمكن أن نُقيمها بين الكائِنات أو المفاهيم.

لغة ديربالية (Dyirbal): إنَّها اللُّغة التي كان يتكلَّمها سكّان أستراليا الأصليّون. أمّا اليوم، فيتكلَّمها 5 أشخاص فقط من قبائِل الدييربال التي تقطن في شمال كوينزلند (Queensland). وتملك هذه اللُّغة مزايا مذهلةً تستحقّ المعاينة جذبت انتباه الألسنيِّين اللُّغويِّين ودفعتهم إلى الاطِّلاع عليها وإيلائِها اهتماماً خاصّاً. فقد اكتسبت هذه اللُّغة شهرتها بسبب نظام فئات الأسماء الذي تعتمده، علماً بأنَّ عدد هذه الفئات هو أربعة فقط، وتتوزَّع فيه مختلف الأغراض على الشَّكل الآتي:

1. الفئة bayi (= رِجال): وتضمّ أغلبيّة الأغراض المتحرِّكة، بالإضافة طبعاً إلى الرجال؛

2. الفئة *balan* (= نِساء): وتضمّ النساء بطبيعة الحال، والماء والنار والعنف والحيوانات غير المألوفة؛

3. الفئة *balam* (= نباتات تؤكَل): وتضمّ كما يُشير اسمها كلّ ما يؤكَل من نباتاتٍ وفواكه؛

4. الفئة *bala* (= أمور متفرِّقة): وتضمّ هذه الفئة الرابعة والأخيرة مختلف الأغراض التي لم يتمّ تصنيفها في الفئات الثلاث المذكورة أعلاه.

محتوى الفِكر (noème): تُشتقّ اللَّفظة الفرنسيّة من اليونانيّة "نويما" وتعني التصوُّر. ولذلك يعمَد البعض إلى ترجمتها إلى اللُّغة العربيّة بمصطلح "نؤيم". إنَّه موضوع الفِكر ومحتوى الفِكرة، إذا ما قوبِلَ بِ "المبنى". وهو مصطلح استخدمه بخاصَّةٍ هوسرل (Husserl) في الظاهراتيّة. ويعني توسُّعاً كلّ معطى من معطيات الحدس وكلّ محتوى جملةٍ أو قضيّةٍ ما.

مُصنِّف (classificateur): في إطار قواعد اللُّغة، يكون المُصنِّف

كناية عن كلمة أو مورفيم نلجأ إلى استخدامه في بعض اللُّغات وفي بعض السياقات للإشارة إلى القسم التي ينتمي إليها اسم ما. ويتمّ عادةً تعريف هذه الطبقات، من جملة أمورٍ أخرى، بواسطة المميِّزات الدلاليّة (على غرار شكل الغرض مثلاً). وتجدر الإشارة إلى أنَّ الأسماء لا تحتاج كلّها إلى مُصنِّف، وبالعكس، قد يتَّخِذ العديد من الأسماء أكثر من مصنِّفٍ واحدٍ.

موضوعيّة (objectivisme): إنَّه تصوُّرٌ فلسفيٌّ، أو بالأحرى أنطولوجيٌّ بشكلٍ أساسيٍّ، يتمّ تحديده بواسطة مفهومَين، ألا وهما:

1. ما كان له وجود مستقلّ عن الذات، إذ: يكون للعالم الماديّ وجود موضوعيّ. فبقدر ما لا يكون هذا العالم من خلق المخيِّلة أو من صنع العقل الباطنيّ، بقدر ما يفرِض نفسه على الذات عبر الشعور بالواقع. وهذا ما يُدعى أحياناً "صدمة اللاأنا". وبهذا المعنى يُرادف المصطلح "موضوعيّ" المصطلح "فعليّ" أو "واقعيّ".

2. ما كان له قيمة كليّة: إنَّ العالم الموضوعيّ هو العالم الذي يُشكِّل موضوع معرفة موضوعيّة، وهذه المعرفة هي معرفة لها قيمة كليّة تكون قائِمةً بمعزلٍ عن إحساساتنا وعن وجهة نظرنا الخاصَّة.

وأخيراً، إنَّ القول الذي يعبِّر على النحو الأمثل عن ماهيّة الموضوعيّة هو ذلك المُقتبس عن فيليب ديك (Philip K. Dick)، ومفاده: "الحقيقة هي كلّ ما لا يزول حين نكفُّ عن الاعتقاد به" (La réalité, c’est ce qui ne disparaît pas quand on arrête d’y croire").

نظرية الأنموذج (théorie du prototype): في سياق العلوم المعرفيّة، تُعتبر نظريّة الأنموذج بمثابة صيغة تصنيفٍ تدريجيٍّ، تتَّخِذ فيه بعض الأعضاء وضع الأعضاء الأكثر تمثيلاً من سواها. وهكذا

مثلاً، حين نطلب إلى الأشخاص أن يعطونا مِثالاً عن المتصوَّر "أثاث"، فهم غالباً ما يذكرون المصطلح "كرسيّ" بوتيرةٍ أعلى من المصطلح "مِنضدَة" على سبيل الذكر لا الحصر.

نظريّة الشَّبَه العائليّ (théorie de la ressemblance de famille):
إنَّ الشَّبَه العائليّ هو مفهومٌ أوجده العالم في المنطق لودفيغ فيتغنشتاين (Ludwig Wittgenstein). ولكن، ما هي في الواقع نظريّة الشَّبَه العائليّ؟ لقد ضرِب فيتغنشتاين مَثل **الألعاب** (*jeux*)، أي ألعاب الطاوِلة (كلعبة الضامة والشطرنج... إلخ)، وألعاب الورق وألعاب الكرة والألعاب الأولمبيّة، وهلمّ جرّاً، ليوضِّح من خلالها هذا المفهوم. فتساءَل عن القاسم المشترك القائِم بينها والذي يدفعنا إلى تصنيفها في الفئة نفسها؟ واستنتَجَ أنَّ ثمَّة شبكة معقَّدة من التماثلات التي تتشابك وتتقاطع في هذه الألعاب: فتارةً تتعلَّق المسألة بتماثلاتٍ شاملةٍ، وطوراً بتماثلاتٍ تفصيليّةٍ. فشبَّهَ هذه التشابهات بتلك التي تجمع أفراد العائِلة الواحدة، ونذكر منها مثلاً: البِنية والملامِح ولون العيون والمِشية والطَّبع... إلخ، التي تتشابك وتتقاطع بالطريقة نفسها. ومن هنا نشأ مصطلح "الشَّبَه العائليّ" الذي يُميِّز مجموعةً من التماثلات القائِمة بين تواراداتٍ مختلفةٍ لفئةٍ واحدةٍ. ويختلِف مفهوم الشَّبه العائليّ بين النسخة القياسيّة لعلم دلالة الأنموذج والنسخة الموسَّعة: ففي النسخة القياسيّة، تخضع بَنية الشَّبَه العائليّ للبَنينة الأنموذج ولا يكون باستطاعتها بالتالي إلا أن تُفرِز بَنينَةً شعاعيّةً، تتضمَّن مركزاً، ونعني به المرجع أو المراجع الأنموذجيّة، وأعضاءً غير أنموذجيّةٍ تبتعِد بدرجاتٍ متفاوتةٍ وبشكلٍ شعاعيٍّ عن الأنموذجيّ المركزيّ تبعاً لدرجة تماثلها معه؛ في حين أنَّ نظرية الشَّبَه العائليّ لا تستتبع في النسخة الموسَّعة وجود وحدةٍ مركزيةٍ "تُمثِّل" الفئة، إمّا بوصفها أفضل مِثالٍ أو بوصفها توافُقيّة خصائِص نمطيّة، يُصار إلى تقييم أعضاء الفئة بالنسبة إليها. وعليه، يمكن أن يتكوَّن الشَّبَه العائليّ

من مجموعة مراجع أ وب وج ود وهـ ترتبط في ما بينها بواسطة علاقاتٍ من نمطٍ تجميعيٍّ، كالآتي: أ ب (AB) وب ج (BC) وج د (CD) ود هـ (DE)، تبرِّر وجود تسميةٍ (أو عمليّة تصنيفٍ؟) مشتركةٍ.

نظرية الغشتالت (Gestalt-théorie): تُعرَف أيضاً باسم "نظرية الشَّكل" (théorie de la forme). وهي نظريةٌ كانت في البدء بنظر واضعها كيرت غولدشتاين (Kurt Goldstein) صاحِب كتاب **بنية الجِهاز العضويّ** (*Structure de l'organisme*) نظريّةً إجماليّةً في الجهاز العضويّ، وهي مبنيّة على فكرة أنَّه يستحيل عَزل عضو معيَّن دون أن يطرأ تعديل على الجِهاز العضويّ بكامله. فمثلاً: إنَّ الجهاز العضوي عند رجلٍ قُطِعَت يده ليس جِهازاً عضويّاً بلا يد، بل إنَّه جهاز عضويّ آخر.

على نقيض ذلك، يرتبط كلّ عنصرٍ بالبنية الإجماليّة للجهاز العضويّ. إذ لا يعمل الكِبد بطريقةٍ واحدةٍ في جهازٍ عضويٍّ سليم وفي جهازٍ عضويٍّ مريضٍ. وامتدَّت نظرية الشَّكل مع برغسونَ (Bergson) والدراسات التي قامَ بها شارل فوا (Charles Foix) إلى الميدان النفسيّ، مبرهنةً أنَّه يستحيل "تعيين موقع" الذاكرة مثلاً أو الانفعاليّة في الدماغ، بسبب وجود ظاهِرات التعويض (phénomène de compensation) (أي، حين تُتلَف مواقع الذاكرة، فإنَّ مواقع أخرى تنوب عنها). وعليه، يُطرح التوازن النفسيّ بكامله مجدَّداً للبحث عند كلّ عمليّة استئصالٍ.

وفي النهاية، أصبحت نظرية الشَّكل مع غيّوم (Guillaume) وميرلو - بونتي (Merleau-Ponty)، نظريةً نفسانيّة في الإدراك الإجماليّ: "حين أرى شجرةً معيَّنةً، فإنِّي لا أميِّز أوراقها بادئ الأمر، ثمّ أغصانها... لأستنتِج منها فكرة الشجرة، بل إنِّي أدرك الشجرة بادئ الأمر جملةً ("شكلاً" أو "بنيةً")، ومن ثمّ أستطيع أن

أحلِّل أنَّ هناك أوراقاً وأغصاناً... إلخ". ويُشكِّل الوصف الحسيّ الخاصّ بعلم نفس الشَّكل ردّةَ فعلٍ ضدّ علم النفس الكلاسيكيّ الذي كان يعتبر أنَّ الإدراك الإجماليّ لا يكون الأوَّل، لأنَّه عبارة عن تركيبةِ إحساساتٍ جزئيّةٍ.

ثبت المصطلحات

إبهام	confusion
أتباع المذهب العقليّ الذين يعتمدون الطريقة القديمة	mentaliste (s)
أتباع المذهب المعرفيّ الذين يعتمدون أسلوباً جديداً	cognitiviste (s)
أحاديّ المعنى	monosémique
إحالة	extension
إدراك حسيّ	perception
إدراك عقليّ	raison
أرجحيّ	probalistique
أرسطوطاليسيّ	aristotélicien
إزواج	appariement
استبطان عقلانيّ	introspection raisonnée
استثمار استعاريّ	exploitation métaphorique
استخدام	emploi
استدلال منطقيّ	inférence
استعارة	métaphore

usage	استعمال
usage commun	استعمال شائِع
stabilité structurale	استقرار بنيويّ
substantif	اسم
non recteur	اسم موجِّه
démonstratifs (les -)	أسماء الإشارة
Cue Validity	إشارة دالَّة على الصحّة
taxa	أصانيف
arbitraire	اعتباط
appréhension	اعتقال
superordonné (terme -)	أعلى (مصطلح -)
intension	إفادة
intensionnelle (description -)	إفاديّ (وصف -)
économie conceptuelle	اقتصاد تصوُّريّ
linguiste	ألسنيّ
linguistique (la -)	ألسنيّة
idéalisation	أمثَلَة
anthropologie	إناسة
applicabilité	انطباقيّة
nasale vélaire (une -)	أنفيّ نَطَعيّ (حرف -)
discontinuité catégorielle	انقطاع فِئويّ
prototype	أنموذج
prototypique	أنموذجيّ

autoprototypique	أنموذجيّ باطنيّ
prototype-catégorie	أنموذجيّ - فئة
prototypicalité/ Prototypie	أنموذجيّة
mécanisme d'appartenance	إواليّة انتماء
saillance psychologique	بروز بسيكولوجيّ
structure de redondance	بنية الإطناب
structure propositionnelle	بنية جُمليّة
structure catégorielle "profonde"	بنية فئويّة "عُمقيّة"
macro-structure	بنية كبرى
structuration	بَنينَة
structural	بُنيويّ
focal	بؤريّ
interindividuel	بَيْفَرديّ
intercatégoriel	بَيفِئويّ
indexicalité	تأشيريّة
assertion	تأكيد
interprétation	تأويل
glissement définitoire	تبدُّل تعريفيّ
covariations	تبدُّلات مُشارِكة
commutation	تبديل
dépendance	تبعيّة
expérimentalisme (ou réalisme expérientiel)	تجريبيّة (أو واقعيّة تجريبيّة)

conglomérat d’attributs	تجمُّع صِفات
Rassemblement	تجميع
tautologique	تحصيل حاصل
vérification	تحقُّق
analyse componentielle	تحليل إعرابيّ دلاليّ
analyse sémique	تحليل سيميّ
componentialité	تحليل مركّبي
conjecture	تخمين
imagerie mentale	تخيُّلات ذهنيّة
interférence	تداخُل
contamination référentielle	تداخل مرجعيّ
polysémie	تدال
gradation	تدرُّج
raisonnement	تدليل منطقيّ
raisonnement par défaut	تدليل منطقيّ غيابيّ
hiérarchie	تراتُب
synonymie	ترادف
recouvrement	تراكب
anaphorique (emploi -)	ترداديّ (استعمال –)
schéma	ترسيمة
schématicité	ترسيميّة
compositionnelle	تركّبية
syntagmatiques (associations -)	تركيبيّة تعبيريّة (ترابطات–)

équidistance (relation d’ -)	تساوي البُعد (علاقة –)
dénomination	تسمية
dénomination préférentielle	تسمية تفضيليَة
dénomination standard	تسمية قياسيّة
enclosure(s)	تسوير(ات)
ressemblance	تشابه
isotopie	تشاكل
anthropomorphisme	تشبيهيّة
éclatement	تشظّي
catégorisation	تصنيف
conception	تصوُّر
inclusion	تضمين
identité	تطابق
identificatoire (critère -)	تطابقيّ (معيار –)
application référentielle	تطبيق مرجعيّ
corrélat d’attributs	تعالق صِفات
corrélationnel	تعالقيّ
définitoire	تعريفيّ
motivation	تعليل
familiarité	تعوُّد
dénotatif	تعيينيّ
contrastif	تفارقيّ
différentielle	تفاضليّ

interactionnalité	تفاعليّة متبادَلة
affinité	تقارب
entrecroisement	تقاطع
quantification	تكمية
allusion	تلميح
similitude	تماثل
représentativité	تمثيليّة
caractérisation	تمييز
hétérogénéité	تنافر
organisation	تنظيم
variétal	تنوُّعيّ
fréquence	تواتر
occurrence	توارد
occurrence - "néanmoins"	تواردات - "مع ذلك"
parallélisme (double -)	توازٍ مزدوج
univocité	تواطؤ
combinaison	توافُقيّة
expansion	توسُّع
prédictibilité	توقُّعيّة
fixité	ثبات
hyperonyme	جامع
phrase analytique	جملة تحليليّة
phrase synthétique	جُمَلة تركيبيّة

phrase générique	جملة شامِلة
phrase positive	جملة مُثبتَة
phrase quantifiée	جملة مُكمَّمة
phrase négative	جملة منفيّة
intuition	حَدْس
contre-intuitif	حدَسيّ مضادّ
artefacts	حوادث مصطنعة
neutre	حِياديّ
extra-linguistique	خارجيّ ألسنيّ
propriété(s)	خاصيّة (ج. خصائِص)
Gestalt properties	خصائِص الغشتالت
discours	خطاب
discursif	خطابيّ
fiction grammaticale	خيال نحويّ
signifiant	دالّ
intelligence artificielle	ذكاء اصطناعيّ
prégnance cognitive	رسوخ بنية
support définitoire	ركيزة تعريفيّة
support référentiel	ركيزة مرجعيّة
symboles indexicaux	رموز تقييسيّة
échelle de prototypicalité	سلَّم الأنموذجيّة
échelle de représentativité	سلَّم التمثيليّة
trait	سِمة

essentiel (trait -)	سِمة أساسيّة
définitoire (trait -)	سِمة تعريفيّة
accidentel (trait -)	سِمة طارِئة
contingent (trait -)	سِمة عرَضيّة
malentendu	سوء تفاهم
sème	سيمة
virtuème	سيمة تقديريّة
polysème	سيمة متعدِّدة الدلالة
afférent (sème -)	سيمة مُكتسبة
inhérent (sème -)	سيمة ملازِمة
sémème	سيمم
archisémème	سيمم جامع
scénarios	سيناريوات
réseaux sémantiques (Semantic Networks)	شبكات دلاليّة
ressemblance de famille	شَبَه عائليّ
véri conditionnel	شَرطَواقعيّ
radiale (structuration -)	شُعاعيّ (بَنيَنَة –ة)
universalité	شموليّة
consonne	صامِت
voyelle	صائِت
validité	صحّة
distinctivité	صِفة مُميِّزة
taxinomie	صِنافة

allophone صوتم
phonologique صوتميّ
modèle associatif صيغة تجميعيّة
modèle propositionnel صيغة جُمليّة
modèle des conditions nécessaires et suffisantes (CNS) صيغة الشروط الضروريّة والكافية
modèle des attributs critériaux صيغة الصِفات المعياريّة
sous-modèle صيغة فرعيّة
parangon(s) صيغة لأعلى بالغ حدّ الكمال
modèle cognitif idéalisé صيغة معرفيّة مؤمثَلة
voix passive صيغة المجهول
flou (le -) ضبابيّ
possessif ضمير دالّ على الملكيّة
facultativité طابع اختياريّ
potentiel inférentiel طاقة استدلاليّة كامِنة
fonctionnement طريقة عمل
phénomène de surface ظاهرة تتجلَّى على مستوى السطح
lexicologue عالِم ألفاظ
sémanticien عالِم دلالة
sémanticien structuraliste عالِم دلاليّ بُنيويّ
univers de croyance عالَم معتقديّ
absurdité عبثيّة
lexème عجمم

archilexème	عجمم جامِع
membre	عضو
dogme frégéen	عقيدة فريجيّة
implication (relation d' -)	علاقة تضمينيّة
sémantique structurale (la -)	علم دلالة بنيويّ
sciences cognitives	علوم معرفيّة
opératoire	عملانيّ
homogénéisation de la catégorie	عملية جعل الفئة مُجانِسة
déictiques	عناصر إشارة
primitif(s)	عناصر أوَّليّة
anaphoriques	عناصر تكرار
antécédent (le -)	عنصر شرطيّ
conséquent (le -)	عنصر مترابِط منطقيّ
denotata	عنصر مُعينّ
Gestalt (notion de -)	غشتالت (مفهوم ال –)
vague (le -)	غموض
vague observationnel	غموض رصديّ
disjonction	فَصْل
disjonction inclusive	فَصْل تضمينيّ
énonciation	فعل قول
verbe fort	فعل قويّ
philologues	فقهاء لغويّون
phonème	فونيم

sous-catégorie	فئة فرعيّة
catégorie fermée	فئة مُغلقة
catégorie ouverte	فئة مفتوحة
catégoriel	فِئويّ
syncatégorématiques (expressions)	فِئويّة متَّحِدة (تعابير –)
prédicable	قابل للإسناد
révisable	قابل للتعديل
objectivable	قابل للوضعنة
Adaptabilité	قابليّة التكيُّف
décomposabilité	قابليّة تفكيك
discriminabilité maximale	قابليّة التمييز القصوى
mesurabilité	قابليّة قياس
basique (niveau -)	قاعديّ (مستوى –)
préthéorique	قَبنظريّ
pouvoir explicatif	قدرة تفسيريّة
pouvoir descriptif	قدرة وصفيّة
grammaire cognitive	قواعد لغة معرفيّة
stéréotype	قولب
stéréotypique	قولبي
massif (nom -)	كتليّ (اسم –)
densité informationnelle	كثافة إخباريّة
métonymie	كناية
asymétrie	لاتماثل

non-classe	لاقسم
disembodied	لامتجسِّد
atypique	لانمطيّ
irréductible	لا يُختزَل
langue aborigène d'Australie	لغة أبارجيّة يتحدَّثها سكّان أستراليا الأصليّون
Dyirbal	لغة دييرباليّة
langue standard	لغة قياسيّة
lexicologique	لفاظيّ
vocable	لفظة
séquence(s)	متتالية(ات)
corporalisé(e) (ou Embodied)	متجسِّد
concept	متصوَّر
multi-catégorielle	متعدِّد الفئات
multiréférentiel	متعدِّد المراجِع
discontinu	متقطِّع
sujet parlant	متكلِّم
native speaker	متكلِّم أصليّ
contradictoire	متناقِض
idéal	مِثال أعلى
exemplaire	مِثالي
domaine	مجال
homonymie	مجانسة

exotisme	مجلوبيّة
continuum catégoriel	مجموعة اتِّصاليّة فِئوية
noème	محتوى الفِكر
paradigmatique	محوريّ استبداليّ
périphérie (la - de la catégorie)	محيط الفئة الخارجيّ
expérimentateur	مُختبِر
scripts	مخطوطات
entrée lexicographique	مدخل معجميّ
gradient	مدروج
signifié	مدلول
pivot cognitif	مرتكز معرفيّ
référent	مرجع
référentiel	مرجعيّ
centralité	مركزيّة
flexibilité	مرونة
niveau superordonné	مستوى أعلى
niveau subordonné	مستوى تابع
niveau de base	مستوى قاعديّ
prédicat	مُسنَد إليه
univoque	مُشارِك
terme-tête	مصطلح رئيس
modifieur	مصطلح معدِّل
classifieur(s)	مصنِّف(ات)

correspondant lexical	مطابِق معجميّ
identification	مطابقة
continu	مطَّرِد
équivalent	مُعادِل
indiqué	معبِّر
lexique	معجم
lexicographe	معجميّ
lexicographique	معجميّة
connaissance par description	معرفة مُكتسبَة من طريق التجربة
connaissances empiriques	معرفة مُكتسبَة من طريق الوصف
cognitif	معرفيّ
rationalité	معقوليّة
sens originel	معنى أصليّ
sen primaire	معنى أوَّليّ
sens compositionnel	معنى تركّبي
sens basique	معنى قاعديّ
sens multiple	معنى متعدِّد
sen dérivé	معنى مشتقّ
sens unitaire	معنى موحِّد
critérial	معياريّ
multicritérial	معياريّ متعدِّد
désignateur rigide	معيِّن قارّ
désignateur incomplet	معيِّن ناقص

universaux linguistiques	مفاهيم ألسنيّة كليّة
effet prototypique	مفعول أنموذجيّ
conceptualisation	مَفهَمَة
notion	مفهوم
comparatif	مقارنيّ
situationnel	مقاميّ
introducteurs de noms	مقدِّمات أسماء
prémisse	مقدِّمة منطقيّة
étiquette	مُلصَق
représentant prototypique	ممثِّل أنموذجيّ
hyponyme	منضو
aire prototypique	منطقة أنموذجيّة
discret	مُنفصِل
tâches cognitives	مهام معرفيّة
morphème	مورفيم
objectivisme	موضوعيّة
générateurs	مولِّدات
imaginatif	ميّال إلى التخيُّل
caractéristique	ميزة
By-Product	نتيجة ثانويّة
version standard	نسخة قياسيّة
version étendue	نسخة موسَّعة
semi-techniques (noms -)	نصف تقنيّة (أسماء -)

folk théorie	نظرية تصنيف شعبيّة
épithète	نعت
utilitaire (trait -)	نفعيّة (سِمة –)
typique	نمطي
typicalité	نمطيّة
noyau sémantique	نواة دلاليّة
marqueur sémantique	واسِم دلاليّ
contrefactuel	واقعيّ مضادّ
unicité	وحدانيّة

المراجع

S. L. Armstrong, L. Gleitman et H. Gleitman, 1983, What some concepts might not be, dans *Cognition*, 13, p. 263-306.

K. Baldinger, 1984, *Vers une sémantique moderne*, Paris, Klincksieck.

E. Bates et B. MacWhinney, 1982, Functionnalist Approaches to Grammar, in *Language Acquisition : the State of the Art*, Cambridge, Cambridge University Press, p. 173 - 218.

B. Berlin, 1978, Ethnobiological Classification, in *Cognition and Categorization*, E. Rosh et B. Lloyd (eds.), Hillsdale, Lawrence Erlbaum Ass., p. 9-26.

B. Berlin et al., 1974, *Principles of Tzeltal Plant Classification*, New York, Academic Press.

B. Berlin et P. Kay, 1969, *Basic Color Terms : their Universality and Evolution*, Berkeley, University of California Press.

M. Bierwisch, 1970, Einige semantische Universalien in deutschen Adjektiven, in *Vorschläge für eine strukturale Grammatik des Deutschen*, H. Steger (ed.), Darmstadt, Wissenschaftliche Buchgesellschaft, p. 269-318.

R. Blunter, 1985, Prototyp-Theorien und strukturellen Prinzipien der mentalen Kategorisierung, dans *Linguistiche Studien*, 125, p. 86-135.

P. Bosch, 1987, Pronouns under control?, dans *Journal of Semantics*, 5, p. 65-75.

R. Brown, 1958, How a thing be called?, dans *Psychological Review*, 65, p. 14-21.

J. L. Bybee et C. L. Moder, 1983, Morphological Classes as Natural Categories, dans *Language*, 59, p. 251-270.

E. Cauzinille-Marmèche, D. Dubois et J. Mathieu, 1988, Catégories et processus de catégorisation, in *Modèles généraux et locaux du développement cognitif*, G. Netchine (éd), Paris, PUF (à paraître).

L. Coleman et P. Kay, 1981, Prototype Semantics : the english word LIE, dans *Language*, 57, p. 26-44.

F. Corbin, 1987, *Indéfini, défini et démonstratif*, Genève- Paris, Droz.

F. Cordier, 1980, Gradients de prototypie pour cinq catégories sémantiques, dans *Psychologie française*, 25, n° 3-4, p. 211-219.

F. Cordier, 1983, Inclusion de classes : Existe-t-il un effet sémantique?, dans *l'Année psychologique*, 83, p. 491-503.

F. Cordier et D. Dubois, 1981, Typicalité et représentation cognitive, dans *Cahiers de psychologie cognitive*, 1, p. 299-333.

E. Coseriu, 1964, Pour une sémantique diachronique structurale, dans *Travaux de linguistique et de littérature*, 2, 1, p. 139-186.

D. A. Cruse, 1977, The Pragmatics of Lexical Specificity, dans *Journal of Linguistics*, 13, p. 153-164.

H. Cuyckens, 1984, Towards a non-unified Theory of Word Meaning, dans *Chicago Linguistic Society, Papers from the Parasession on Lexical Semantics*, p. 71-81.

M. Denis, 1978, Normes catégorielles pour un échantillon de 16 termes généraux, Documents ERA 235, n° 125, Paris VIII.

J.-P. Desclés, 1987, Implication entre concepts : La notion de typicalité, in *L'implication dans les langues naturelles et dans les langages artificiels*, M. Riegel et I. Tamba (eds.), Paris, Klincksieck, p. 179-202.

R. W. M. Dixon, 1982, *Where have all the Adjectives gone*?, Berlin, Walter de Gruyter.

D. Dubois, 1982, Lexique et représentations préalables dans la compréhension des phrases, dans *Bulletin de psychologie*, t. XXXV, n° 356, p. 601-606.

D. Dubois, 1983, Analyse de 22 catégories sémantiques du français, dans *l'Année psychologique*, 83, p. 465-489.

D. Dubois, 1986, *La compréhension de phrases : Représentations sémantiques et processus*, Thèse de doctorat d'Etat, Paris VIII.

P. Encrevé et M. de Fornel, 1983, Le sens en pratique, dans *Actes de la Recherche en Sciences sociales*, n° 46, p. 3-30.

C. J. Fillmore, 1975, An Alternative to Checklist Theories of Meaning, dans *Proceedings of the 1st Annual Meeting, Berkeley Linguistic Society*, p. 123-131.

C. J. Fillmore, 1982, Towards a descriptive Framework for Spatial Deixis, in *Speech, Place and Action*, R. J. Jarvella et W. Klein (eds.), Londres, John Wiley & Sons Lt., p. 31-59.

J. A. Fodor, 1975, *The Language of Thought*, Cambridge, Harvard University Press.

B. Fradin, 1984, Anaphorisation et stéréotypes nominaux, dans *Lingua*, 64, p. 325-369.

B. Fradin et J. M. Marandin, 1979, Autour de la définition: De la lexicographie à la sémantique, dans *Langue française*, 43, p. 60-83.

C. Fuchs, 1986, Le vague et l'ambigu : Deux frères ennemis, dans *Quaderni di Semantica*, VII, n° 2, p. 235-245.

C. Fuchs, 1987, Ambiguïté, vague, polysémie et continu, dans *Quaderni di Semantica*, VIII, n° 2, p. 299-305.

M. Galmiche, 1985, Phrases, syntagmes et articles génériques, dans *Langages*, 79, p. 2-39.

D. Geeraerts, 1985a, Les données stéréotypiques, prototypiques et encyclopédiques dans le dictionnaire, dans *Cahiers de lexicologie*, 46, 1, p. 28-43.

D. Geeraerts, 1985b, Polysemization and Humboldt's Principle, dans *Cahiers de l'Institut de linguistique de Louvain*, 11, 3-4, p. 29-50.

D. Geeraerts, 1986, Functional Explanations in Diachronic Semantics, dans *Belgian Journal in Linguistics*, 1, p. 67-93.

D. Geeraerts, 1987a, Prototypicality as a Prototypical Notion, dans *Communication and Cognition* (*à paraître*).

D. Geeraerts, 1987b, Cognitive Grammar and the History of Lexical Grammar, in *Topics in Cognitive Grammar*, B. Rudzka (ed.), Amsterdam, John Benjamins, p. 643-673.

D. Geeraerts, 1988, On Necessary and Sufficient Conditions, dans *Journal of Semantics*, 5, p. 275-291.

D. Geeraerts et A. Moerdijk, 1984, Lexicale Semantiek en morfologische betekenisbeschrijving, dans *Tijdschrift voor Nederlandse tall-en letterkunde*, 99, p. 186-206.

B. Geurts, 1985, Generics, dans *Journal of Semantics*, 4.

T. Givon, 1986, Prototypes: between Plato and Wittgenstein, dans *Noun Classes and Categorization*, C. Craig (ed.), Amsterdam, John Benjamins, p. 77-102.

A. J. Greimas, 1966, *Sémantique structurale*, Paris, Larousse.

B.-N. Grunig et R. Grunig, 1985, *La fuite du sens*, Paris, Hatier-Crédif.

C. Hagège, 1987, Compte rendu de C. Craig (ed.), *Noun Classes and Categorization*, dans *Bulletin de la Société de linguistique de Paris*, LXXXII, fasc. 2, p. 64-70.

G. Heyer, 1985, Genericity, Desciptions, Default Reasoning and Typicality, dans *Theoretical Linguistics*, 93, p. 33-72.

G. Hilty, 1983, Der distinctive und der referentielle Charakter semantischer Komponenten, in *Zur Semantik des Französischen*, H. Stimm et W. Raible (eds.), Wiesbaden, ZrPh Beiheft 9, p. 30-39.

P. Hopper et S. A. Thompson, 1984, The Discourse Basis for Lexical Categories, dans *Language*, 60, n° 4, p. 703-752.

E. Hunn, 1975, A Measure of the degree of correspondence of Folk to Scientific biological Classification, dans *American Ethnologist*, 2, 2, p. 309-327.

J. R. Hurford et B. Heasley, 1983, *Semantics: a Coursebook*, Cambridge, Cambridge University Press.

R. S. Jackenfoff, 1983, *Semantics and Cognition*, The MIT Press, Cambridge.

P. Jacob, 1979, Et si les chats étaient des robots..., dans *Semantikos*, 3, n° 1, p. 61-79.

J. Jaeger, 1980, *Categorization in Phonology: an experimental Approach*, Ph.D. diss., Berkeley, University of California.

J. J. Katz, 1966, *The Philosophy of Language*, New York, Harper & Row.

J. J. Katz, 1972, *Semantic Theory*, New York, Harper & Row.

P. Kay et C. K. McDaniel, 1978, The linguistic Significance of the Meanings of Basic Color Terms, dans *Language*, 54, nº 3, p. 610-645.

G. Kleiber, 1976, Adjectifs antonymes: Comparaison explicite et comparaison implicite, dans *Travaux de linguistique et littérature*, XIV, 1, p. 276-326.

G. Kleiber, 1978a, *le mot IRE en ancien français*, Paris, Klincksieck,

G. Kleiber, 1978b, Phrases et valeurs de vérité, in *La notion de recevabilité en linguistique*, R. Martin (éd.), Paris, Klincksieck, p. 21-66.

G. Kleiber, 1981, *Problèmes de référence: Descriptions définies et noms propres*, Paris, Klincksieck.

G. Kleiber, 1983, les démonstratifs (dé)montrent-ils?, dans *Le français moderne*, vol. 51, nº 2, p. 99-117.

G. Kleiber, 1984a, Dénomination et relations dénominatives, dans *Langages*, 76, p. 77-94.

G. Kleiber, 1984b, Sur la sémantique des descriptions démonstratives, *dans Linguisticae Investigationes*, VIII:I, p. 63-85.

G. Kleiber, 1985a, Sur le sens: Contre la représentation des noms chez Putnam, dans *Modèles linguistiques*, t. VIII, fasc. 2, p. 73-104.

G. Kleiber, 1985b, Du côté de la généricité verbale: Les approches quantificationnelles, dans *Langages*, 79, p. 61-88.

G. Kleiber, 1986, Déictiques, embrayeurs, *token-reflexives*, symboles indexicaux, etc.: Comment les définir?, dans *L'information grammaticale*, nº 30, p. 6-22.

G. Kleiber, 1987a, *Du côté de la référence verbale: Les phrases habituelles*, Berne, Peter Lang.

G. Kleiber, 1987b, Quelques réflexions sur le vague dans les langues naturelles, in *Etudes de linguistique générale et de linguistique latine offertes en hommage à Guy Serbat*, Paris, Société pour l'information grammaticale, p. 157-172.

G. Kleiber, 1988a, Généricité et raisonnement par défaut, dans *Le français moderne*, LXVI, nº 1-2, p. 1-16.

G. Kleiber, 1988b, *Généricité et typicalité*, à paraître.

G. Kleiber, 1988c, Prototype, stéréotype: Un air de famille?, dans *DRLAV*, nº 38, p. 1-66.

G. Kleiber, 1989, Le générique : Un massif?, dans *Langages*, *à paraître*.

G. Kleiber (à paraître), Sur l'anaphore associative : Article défini et adjectif démonstratif, dans *Rivista di linguistica (numéro spécial sur L'anaphore*, M.-E. Conte, éd.).

G. Kleiber et H. Lazarro, 1987, Qu'est-ce qu'un SN générique? ou Les carottes qui poussent ici sont plus grosses que les autres, in *Rencontre(s) avec la généricité*, G. Kleiber (éd.), Paris, Klincksieck, p. 73-111.

G. Kleiber et M. Riegel, 1978, Les "grammaires floues", in *La recevabilité en linguistique*, R. Martin (éd.), Paris, Klincksieck, p. 67-123.

W. Labov, 1972, Some principles of Linguistic Methodology, dans *Language in Society*, 1, p. 97-120.

W. Labov, 1973, The Boundaries of Words and their Meanings, in New *Ways of Analyzing Variation in English*, C. J. Bailey et R. Shuy (eds.), Washington, Gerogetown University Press, p. 340-373.

G. Lakoff, 1972, Hedges : a Study in Meaning Criteria and the Logic of Fuzzy Concepts, dans *Papers from the 8th Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society*, p. 183-228.

G. Lakoff, 1973, Fuzzy Grammar and the Performance/ Competence Game, dans *Papers from the 9th Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society*, p. 271-291.

G. Lakoff, 1984, *There-Constructions : a Case Study in Grammatica*, *Construction Theory and Prototype Theory*, Cognitive Science, Report n° 18, Berkeley, University of California.

G. Lakoff, 1986, Classifiers as a Reflection of Mind, in *Noun Classes and Categorization*, C. Craig (ed.), Amsterdam, John Benjamins, p. 13-51.

G. Lakoff, 1987, *Women, Fire and Dangerous Things. What Categories reveal about the Mind*, Chicago and London, The University of Chicago Press.

G. Lakoff et M. Johnson, 1985, *Les métaphores dans la vie quotidienne*, Paris, Minuit.

R. W. Langacker, 1987, *Foundations of Cognitive Grammar*, vol. 1, Standford, Standford University Press.

E. F. Loftus, 1972, Nouns, Adjectives and Semantic Memory, dans

Journal of Experimental Psychology, 96, p. 213-215.

G. Lüdi, 1985, Zur Zerlegbarkeit von Wortbedeutungen, in Handbuch der *Lexikologie*, C. Schwarze et D. Wunderlich (eds.), Königstein, Athenäum, p. 64-102.

A. J. Lyon, 1969, Criteria and Meaning, dans *Studium Generale*, 22, p. 401-426.

J. Lyons, 1970, Linguistique générale, Paris, Larousse.

R. Martin, 1972, Esquisse d'une analyse formelle de la polysémie, dans *Travaux de linguistique et de littérature*, X, 1, p. 125-136.

R. Martin, 1977, Essai d'une typologie des définitions verbales dans le dictionnaire de langue, dans *Travaux de linguistique et de littérature*, XV, 1, p. 361-378.

R. Martin, 1979, La polysémie verbale. Esquisse d'une typologie formelle, dans *Travaux de linguistique et de littérature*, XVII, 1, p. 251-261.

R. Martin, 1983, *Pour une logique du sens*, Paris, PUF.

R. Martin, 1985, *Aspects de la phrase analytique*, dans *Langages*, 79, p. 40-54.

R. Martin, 1987, *Langage et croyance*, Bruxelles, Pierre Mardaga.

G. Mervis et E. Rosch, 1981, Categorization of Natural Objects, dans *Annual Review of Psychology*, 32, p. 89-115.

J. C. Milner, 1978, *De la syntaxe à l'interprétation*, Paris, Seuil.

G. Nunberg, 1978, *The pragmatics of Reference*, Bloomington, Indiana University Linguistic Club.

D. N. Osherson et E. E. Smith, 1981, On the Adequacy of Prototype Theory as a Theory of Concepts, dans *Cognition*, 9, 1, p. 35-58.

J. Pichoche, 1977, *Précis de lexicologie française*, Paris, Nathan.

J. Pichoche, 1986, *Structures sémantiques du lexique français*, Paris, Nathan.

J. Pichoche, 198p, Polysémie n'est pas ambiguïté, dans *Cahiers de praxématique*, à paraître.

F. Platteau, 1980, Definite and Indefinite Generics, in *The Semantics of Determiners*, J. Van der Auwera (ed.), Londres, Croom Helm, p. 112-123.

M. Posner, 1986, Empirical Studies of Prototypes, in *Noun Classes and Categorization*, C. Craig (ed.), Amsterdam, John Benjamins, p. 53-61.

B. Pottier, 1963, *Recherche sur l'analyse sémantique en linguistique et en traduction mécanique*, Publications linguistiques de la Faculté des Lettres et Sciences humaines de Nancy, Nancy.

B. Pottier, 1964, Vers une sémantique moderne, dans *Travaux de linguistique et littérature*, II, 1, p. 107-137.

B. Pottier, 1965, La définition sémantique dans les dictionnaires, dans *Travaux de linguistique et de littérature*, III, 1, p. 33-39.

S. G. Pulman, 1983, *Wordmeaning and Belief*, Londres, Croom Helm.

H. Putnam, 1975, The meaning of "meaning", in *Mind, Language and Reality*, Philosophical Papers, 2, Cambridge University Press, p. 215-271.

F. Rastier, 1987a, *Sémantique interprétative*, Paris, PUF.

F. Rastier, 1987b, Sur la sémantique des réseaux, dans *Quaderni di Semantica*, VIII, 1, p. 115-132.

R. Reiter, 1980, A Logic for Default Reasoning, dans *Artificial Intelligence*, 13, 1-2, p. 81-132.

L. J. Rips, F. J. Shoben et E. E. Smith, 1973, Semantic Distance and the Verification of Semantic Relations, dans *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior*, 12, p. 1-20.

E. Rosch (= E. Heider), 1971, "Focal" Color Areas and the Development of Color Names, dans *Development Psychology*, 4, p. 447-455.

E. Rosch (= E. Heider), 1972, Universals in Color Naming and Memory, dans *Journal of Experimental Psychology*, 93, p. 10-20.

E. Rosch, 1973, Natural Categories, dans *Cognitive Psychology*, 4, p. 328-350.

E. Rosch, 1975a, Cognitive Reference Points, dans *Cognitive Psychology*, 7, p. 532-547.

E. Rosch, 1975b, Cognitive Representation of Semantic Categories, dans *Journal of Experimental Psychology*, 104, p. 192-233.

E. Rosch, 1975c, Universals and Cultural Specifics in Human Categorization, in *Cross-cultural Perspectives on Learning*, R. W. Brislin et al. (eds.), p. 177-206.

E. Rosch, 1977, Human Categorization, in Studies in Cross-cultural *Psychology*, N. Warren (ed.), Londres, Academic Press, p. 1-72.

E. Rosch, 1978, Principles of Categorization, in *Cognition and Categorization*, E. Rosch et B. Lloyd (eds.), Hillsdale, Laurence Erlbaum Ass., p. 27-48.

E. Rosch et al., 1976, Basic Objects in Natural Categories, dans *Cognitive Psychology*, 8, p. 382-436.

E. Rosch et C. Mervis, 1975, Family Ressemblances : Studies in the Internal Structure of Categories, dans *Cognitive Psychology*, 7, p. 573-605.

J. Ross, 1973, Nouniness, in *Three Dimensions of Linguistic Theory*, O. Fujimura (ed.), Tokyo, TEC Corporation, p. 137-258.

J. Rubba, 1986, Prototype Effects in some Psychological Studies of Grammar, dans *Papers from the 22th Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society*, p. 312-334.

J. M. Sadock, 1986, Remarks on the Paper by Deirdre Wilson and Dan Sperber, dans *Papers from the 22th Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society*, p. 85-90.

R. C. Schank et R. P. Abelson, 1977, *Scripts, Plans, Goals and Understanding*, Hillsdale, Lawrence Erlbaum Ass.

S. Schlyter, 1982, Vagheit, Polysemie und Prototypentheorie, dans *Papers from the Institute of Linguistics University of Stockholm*, 46, p. 29.

A. Schmidt, 1985, *Young People's Dyirbal*, Cambridge, Cambridge University Press.

C. Schmidt, 1974, The Relevance to Semantic Theory of a Study of Vagueness, dans *Papers from the 10th Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society*, p. 617-630.

C. Schwarze, 1985, Lexique et compréhension textuelle, *Sonderforschungsbereich 99*, Universität Konstanz, n° 112.

S. P. Schwartz, 1978, Putnam on Artifacts, dans *The Philosophical Review*, LXXXVII, p. 566-574.

S. P. Schwartz, 1980, Natural Kinds and Nominal Kinds, dans *Mind*, LXXXIX, p. 182-195.

M. Shibatani, 1985, Passives and Related Constructions : a Prototype Approach, dans *Language*, 61, p. 821-848.

E. E. Smith et D. Medin, 1981, *Categories and Concept*, Cambridge, Harvard University Press.

D. Sperber et D. Wilson, 1986, *Relevance. Communication and Cognition*, Londres, Basil Blackwell.

A. Strigin, 1985, Eine Semantik für generische Sätze, dans *Linguistiche Studien*, n° 125, p. 1-85.

I. Tamba-Mecz, 1988, *La sémantique*, Paris, PUF, "Que sais-je?".

L. Tasmowski-de Ryck et S. P. Verluyten, 1985, Control Mechanisms of Anaphora, dans *Journal of Semantics*, 4, p. 341-370.

B. Tversky, 1986, Components and Categorization, dans *Noun Classes and Categorization*, C. Craig (ed.), Amsterdam, John Benjamins, p. 63-75.

B. Tversky et K. Hemenway, 1983, Categories of environmental Scenes, dans *Cognitive Psychology*, 15, p. 121-149.

B. Tversky et K. Hemenway, 1984, Objects, Parts and Categories, dans *Journal of Experimental Psychology: General*, 113, p. 169-193.

C. Vandeloise, 1986, *L'espace en français*, Paris, Seuil.

J. Van Oosten, 1977, *Subject and Agenthood in English*, dans *Papers from the 13th Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society*, p. 459-471.

J. Van Oosten, 1984, *Subject, Topic, Agent and Passive*, Ph.Diss., San Diego, Univesity of California.

Z. Vendler, 1967, *Linguistics in Philosophy*, Ithaca, Cornell University Press.

U. Weinreich, 1966, Exploration in Semantic Theory, in *Current Trends in Linguistics*, T. Sebeok (ed.), vol. III, La Haye, Mouton, p. 395-477.

B. L. Whorf, 1956, *Language, Thought and Reality : Selected Writings of Bejamin Lee Whorf*, J. B. Caroll (ed.), Cambridge, MIT Press.

A. Wierzbicka, 1965, *Lexicography and Conceptual Analysis*, Ann Arbor, Karoma Publishers.

R. Wilensky, 1983, *Planning and Understanding : a Computational Approach to Human Reasoning*, Reading Mass., Addison-Wesley.

L. Wittgenstein, 1953, *Philosophical Investigations*, New York, The McMillan Co.

L. A. Zadeh, 1965, Fuzzy Sets, dans *Information and Control*, 8, p. 338-353.

D. A. Zubin et S. Svorou, 1984, Perceptual Schemata in the Spatial Lexicon : a Cross-linguistic Study, dans *Papers from the Parasession in Lexica, Semantics of the Chicago Linguistic Society*, p. 346-358.

الفهرس

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

ـ خ ـ

ـ د ـ

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

- غ -

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

- م -

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

ـ و ـ